سلسلة العلوم الاجتماعية

سر رأس المال

لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر؟

هرناندو دى سوتو

ترجمة: كمال السيد

سِرّ رأسِ المال

لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر؟



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د . ناصر الأنصارى

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف
د . مدحت متولى

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

سر رأس المال

لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر؟

هرناندو دي سوتو



سر رأس المال

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : **فاروق شحاتة**

دى سوتو ، هرناندو .

سر رأس المال : لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر/ هرناندو دى سوتو . ـ ط ١ . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩.

٢٨٨ ص ؛ ٢٤ سم (أسرة ٢٠٠٩ - ع. اجتماعية).

تدمك: ٠ - ٠٤٤ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ الرأسمالية .

أ - العنوان .

ب - السلسلة .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٧٧٦ / ٢٠٠٩

I.S.B.N 978-977-421-044-0

ديوى ٣٣٠,١٢٢



توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية **للقراءة للجميع** فى دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «**مصر السلام**». هذا الشعار الذى ظلت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق فى فلك دورات المهرجان السابقة. فهى جزء من تاريخ مصر العريقة، التى بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقّع رمسيس الثانى أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعلّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جرت فى النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** جائزة التسامح الدولى لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التى جاء فى تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة **سوزان مبارك** عرفانًا بدورها الكبير فى إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت **القراءة للجميع** من أهم المشروعات الثقافية

العملاقة فى العالم العربى، وتم اتخاذه نموذجًا يحتذى به فى بلاد آخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، تقوم بدورها فى إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة فى زمن تزحف فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذى يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذى يلتقى به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع فى إصدار كتب الفنون المختلفة كالمسرح والموسيقى إيمانًا منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمئويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلمهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال.

مكتبة الأسرة

٢٠٠٩

المحتـــــويات

□ **الفصـــل الأول** : أسرار رأس المال الخمسة ١

□ **الفصـــل الثانـــى** : سرّ المعلومات الغائبة ١٥

□ **الفصـــل الثالـــث** : سرّ رأس المال ٣٩

□ **الفصـــل الرابـــع** : سرّ الوعى السياسى ٦٩

□ **الفصـــل الخامس** : الدروس الغائبة عن التاريخ الأمريكى ١٠٥

□ **الفصـــل السادس** : سرّ الفشل القانونى ١٥٣

□ **الفصـــل السابـــع** : من قبيل الخاتمة ٢٠٧

■ **الهوامـــش** ٢٢٩

■ **شكر وتقدير** ٢٤١

■ **التذييـــلات** ٢٤٩

■ **الفهـــرس** ٢٥٩

الفصل الأول

أسرار رأس المال الخمسة

إن المشكلة الأساسية هى التوصل إلى السبب فى أن هذا القطاع من مجتمع الماضى، الذى لن أتردد فى أن أدعوه بالرأسمالى، كان لابد وأن يعيش فى ناقوس زجاجى، معزولا عن الباقى حوله؛ والسبب فى أنه لم يكن يستطيع التوسع ويغزو المجتمع كله؟... (ما هو السبب) فى أن معدلا كبيرا من تكوين رأس المال لم يكن ممكنا إلا فى قطاعات معينة، وليس فى كل اقتصاد السوق فى ذلك العصر؟

ـــ فيرناند برودل، «*عجلات التجارة*»

إن اللحظة التى تحقق فيها أكبر انتصار للرأسمالية هى لحظة أزمتها. فقد أنهى سقوط سور برلين ما يزيد على قرن من المنافسة السياسية بين الرأسمالية والشيوعية. وبرزت الرأسمالية وحدها باعتبارها الطريق العملى الوحيد لتنظيم اقتصاد حديث على نحو رشيد. وفى هذه اللحظة من التاريخ، لم يكن هناك خيار لأى دولة مسؤولة. ونتيجة لذلك، وبدرجات متباينة من الحماس، حققت بلدان العالم الثالث، والبلدان الشيوعية السابقة توازن ميزانياتها، وخفضت الدعم، ورحبت بالاستثمار الأجنبى، وقللت حواجزها الجمركية.

وكانت ثمرة جهودها خيبة أمل مريرة. فمن روسيا إلى فنزويلا، كان نصف العقد الماضى زمنا للمعاناة الاقتصادية، والدخول المنهارة، والقلق، والسخط؛ زمنا «من الموت جوعا وأعمال الشغب والسلب»، على حد تعبير الكلمات القارصة لمحاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا. وقد ذكرت «*النيويورك تايمز*» فى

افتتاحية أخيرة لها أنه «فى كثير من أنحاء العالم، تم فرض قيام السوق الذى مجده الغرب فى زهو الانتصار فى الحرب الباردة، مع ما صحب ذلك من قسوة الأسواق، وحذر من الرأسمالية، ومخاطر عدم الاستقرار». إن انتصار الرأسمالية فى الغرب وحده يمكن اعتباره طريقا لوقوع كارثة اقتصادية وسياسية.

وبالنسبة للأمريكيين الذى يتمتعون بالسلام والازدهار على حد سواء، كان من السهل تماما تجاهل الاضطرابات التى تحدث فى أماكن أخرى. فكيف تعانى الرأسمالية متاعب فى الوقت الذى يتصاعد فيه مؤشر داو جونز الصناعى بقدر يفوق مؤشر سير ادموند هيلارى؟ إن الأمريكيين ينظرون إلى الدول الأخرى ويرون أنها تحقق تقدما، حتى وإن كان بطيئا وغير متكافىء. ألا تستطيع أن تأكل سندوتشات «بيج ماك» فى موسكو، وتستأجر شريط فيديو من «بلوكباستر» فى شنغهاى، وأن تتصل بالإنترنت فى كاراكاس؟

ومع ذلك، فحتى فى الولايات المتحدة، لا يمكن تبديد الهواجس كلية. فالأمريكيون يرون أن كولومبيا تقف على شفا حرب أهلية كبرى بين عصابات مهربى المخدرات، والميليشيات الساعية لقمعها، وأن هناك عصيانا مستعصيا على الحل فى جنوب المكسيك، وأن جزءا مهما من النمو الاقتصادى المفروض بالقوة فى آسيا يستنزفه الفساد والفوضى. وفى أمريكا اللاتينية، يضمحل التعاطف مع الأسواق الحرة: فقد انخفض التأييد للخصخصة من ٤٦ فى المائة من السكان إلى ٣٦ فى المائة فى مايو ٢٠٠٠. ومما ينذر بشر مستطير أكبر، أنه تبين أن الرأسمالية غائبة فى البلدان الشيوعية السابقة، وأن الأشخاص المرتبطين بالنظم القديمة متأهبون لتولى السلطة. ويعتقد بعض الأمريكيين أيضا أن من أسباب ازدهارهم الذى استمر عقدا من الزمان هو أنه كلما بدأ باقى العالم أكثر تقلقلا، زادت جاذبية الأوراق المالية والسندات الأمريكية كملاذ آمن للنقد الدولى.

ويثور فى مجتمع الأعمال فى الغرب، قلق متزايد من أن فشل باقى العالم فى إقامة الرأسمالية سيدفع فى نهاية الأمر الاقتصادات الغنية إلى الكساد. وإن يستخلص الملايين من المستثمرين دروسا مؤلمة من تبخر أموالهم فى

الأسواق الناشئة، تغدو العولمة طريقا مزدوج المسار: فإن لم تستطع بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة الإفلات من تأثير الغرب، فإن الغرب نفسه لا يستطيع أن يعزل نفسه عنها. كما طفقت ردود الأفعال السلبية تجاه الرأسمالية تزداد قوة فى البلدان الغنية نفسها. وتلقى أعمال الشغب التى وقعت فى سياتل فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٩، وبعد ذلك ببضعة شهور فى أثناء اجتماع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى فى واشنطن العاصمة، بغض النظر عن تباين الشكاوى، الضوء على الغضب الذى تثيره الرأسمالية الآخذة فى الانتشار. وبدأ كثيرون يتذكرون تحذيرات المؤرخ الاقتصادى كارل بولاناى من أن الأسواق الحرة قد تتعارض مع مصلحة المجتمع وتؤدى إلى الفاشية. وتصارع اليابان من خلال أطول هبوط شهدته منذ «الكساد الكبير». ويقترع الناس فى أوروبا الغربية لصالح السياسيين الذى يعدونهم «بطريق ثالث»، الذى يرفض ما أسماه واحد من أكثر الكتب الفرنسية مبيعا *«الرعب الاقتصادى»*.

وحتى الآن لم تؤد همسات التحذير هذه، وإن كانت تدعو للقلق، إلاّ إلى حث القادة الأمريكيين والأوروبيين على أن يكرروا على مسامع باقى العالم نفس المحاضرة المملة: ثبتوا عملاتكم، تشددوا، تجاهلوا أعمال الشغب المطالبة بالطعام، وانتظروا فى أناة أن يعود المستثمرون الأجانب.

بالطبع إن الاستثمار الأجنبى أمر طيب للغاية. وكلما زاد، كان ذلك أفضل. والعملات المستقرة أمر طيب، هى أيضا، مثلها مثل التجارة الحرة والممارسات المصرفية الشفافة وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة وكل علاج آخر فى مجموعة الأدوية الغربية. ومع ذلك، فنحن ننسى باستمرار أن الرأسمالية العالمية قد اختبرت من قبل. ففى أمريكا اللاتينية مثلا، جربت الإصلاحات الرامية لإقامة نظم رأسمالية أربع مرات على الأقل منذ الاستقلال عن أسبانيا فى عشرينيات القرن التاسع عشر. وفى كل مرة، وبعد نوبة الحماس الأولى، ارتد أهل أمريكا اللاتينية عن السياسات الرأسمالية وسياسات اقتصاد السوق. ومن الواضح أن هذا العلاج غير كاف. والواقع أنه قاصر لحد أن يصبح بغير معنى.

وعندما يفشل هذا العلاج، فإن رد فعل الغربيين عادة لايتمثل فى التساؤل عن مدى كفاية العلاج المقترح وإنما فى إلقاء اللوم على شعوب العالم الثالث، ويتهمونهم بالافتقار إلى القدرة علىَ تنظيم المشروعات وروحها والتوجه نحو السوق. فإن أخفقوا فى تحقيق الإزدهار رغم ما يقدم لهم من نصائح رائعة، فإن ذلك يعود لعيب أساسى فيهم: الافتقار إلى «الإصلاح البروتستانتى»، أو أن الميراث الذى يكبلهم والذى ورثوه عن أوروبا الاستعمارية يقعدهم عن الحركة، أو أن معدل ذكائهم جدّ منخفض. لكن القول بأن الثقافة هى التى تفسر نجاح أماكن جدّ مختلفة مثل اليابان وسويسرا وكاليفورنيا، وأن الثقافة أيضا هى التى تفسر الفقر النسبى لأماكن متباينة بالمثل كالصين، وإستونيا، وباجا كاليفورنيا، هو قول غير إنسانى بل أسوأ من ذلك، وهو قول غير مقنع. إن التباين فى الثروة بين الغرب وباقى العالم أكبر كثيرا من أن تفسره الثقافة وحدها. فمعظم الناس يريدون ثمار رأس المال - لدرجة أن كثيرين، إبتداء من أبناء سانشيز إلى ابن خروشوف، يندفعون أفواجا للبلدان الغربية.

إن مدن بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة تعجّ بمنظمى المشروعات. فلا يمكنك أن تتجول فى سوق فى الشرق الأوسط، أو تمضى فى نزهة إلى قرية فى أمريكا اللاتينية، أو تركب سيارة أجرة فى موسكو دون أن يحاول شخص ما أن يبرم صفقة معك. إن سكان هذه البلدان يملكون الموهبة والحماس والقدرة المذهلة على اعتصار الربح من لا شىء عمليا. وفى مقدورهم استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها. وفى غير هذا، لم تكن دوائر الأعمال الأمريكية لتجاهد للسيطرة على الاستخدام غير المرخص به لبراءات الاختراع التى تملكها فى الخارج، ولم تكن حكومة الولايات المتحدة لتصارع بصورة يائسة للإبقاء على تكنولوجيا الأسلحة الحديثة بعيدا عن متناول أيدى بلدان العالم الثالث. إن الأسواق تقليد قديم وعالمى: فقد طرد السيد المسيح التجار من المعبد قبل ألفى عام، وكان المكسيكيون يذهبون بمنتجاتهم إلى السوق قبل وصول كولمبس لأمريكا بزمن طويل.

ولكن إذا لم يكن الناس فى البلدان التى تحقق الانتقال إلى الرأسمالية، شحاذين جديرين بالشفقة، وإن لم يكونوا قد وقعوا فى إسار الطرق المتقادمة

بصورة لا أمل فيها، وإن لم يكونوا أسرى ثقافات عجزت عن أداء مهامها بحيث لاينتقدونها، فما الذى يحول دون أن تقدم لهم الرأسمالية نفس الثروة التى قدمتها للغرب؟ لماذا تزدهر الرأسمالية فى الغرب وحده، كما لو كانت قد غلفت بناقوس زجاجى؟

اعتزم فى هذا الكتاب أن أبين أن حجر العثرة الأساسى الذى يحول دون استفادة باقى العالم من الرأسمالية يتمثل فى عجزه عن إنتاج رأس المال. فرأس المال هو القوة التى تزيد إنتاجية العمل وتخلق ثروة الأمم. إنه شريان الحياة بالنسبة للنظام الرأسمالى، أساس التقدم، والشىء الذى يبدو أن بلدان العالم الفقيرة لاتستطيع أن تنتجه لنفسها، مهما كان الحماس الذى تنخرط به شعوبها فى كل الأنشطة الأخرى التى تميز الاقتصاد الرأسمالى.

كما سأبين، بمساعدة الحقائق والأرقام التى جمعها فريق البحث المعاون لى، من حىّ سكنى بعد آخر، ومن مزرعة تعد مزرعة فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، أن معظم الفقراء يملكون بالفعل الأصول التى يحتاجونها لتحقيق نجاح الرأسمالية. ذلك أن الفقراء يدخرون حتى فى أكثر البلدان فقرا. إن قيمة المدخرات لدى الفقراء، هائلة فى الواقع - أربعون مثل كافة المعونات الأجنبية التى تم تلقيها فى كافة أنحاء العالم منذ ١٩٤٥. ففى مصر مثلا، تساوى الثروة التى تراكمت لدى الفقراء خمسة وخمسين مثل مبلغ كافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى سجلت فيها، بما فى ذلك قناة السويس وسد أسوان. وفى هاييتى، وهى أفقر بلد فى أمريكا اللاتينية، يزيد مجموع الأصول لدى الفقراء على مائة وخمسين مثل كافة الاستثمارات الأجنبية المتلقاة منذ استقلال هاييتى عن فرنسا فى ١٨٠٤. ولو كانت الولايات المتحدة قد رفعت ميزانية المعونة الخارجية التى تقدمها إلى المستوى الذى أوصت به الأمم المتحدة - ٠,٧ فى المائة من الدخل القومى - لاستغرق الأمر من أغنى بلد فى العالم أكثر من ١٥٠ سنة لتحول لفقراء العالم موارد تساوى تلك التى يملكونها فعلا.

لكنهم يحتفظون بهذه الأصول فى شكل معيب: بيوت بنيت على أراض ملكيتها ليست مسجلة بالشكل السليم، ودور أعمال لا تأخذ شكل الشركات

ومسـؤوليتـهـا غيـر مـحـددة، وصناعـات قـائمـة حـيث لايسـتطيع المـولون والمستثمرون رؤيتها. ونظرا لأن الحقوق فى هذه الممتلكات ليست موثقة على النحـو السليم، فـإن هذه الأصـول لايمكن تحـويلهـا بسـهـولة إلى رأس مـال، ولايمكن مـبـادلتـهـا خـارج الدوائر المحلية الضـيـقـة التى يعرف الناس فـيـهـا بعضـهم ويثقون فى بعضـهم البـعض، ولايمكن اسـتـخـدامـهـا كرهن لضـمـان القروض، ولايمكن استخدامها كحصة فى استثمار ما.

وعلى العكس من ذلك فى الغرب، فإن كل قطعة أرض، وكل بناية، وكل قطعة من المعدات، أو مخزن للموجودات، تمثلها وثيقة للملكية تشكل دليلا مرئيا على عملية مستترة شاسعة تربط كل هذه الأصول بباقى الاقتصاد. وبفضل هذه العملية الوصفية التمثيلية، فإن الأصول يمكن أن تكتسب حياة غير مرئية موازية إلى جانب وجودها المادى. إذ يمكن استـخدامـها كرهن ضـمـان لائتمـان مـا. إن أهم مـصـدر وحـيد للأمـوال بالنسبـة لمشـروعات الأعمـال الجديدة فى الولايات المتحدة هو الرهن على مؤسسات منظمى المشروعات. ويمكن لهذه الأصول أيضا أن توفر رابطة بتاريخ المالك الائتمانى، وعنوان مختار خاضع للمساءلة لتحصيل الديون والضـرائب، وأسـاس لإقامة مرافق عامـة يعول عليـهـا وشـاملة، وأسـاس لإنشاء الأوراق المالية (مثل السندات المستندة إلى رهن) والتى يمكن عندئذ إعادة خصمها وبيعها فى الأسواق الثانوية وبهذه العملية يبعث الغرب أنفاس الحياة فى الأصول ويجعلها تولِّد رأس المال.

ولاتتـوافـر لبلدان العـالم الثـالث والبلدان الشـيـوعيـة السـابقـة هذه العـمليـة الوصـفـيـة التـمـثـيليـة. ومن جـراء ذلك، فـإن مـعظمـهـا يشـكو من نقص الرسـملة، بنفس الطريقـة التى تعـانى بهـا شـركـة مـا من نقص الرسـملة عندمـا تصـدر أوراقا مالية أقل مما يبرره دخلها وأصولها. إن مشروعات الفقراء تشبه كثيرا الشركات التى لاتستطيع أن تصدر أسـهمـا أو سندات للحصـول على استـثمـار وتمويل جديدين. ذلك أنه بدون توافر الوصف التمثيلى، تعد أصـولها رأسـمالا ميتا غير منتج.

إن لدى سكان هـذه البلدان من الفـقـراء ـ وهـم خـمـسـة أسـداس البشـرية ـ أشياء يملكونها، لكنهم يفتقرون إلى العملية التى تصف وتمثل ملكيتهم وتخلق

رأس المال. ذلك أن لديهم بيوتا، لكن ليس لديهم سندات حقوق ملكية: لديهم محاصيل لكن ليس لديهم صكوك ملكية؛ ولديهم دور أعمال لكن ليس لديهم النظام الأساسى للشركات. إن عدم توافر هذه الأنواع الأساسية من الوصف والتمثيل هو الذى يفسر السبب فى أن الناس الذين طوعوا كل الاختراعات الغربية الأخرى، من مشبك الورق إلى المفاعل النووى، لم يستطيعوا أن ينتجوا ما يكفى من رأس المال لجعل رأسماليتهم المحلية تثمر.

ذلك هو سر رأس المال. ويتطلب حلّه فهم السبب فى أن الغربيين استطاعوا عن طريق وصف وتمثيل الأصول بسندات ملكية، أن يروا فيها رأس المال وأن يستخلصوه منها. إن من أكبر التحديات التى تواجه العقل البشرى فهم، والوصول إلى، الأشياء التى نعرف أنها موجودة ولانستطيع أن نراها. ليس كل ما هو حقيقى ومفيد، ملموس ومرئى. فالزمن مثلا حقيقى، ولكن لايمكن إدارته بصورة كفء إلا عندما تمثله الساعة والتقويم الزمنى. وعلى مرّ التاريخ، اخترع البشر أنظمه وصفية تمثيلية ـ الكتابة، النوتة الموسيقية، إمساك الدفاتر ذات القيد المزدوج ـ ليدركوا بالعقل ما لا يمكن لأيدى البشر أن تلمسه أبدا. وبنفس الطريقة، فإن الممارسين العظام للرأسمالية، من منشئى نظم سندات الملكية المتكاملة وأسهم الشركات إلى مايكل ميلكن، استطاعوا أن يكتشفوا رأس المال وأن يستخلصوه، حيث لم ير الآخرون فيه سوى سقط المتاع، وذلك باستنباط طرق جديدة تمثل الإمكانات غير المرئية المخبوءة فى الأصول التى نراكمها.

وفى نفس هذه اللحظة التى تحيط بك فيها موجات التليفزيون الأوكرانى والصينى والبرازيلى التى لاتستطيع أن تراها، تحيط بك أيضا أصول تخفى رأسمالا على نحو غير مرئى. وتماما مثلما أن موجات التليفزيون الأوكرانى الأضعف كثيرا من أن تجعلك تشعر بها بصورة مباشرة، يمكن فك شفرتها بمساعدة أجهزة تليفزيونية ورؤيتها وسماعها، فإن رأس المال يمكن استخلاصه ومعالجته من الأصول. لكن الغرب وحده لديه عملية التحويل المطلوبة لجعل غير المرئى مرئيا. وهذا التباين هو الذى يفسر السبب فى أن الدول الغربية تستطيع أن تخلق رأس المال، وأن بلدان العالم الثالث، والبلدان الشيوعية السابقة لاتستطيع ذلك.

إن غياب هذه العملية فى المناطق الأفقر فى العالم - حيث يعيش ثلثا البشر - ليس نتيجة نوع من المؤامرة الاحتكارية الغربية، بل الأحرى أن الغربيين اعتبروا هذه الآلية أمرا مسلما به بصورة كاملة إلى حدّ أنهم فقدوا الوعى بوجودها. ورغم ضخامتها، فإن أحدا لايراها، بما فى ذلك الأمريكيون والأوروبيون واليابانيون الذى يدينون بكل ثروتهم إلى قدرتهم على استخدامها. إنها بنية أساسية قانونية ضمنية مخبوءة فى أعماق نظم الملكية لديهم - لاتمثل الملكية فيها سوى قمة جبل الجليد. ويتمثل باقى جبل الجليد فى عملية معدة من صنع الإنسان يمكنها تحويل الأصول والعمل إلى رأس مال. ولم يتم خلق هذه العملية من طبعة أصلية، ولايرد وصفها فى الكتيبات المصقولة. فأصولها غامضة ودلالتها مطمورة فى اللاوعى الاقتصادى للبلدان الرأسمالية الغربية.

كيف يغيب عن ذهننا شىء بهذه الأهمية؟ ليس من غير الشائع بالنسبة لنا معرفة كيفية استخدام الأشياء دون فهم *السبب* فى أنها تجدى. فقد استخدم البحارة البوصلة المغناطيسية قبل زمن طويل من اكتشاف نظرية مُرضية عن المغناطيسية.

وتوافرت لمربى الماشية معرفة عملية بالجينات قبل أن يفسر جريجور مندل مبادئ الوراثة بزمن طويل. وحتى عندما يزدهر الغرب من جراء وفرة رأس المال، هل يدرك الناس حقا أصل رأس المال؟ وإذا لم يدركوا ذلك، فستظل هناك دوما إمكانية لأن يدمر الغرب مصدر قوته. ذلك أن توافر الوضوح بشأن أصل رأس المال، يؤهل الغرب أيضا لحماية نفسه وباقى العالم فور أن يسلم الازدهار الحاضر نفسه لأزمة لاريب فى أنها ستحل. ومن ثم، فإن السؤال الذى يثور دوما فى الأزمات الدولية سيتردد مرة ثانية: فلوس من هى التى ستستخدم لحل المشكلة؟

وحتى الآن، كانت البلدان الغربية سعيدة لاعتبار نظامها لإنتاج رأس المال أمرا مسلما به بصورة كلية، وترك تاريخه دون توثيق. لابد من استعادة ذلك التاريخ. وهذا الكتاب محاولة لإعادة استكشاف مصدر رأس المال، ومن ثم تفسير كيفية تصحيح الإخفاق الاقتصادى للبلدان الفقيرة. وهذا الإخفاق

لايرتبط بعيوب فى الثقافة أو الميراث الخاص بالوراثة. هل يقول أحد بوجود عموميات «ثقافية» مشتركة بين أهل أمريكا اللاتينية والروس؟ ومع ذلك، ففى العقد الأخير، ومنذ أن بدأت المنطقتان فى بناء الرأسمالية بدون رأس مال، تشاركتا فى نفس المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية: عدم مساواة صارخ، اقتصادات سرية، تفشى المافيا، عدم الاستقرار السياسى، هروب رأس المال، عدم احترام القانون على نحو فاضح. ولاترجع هذه الاضطرابات بأصولها إلى أديرة الكنيسة الأرثوذكسية أو تمتد على مسارات حضارة الإنكا.

ولكن لم تعان بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة وحدها من كل هذه المشكلات. إذ كان الأمر نفسه يصدق على الولايات المتحدة فى ١٧٨٣، عندما اشتكى الرئيس جورج واشنطن من أن «اللصوص... يقشدون ويستحوذون على زبدة البلاد على حساب الكثرة». وكان هؤلاء «اللصوص» هم واضعى اليد وصغار منظمى المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون الذين يحتلون أرضا لايملكونها. وخلال المائة عام التالية، قاتل واضعو اليد هؤلاء للحصول على حقوق قانونية فى أراضيهم، وحارب المشتغلون بالتعدين من أجل حقوقهم المدعى بها؛ لأن قوانين الملكية كانت تختلف من مدينة لأخرى، ومن مخيم إلى مخيم. وخلق إنفاذ حقوق الملكية مستنقعا للقلاقل والعداوات الاجتماعية فى كافة أرجاء الولايات المتحدة الفتية، لدرجة أن قاضى قضاة المحكمة العليا، جوزيف ستورى، تساءل فى ١٨٢٠ عما إذا كان رجال القانون سيستطيعون تسويتها فى أى وقت.

هل يبدو واضعوا اليد واللصوص وعدم الاحترام الصارخ للقانون أمرا مألوفا؟ لقد طفق الأمريكيون والأوروبيون يخبرون بلدان العالم الأخرى أنه «ينبغى لكم أن تكونوا أكثر شبها بنا». والواقع أنها تشبه كثيرا جدًا الولايات المتحدة منذ قرن مضى عندما كانت هى أيضا بلدا غير متطور. لقد واجه السياسيون الغربيون ذات مرة نفس التحديات المثيرة التى يواجهها اليوم قادة البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. لكن خلفاءهم فقدوا الصلة بالأيام

التى كان فيها الرواد الذين فتحوا الغرب الأمريكى يعانون نقصا فى رأس المال لأنهم نادرا ما كانوا يحوزون حقوق الملكية للأراضى التى استوطنوها، والسلع التى امتلكوها، عندما كان آدم سميث يتسوق فى الأسواق السوداء، وكان أولاد الشوارع الإنجليز الصغار والفقراء يحتالون للحصول على ما يلقى به إليهم السياح الضاحكون من بنسات فى أوحال ضفتى التيمس، عندما أعدم تكنوقراطيو جان بابتيست كولبير ١٦ ألفا من أصحاب المشروعات الصغيرة التى تمثلت كل جريمتهم فى صناعة واستيراد الأقمشة القطنية، فى انتهاك للقوانين الصناعية لفرنسا.

إن ذلك الماضى هو حاضر كثير من الدول. لقد أدمجت الدول الغربية فقراءها فى اقتصاداتها بنجاح بدرجة جعلتها تفقد حتى ذاكرتها عن كيف تحقق ذلك، وكيف بدأ خلق رأس المال ومتى بدأ، عندما «كان شىء هائل يحدث فى المجتمع والثقافة، ويطلق الطاقات والطموحات لدى الناس العاديين مثلما لم يحدث أبدا فى التاريخ الأمريكى»[١]، مثلما كتب المؤرخ الأمريكى جوردون وود. وكان «الشىء الهائل» هو أن الأمريكيين والأوروبيين كانوا على شفا إنشاء قانون رسمى واسع الانتشار للملكية، واختراع عملية التحويل فى ذلك القانون التى سمحت لهم بخلق رأس المال. كانت هذه هى اللحظة التى عبر فيها الغرب الخط الفاصل الذى أفضى بقيام رأسمالية ناجحة ـ عندما كفت عن أن تكون ناديا خاصا، وأصبحت ثقافة شعبية، عندما تحول «لصوص» جورج واشنطن المروعين إلى روّاد محبوبين تفخر بهم الثقافة الأمريكية حاليا.

* * *

والمفارقة واضحة بقدر ما هى غير قابلة للحل: فرأس المال، وهو أهم مكونات التقدم الاقتصادى الغربى، هو المكون الذى حظى بأقل قدر من الاهتمام. وقد غلفه الإهمال بالأسرار ـ فى الواقع، بسلسلة من خمسة أسرار.

سر المعلومات الغائبة

ركزت المنظمات الخيرية على بؤس وانعدام حيلة فقراء العالم إلى الحد الذى لم يجعل أحدا يوثق على نحو ملائم قدرتهم على مراكمة الأصول. وخلال السنوات الخمس الماضية، أغلقت أنا ومائة من الزملاء من ستة بلدان مختلفة كتبنا وفتحنا أعيننا ـ وخرجنا إلى الشوارع والأرياف فى أربع قارات لنحسب قدر ما أدخرته أفقر قطاعات المجتمع. وكانت المقادير هائلة، لكن معظمها كان رأسمالا ميتا غير منتج.

سرّ رأس المال

ذلك هو السر الرئيسى وحجر الزاوية فى هذا الكتاب. إن رأس المال موضوع أغوى المفكرين فى القرون الثلاثة الماضية. فقد قال ماركس إنك تحتاج إلى المضى لما وراء الماديات لتلمس «الدجاجة التى تبيض البيضات الذهبية»، وكان آدم سميث يعتقد أنه يتعين عليك أن تخلق «نوعا من طريق العربات عبر الهواء» لتصل إلى نفس الدجاجة. ولكن لم يخبرنا أحد أين تختبئ الدجاجة. ما هو رأس المال، كيف يتم إنتاجه، وكيف يرتبط بالنقود؟

سرّ الوعى السياسى

إذا كان هناك هذا القدر الكبير من رأس المال غير المنتج فى العالم، وفى أيدى مثل هذا العدد الكبير من الفقراء، فلماذا لم تحاول الحكومات استغلال هذه الثروة المحتملة؟ إن ذلك يرجع ببساطة إلى أن الأدلة التى تحتاجها لم تصبح متوافرة إلا فى الأربعين عاما الماضية، حيث انتقل المليارات من الناس فى كل أنحاء العالم من الحياة المنظمة على نطاق ضيق إلى الحياة المنظمة على نطاق واسع. وسرعان ما أدت هذه الهجرة إلى المدن إلى تقسيم العمل، وأفرخت

ثورة صناعية ـ تجارية ضخمة فى البلدان الأكثر فقرا ـ ثورة تم تجاهلها فعليا على نحو لايصدق.

الدروس الغائبة للتاريخ الأمريكى

إن ما يجرى فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة، حدث من قبل فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وللأسف، فقد نومنا مغناطيسيا فشل مثل هذا العدد الكبير من البلدان فى تحقيق الانتقال للرأسمالية لدرجة أنستنا كيف نجحت البلدان الرأسمالية فى تحقيق ذلك عمليا. لقد ظللت سنوات طوال، التقى بالتكنوقراطيين والسياسيين فى البلدان المتقدمة، من آلاسكا إلى طوكيو، لكن لم تكن لديهم إجابة لقد كان ذلك سرّا. وأخيرا، وجدت الإجابة فى كتب التاريخ الخاصة بهم، وأكثرها صلة بالموضوع تاريخ الولايات المتحدة.

سرّ الإخفاق القانونى: لماذا لايجدى قانون الملكية خارج الغرب

منذ القرن التاسع عشر، أخذت الدول تنسخ وتقلد قوانين الغرب لتوفر لمواطنيها الإطار المؤسسى اللازم لإنتاج الثروة. وما زالت تنسخ وتقلد مثل هذه القوانين حتى الآن، ومن الواضح أن ذلك لايجدى. فلايزال معظم المواطنين غير قادرين على استخدام القانون لتحويل المدخرات لرأس مال. ويظل السبب فى ذلك، وما هو مطلوب لجعل القانون يجدى سرا.

إن حل كل من هذه الأسرار هو موضوع فصل فى هذا الكتاب.

* * *

لقد حـان الوقت لحل مشكلة السبب فى أن الرأسمالية انتصرت فى الغرب وجمدت عمليا فى كل مكان غيره. وحيث إن كل البدائل المعقولة للرأسمالية قد تبددت حاليا، فقد أصبحنا فى النهاية فى وضع يطوع لنا دراسة رأس المال بتجرد وحرص.

الفصل الثانى

ســـرّ المعلومـــات الغائبـــة

أصبحت المسائل الاقتصادية، على مرّ السنين، أكثر تجريدا وانفصالا عن أحداث العالم الحقيقى. والاقتصاديون عموما، لا يدرسون آليات عمل النظام الاقتصادى الفعلى، بل يقومون بالتنظير عنه. ومثلما قال ايلى ديفونز، وهو خبير اقتصادى إنجليزى، ذات مرة فى أحد الاجتماعات، «لو أراد الاقتصاديون دراسة الحصان، فلن يذهبوا وينظروا إلى الخيول، بل سيجلسون فى مكاتبهم التى يخلون إلى أنفسهم فيها ويقولون لأنفسهم: ماذا سأفعل لو كنت حصانا؟»

ـــ رونالد هـ . كويس، «مهمة المجتمع»

تخيل بلدا لا يستطيع فيه أى إنسان أن يحدد من يملك ماذا، ولا يمكن فيه تحديد العناوين بسهولة، ولا يمكن فيه جعل الناس يسددون ديونهم، ولا يتيسر فيه تحويل الموارد إلى نقود على نحو ملائم، ولا يمكن فيه تقسيم الملكية إلى أسهم، ولا يكون فيه وصف الأصول نمطيا ولا يتيسر المقارنة بينها بسهولة، وتتباين فيه القواعد التى تحكم الملكية من مجاورة إلى مجاورة، بل حتى من شارع إلى شارع. لو تصورت هذا، فإنك بذلك تضع نفسك فحسب فى خضم حياة بلد نام أو بلد شيوعى سابق؛ وعلى وجه أكثر تحديدا، فإنك بذلك تتخيل حياة ٨٠ فى المائة من سكانه، والذين يتمايزون بصورة حادة عن الصفوة التى تم تغريبها فيه، مثلما كان الفصل العنصرى يفرق من قبل بين السود والبيض فى جنوب إفريقيا.

وهذه الغالبية التى تشكل ٨٠ فى المائة لا تعانى من الفقر على نحو يدعو

لليأس كما يتصور الغربيون عادة. فبالرغم من فقرهم البادى للعيان، فإنه حتى الذين يعيشون منهم فى ظل أشد نظم عدم المساواة غلظة، يملكون ما يزيد كثيرا على ما أدركه الجميع فى أى وقت. ومع ذلك، فإن ما يملكونه لا يتم وضعه وتمثيله بطريقة تجعله ينتج قيمة إضافية. فعندما تخرج من باب هيلتون النيل، فإن ما تتركه وراءك ليس عالم التكنولوجيا الراقية الذى يضم آلات الفاكس وأجهزة صنع الثلج والتليفزيون والمضادات الحيوية. ذلك أن فى مقدور أهل القاهرة الوصول لهذه الأشياء كلها.

إن ما تتركه حقا وراءك هو عالم الصفقات القابلة للإنفاذ قانونا بشأن حقوق الملكية. إن الرهن والعناوين المختارة الخاضعة للمساءلة واللازمة لتوليد ثروة إضافية لا يتوافران حتى لأهل القاهرة الذين قد يبدون لك أغنياء تماما. ففى أطراف القاهرة، يعيش بعض من أفقر الفقراء فى مناطق المقابر القديمة و«مدن الموتى». وفى هذا الجزء من المدينة لا يمكن استخدام أى من الأصول حتى تمامها. إذ لا توجد هناك، المؤسسات التى تخلع الحياة على رأس المال - التى تكفل للمرء ضمان مصالح الطرف الثالث بالعمل والأصول.

ولكى يفهم المرء كيف يمكن ذلك، يتعين عليه أن ينظر إلى القرن التاسع عشر، عندما كانت الولايات المتحدة تنحت مجتمعا من براريها. فلم ترث الولايات المتحدة من بريطانيا قانونها المعقد على نحو غريب الخاص بالأراضى فحسب، بل ورثت عنها أيضا نظاما شاسعا لمنح الأراضى المتداخلة. فنفس الفدان كان يمكن أن يخص شخصا ما حصل عليه كجزء من منحة من الأراضى الشاسعة من التاج البريطانى، وأن يخص شخصا آخر يدعى أنه اشتراه من قبيلة هندية، وشخص ثالث قبله محل الأجر من الهيئة التشريعية للولاية - ولم يقع عليه بصر أى من هؤلاء الثلاثة. وفى الوقت نفسه، كانت البلاد قد أخذت تمتلىء بالمهاجرين، الذين أقاموا الحدود، وحرثوا الحقول، وبنو الديار، ونقلوا ملكية الأراضى، وأبرموا القروض قبل وقت طويل من قيام الحكومة بخلع حق القيام بهذه التصرفات عليهم. كانت هذه هى أيام الرواد و«الغرب البرى». ومن أسباب أنه كان بريا لهذا الحد أن هؤلاء الرواد، الذين لم تكن غالبيتهم سوى واضعى يد، أصروا على أن عملهم، وليس سندات الملكية الرسمية المسجلة على الورق

أو خطوط الحدود التحكمية، هو الذى أضفى قيمة على الأرض وأقام الملكية[1]. كانوا يؤمنون بأنهم إذا احتلوا الأرض وحسنوها بإقامة البيوت والمزارع، تصبح ملكا لهم. وكانت حكومات الولايات والحكومة الاتحادية تؤمن بغير هذا. فقد بعث المسؤولون بالقوات لإحراق المزارع وتدمير المبانى، وقاتل المستوطنون للحيلولة دون هذا. وعندما كان الجنود يرحلون، كان المستوطنون يعيدون البناء ويعودون إلى استنباط وسائل الحياة. إن ذلك الماضى هو حاضر العالم الثالث.

ثورة مباغتــة

قبل ١٩٥٠، كانت بلدان العالم الثالث فى معظمها مجتمعات زراعية منظمة بطرق تجعل سكان أوروبا القرن الثامن عشر يشعرون أنهم أحسنوا صنعا فى بلادهم. إد كان معظم الناس يشتغلون فى الأرض، التى كانت تملكها قلة صغيرة من كبار الملاك، البعض منهم من الأوليجاركية المحلية، والبعض الآخر من المزارعين المستعمرين. وكانت المدن صغيرة وتعمل كأسواق وموانىء وليس كمراكز صناعية؛ وكانت تسيطر عليها صفوة تجارية ضئيلة تحمى مصالحها بغلاف سميك من القواعد واللوائح.

وبعد ١٩٥٠، بدأت فى العالم الثالث ثورة اقتصادية شبيهة بالاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التى وقعت فى أوروبا فى ١٨٠٠. وطفقت الماكينات الجديدة تقلل الطلب على العمل الريفى، مثلما أخذت الأدوية الجديدة وأساليب الصحة العامة الحديثة تقلل معدلات وفيات الأطفال الرضع وتمدّ أجل الحياة. وسرعان ما تدفق مئات الألوف من الأشخاص على الطرق السريعة التى تم بناؤها مؤخرا إلى المدن التى كان يتم وضعها على نحو مغر فى برامج الإذاعة الجديدة.

وبدأ سكان المدن يتزايدون سريعا. ففى الصين وحدها، انتقل ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة من الريف إلى المدن منذ ١٩٧٩. وفيما بين ١٩٥٠ و١٩٨٨، ارتفع عدد سكان العاصمة بورت – أو – برنس من ١٤٠ ألفا إلى مليون و٥٥٠ ألفا. وبحلول ١٩٩٨، اقتربوا من المليونين. ويعيش نحو ثلثى هؤلاء فى مدن الأكواخ. وقد أصيب الخبراء بالإحباط بالفعل من جراء هذا التصاعد فى سكان

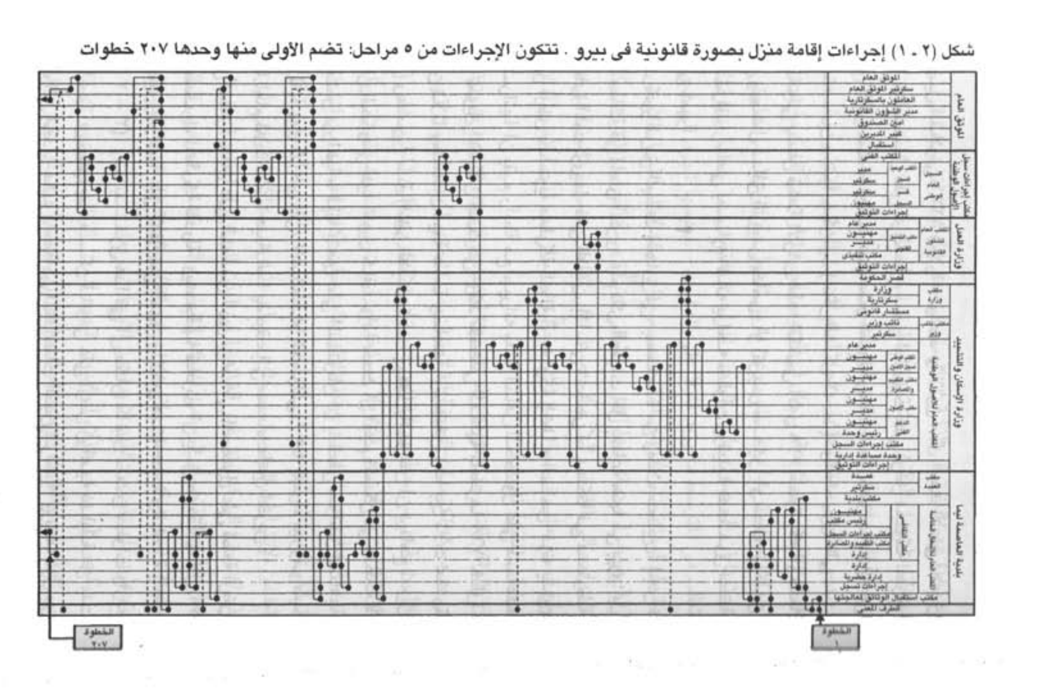
المدن منذ وقت مبكر يرجع إلى ١٩٧٣، قبل حدوث أكبر تدفق بزمن طويل. وكما كتب أحد خبراء الحضرنة، «فإن كل شيء يحدث كما لو كانت المدينة تتهاوى». وأضاف: «إن البناء بلا ضوابط، يسود في كل مكان ويتم بأي شكل. ونظام الصرف الصحي عاجز عن المساعدة في تصريف مياه الأمطار، وينسدّ كل يوم. ويتركز السكان في مناطق معينة لا تتوافر فيها بنية أساسية للصرف الصحي.. ويحتل الباعة الصغار بالمعنى الحرفي أرصفة شارع ديساليس العريض.. لقد أصبحت المدينة غير قابلة للحياة فيها»[٢].

ولم يتوقع هذا التحول الهائل في الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون، سوى القلة. وسعت النظريات التي تساير المودة في ذلك الوقت بشأن «التنمية» إلى جلب الحداثة إلى الريف. فلم يكن مفروضا أن يجيء الفلاحون إلى المدن بحثا عن القرن العشرين. بيد أن عشرات الملايين جاءوا على أية حال، رغم رد الفعل لذلك المتمثل في العداء المتزايد لهم. فقد واجهوا سدًا لا يمكن اختراقه من القواعد التي حالت دون وصولهم إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الراسخة قانونا. وكان من الصعب بصورة هائلة على هؤلاء الوافدين الجدد للمدن، الحصول على مسكن قانوني، أو دخول مجال الأعمال الرسمية، أو العثور على عمل قانوني.

عقبات أمام المشروعية

للحصول على مجرد فكرة عن مدى صعوبة حياة المهاجر، فتحنا – أنا والفريق المعاون لي في البحث – ورشة صغيرة للثياب في ضواحي ليما، بيرو. وكان هدفنا هو إقامة مشروع جديد وقانوني على نحو كامل. وعندئذ بدأ الفريق في استيفاء الاستمارات اللازمة، والوقوف في الطوابير، وقاموا برحلات بالحافلات إلى وسط ليما للحصول على كافة الشهادات المطلوبة لتشغيل مشروع صغير في بيرو، حسب نص القانون. وكانوا يمضون ست ساعات في اليوم في ذلك. وأخيرا سجلوا المشروع – بعد ٢٨٩ يوما. ورغم أنه كان من المستهدف تشغيل ورشة الثياب بعامل واحد فحسب، فقد بلغت تكلفة

شكل (٢ ـ ١) إجراءات إقامة منزل بصورة قانونية فى بيرو . تتكون الإجراءات من ٥ مراحل: تضم الأولى منها وحدها ٢٠٧ خطوات



التسـجيل القـانونى ١٢٣١ دولارا - واحـد وثلاثون مـثل الحـد الأدنى للأجـر شـهريا. وللحصـول على ترخيص رسـمى لبناء بيت على أرض مملوكة للدولة، استغرق الأمر ست سنوات وأحد عشر شهرا، وتطلب ٢٠٧ خطوات إدارية فى اثنين وخمسين مكتبا حكوميا (انظر الشكل ٢ - ١). وللحصول على سند ملكية قانونى بشأن قطعة الأرض هذه، اقتضى الأمر ٧٢٨ خطوة. كما وجدنا أنه لكى يحصل سائق أتوبيس خاص، أو أتوبيس صـغير، أو سائق تاكسى على اعتراف رسمى بمساره، فإنه يواجه خطوات روتينية تستغرق ستة وعشرين شهرا.

وقد كرر فريق البحث المعاون لى، بمساعدة من زملاء محليين، إجراء تجارب مماثلة فى بلدان أخرى. ولم تكن العقبات أقل بشاعة منها فى بيرو؛ بل كانت عادة أشد ترويعا. ففى الفلبين، إذا بنى شخص ما مسكنا فى مستوطنة إما على أرض حضرية مملوكة للدولة أو مملوكة للقطاع الخاص، فإنه يتعين عليه لشرائها أن يقيم رابطة مع جيرانه بغية التأهل للحصول على مساعدة برنامج تمويل الإسكان الحكومى. وقد تقتضى العملية بأسرها ١٦٨ خطوة، تتضمن ثلاثا وخمسين هيئة عامة وخاصة، وتستغرق ما بين ثلاث عشرة وخمس وعشرين سنة (انظر الشكل ٢ - ٢). هذا بافتراض أن برنامج تمويل الإسكان الحكومى لديه تمويل كاف. وإذا حدث أن أقيم المسكن فى منطقة لا تزال تعتبر «زراعية»، فإنه يتعين على المستوطن أن يتخطى حواجز إضافية أخرى لتحويل الأرض إلى الاستخدام العمرانى - ٤٥ إجراءً بيروقراطيا إضافيا أمام ثلاث عشرة هيئة، مما يضيف إلى مسعاه عامين آخرين.

وفى مصر، يتعين على الشخص الذى يرغب فى الحصول على قطعة أرض من الصحراء المملوكة للدولة، ويسجلها قانونا، أن يشق طريقه خلال ٧٧ إجراءً بيروقراطيا على الأقل فى إحدى وثلاثين هيئة عامة وخاصة (انظر الشكل ٢ - ٣). وقد يستغرق هذا فى أى مكان ما بين خمس سنوات وأربع عشرة سنة. ويتطلب بناء مسكن قانونى على أرض زراعية سابقة من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة من المشاحنات البيروقراطية، وربما أطول من ذلك. ويفسر هذا السبب فى أن ٤,٧ مليون مصرى اختاروا بناء مساكنهم

بصورة غير قانونية. وإذا قرر المستوطن بعد بناء بيته أنه يرغب فى أن يكون مواطنا ملتزما بالقانون ويشترى الحقوق الخاصة بمسكنه، فإنه يخاطر بهدمه ودفع غرامة باهظة، وأن يمضى فى السجن ما يصل إلى عشر سنوات.

وفى هاييتى، هناك طريق واحد أمام المواطن العادى لتسوية وضعه قانونا بشأن الأرض الحكومية، يتمثل فى أن يستأجرها أولا من الحكومة لمدة خمس سنوات ثم يشتريها بعد ذلك.، وعن طريق العمل مع الزملاء فى هاييتى، وجد باحثونا أن الحصول على مثل هذه المؤاجرة يقتضى ٦٥ خطوة بيروقراطية - تتطلب فى المتوسط ما يزيد قليلا على العامين - جميعها لمجرد الحصول على امتياز استئجار الأرض لمدة خمس سنوات. وقد تطلب شراء الأرض عبور ١١١ حاجزا بيروقراطيا آخر - واثنتى عشرة سنة أخرى (أنظر الشكل ٢ - ٤). وإجمالى القرض اللازم للحصول على الأرض بصورة قانونية فى هاييتى يبلغ تسع عشرة سنة. ومع ذلك، فحتى اجتياز هذه المحنة الطويلة، لا يكفل أن تبقى الملكية قانونية.

والواقع أننا وجدنا فى كل بلد تقصينا أوضاعه، أن *بقاء الوضع* قانونيا يماثل فى صعوبته *اكتسابه* الصفة القانونية. ومن المحتم، أن المهاجرين لا يحطمون القانون بقدر ما يحطمهم القانون - ويؤثرون الخروج على النظام. ففى ١٩٧٦، كان ثلثا من يعملون فى فنزويلا مستخدمين فى مشروعات مستقرة قانونا، وتقل النسبة حاليا عن النصف. ومنذ ثلاثين عاما خلت، كان القصد من إنشاء أكثر من ثلثى المساكن الجديدة فى البرازيل هو تأجيرها. واليوم، فإن نحو ٣ فى المائة فقط من الإنشاءات الجديدة مسجلة رسميا باعتبارها مساكن للإيجار. أين ذهبت هذه السوق؟ إلى المناطق غير القانونية فى المدن البرازيلية المسماة *فافيلا*، التى تعمل خارج الاقتصاد الرسمى المحكم التنظيم، والتى تساير العرض والطلب فى عملها. وليس هناك تحديد للإيجارات فى *الفافيلا*، وتدفع الإيجارات بالدولار، ويتم طرد المستأجرين الذين لا يدفعون الإيجار سريعا.

وبمجرد أن يهجر هؤلاء الوافدون الجدد للمدن النظام، يصبحون «خارجين على القانون». والبديل الوحيد أمامهم هو أن يعيشوا ويعملوا خارج القانون الرسمى، وأن يستخدموا ترتيباتهم الملزمة بصورة غير رسمية لحماية وتعبئة

شكل (٢ - ٢) إجراءات لإضفاء طابع رسمى على الملكية الحضرية غير الرسمية فى الفلبين

«إجراءات التسجيل الأصلية»
تحديد وتنظيم المجتمع المحلى

١٦٨ خطوة
١٣ - ٢٥ سنة

RODs
مسجل
كاتب وأمين صندوق

مكاتب عامة أخرى
PCUP
NHMFC
HIGC
NHA
SEC

مكاتب الحكم المحلى
عمدة
مجلس مدينة
ROB
UPAO
عاملون فنيون (MEO)
بلدية (مدينة) مكتب مهندسين (MEO)
كاتب/ أمين صندوق البلدية
مكتب الإيرادات الداخلية لخزانة البلدية

HLURB
مدير إقليمى
قسم فنى
قسم قانونى
كاتب HLURB

LRA
مدير
قسم الدعاوى الرئيسى
كاتب

RTC OR MTC
قاضى المحكمة (ICB)
اختزال المحكمة (ICB)
كاتب فرع محكمة الإقرار (ICB)
«لجنة راقل»
كاتب/ أمين صندوق

LMB
مدير
رئيس قسم الأراضى (LSD)
نائب الرئيس (LSD)
مهندس القسم (قسم رسم الخرائط)
رئيس القسم (قسم رسم الخرائط)
نائب رئيس القسم (رسم الخرائط)
كاتب قسم رسم الخرائط
كاتب قسم خدمة الأرض (LSD)
كاتب LMB

NGC
محرر الصحيفة
كاتب

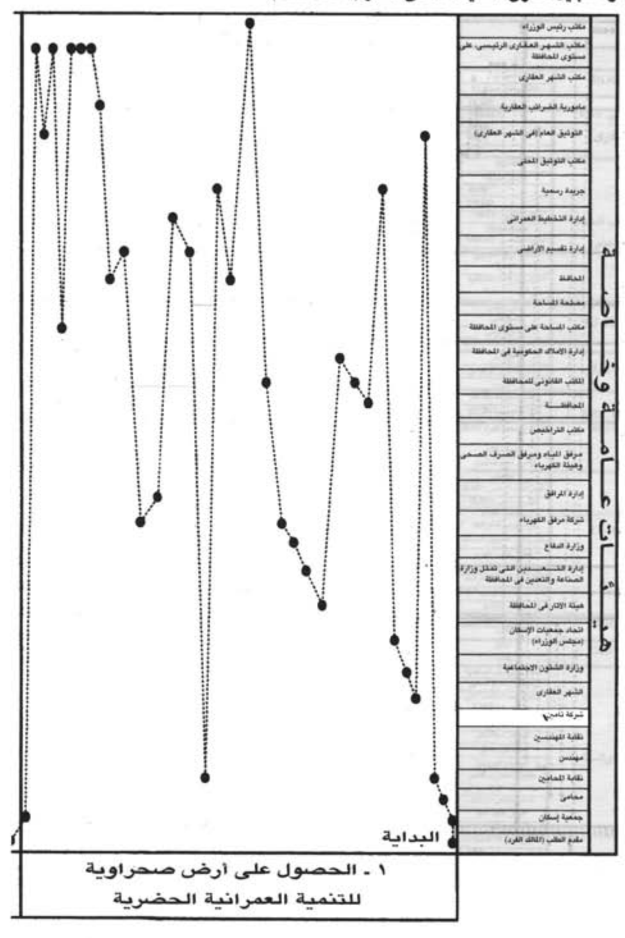
OGO
ناشر
كاتب

غيرها
مكتب الإيرادات الداخلية
رابطة المجتمع المحلى
المشروعات الخاصة التى صرحت بها LMB
ملاك مجاورون
مهندس ميكانيكى
مهندس صحى
مهندس كهربائى
مقاول/معمارى خاص مرخص أو مهندس مدنى
مساح خاص مرخص
موثق عقود عام
محامى
مالك الأرض/مالك القطعة/بائع
المتقدمون/أعضاء المجتمع المحلى/مستفيدون/بائع

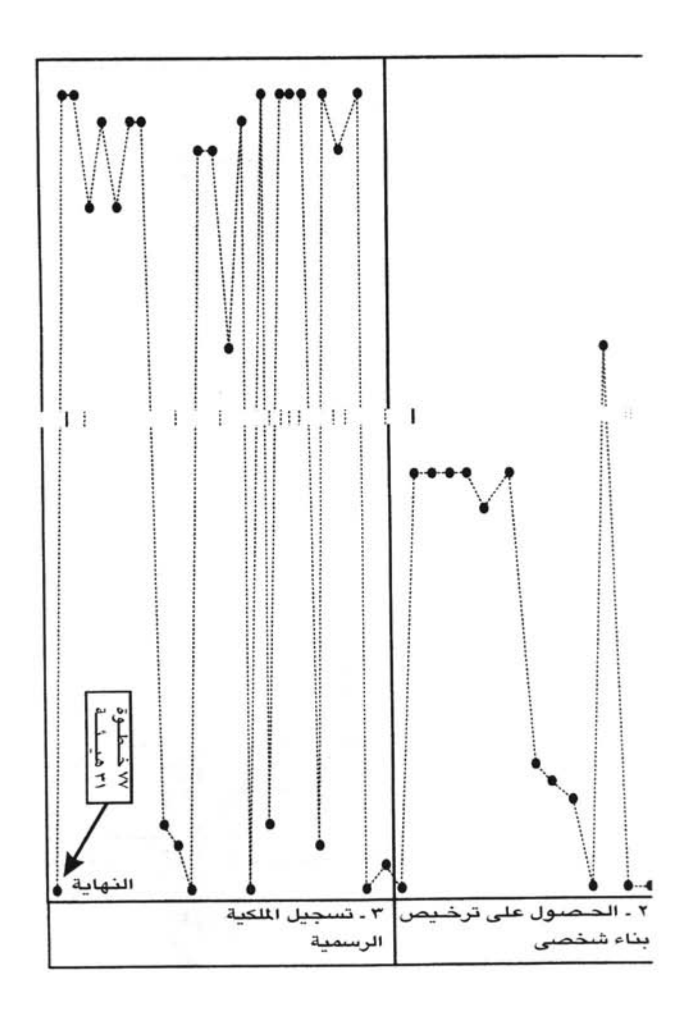
٤,٩ - ١٢,٤ سنة
٧,٥ شهر

تملك المستفيدين للارض وتسجيلها	تملك وتسجيل الأراضي المجتمعية	إجراءات التقسيم الفرعي للارض	
٣,٣ سنة	٢,٣ سنة	١,٧ - ٦,١ سنة	

شكل (٢ - ٣) إجراءات اكتساب فرص الحصول على الأراضى الصحراوية لأغراض البناء وتسجيل حقوق الملكية هذه فى مصر (٦ - ١٤ سنة)

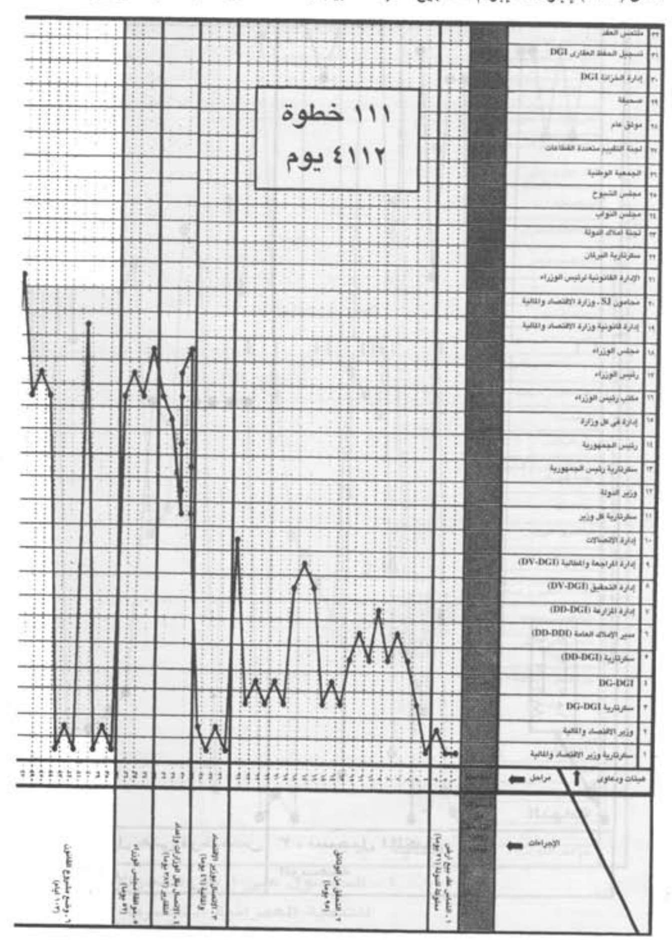


١ - الحصول على أرض صحراوية للتنمية العمرانية الحضرية



٧٧ خطوة
٣١ هيئة
النهاية
٣ - تسجيل الملكية الرسمية
٢ - الحصول على ترخيص بناء شخصى

شكل (٢ ـ ٤) إجراءات إبرام عقد بيع عقب عقد إيجار لمدة خمس سنوات في هاييتي



أصولهم. وتنجم هذه الترتيبات من توليفة من القواعد المستعارة بصورة انتقائية من النظام القانوني الرسمي، والارتجال حسب الأحوال، والأعراف المجلوبة من مواطنهم الأصلية والمستنبطة محليا. وهؤلاء الناس يرتبطون معا بعقد اجتماعي يدعم المجتمع بأسره وتنفذه السلطات التي انتخبها المجتمع. وقد خلقت هذه العقود الاجتماعية التي لا تتمتع بحماية القانون قطاعا نابضا بالحياة، وإن كان يشكو من عدم كفاية رأس المال، وهو مركز عالم الفقراء.

قطاع يشكو من عدم كفاية رأس المال

رغم أن المهاجرين هم لاجئون من القانون، فنادرا ما انسحبوا إلى التبطل. إذ تعج القطاعات التي تشكو عدم كفاية رأس المال في كل أنحاء بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة، بالعمل الشاق والإبداع. فقد قامت الصناعات الصغيرة المنتشرة على جانبي الشوارع في كل مكان، تصنع كل شيء، من الملابس والأحذية إلى تقليد ساعات «كارتييه» وحقائب «فويتون». وهناك ورش تصنع وتعيد تصنيع الآلات والسيارات، بل الحافلات. لقد خلق فقراء الحضر الجدد صناعات ومجاورات بأكملها تعمل على وصلات سرية للكهرباء والمياه. بل وهناك حتى أطباء أسنان يحشون الفجوات دون الحصول على ترخيص.

وليست هذه مجرد قصة عن الفقراء الذين يخدمون الفقراء. فمنظمو المشروعات الجدد هؤلاء يسدون الثغرات في الاقتصاد الرسمي أيضا. إذ تشكل الحافلات، والحافلات الصغيرة وسيارات الأجرة غير المرخص بتسييرها معظم النقل العام في كثير من البلدان النامية. وفي أجزاء أخرى من العالم الثالث، يوفر الباعة القادمون من مدن الأكواخ معظم الأغذية المعروضة في السوق،سواء من العربات التي تذرع الشوارع أو الأكشاك والنصبات القائمة في البنايات التي يشيدونها.

وفي ١٩٩٣، قدرت غرفة التجارة المكسيكية عدد نصبات الباعة الجائلين في المنطقة الاتحادية لمكسيكوسيتي بمائة وخمسين ألفا، إضافة إلى ٢٩٣ ألفا أخرى في ثلاثة وأربعين مركزا مكسيكيا آخر. ويبلغ متوسط عرض هذه الأكشاك الصغيرة ١,٥ متر فحسب. ولو صفّ الباعة في مكسيكوسيتي

أكشاكهم ومنصاتهم فى شارع واحد دون أن يتركوا فراغا بينهم فى نقاط التقاطع، لشكلت صفا مستمرا يزيد طوله على ٢١٠ كيلومترات. إن آلافا فوق الآلاف من الأشخاص يعملون فى القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون - فى الشوارع، من بيوتهم، وفى الحوانيت والمكاتب والمصانع غير المسجلة فى المدن. وقد توصلت محاولة قام بها المعهد الوطنى المكسيكى للإحصاء فى ١٩٩٤ لحساب عدد «مشروعات الأعمال الصغيرة جدا» غير الرسمية فى البلاد كلها إلى ما مجموعه ٢,٦٥ مليون مشروع.

وتلك أمثلة كلها نابضة بالحياة الحقيقية للحياة الاقتصادية فى القطاع الذى يشكو عدم كفاية رأس المال فى المجتمع. بل قد تشاهد فى البلدان الشيوعية السابقة أنشطة اقتصادية أكثر تطورا خارجة عن المألوف، من إنتاج معدات الكمبيوتر والبرامج الجاهزة له إلى صناعة المقاتلات النفاثة لبيعها فى الخارج.

بالطبع إن لروسيا تاريخا يختلف عن تاريخ بلدان العالم الثالث مثل هاييتى والفلبين. ومع ذلك، فمنذ سقوط الشيوعية، انزلقت الدول السوفيتية السابقة إلى نفس أنماط الملكية غير الرسمية. وفى ١٩٩٥، أوردت مجلة *«بيزنس ويك»* أنه بعد أربع سنوات من انتهاء الشيوعية، فإن «نحو ٢٨٠ ألف مزارع (فقط) من بين ١٠ ملايين، يملكون أراضيهم» فى روسيا. ويرسم تقرير آخر صورة مألوفة فى العالم الثالث: «(فى الاتحاد السوفيتى السابق) لم تكن حقوق التملك الخاص للأرض واستخدامها ونقل ملكيتها محددة بصورة كافية، ولم يكن القانون يحميها بصورة واضحة.. ولاتزال الآليات المستخدمة فى اقتصادات السوق لحماية حقوق الأرض تحبو... وتواصل الدولة نفسها تقييد استخدام الحقوق المتعلقة بالأرض التى لا تملكها»[٣]. وتبين التقديرات المستندة إلى استهلاك الكهرباء أنه فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٤، زاد نصيب النشاط غير الرسمى فى الدول السوفيتية السابقة من الإنتاج الإجمالى من ١٢ فى المائة إلى ٣٧ فى المائة. بل إن البعض يقدر النسبة بأعلى من ذلك.

لا شىء من هذا يعد جديدا بالنسبة لمن يعيشون خارج الغرب. فكل ما تحتاجه هو أن تفتح نافذة أو تركب تاكسيا من المطار إلى فندقك لتشاهد محيطات المدن مكتظة بالبيوت وجيوش الباعة ينادون على بضاعتهم فى

الشوارع، وتلمح الورش الصاخبة خلف أبواب الجاراجات، وتلتقى بالحافلات التى تتقاطع مساراتها فى شوارع كابية. إن عدم التمتع بحماية القانون ينظر إليه عادة باعتباره قضية «هامشية»، تماثل الأسواق السوداء فى البلدان المتقدمة، أو الفقر أو البطالة. إن العالم القائم خارج نطاق القانون ينظر إليه بصورة نموذجية باعتباره مكانا تتجول فيه العصابات، والشخصيات الفاسدة التى لا تهم سوى الشرطة وعلماء الأنثروبولوجيا وبعثات التبشير.

والواقع أن المشروعية والتمتع بحماية القانون هى الهامشية، فقد أصبح عدم التمتع بحماية القانون هو القاعدة. وسيطر الفقراء بالفعل على مقادير هائلة من العقارات والإنتاج. إن تلك الوكالات الدولية التى تدفع بمستشاريها إلى الأبراج الزجاجية التى تومض فى الدوائر الأنيقة من المدن للقاء مع «القطاع الخاص» المحلى، لا تتحدث إلا لجزء فقط من عالم تنظيم الأعمال. إن القوى الاقتصادية البازغة فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة هم جامعو القمامة، وصناع الأدوات المنزلية، وشركات التشييد غير القانونية القائمة فى الشوارع البعيدة. والاختيار الحقيقى الوحيد المتاح لحكومات هذه البلدان هو ما إذا كانت ستدمج هذه الموارد فى الإطار القانونى المنظم والمتماسك، أم تتركها لتستمر فى العيش فى حالة فوضى.

كم يبلغ مقدار رأس المال الذى لا يدر عائدا؟

خلال العقد الماضى، أجرى الباحثون المعاونون لى، بمساعدة المهنيين المحليين العارفين بالأوضاع، مسوحا لخمس من مدن العالم الثالث - القاهرة، ليما، مانيلا، مكسيكوسيتى، وبورت - أو - برنس - فى محاولة لتقدير قيمة ممتلكات هؤلاء الأشخاص الذين استبعدتهم القوانين التمييزية عن الاقتصاد الرأسمالى (وقد لخصت هذه النتائج فى صورة بيانية فى الأشكال الواردة فى التذييل ص ص ٢٤١ - ٢٤٥). ولنزداد ثقة فى النتائج التى توصلنا إليها، ركزنا انتباهنا على الأصول الملموسة والتى يمكن اكتشافها بدرجة أكبر: العقارات.

فعلى خلاف بيع الأغذية أو الأحذية، وإصلاح السيارات، أو صناعة ساعات كارتييه الزائفة - وهى أنشطة يصعب حصرها، بل يعد تقدير قيمتها

أمرا أكثر صعوبة - فإن المبانى لا يمكن إخفاؤها. ويمكنك أن تحدد قيمتها بمجرد حساب تكاليف مواد البناء، وملاحظة أسعار بيع المبانى المماثلة. وقد أمضينا آلافا كثيرة من الأيام ونحن نعدّ المبانى صفا بعد صف. وحيثما صُرِّح لنا بذلك، نشرنا النتائج التى حصلنا عليها فى كل بلد، حتى يمكن مناقشتها وانتقادها علانية. وقمنا بالتعاون مع أشخاص فى المواقع، باختبار وإعادة اختبار مناهجنا ونتائجنا.

وقد اكتشفنا أن الطريقة التى يبنى بها الناس فى القطاع الذى يعانى عدم كفاية رأس المال تتعدد أشكالها بقدر تعدد العقبات القانونية التى يلتفون حولها. والشكل الأوضح هو الكوخ الذى يتم بناؤه على أرض مملوكة للحكومة. ولكن الباحثين المتعاونين معنا اكتشفوا طرقا أكثر إبداعا للالتفاف حول القوانين العقارية. ففى بيرو مثلا، شكّل الناس تعاونيات زراعية لشراء الممتلكات من ملاكها القدامى وتحويلها إلى مستوطنات سكنية وصناعية. ونظرا لعدم وجود طرق قانونية سهلة لتغيير حيازة الأرض، قام المزارعون فى التعاونيات المملوكة للدولة بصورة غير قانونية بتقسيم الأرض من الباطن إلى قطع أصغر ذات حيازة خاصة. ونتيجة لذلك، فإن القلة، إن وجدت أصلا، لديها سندات ملكية سليمة لأراضيها. وفى بورت - أو - برنس، يتم تغيير واضعى اليد على الممتلكات الغالية جدا دون أن يهتم أحد بإخطار مكتب التسجيل، والذى يتعثر العمل فيه ويتأخر على أية حال. وفى مانيلا، تنتصب المساكن على الأراضى المقسمة لمناطق من أجل الاستخدام الصناعى فحسب. وفى القاهرة، قام قاطنو مشروعات الإسكان العام المكونة من أربعة أدوار ببناء ثلاثة أدوار بصورة غير قانونية أعلى عماراتهم وباعوا الشقق للأقارب وغيرهم من الزبائن: وفى القاهرة أيضا، قام المستأجرون القانونيون للشقق التى جمدت إيجاراتها فى مطلع الخمسينيات عند مبالغ تقل قيمتها حاليا عن دولار سنويا بتقسيم هذه الممتلكات إلى شقق اصغر وأجروها بسعر السوق.

وبعض هذه المساكن لا تتمتع بحماية القانون منذ اليوم الأول؛ إذ تم بناؤها فى انتهاك لكل أنواع القوانين. ونشأت مبان أخرى - بيوت بورث - أو - برنس، أو شقق القاهرة محددة الإيجار - فى إطار النظام القانونى ثم خرجت عنه؛ حيث إن الامتثال للقانون أصبح جد مكلف ومعقد. وبطريقة أو بأخرى، فإن كل أماكن

السكنى تقريبا فى المدن التى قمنا بمسح لها، خرجت عن الإطار القانونى – وعن نفس القوانين التى كان يمكنها افتراضا أن تزود الملاّك بعمليات الوصف والتمثيل والمؤسسات اللازمة لخلق رأس المال. قد يظل هناك بعض صكوك الملكية أو نوع ما من السجلات فى أيدى شخص ما، لكن الوضع الشرعى للملكية الحقيقية فيما يتعلق بهذه الأصول انزلق بعيدا عن نظام التسجيل الرسمى، مما جعل السجلات والخرائط متقادمة.

والنتيجة هى أن معظم موارد الناس غير مرئية من الناحية التجارية والمالية. فلا يعرف أحد حقا من يملك ماذا أو أين، ومن يمكن مساءلته عن الوفاء بالالتزامات، ومن يعد مسؤولا عن الخسائر والغش، وما هى الآليات المتاحة لإنفاذ سداد مقابل الخدمات والسلع المقدمة. والنتيجة، هى أن معظم، الأصول المحتملة فى هذه البلدان لم يتم تحديدها وتجسيدها؛ ورأس المال الذى يمكن الحصول عليه قليل، واقتصاد التبادل مقيّد وراكد.

إن صورة القطاع الذى يعانى عدم كفاية رأس المال تختلف بصورة صارخة عن الفكرة التقليدية عن العالم النامى. ولكن هذا العالم هو الذى يعيش فيه معظم الناس. إنه عالم يصعب فيه تتبع ملكية الأصول وجعلها شرعية، ولا تحكم مجموعة من القواعد يمكن إدراكها وتحديدها قانونا؛ حيث لم يتم وصف وتنظيم الخصائص الاقتصادية للأصول التى يحتمل أن تكون مفيدة؛ حيث لا يمكن استخدامها للحصول على فائض القيمة من خلال الصفقات والمعاملات المتعددة لأن طبيعتها غير المحددة وما يحيط بها من عدم يقين يتركان مجالا كبيرا لسوء الفهم، وعيوب الذاكرة، والنكوص عن الاتفاقيات حيث معظم الأصول، باختصار، هى رأسمال غير منتج لا يدر عائدا.

كم يساوى مقدار رأس المال الذى لا يدر عائدا؟

يملأ رأس المال غير المنتج الذى لا يدر عائدا، وفى الواقع تلال منه، شوارع كل البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. ففى الفلبين، ووفق حساباتنا، يعيش ٥٧ فى المائة من سكان المدن و٦٧ فى المائة من سكان الريف فى بيوت

تعد رأس مـال لا يدر عـائدا. وفى بيـرو، يعـيش ٥٣ فـى المائة من سكان المدن و٨١ فى المائة من أهل الريف فى مساكن خارجة عن نطاق القانون.

بل إن الأرقـام أكثـر إثارة فى هـاييتـى ومصـر. فـفى هاييـتى، وأيضـا وفق المسـوحات التى قـمنا بهـا، يعيش ٦٨ فى المائة من سكان المدن و٩٧ فى المائة من أهل الريف فى مسـاكن ليس لدى أحـد سندات ملكيـة قـانونيـة واضـحـة بشـأنها. وفى مصـر، فإن الإسكان الذى يمثل رأس مال لا يدر عـائدا يأوى ٩٢ فى المائة من سكان المدن و٨٣ فى المائة من أهل الريف.

وكثيـر من هذه المسـاكن لا يساوى الكثير بالمقاييس الغربية. ذلك أن كوخـا فى بورت - أو - برنس قـد لا يجلب سـوى مـبلغ قليل يبلغ ٥٠٠ دولار، ولا تجلب كابينة واقعة على مـجرى مـائى ملوث فى مـانيلا سوى ٢٧٠٠ دولار، ولا يجلب بيت جيـد تمامـا فى قـرية خـارج القـاهرة سوى نحـو ٥٠٠٠ دولار، وفى التلال المحيطة بليمـا، لا يقدر بيت مـحترم ذى طابق واحد والملحق به جـاراج ونوافذ بانورامـا، إلا بعشـرين ألف دولار فقط. ولكن هناك الكثيـر جدا من مثل هذه المساكن، وتزيد قيمتها فى مجموعها عن إجمالى ثروة الأغنياء.

وفى هاييتى، تسـاوى الحـيازات العقارية الريفية والحضـرية التى ليست لهـا سندات ملكية فى مجموعها نحـو ٥,٢ مليار دولار. وبوضـع هذا المبلـغ فى سياقه، نجد أنه يمثل أربعة أمـثال مجمـوع كافة الأصـول العاملة بصـورة قـانونيـة فى هاييتى، وتسعة أمثال قيمة كل الأصول التى تملكها الحكومة، و١٥٨ مثل قيمة كل الاستثمار الأجنبى المباشـر فى تاريخ هاييتى المسـجل حتى ١٩٩٥. هل هاييتى استـثناء، هل هـى جـزء من إفريقيـا الناطقة بـالفرنسـية وضـعت خطـأ فى نصف الكرة الأمريكى، حيث أخَّر نظام دوفالييه ظهور نظام قانونى منهجى؟ ربما.

فلننظر إذن فى وضـع بيـرو، وهـى بلـد أسـبـانـى وهندى أمـريكى له تقـاليـد مـختلفة وتكوين إثنى مـختلف. إذ تبلغ قيـمـة العقارات الحـضـرية والريفيـة فى بيرو التى يحوزهـا أصـحـابـها بصـورة لا تتمتـع بحمـاية القـانون، نحو ٧٤ مليـار دولار. ويمثل هذا خمسة أمثال القيمة الإجمـالية المتداولة فى بـورصة ليمـا قبل انهيار ١٩٩٨، ويزيد إحدى عشرة مرة على قيمة المشروعات والمرافق الحكومية القابلة للخصـخصة، ويبلـغ أربعة عشر مثل قيمة كل الاستثمار الأجنبى المباشر

فى البـلاد خـلال تاريخـهـا الموثّق. هل تجـادل أيضـا فى أن اقـتـصـاد بيـرو الرسمى قد أصيب بالتقزم من جراء تقاليد أمبراطورية الإنكا القديمة، والنفوذ الباعث على الفساد لأسبانيا الاستعمارية، والحرب الأخيرة التى شنتها فرق «الدرب المضىء» التى تهتدى بتعاليم «ماو»؟

حسن جدا، لننظر بعدئذ فى حـالة الفلبين، وهـى محـمـية آسيوية سـابقة للولايات المتحدة. ففيـها، تبلغ قيمة العقـارات التى ليس لها سند ملكية ١٣٣ مليار دولار، تشكل أربعة أمثال رسملة ٢١٦ شركة محلية مسجلة فى بورصة الفلبين، وسبعة أمثال إجمالى الودائع فى البنوك التجارية فى البلاد، وتسعة أمثال إجمالى رأس مال المشروعات المملوكة للدولة، وأربعة عشر مثل قيمة كل الاستثمار الأجنبى المباشر.

ربما كانت الفلبين أيضا استثناء وخروجا على القياس - أمر يرتبط بكيفية تطور المسيحية فى المستعمرات الأسبانية السابقة. فإن كان الأمر كذلك، فلننظر فى حـالة مـصـر. إذ تبلـغ قـيـمـة رأس المال الذى لا يدر عـائدا فى العقـارات، وفق الحسـابات التى أجريناها مع زملائنا المصريين، نحـو ٢٤٠ مليـار دولار. ويبلـغ هذا ثلاثين مـثل قـيـمـة كل الأسـهـم المسجلة فى بورصـة القاهرة، ويبلغ، كما سبق أن ذكرت، خمسة وخمسين مثل قيمة كل الاستثمار الأجنبى فى مصر.

وفى كل بلد درسنا أحواله، خلق إبداع الفقراء فى مجال تنظيم المشروعات ثروة واسعة النطاق - ثروة تشكل حتى الآن أكبر مصدر لرأس المال المحتمل اللازم للتنمية. ولا تزيد هذه الأصول كثيرا على حيازات الحكومة، والمتداول فى البورصات المحلية، والاستثمار الأجنبى المباشر فحسب؛ وإنما تزيد مرات عديدة على كل المعونة المتلقاة من البلدان المتقدمة، وكل القروض التى يمنحها البنك الدولى.

بل إن النتائج أكثر إثارة للدهشة عندما نستمد البيانات من البلدان الأربعة التى درسناها ونسقطها على بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة كلها. لقد قدرنا أن نحو ٨٥ فى المائة من قطع الأراضى فى الحضر فى هذه البلدان، وبين ٤٠ و٥٣ فى المائة من قطع الأراضى فى الريف، تتم حـيـازتهـا

بطريقة لا يمكن معها استخدامها لخلق رأس المال. إن خلع قيمة على كل هذه الأصول قد تحقق حتما بأعداد تقريبية، ولكننا نعتقد أن تقديراتنا دقيقة بقدر الإمكان ومتحفظة تماما.

ووفق حساباتنا، فإن القيمة الإجمالية للعقارات التى يحوزها الفقراء، وإن لم يملكوها بصورة قانونية، فى العالم الثالث وفى البلدان الشيوعية السابقة، تبلغ على الأقل ٩,٣ تريليون دولار (انظر الجدول ٢ - ١).

وذلك رقم له قيمته ووزنه الكبيرين: ذلك أن ٩,٣ تريليون دولار تمثل نحو ضعف إجمالى عرض النقود المتداولة فى الولايات المتحدة. وهو مبلغ يساوى تقريبا القيمة الإجمالية لكل الشركات المسجلة فى البورصات الرئيسية فى أكثر ٢٠ بلدا تقدما فى العالم: نيويورك، وطوكيو، ولندن، وفرانكفورت، وتورنتو، وباريس، وميلانو، وناسداك، ودستة أخرى. وتزيد على عشرين مثل إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى كل بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة فى السنوات العشر بعد ١٩٨٩، وستة وأربعين مثل كافة قروض البنك الدولى فى العقود الثلاثة الأخيرة، وثلاثة وتسعين مثل كل مساعدت التنمية المقدمة من كافة البلدان المتقدمة للعالم الثالث فى نفس الفترة.

فدادين من الألماس

إن عبارة «الفقر الدولى» تورد على الخاطر فورا صور الشحاذين المعدمين الذين ينادون فوق أرصفة شوارع كالكتا، والأطفال الأفارقة الجوعى الذين، يموتون من المسغبة على الرمال. بالطبع إن تلك مشاهد حقيقية، ويطلب الملايين من بنى جلدتنا من البشر المساعدة، وهم يستحقونها. ومع ذلك، فإن الصورة الأشد كآبة للعالم الثالث ليست هى الأكثر دقة. والأسوأ من ذلك، أنها تصرف الاهتمام عن الإنجازات صعبة المرتقى لصغار منظمى المشروعات الذين انتصروا على كل العقبات التى يمكن تخيلها لخلق الجزء الأكبر من ثروة مجتمعهم. إن صورة أكثر صدقا سوف تصف الرجال والنساء الذين ادخروا بكدّ واجتهاد ليبنوا منزلا لأنفسهم وأطفالهم، والذين ينشئون المشاريع حيث لم يتخيل أحد إمكان قيامها. وإننى أعترض على وصف منظمى المشروعات

جدول (٢ - ١) رأس المال الحضرى والريفى غير المنتج فى العقارات على النطاق العالمى[1] (١٩٩٧)

الحضــــرية

	إجمالى السكان (بالملايين)	سكان الحضر (٪)	سكان الحضر (بالملايين)	المساكن الحضرية (بالملايين)	المساكن الحضرية غير الرسمية[2] (بالملايين)	قيمة المساكن الحضرية غير الرسمية (تريليون دولار)
أسيا	١٧٤٧	٪٢٩	٥٠٣	١٠١	٨٥	١,٧٥
أفريقيا	٥٢٥	٪٣٢	١٦٧	٣٣	٢٨	٠,٥٨
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣٧١	٪٥٧	٢١١	٤٢	٣٦	٠,٧٤
أمريكا الجنوبية	٣٢٨	٪٧٨	٢٥٦	٥١	٤٤	٠,٨٩
المكسيك، أمريكا الوسطى، والكاريبى	١٦١	٪٦٤	١٠٣	٢١	١٨	٠,٣٦
الصين، البلدان حديثة التصنيع، وشرقى أوروبا	١٦١١	٪٣٨	٦١٩	١٢٤	١٠٥	٢,١٦
الإجمالى الفرعى	٤٧٤٣		١٨٥٩	٣٧٢	٣١٦	٦,٤٨
بلدان نامية أخرى	١٩١	٪٣٩	٧٥	١٥	١٣	٠,٢٦
الإجمالى	٤٩٣٤		١٩٣٤	٣٨٧	٣٢٩	٦,٧٤

الريفيـــــة

	المساحة الريفية (ألف هكتار)	انعدام الطابع الرسمى فى المساحة الريفية (٪)	المساحة الريفية غير الرسمية (ألف هكتار)	المساحة الريفية غير الرسمية: أراضى محصولية (ألف هكتار)	المساحة الريفية غير الرسمية: أراضى المراعى (ألف هكتار)	قيمة المساحة الريفية غير الرسمية[3] (تريليون دولار)
أسيا	٤٨٩٥٨٦	٪٤٤	٢١٥١٦٤	١٤٧٧٩٨	٦٧٣٦٥	٠,٥٩
أفريقيا	٧٣٨٦٣٩	٪٥٠	٣٦٨٧٩٢	٨٨١٦٦	٢٨٠٦٢٦	٠,٣٩
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٤٤٤٦٦٥	٪٤٠	١٧٧٨٦٦	٥٩٦٦٠	١١٨٢٠٦	٠,٢٥
أمريكا الجنوبية	٦٠٧٤٠٧	٪٤٩	٢٩٧٨٩٥	٥١٠٠٦	٢٤٦٨٨٩	٠,٢٤
المكسيك، أمريكا الوسطى، والكاريبى	١٣٤٥٤١	٪٥٣	٧١٠٢٥	٢٠٨١٣	٥٠٢١٢	٠,٠٩
الصين، البلدان حديثة التصنيع، وشرقى أوروبا	١١٥١٢٨٠	٪٤٧	٥٤٠١٤٢	١٨٨٧٢١	٣٥١٤٢١	٠,٨٠
الإجمالى الفرعى	٣٥٦٦١١٨		١٦٧٠٨٨٤	٥٥٦١٦٤	١١١٤٧١٩	٢,٣٦
بلدان نامية أخرى	٣٥٩٩٢٦	٪٤٧	١٦٩١٦٥	٥٦٣٠٨	١١٢٨٥٧	٠,٢٤
الإجمالى	٣٩٢٦٠٤٤		١٨٤٠٠٤٩	٦١١٤٧٢	١٢٢٧٥٧٦	٢,٦٠

الإجمالى غير الرسمى ٩,٣٤ تريليون دولار

١ - ١٧٩ بلدا ناميا وبلدا شيوعيا سابقا

٢ - يقدر أن ٨٥٪ من قطع الأراضى الحضرية غير رسمية، وهى إما : (١) بنيت فى انتهاك لصريح القانون، (٢) لم تمتثل لاشتراطات الحصول على الأرض، (٣) كانت اصلا رسمية لكنها اصبحت غير رسمية، (٤) بنتها الحكومة دون التزام بالاشتراطات القانونية

٣ - استخدمت قيمة مقدارها ٢٩٧٣ دولارا للهكتار من الأرض المحصولية و١٣٨ دولارا لأرض المراعى

الأبطال هؤلاء بأنهم مساهمون فى مشكلة الفقر العالمى.

إنهم ليسوا المشكلة، بل إنهم هم الحل

ففى السنوات التى أعقبت الحرب الأهلية الأمريكية، ذرع محاضر اسمه روسيل كونويل مختلف أرجاء أمريكا يبشر برسالة حركت ملايين الأشخاص. كان يروى حكاية تاجر هندى وعده أحد العرّافين بأنه لا ريب سيصبح غنيا بما يفوق الخيال، فقط إذا بحث عن كنزه. وجاب التاجر العالم فقط ليعود إلى بلده عجوزا حزينا ومهزوما. وعندما همّ بدخول منزله المهجور، شعر بالرغبة فى شربة ماء. لكن البئر الموجودة فى أملاكه كانت قد انطمرت. وأخذ وهو مكدود جاروفه ليحفر بئرا جديدة - ولما هم بذلك ارتطم فوراً بالجولكوندا، أكبر منجم للألماس فى العالم.

إن رسالة كونويل رسالة مفيدة. ولا يقتضى الأمر أن يذرع قادة بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة الوزارات الأجنبية، ولا المؤسسات المالية الدولية بحثا عن حظهم. ففى خضم أفقر المجاورات ومدن الأكواخ لديهم، يوجد - إن لم يكن فدادين من الألماس - تريليونات من الدولارات، كلها جاهزة لوضعها موضع الاستعمال، فقط إذا أمكن التوصل إلى السر الذين يبّين كيف يمكن تحويل هذه الأصول إلى رأس مال حى يدر عائدا.



الفصل الثالث

سـر رأس المـال

إن الوعى بالعالم لابد وأن يقع خارجه. ففى العالم، كل شىء على ما هو عليه، ويحدث بالصورة التى يحدث بها. ولا توجد قيمة فيه - وإذا وجدت، فستكون بلا قيمة.

وإذا كانت هناك قيمة لها قيمة، فلابد أن تكمن خارج كل ما يحدث وأن تكون كذلك. لأن كل ما يحدث ويكون كذلك يتم عرضا.

إن ما يجعله غير عارض لا يمكن أن يقع فى العالم، لأنه فى غير هذا، سيصبح عارضا من جديد.

لابد أن يقع خارج العالم.

ـــ لودفيج فيتجنشتاين، «*مسيرة المنطق الفلسفى*»

إذا سرت فى معظم طرق الشرق الأوسط، والاتحاد السوفيتى السابق، أو أمريكا اللاتينية، فسترى أشياء كثيرة: منازل مستخدمة كمأوى، وقطع من الأراضى الزراعية تمت حراثتها وبذر البذور فيها وحصاد محصولها، وسلع تباع وتشترى. إن الأصول فى البلدان النامية وفى البلدان الشيوعية السابقة تخدم فى المحل الأول هذه الأغراض المادية المباشرة. بيد أن نفس الأصول فى الغرب تحيا أيضا حياة موازية، باعتبارها رأس مال خارج العالم المادى. إذ يمكن استخدامها لبعث الحركة فى أوصال مزيد من الإنتاج بكفالة مصالح أطراف أخرى «كضمان» لرهن مثلا، أو بضمان الإمداد بأشكال أخرى من الائتمان والمرافق العامة.

لماذا لا تستطيع المبانى والأراضى فى أماكن أخرى من العالم أن تحيا

حياة موازية؟ لماذا لا تستطيع الموارد الضخمة التى ناقشناها فى الفصل الثانى - ٩.٣ تريليون دولار من رأس المال الذى لا يدر عائدا - أن تنتج قيمة فيما وراء حالتها «الطبيعية»؟ وردى على هذا، هو أن رأس المال الذى لا يدر عائدا يوجد لأننا نسينا (أو ربما لم ندرك مطلقا) أن تحويل أصل مادى لتوليد رأس مال - باستخدام دَارَكْ لاقتراض النقود لتمويل مشروع، مثلا - يتطلب عملية معقدة جدا؛ لاتختلف عن العملية التى علمها لنا آينشتين، والتى بمقتضاها يمكن جعل قرميدة واحدة تطلق قدرا هائلا من الطاقة فى شكل انفجار ذرى. وعلى غرار ذلك، فإن رأس المال هو نتيجة لاكتشاف وإطلاق طاقة كامنة من تريليونات من القرميد راكمها الفقراء فى مبانيهم.

بيد أن هناك فرقا حاسما واحدا بين إطلاق الطاقة من قرميدة وإطلاق رأس المال من المبانى المشيدة بالقرميد. فعلى الرغم من أن البشر (أو على الأقل مجموعة كبيرة من العلماء) سيطروا على عملية الحصول على الطاقة من المادة، يبدو أننا نسينا العملية التى تتيح لنا الحصول على رأس المال من الأصول. والنتيجة هى أن ٨٠ فى المائة من العالم يعانى نقصا فى رأس المال؛ وأن الناس لا يستطيعون أن يستمدوا الحياة الاقتصادية من مبانيهم (أو من أى أصول أخرى) لتوليد رأس المال. والأسوأ من ذلك، أن الدول المتقدمة تبدو عاجزة عن تعليمهم. لماذا يمكن جعل الأصول تنتج رأس مال وفير فى الغرب، ولكن لا تنتج سوى القليل جدا منه فى باقى العالم، ولماذا يعد هذا سرا.

مفاتيح لحل السرّ من الماضى (من سميث إلى ماركس)

لكشف سرّ رأس المال، ينبغى أن نعود إلى المعنى الذى يشكل بذرة الكلمة. ففى اللغة اللاتينية فى العصر الوسيط، يبدو أن كلمة «رأس المال» كانت تدل على رأس من الماشية أو غيرها من الثروة الحيوانية، والتى كانت دوما مصادر مهمة للثروة إلى جانب اللحم الأساسى الذى توفره. والثروة الحيوانية ممتلكات قصيرة الأجل، وهى ثروة منقولة ويمكن إبعادها عن الخطر، ويسهل أيضا عدّها وقياسها. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أنه يمكنك أن تحصل من

الثروة الحيوانية على ثروة إضافية، أو على فائض القيمة، بتشغيل صناعات أخرى، بما في ذلك صناعات الألبان وجلود الحيوان والصوف واللحوم والوقود. كما أن للثروة الحيوانية سمة مفيدة هي قدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وهكذا يبدأ مصطلح «رأس المال» يؤدى وظيفتين فى نفس الوقت، الاستئثار بالبعد المادى للأصل (الثروة الحيوانية) وكذلك إمكانيته لتوليد فائض القيمة. وكانت هناك خطوة قصيرة فحسب من الفناء المحاذى لمخزن الحبوب إلى مكاتب مخترعى علم الاقتصاد، الذين كانوا بصفة عامة يحددون «رأس المال» باعتباره جزءا من أصول البلاد يستهل فائض الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

وكان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون العظام آدم سميث إلى كارل ماركس، يعتقدون أن رأس المال هو المحرك الذى يزود اقتصاد السوق بالقوة المحركة. وكان رأس المال يعتبر الجزء الرئيسى فى الكل الاقتصادى – العامل المبرّز. وكان ما يريدون فهمه هو ماهية رأس المال، وكيف يتم إنتاجه ويتحقق تراكمه. وسواء اتفقت أم لا مع علماء الاقتصاد الكلاسيكيين، حتى وإن اعتبرتهم بلا قيمة ولا شأن لهم (ربما لم يفهم سميث مطلقا أن الثروة الصناعية كانت قيد الحدوث؛ وربما لم يكن لنظرية ماركس عن العمل – التى تتحدث عن القيمة – تطبيق عملى)، فلا شك أن هؤلاء المفكرين قد شادوا صروحا شاهقة للفكر نستطيع الآن أن نقف عليها ونحاول التوصل إلى ما هية رأس المال، وما الذى ينتجه، ولماذا تنتج الدول غير الغربية مثل هذا القدر الضئيل منه؟

وبالنسبة لسميث، كان التخصص الاقتصادى – تقسيم العمل وما يترتب عليه من تبادل المنتجات فى السوق – هو مصدر الإنتاجية المتزايدة، ومن ثم «ثروة الأمم». وكان رأس المال هو الذى جعل التخصص والتبادل أمرا ممكنا، وقد حدده سميث باعتباره رصيد الأصول المتراكمة لأغراض إنتاجية. واستطاع منظمو المشروعات استخدام مواردهم المتراكمة لدعم المشروعات المتخصصة؛ حتى يستطيعوا مبادلة منتجاتهم مقابل أشياء أخرى يحتاجونها. وكلما زاد تراكم رأس المال، أصبح فى الإمكان تحقيق مزيد من التخصص، وارتفعت إنتاجية المجتمع. ووافق ماركس على ذلك؛ ومن جانبه فهو يرى أن

الثروة التى تنتجها الرأسمالية تجعل نفسها تتراءى فى ركام هائل من السلع الأساسية.

وكان سميث يعتقد أن ظاهرة رأس المال كانت نتيجة تقدم الإنسان الطبيعى من مجتمع صيد الحيوانات والرعى والزراعة إلى المجتمع التجارى، حيث استطاع أن يزيد قدرته الإنتاجية بصورة هائلة من خلال التكافل المتبادل والتخصص والتجارة. كان على رأس المال أن يكون هو السحر الذى يعزز الإنتاجية ويخلق فائض القيمة. وقد كتب سميث يقول: «إن مقدار الصناعة لايزيد فقط فى كل بلد مع زيادة الرصيد (رأس المال) الذى يستخدمه، بل إن نفس المقدار من الصناعة ينتج مقدار أكبر من العمل، من جراء تلك الزيادة»[١].

وقد أكد سميث على نقطة هى لب السر الذى نحاول حلّه. فلكى تصبح الأصول المتراكمة رأس مال منتج، وتحرك إنتاجا إضافيا، ينبغى *تحديدها وتثبيتها، وتجسيدها فى هدف معين،* «يدوم بعض الوقت على الأقل بعد انتهاء العمل. لقد كان ولايزال يمثل مقدارا معينا من العمل يختزن ويخزن لاستخدامه، عند الضرورة، فى مناسبة ما أخرى»[٢]. وقد حذّر سميث من أن العمل المستثمر فى إنتاج الأصول، لن يترك أى أثر أو قيمة إن *لم* يتم تثبيته وتحديده على نحو صحيح.

ربما يستحق ما كان يقصده سميث حقا أن يكون موضع نقاش مشروع، بيد أن ما أستخلص منه هو أن رأس المال ليس هو الرصيد المتراكم من الأصول، وإنما *الإمكانية* التى تحوزها فى أن تنشر إنتاجا جديدا. بالطبع إن هذه الإمكانية مجردة. إذ ينبغى معالجتها، وتحديدها وتثبيتها فى شكل ملموس قبل أن نستطيع إطلاقها - تماما مثل الطاقة النووية الكامنة لقرميدة آينشتين. فبدون عملية التحويل - وهى التى تستخلص وتحدد وتثبت الطاقة الكامنة التى تحويها القرميدة - لن يحدث انفجار؛ فالقرميدة هى مجرد قرميدة. ويتطلب خلق رأس المال أيضا عملية تحويل.

وكان هذا المفهوم - وهو أن رأس المال هو أولا مفهوم مجرد، وينبغى إعطاؤه شكلا محددا ثابتا وملموسا لكى يكون مفيدا - مألوفا لدى

الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين. فقد كتب سيموند دى سيسموندى، الاقتصادى السويسرى الذى عاش فى القرن التاسع عشر، أن رأس المال «كان قيمة دائمة تتضاعف ولا تفنى... وعندئذ تنفصل هذه القيمة عن المنتج الذى يخلقها، وتصبح كمية ميتافيريقية وغير مادية توجد دوما فى حيازة من ينتجها أيا كان، والذى يمكن (تحديد وتثبيت) هذه القيمة فى أشكال مختلفة بالنسبة له»[٣]. وقد كان الاقتصادى الفرنسى العظيم جان بابتيست ساى يؤمن بأن «طبيعة رأس المال لا مادية على الدوام؛ حيث إنه ليست المادة هى التى تشكّل رأس المال، وإنما قيمة هذه المادة، وليس هناك شىء مادى بشأن القيمة»[٤]. وقد وافق ماركس على ذلك؛ ورأى أن المائدة يمكن صنعها من شىء مادى مثل الخشب، «ولكن بمجرد أن تقدم كسلعة، تتغير إلى شىء ما متعال. فهى لا تقف على قدميها فقط على الأرض، وإنما تقف بالنسبة لكل السلع الأخرى، تقف على رأسها، وهى تنشأ عن الأفكار الغريبة لعقلها الخشبى، وهو أمر أكثر إثارة للدهشة مما كانت عليه خراطة المائدة»[٥].

وقد ضاع هذا المعنى الأساسى لرأس المال على مرّ التاريخ. فرأس المال يتم الخلط حاليا بينه وبين النقود، والتى ليست سوى شكل واحد من أشكال عدة يرتحل بها. وعلى الدوام، فإن تذكر مفهوم صعب فى أحد تجلياته الملموسة أيسر من تذكره فى جوهره. ذلك أن العقل يلتف حول «النقود» بأيسر مما يلتف حول «رأس المال». ولكن من الخطأ افتراض أن النقود هى فى النهاية ما يحدد ويثبت رأس المال. ومثلما أوضح آدم سميث، فإن النقود هى «عجلة التداول الكبرى»، ولكنها *ليست* رأس مال؛ لأن القيمة «لا يمكن أن تتمثل فى هذه القطع المعدنية»[٦]. بعبارة أخرى، إن النقود تيسر المعاملات، وتسمح ببيع الأشياء وشرائها، ولكنها ليست فى حد ذاتها هى السلف بالنسبة للإنتاج الإضافى. ومثلما ألح سميث، فإن «النقود الذهبية والفضية، التى يجرى تداولها فى بلدان كثيرة، ربما يمكن بصورة سليمة جدا مقارنتها بالطريق السريع، الذى فى حين أنه يوزع وينقل إلى السوق كل الكلأ والذرة فى البلاد، فإنه لا ينتج هو نفسه، أى مقدار من أى منهما»[٧].

إن جانبا كبيرا من سرّ رأس المال يتبدد بمجرد أن تتوقف عن أن تفكر فى «رأس المال» باعتباره مرادفا «للنقود المدخرة والمستثمرة». وأشك فى أن سوء الفهم القائل بأن النقود هى التى تحدد وتثبت رأس المال، قد نجم عن أن مشروعات الأعمال الحديثة تعبر عن قيمة رأس المال بمقياس النقود. والواقع، أنه من الصعب تقدير القيمة الإجمالية لمجموعة من الأصول المختلفة الأنواع للغاية، مثل الماكينات، المبانى، والأرض، دون الاستعانة بالنقود. وفى نهاية المطاف، فإن هذا هو السبب فى اختراع النقود؛ فهى توفر مؤشرا نمطيا لقياس قيمة الأشياء حتى نستطيع تبادل الأصول غير المتماثلة. ولكن رغم فائدة النقود، فإنها لا يمكن أن تثبت وتحدد بأى طريقة الإمكانية المجردة لأى أصل معين بغية تحويله إلى رأس مال. وقد اشتهرت بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة بأنها أصابت اقتصادها بالتضخم بواسطة النقود - فى حين لم تكن قادرة على توليد كثير من رأس المال.

الطاقة الكامنة (طاقة الوضع) فى الأصول

ما هو الشىء الذى يثبت ويحدد الإمكانيات الكامنة فى أصل ما حتى تستطيع أن تخلق إنتاجا إضافيا؟ ما الذى يفْصل القيمة عن مجرد بيت، ويحددها ويثبتها بطريقة تتيح لنا إدراك أنها رأس مال؟

يمكن أن نبدأ بإيجاد الإجابة باستخدام المثال الخاص بالطاقة التى نستخدمها. لننظر فى حالة بحيرة جبلية. يمكن أن يدور فكرنا حول هذه البحيرة فى سياقها المادى المباشر، ونرى بعض الأستخدامات الأولية لها، مثل التجديف بالقوارب وصيد الأسماك. ولكن عندما نتأمل هذه البحيرة نفسها من منظور مهندس، بالتركيز على قدرتها على توليد الطاقة كقيمة مضافة فيما وراء الحالة الطبيعية للبحيرة باعتبارها كيانا مائيا، نكتشف فجأة الإمكانات الكامنة التى يوفرها موقع البحيرة المرتفع. والتحدى الذى يواجهه المهندس هو التوصل إلى الطريقة التى يستطيع بها خلق *عملية* تتيح له تحويل وتحديد وتثبيت هذه الإمكانية الكامنة إلى شكل يمكن استخدامه للقيام بعمل إضافى.

وفى حالة البحيرة المرتفعة، فإن هذه العملية تتمثل فى إقامة محطة كهرومائية تتيح تحرك مياه البحيرة سريعا فى اتجاه السقوط بقوة الجاذبية، وبذلك يتم تحويل إمكانات البحيرة الكامنة الراكدة لإنتاج الطاقة إلى طاقة حركية للمياه التى تسقط بسرعة. وعندئذ يمكن لهذه الطاقة الحركية الجديدة أن تدير التوربينات، فتخلق طاقة ميكانيكية يمكن استخدامها لإدارة وحدات المغناطيس الكهربائى التى تحولها عندئذ إلى طاقة كهربائية. وباعتبارها كهرباء، فإن الطاقة الكامنة للبحيرة الراكدة (طاقة الوضع) تم تحديدها وتثبيتها عندئذ فى الشكل اللازم لإنتاج تيار يمكن التحكم فيه، ويمكن نقله بعد ذلك من خلال الموصلات السلكية إلى أماكن بعيدة لنشر إنتاج جديد.

وهكذا، فإن بحيرة راكدة فى الظاهر يمكن استخدامها لإضاءة غرفتك وإدارة الماكينات فى مصنع ما. والشىء الذى كان مطلوبا هو عملية خارجية من صنع الإنسان أتاحت لنا: أولا، تحديد الإمكانيات الكامنة فى وزن المياه للقيام بعمل إضافى، وثانيا، تحوى هذه الطاقة الكامنة (طاقة الوضع) إلى كهرباء، يمكن عندئذ استخدامها لخلق فائض القيمة. إن القيمة المضافة التى نحصل عليها من البحيرة ليست قيمة البحيرة نفسها (مثل خام نفيس *ذاتى* بالنسبة إلى الأرض) بل عملية من صنع الإنسان غير *ذاتية* بالنسبة للبحيرة. إن هذه العملية هى التى تتيح لنا تحويل البحيرة من نوع من الأماكن مخصص للتجديف بالقوارب وصيد الأسماك إلى نوع من الأماكن منتج للطاقة.

إن رأس المال، مثله مثل الطاقة، له أيضا قيمة هاجعة وراكدة غير مستخدمة. ويتطلب بعث الحياة فى أوصاله المضى إلى ما وراء *النظر* إلى الأصول التى لدينا كما هى عليه، إلى *التفكير* فيها حسبما يمكن أن تكون عليه. ويتطلب ذلك عملية لتحديد وتثبيت الإمكانية الاقتصادية الكامنة فى أصل ما فى شكل يمكن استخدامه لاستهلاك إنتاج إضافى.

ورغم أن العملية التى تحول الطاقة الكامنة (طاقة الوضع) فى المياه إلى كهرباء معروفة جيدا، فإن العملية التى تخلع على الأصول الشكل المطلوب لتحقيق مزيد من الإنتاج ليست معروفة. بعبارة أخرى، فإنه فى حين أننا نعرف أن بوابات الخزانات والتوربينات والمولدات والمحولات والأسلاك الخاصة بشبكة الطاقة الكهرومائية هى التى تحول الطاقة الكامنة (طاقة الوضع)

للبحيرة حتى يتم تحديدها وتثبيتها فى شكل يمكن الحصول عليه، فإننا لا نعرف أين نجد العملية الأساسية التى تحول الإمكانية الاقتصادية لبيت ما إلى رأس مال.

ويرجع هذا إلى أن تلك العملية الأساسية لم توضع قصدا لخلق رأس المال، وإنما لغرض دنيوى بدرجة أكبر هو حماية الملكية العقارية. فمع نمو نظم الملكية فى البلاد الغربية، تطورت على نحو لا يمكن إدراكه تشكيلة من الآليات التى اندمجت تدريجيا فى عملية تمخضت عن رأس المال كما لم يحدث مطلقا من قبل. ورغم أننا نستخدم هذه الآليات طوال الوقت، فإننا لم ندرك أن لها وظائف فى توليد رأس المال لأنها لم تحمل هذا العنوان. إننا ننظر إليها باعتبارها أجزاء من نظام يحمى الملكية، وليس باعتبارها أداةً توشج بين الآليات اللازمة لتحديد وتثبيت الإمكانيات الاقتصادية الكامنة فى أصل ما بطريقة يمكن لها تحويله إلى رأس مال. بعبارة أخرى، فإن ما يخلق رأس المال فى الغرب، هو عملية ضمنية مطمورة فى تعقيدات نظم الرسمية للملكية.

عملية التحويل المستترة فى الغرب

قد يبدو هذا أمرا جدّ بسيط، أو جدّ معقد. ولكن لننظر فيما إذا كان ممكنا استخدام الأصول بصورة منتجة إن لم تكن تخص شيئا ما أو شخصا ما. أين نؤكد وجود هذه الأصول والمعاملات التى تحولها وترفع إنتاجيتها، إن لم يكن فى سياق نظام رسمى للملكية؟ أين نسجل السمات الاقتصادية المهمة للأصول، إن لم يكن فى السجلات وسندات الملكية التى تنص عليها النظم الرسمية للملكية؟ أين توجد مدونات السلوك التى تحكم استخدام ونقل ملكية الأصول، إن لم يكن فى إطار نظم الملكية الرسمية؟ إن الملكية الرسمية هى التى توفر العمليات والأشكال والقواعد التى تحدد وتثبت الأصول فى وضع يتيح لنا إدراكها باعتبارها رأس مال منتج.

وفى الغرب، بدأ نظام الملكية الرسمى يحول الأصول إلى رأس مال، بوصف وتنظيم جوانب الأصول الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية،

والاحتفاظ بهذه المعلومات فى نظام للتسجيل - باعتبارها ضميمات فى دفتر أستاذ مكتوب، أو علامة ضوئية على ديسك كومبيوتر - ثم يتم إدراجها فى سند للملكية. وتحكم هذه العملية كلها، مجموعة من القواعد القانونية المفصلة والمحددة. وهكذا، فإن سجلات الملكية وسنداتها الرسمية تمثل مفهومنا المشترك عما يشكل المعنى الاقتصادى لأى أصل. إذ تعكس وتنظم كل المعلومات ذات الصلة المطلوبة لتحديد مفهوم القيمة الكامنة لأصل ما، ومن ثم تتيح لنا التحكم فيها. إن الملكية هى المجال الذى نحدد فيه ونتقصى الأصول، ونجمع بينها ونربطها بالأصول الأخرى. إن نظام الملكية الرسمى هو المحطة الكهرومائية لرأس المال. هذا هو المكان الذى يولد فيه رأس المال.

إن أى أصل لم تحدد وتثبت جوانبه الاقتصادية والاجتماعية فى نظام رسمى للملكية، يصعب لأقصى حد تحركه فى السوق. فكيف يمكن مراقبة تغير ملاّك تلك المقادير الضخمة من الأصول فى اقتصاد السوق الحديث، إن لم يكن من خلال عملية رسمية للملكية؟ فبدون مثل هذا النظام، تتطلب التجارة فى أصل ما، لنقل مثلا عقارا، جهدا هائلا لمجرد تحديد أساسيات التعامل: هل يملك البائع، العقار وله حق نقل ملكيته؟ هل يمكنه إبرام تعهدات بشأنه؟ هل يقبل من ينفذون حقوق الملكية المالك الجديد بما هو عليه؟ ماهى الوسائل الفعالة لاستبعاد المدعين الآخرين بالحق؟ تصعب الإجابة على هذه الأسئلة فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة. فليس هناك مكان تثبت فيه الإجابات على نحو يعول عليه، بالنسبة لمعظم السلع. وهذا هو السبب فى أن بيع بيت أو تأجيره قد يتضمن إجراءات مطولة ومرهقة للموافقة تشمل كل الجيران. وهذه عادة هى الطريقة الوحيدة للتحقق من أن المالك يملك فعلا المنزل، وأنه ليست هناك إدعاءات أخرى بالحق بشأنه. وهذا هو السبب أيضا فى أن تبادل معظم الأصول خارج الغرب مقصور على الدوائر المحلية للشركاء فى التبادل.

ومثلما رأينا فى الفصل السابق، فإن المشكلة الأساسية التى تواجهها هذه البلدان لا تتمثل فى الافتقار إلى القدرة على تنظيم المشروعات. فقد راكم الفقراء ما قيمته تريليونات الدولارات من العقارات خلال الأربعين سنة

الماضية. إن ما يفتقر إليه الفقراء هو سهولة الوصول إلى آليات الملكية التى يمكن أن تحدد وتثبت بصورة قانونية الإمكانيات الاقتصادية الكامنة لأصولهم، حتى يمكن استخدامها لإنتاج وضمان وتأمين قيمة أعلى فى السوق الموسعة. ففى الغرب، فإن كل أصل - كل قطة أرض، كل بيت، كل ملك منقول - محدد ومثبت رسميا فى سجلات يجرى تحديثها، وتحكمها قواعد متضمنة فى نظام الملكية. إن كل زيادة فى الإنتاج، كل مبنى جديد، وكل منتج، وكل شىء له قيمة تجارية، هو ملكية رسمية لشخص ما. وحتى لو كانت الأصول تخص شركة ما، يظل الناس الحقيقيون يملكونها بصورة غير مباشرة، من خلال سندات الملكية التى تشهد على أنهم يملكون الشركة باعتبارهم «حملة أسهم».

ومثل الطاقة الكهربائية، فإن رأس المال لن يتم توليده إن لم يكن المرفق الرئيسى الوحيد الذى ينتجه ويحدده ويثبته قائما. ومثلما أن البحيرة تحتاج إلى محطة كهرومائية لإنتاج الطاقة الصالحة للاستخدام، فإن الأصول تحتاج إلى نظام رسمى للملكية لإنتاج فائض قيمة كبير. فبدون ملكية رسمية لاستخلاص إمكاناتها الاقتصادية الكامنة وتحويلها إلى شكل يمكن نقله والتحكم فيه بسهولة، فإن أصول البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة تشبه المياه فى بحيرة فى أعالى الأنديز - رصيد غير مستغل من الطاقة الكامنة (طاقة الوضع).

لماذا يصبح تكوين رأس المال سرا كهذا؟ لماذا لم تشرح دول العالم الغنية، التى تسارع بتقديم مشورتها الاقتصادية، كيف أن الملكية الرسمية أمر لاغنى عنه لتكوين رأس المال؟

والإجابة هى أنه يصعب لأقصى حد تصور العملية القائمة خلال نظام الملكية الرسمى التى تعطل تحول الأصول إلى رأس مال. ذلك أنها مستترة فى آلاف النصوص الخاصة بالتشريع واللوائح والتنظيمات والمؤسسات التى تحكم النظام. وكل من يقع فى إسار الشرك القانونى، يصعب عليه تخيل كيف تعمل هذه العملية فى الواقع. والطريقة الوحيدة لرؤيتها هى من خارج النظام - من القطاع الواقع خارج القانون - حيث قمت وزملائى بمعظم العمل.

ومنذ فترة وللأن، كنت أنظر للقانون من وجهة نظر غير قانونية، لكى أفهم

على نحو أفضل كيف يعمل وماهى الآثار التى ينتجها. وليس هذا ضربا من الجنون كما يبدو. فمثلما أكد ميشيل فوكو، الفيلسوف الفرنسى، فقد يكون من الأيسر اكتشاف ما يعنيه شىء ما بالنظر إليه من جانب الجسر المقابل. وقد كتب فوكو يقول: «للتوصل إلى ما يعنيه مجتمعنا بسلامة العقل، ربما يتعين علينا أن ندرس ما يحدث فى ميدان الجنون. وأن ندرك ما نعنيه بالمشروعية بما يحدث فى مجال عدم المشروعية»(٨). وإضافة لذلك، فإن الملكية، مثلها مثل الطاقة، هى مفهوم؛ لا يمكن اختبارها مباشرة. فلم تشاهد الطاقة المحضة مطلقا ولم يتم لمسها. ولا يستطيع أى إنسان أن يرى الملكية. والمرء لا يستطيع أن يختبر الطاقة والملكية إلا بآثارهما.

ومن وجهة نظرى فى القطاع الواقع خارج القانون، رأيت نظم الملكية الرسمية فى الغرب تنتج ستة آثار تتيح لمواطنيه توليد رأس المال. وينبع العجز الذى نشاهده فى الأماكن الأخرى من العالم عن نشر رأس المال، من حقيقة أن معظم الناس فى العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة معزولون تماما عن هذه الآثار الأساسية.

أثر الملكية رقم (١) تحديد وتثبيت الإمكانيات الاقتصادية الكامنة للأصول

يمكن كشف القيمة الكامنة فى بيت ما وتحويلها إلى رأس مال منتج، بنفس الطريقة التى يتم بها تحديد الطاقة الكامنة (طاقة الوضع) فى بحيرة جبلية ثم تحويلها إلى طاقة فعلية. وفى كلتا الحالتين، يتطلب التحويل من حالة إلى أخرى عملية تنقل الشىء المادى إلى عالم تمثيلى من صنع الإنسان حيث نستطيع أن نفصل المورد عن قيوده المادية المرهقة، وأن نركز على إمكانياته الكامنة.

إن رأس المال يتولد عن التمثيل كتابة – فى سند ملكية، أوراق مالية، عقد، وغيرها من هذه السجلات – للخصائص الأشد نفعا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأصل، مقابل جوانب الأصل الأكثر لفتا للنظر من حيث الرؤية. وهذه هى المرحلة التى يجرى فيها لأول مرة وصف القيمة الكامنة

وتسجيلها. ففى اللحظة التى تركز فيها انتباه؛ على سند ملكية لبيت ما مثلا، وليس على البيت نفسه، تخرج بصورة آلية من العالم المادى إلى الكون الخاص بالمفاهيم حيث يعيش رأس المال. وبذلك، فإن تقرأ تمثيلا يركز انتباهك على الإمكانية الاقتصادية الكامنة للبيت، بالتخلص من كل الأضواء والظلال الباعثة على الارتباك لجوانبه المادية ومحيطه المحلى. إن الملكية الرسمية تضطرك إلى التفكير فى البيت باعتباره مفهوما اقتصاديا واجتماعيا. وهى تدعوك إلى المضى إلى ما وراء النظر إلى البيت باعتباره مجرد مأوى - ومن ثم أصلا لا يدر عائدا - وأن تراه كرأسمال حىّ ينتج عائدا.

ويظهر الدليل على أن الملكية هى مفهوم صرف عندما يتغير ملاّك المنزل؛ إذ لا يتغير فيه عندئذ شىء من الناحية المادية. إن النظر إلى بيت لن يخبرك بمن يملكه فالبيت الذى تملكه اليوم يبدو تماما مثلما كان يبدو أمس عندما كان ملكا لى. فهو يبدو على نفس الشاكلة سواء كنت أملكه أو أستأجره أو بعته لك. والملكية ليست هى البيت نفسه وإنما المفهوم الاقتصادى عن البيت، مجسدا فى تمثيل قانونى. ويعنى هذا أن التمثيل الرسمى للملكية شىء منفصل عن الأصل الذى يمثله.

ما الذى يتوافر للتمثيل الرسمى للملكية ويتيح له القيام بعمل إضافى؟ أليس التمثيل مجرد شىء يحل محل الأصل؟ أكرر الرد بلا: فالتمثيل الرسمى للملكية مثل سند الملكية ليس استنساخا *للبيت*، مثل صورة فوتوغرافية له، وإنما تمثيل لمفهومنا عن البيت. إنه يمثل تحديدا الخصائص غير المرئية التى لها إمكانية كامنة لإنتاج قيمة. وهذه ليست الخصائص المادية للبيت نفسه، وإنما الخصائص ذات المعنى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التى نخلعها نحن بنو البشر على البيت (مثل القدرة على استخدامه فى تشكيلة من الأغراض يمكن ضمانها عن طريق الرهن العقارى، والرهن، حق الارتفاق، وغيرها من الاتفاقيات.

وفى البلدان المتقدمة، يعمل هذا التمثيل الرسمى للملكية كوسيلة لضمان مصالح الأطراف الأخرى، ولخلق الخضوع للمساءلة بتوفير كل المعلومات

والإسنادات والقواعد وأليات التنفيذ المطلوبة للقيام بذلك. ففى الغرب، على سبيل المثال، يمكن بسهولة استخدام معظم الملكيات الرسمية كضمان لقرض؛ أو كحقوق للمساهمين مقابل الاستثمار؛ وكعنوان لتحصيل الضرائب والديون والرسوم؛ وكموقع لتحديد الأفراد لأغراض تجارية وقانونية ومدنية؛ وكمحطة نهائية مسؤولة لتلقى خدمات المرافق العامة، مثل خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحى والتليفونات والكابل. وفى حين أن البيوت تعمل فى البلدان المتقدمة كمأوى أو أماكن عمل، فإن تمثيلها يحيا حياة موازية، ويقوم بتشكيلة من الوظائف الإضافية لضمان مصالح الأطراف الأخرى.

وهكذا، فإن الملكية القانونية وفرت للغرب أدوات لإنتاج فائض القيمة، إضافة إلى أصولها المادية. ومكّن تمثيل الملكية الناس من التفكير فى الأصول ليس فقط من خلال المعرفة المادية لها، وإنما أيضا من خلال وصف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية الكامنة. وسواء تم ذلك بقصد أو بغير قصد، فقد أصبح نظام الملكية القانونية هو السلم الذى ارتقت به هذه الدول من عالم الأصول فى حالتها الطبيعية إلى عالم مفاهيم رأس المال، حيث يمكن النظر إلى الأصول فى ضوء إمكانياتها الإنتاجية الكامنة الكاملة.

وعن طريق الملكية القانونية، توافر للدول المتقدمة فى الغرب مفتاح التنمية الحديثة، وأصبح لدى مواطنيها حاليا - بسهولة كبيرة وعلى أساس مستمر - الوسائل اللازمة لاكتشاف الخصائص الإنتاجية الكامنة لمواردها. ومثلما اكتشف أرسطو منذ ٢٣٠٠ سنة خلت، فإن ما تستطيع أن تفعله بالأشياء يزيد إلى ما لا نهاية عندما تركز تفكيرك على إمكانياتها الكامنة. وعن طريق تعلم تحديد وتثبيت الإمكانات الاقتصادية الكامنة لأصولهم من خلال سجلات الملكية، أنشأ الغربيون مسارا سريعا لتقصى الجوانب الأكثر إنتاجية لممتلكاتهم. وأصبحت الملكية الرسمية السلم إلى عالم المفاهيم، حيث يمكن اكتشاف المعنى الاقتصادى للأشياء وحيث يولد رأس المال.

أثر الملكية رقم (٢): إدماج المعلومات المتناثرة فى نظام واحد

مثلما رأينا فى الفصل السابق، لا يستطيع معظم الناس فى البلدان النامية، وفى البلدان الشيوعية السابقة الاستفادة من نظام الملكية القانونى، كما هو قائم، مهما اجتهدوا فى المحاولة. ونظرا لأنهم لا يستطيعون أن يدرجوا اصولهم فى نظام الملكية القانونى، فإن الأمر ينتهى إلى تملكهم لها بصورة غير قانونية. ويرجع السبب فى أن الرأسماليه انتصرت فى الغرب، وتعثرت فى باقى العالم إلى أن معظم الأصول فى الدول الغربية قد أدمجت فى نظام واحد رسمى للتمثيل.

ولم يحدث هذا الإنتاج مصادفة واتفاقا. فخلال عدة عقود فى القرن التاسع عشر، جمّع السياسيون والمشرعون والقضاة، معا الحقائق والقواعد المتناثرة التى حكمت الملكية فى كل المدن والقرى والمبانى والمزارع لتعمل معا، وأدمجوها فى نظام واحد. وأودع هذا «التجميع بغرض العمل معا» لكل أشكال تمثيل الملكية، والذى شكّل لحظة ثورية فى تاريخ البلدان المتقدمة، كل المعلومات والقواعد التى تحكم الثروة المتراكمة لمواطنيها فى قاعدة واحدة للمعرفة. وقبل تلك اللحظة، كانت القدرة على الحصول على المعلومات عن الأصول أقل كثيرا. إذ كانت كل مزرعة أو مستوطنة تسجل أصولها والقواعد التى تحكمها فى دفاتر أستاذ بدائية، وفى رموز أو شهادات شفوية. لكن المعلومات كانت مجزأة ومبعثرة وغير متوافرة لأى وكالة بمفردها فى أى لحظة محددة. ومثلما نعرف جيدا الآن، فإن وفرة الحقائق لا تمثل بالضرورة وفرة فى المعرفة. ولكى تكون المعرفة مجدية فى العمل، كان على البلدان المتقدمة أن تدمج فى نظام شامل واحد كل بياناتها المتفرقة والمعزولة عن الملكية.

ولم تفعل هذا البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وفى كل البلدان التى درست أوضاعها، لم أجد مطلقا نظاما قانونيا واحدا، وإنما وجدت عشرات بل مئات النظم، تديرها كل أنواع المنظمات، بعضها قانونى، والبعض الآخر لايتمتع بحماية القانون، وتتراوح من مجموعات منظمى المشروعات الصغيرة إلى منظمات الإسكان. وبالتالى، فإن ما يستطيع الناس فى هذه البلدان أن يفعلوه

بملكيتهم كان مقصورا على ما يتخيله الملاَّك ومعارفهم. أما فى البلدان الغربية، حيث المعلومات عن الملكية نمطية ومتاحة للكافة، فإن ما يستطيع الملاَّك أن يفعلوه بأصولهم يستفيد من التخيل الجماعى لشبكة أوسع من الناس.

وقد تدهش القارىء فى الغرب معرفة أن معظم بلدان العالم لا يزال يتعين عليها أن تدمج اتفاقات الملكية التى لا تتمتع بحماية القانون فى نظام قانونى رسمى واحد. فبالنسبة للغربيين، يفترض أن هناك قانونا واحدا فقط - القانون الرسمى. ومع ذلك، فإن اعتماد الغرب على نظم متكاملة للملكية هو ظاهرة ترجع فى أقصاها للمائتى عام الأخيرة. وفى معظم البلدان الغربية، ظهرت نظم الملكية المتكاملة منذ نحو مائة عام خلت فقط. ومثلما سنرى بالتفصيل لاحقا، كانت ترتيبات الملكية غير الرسمية المتباينة ذات يوم هى القاعدة فى كل البلدان. كان التعددية القانونية هى المعيار فى القارة الأوروبية بخلاف الجزر البريطانية، حتى أعيد اكتشاف القانون الرومانى فى القرن الرابع عشر وجمعّت الحكومات كل تيارات القانون فى نظام واحد منسق.

وفى كاليفورنيا بعد هوجة الذهب مباشرة فى ١٨٤٩، كان هناك نحو ثمانمائة سلطة قضائية منفصلة للملكية، لكل منها سجلاتها ولوائحها الفردية الخاصة التى تم وضعها بتوافق الآراء المحلى. وعبر الولايات المتحدة كلها، من كاليفورنيا إلى فلوريدا، اتفقت روابط الحقوق المدعى بها، على القواعد الخاصة بها وانتخبت مسؤوليها. واستغرق الأمر أكثر من مائة عام، حتى أواخر القرن التاسع عشر، لكى تصدر حكومة الولايات المتحدة نظاما أساسيا خاصا يدمج الأصول الأمريكية ويضفى عليها طابعا رسميا. وبإصدار أكثر من خمسة وثلاثين نظاما قانونيا خاصا بحق الشفعة والتعدين، استطاع الكونجرس تدريجيا أن يدمج فى نظام واحد قواعد الملكية غير الرسمية التى أنشأها ملايين المهاجرين وواضعوا اليد. وكانت النتيجة هى قيام سوق متكاملة للملكية حركت النمو الاقتصادى المتفجر للولايات المتحدة بعد ذلك.

والسبب فى أنه من الصعب تتبع تاريخ هذا الإدماج لنظم الملكية الشاسعة، هو أن العملية تمت عبر فترة طويلة جدا من الزمان. إذ بدأت سجلات الملكية

الرسـمـيـة تظهر فـي ألمانيـا مـثـلا، فـي القرن الثـانـي عـشـر، لكنهـا لم تتكامل بصـــورة تامــة إلا فـي ١٨٩٦، عندمــا بدأ نظام «دفـتــر الأرض» Grundbuch لتسجيل المعاملات بشأن الأرض يعمل على نطاق قومي. وفي اليابان، بدأت الحملة القومية لإضفاء الصفة الرسمية على ملكية المزارعين في أواخر القرن التـاسع عشـر، ولم تنته إلا في أواخر أربعينيـات القـرن العشـرين. ولا تزال جـهـود سـويسـرا غـيـر العـادية لجمع النظم المتبـاينة التي تحمي الملكيـة والمعاملات معا في نهاية القرن العشرين غير معروفة جيدا، حتى للكثيرين من السويسريين.

ونتيجة للإدماج والتكامل، يستطيع المواطنون في البلدان المتقدمة الحصول على وصف للسمات الاقتصادية والاجتماعية لأي أصل متوافر دون ضرورة رؤية الأصل نفسه. فلم يعودوا في حاجة للسفر عبر البلد لزيارة كل الملاّك جـمـيـعـهم وجـيـرانـهم؛ ذلك أن نظام الملكية الرسـمـي يجـعلهم يعـرفـون مـا هي الأصول المتاحة، ومـا هي الفرص القائمة لخلق فائض القيمة. ومن ثم، أصبح تقييم وتبادل الإمكانيات الكامنة لأصل ما أكثر سهولة، مما يعزز إنتاج رأس المال.

أثر الملكية رقم (٣): إخضاع الناس للمساءلة

حوّل إدماج كل نظم الملكية في قانون رسمي واحد للملكية، مشروعية حقوق الملاّك من السيـاق المسيّس للمجتمعات المحلية إلى السياق غير الشـخصي للقانون. ويسرّ إطلاق سراح الملاّك من الترتيبات المحلية التقييدية، والوصول بهم إلى نظام قانوني أكثر تكاملا، إخضاعهم للمساءلة.

وبتحـويل الأشـخـاص ذوي المصـالح المتعلقة بالملكية إلى أفراد خـاضـعين للمسـاءلة، حددت الملكية الرسمية أفراد بدلا من الحشود. ولم يعد الناس في حـاجة إلى عـلاقات المجاورات، أو إنشـاء ترتيبات مـحلية لحماية حقوقهم في الأصـول. وإذ تحـرروا من الأنشطة الاقـتـصـادية البدائية، ومن عبء القـيـود

الضيقة المرهقة، استطاعوا تقصى كيفية توليد فائض القيمة من أصولهم. ولكن كان هناك ثمن يتعين دفعه: فبمجرد أن أصبح الملاَّك داخل نظام رسمى للملكية، فقدوا غفلية شخصياتهم، التى لم تعد مجهولة. فعندما يصبح الناس مرتبطين بصورة لا فكاك منها بالعقارات وبمشروعات الأعمال التى يمكن تحديدها وتعيين موقعها بسهولة، يفقدون قدرتهم على الذوبان فى وسط الحشود. وقد اختفت هذه العقلية عمليا فى الغرب، فى حين تم تعزيز إخضاع الفرد للمساءلة. إذ يمكن تحديد الأشخاص الذين لا يدفعون مقابل السلع والخدمات التى يستهلكونها، وتحميلهم جزاءات الفوائد والغرامات، وفرض الحظر عليهم، وتخفيض مراتبهم الائتمانية. وتستطيع السلطات أن تحيط علما بالانتهاكات القانونية والإخلال بالعقود؛ وتستطيع أن توقف تقديم الخدمات، وتفرض الحجز على الممتلكات، وتسحب جزءا من امتيازات الملكية القانونية أو تسحبها جميعها.

إن احترام الملكية والمعاملات فى الدول الغربية لم يرسخ فى جينات مواطنيها، بل إنه يتحقق نتيجة وجود نظم ملكية رسمية قابلة للإنفاذ. ويشجع دور الملكية الرسمية ليس فقط فى حماية الممتلكات وإنما أيضا فى تأمين المعاملات، المواطنين فى البلدان المتقدمة على احترام سندات الملكية، والوفاء بالعقود، وإطاعة القانون. وعندما يتقاعس أى مواطن عن الالتزام، يتم تسجيل الانتهاك الذى اقترفه فى النظام، مما يدمر سمعته كطرف جدير بالثقة بالنسبة إلى جيرانه، وإلى المرافق والمصارف وشركات التليفونات وشركات التأمين وباقى الشبكة التى تربطه الملكية بها.

وهكذا، خلعت نظم الملكية الرسمية فى الغرب على الناس نعما ونقما. فرغم أنها جعلت لمئات الملايين من المواطنين مصلحة ودورا فى اللعبة الرأسمالية، فإن ما جعل لهذه المصلحة والدور معنى هو إمكان فقدهما. ذلك أن جزءا كبيرا من القيمة الكامنة للملكية القانونية مستمد من إمكانية مصادرتها. وبالتالى، فإن جزءا كبيرا من قوتها يأتى من الخضوع للمساءلة الذى تخلقه، ومن القيود التى تفرضها، ومن القواعد التى تسنها، ومن العقوبات التى تستطيع أن تطبقها. وإذ تتيح الملكية الرسمية للناس أن يتبنوا الإمكانات

الاقتصادية والاجتماعية الكامنة للأصول، فإنها تغير التصور السائد في المجتمعات المتقدمة ليس فقط عن الجوائز المحتملة لاستخدام الأصول، وإنما أيضا عن الأخطار. إن الملكية القانونية تستدعى الالتزام.

وهكذا، فإن الافتقار إلى الملكية القانونية يفسّر السبب فى أن المواطنين فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة لا يمكن أن يبرموا عقودا مربحة مع الأجانب، ولا يمكن أن يحصلوا على ائتمان، وتأمين أو خدمات من المرافق: فليس لديهم ملكية يفقدونها. ونظرا لأنهم ليست لديهم ملكية يفقدونها، فإنه لا ينظر إليهم بجدية كأطراف فى تعاقد، إلا من قبل أسرتهم وجيرانهم المباشرين. إن الأشخاص الذين ليس لديهم ما يفقدونه يقعون فى إسار الدور التحتانى الوضيع لعالم ما قبل الرأسمالية.

وفى الوقت نفسه، يستطيع المواطنون فى البلدان المتقدمة التعاقد عمليا على أى شىء معقول، لكن الالتزام هو ثمن الدخول. ويتم فهم الالتزام على نحو أفضل عندما يدعمه تعهد بالملكية، سواء كان ذلك رهنا، أو حق حجز، أو أى شكل آخر للضمان يحمى الطرف المتعاقد الآخر.

أثر الملكية رقم (٤): جعل الأصول منقولة وقابلة للاستبدال

من أهم الأشياء التى يقوم بها نظام الملكية الرسمى، تحويل الأصول من حالة تقل فيها فرص الحصول عليها إلى حال تكثر فيها هذه الفرص، حتى تستطيع القيام بعمل إضافى. وعلى خلاف الأصول المادية، فإن أسانيد التمثيل يسهل جمعها وتقسيمها وتعبئتها واستخدامها لحفز الصفقات فى مجال الأعمال. وبفصل السمات الاقتصادية لأصل ما عن حالته المالية الجامدة، فإن التمثيل يجعل الأصل «منقولا وقابلا للاستبدال» - يمكن تشكيله ليناسب عمليا أى معاملة.

وبوصف كل الأصول فى فئات نمطية، فإن نظاما رسميا متكاملا للملكية يتيح المقارنة بين مبنيين مختلفين من الناحية المعمارية ثم بناؤهما لنفس الغرض. ويتيح هذا للمرء أن يميّز سريعا وبصورة غير مكلفة بين أوجه

التشابه والاختلاف فى الأصول، دون حاجة إلى التعامل مع كل أصل كما لو كان فريدا.

كذلك، فإن أوصاف الملكية النمطية فى الغرب مكتوبة لتيسير تجميع الأصول. إذ تتطلب قواعد الملكية الرسمية وصف الأصول وتصويرها بطريقة لا تحدد فقط تفردها وإنما توضح كذلك تشابهها مع الأصول الأخرى، مما يجعل التجميعات المحتملة أكثر وضوحا. ويستطيع المرء من خلال استخدام السجلات المعيارية أن يحدد (على أساس قيود تشكيل المناطق، من هم الجيران وماذا يفعلون، مربع مساحة المبانى، ما إذا كان يمكن ضمها، الخ) كيفية استغلال عقار معين من العقارات على نحو أكثر ربحية، سواء كمساحة للمكاتب، أو غرف لفندق، أو مكتبة، أو ساحة للراكت أو لإقامة ساونا.

كما يتيح التمثيل تقسيم الأصول دون مساس بها. ففى حين أن أصلا ما مثل مصنع قد يكون وحدة لا يمكن تقسيمها فى عالم الواقع، فإنه فى عالم المفاهيم الخاص بالتمثيل الرسمى للملكية، يمكن تقسيمه فرعيا إلى أى عدد من الأقسام. وهكذا، يستطيع مواطنو البلدان المتقدمة أن يقسموا معظم أصولهم إلى حصص، يمكن أن يمتلك كل منها أشخاص مختلفون، لهم حقوق مختلفة، للقيام بمهام مختلفة. وبفضل الملكية الرسمية، فإن مصنعا واحدا يمكن أن يحوزه مستثمرون لا نهاية لعددهم، يستطيعون أن يتخلصوا من ملكيتهم دون أن يؤثروا على وحدة وسلامة الأصل المادى.

وبالمثل، ففى البلد المتقدم، يستطيع ابن المزارع الذى يرغب فى اتباع خطى أبيه أن يحتفظ بالمزرعة، بشراء حصص إخوته ذوى العقلية الأكثر توجها نحو التجارة. لكن المزارعين فى كثير من البلدان النامية لا يتوافر لهم مثل هذا الخيار، ويتعين عليهم أن يعيدوا باستمرار تقسيم مزارعهم بالنسبة إلى كل جيل حتى تصبح المساحات أصغر من أن يمكن زراعتها على نحو مربح، مما يترك ذريتهم أمام بديلين: الموت جوعا أو السرقة.

كذلك يستطيع التمثيل الرسمى للملكية أن يعمل باعتباره بديلا منقولا للأصول المادية، مما يمكن الملاّك ومنظمى المشروعات من محاكاة أوضاع افتراضية بغية تقصى الاستخدامات المربحة الأخرى لأصولهم - مثلما يخطط

الضباط العسكريون استراتيجيتهم لخوض معركة بتحريك ما يرمز إلى قواتهم وأسلحتهم على الخريطة. ولو أمعنت التفكير، فستجد أن تمثيل الملكية هو الذى يتيح لمنظمى المشروعات محاكاة استراتيجيات الأعمال لتنمية شركاتهم وتكوين رأس المال.

وبالإضافة لذلك، فإن جميع وثائق الملكية الرسمية المعيارية تصاغ بطريقة تيسر القياس السهل لخصائص الأصل. فإن لم تكن الأوصاف المعيارية للأصول متوافرة بصورة جاهزة، فإن أى شخص يريد شراء أصل ما، أو استئجاره أو منح ائتمان مقابله، سيتعين عليه إنفاق موارد ضخمة لمقارنته وتقييمه بالنسبة للأصول الأخرى - التى ستفتقر هى الأخرى للأوصاف المعيارية. وإذ توفر نظم الملكية الرسمية الغربية المعايير، فإنها تقلل إلى حد كبير تكاليف المعاملات الخاصة بتعبئة الأصول واستخدامها.

وبمجرد أن تندرج الأصول فى نظام رسمى للملكية، فإنها تخلع على مالكيها ميزة ضخمة تتمثل فى إمكان تقسيمها وتجميعها بطرق أكثر عددا. إذ يستطيع الغربيون تطويع أصولهم لتتفق مع أى ظرف اقتصادى لإنتاج خلائط أكثر قيمة بصورة مستمرة، فى حين يظل قرناؤهم فى العالم الثالث أسرى العالم المادى للأشكال الجامدة غير المنقولة وغير القابلة للاستبدال.

أثر الملكية رقم (٥): تكوين شبكات من الناس

حولت نظم الملكية الرسمية المواطنين فى الغرب إلى شبكة من قوى الأعمال التى يمكن تحديدها فرادى وإخضاعها للمساءلة، وذلك بجعل الأصول منقولة وقابلة للاستبدال، وربط الملاك بالأصول والأصول بالعناوين، والملكية بالإنفاذ، وبتيسير إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بتاريخ الأصول والملاك. وأقامت عملية الملكية الرسمية بنية أساسية كلية من أدوات الربط التى تتيح، مثلها مثل فناء التحويل فى السكك الحديدية، للأصول (القطارات) أن تنتقل بأمان بين الناس (المحطات). ولا يتمثل الإسهام الذى قدمته الملكية الرسمية

للجنس البشرى فى حماية الملكية؛ إذ استطاع واضعوا اليد، ومنظمات الإسكان، والمافيا، بل حتى القبائل البدائية، حماية أصولها بطريقة فعّالة تماما. إن الإنجاز الحقيقى الذى حققته الملكية هو أنها حسنت بصورة جذرية تدفق الاتصالات بشأن الأصول وإمكاناتها الكامنة. كما عززت وضع مالكيها، الذين أصبحوا قوى اقتصادية قادرة على تحويل الأصول ونقلها، داخل شبكة أوسع.

ويفسر هذا كيف تشجع الملكية القانونية موردى خدمات المرافق مثل الكهرباء والمياه على الاستثمار فى مرافق الإنتاج والتوزيع لخدمة المبانى. ذلك أن نظام الملكية الرسمية بربطه قانونا المبانى التي تقدم لها الخدمة بملاكها، الذين سيستخدمون الخدمات ويدفعون مقابلها، يقلل خطر سرقة الخدمات. كما يقلل الخسائر المالية الناجمة عن عدم تحصيل الفواتير من أشخاص يصعب تحديد موقعهم، وكذلك الخسائر التقنية الناجمة عن التقدير غير الصحيح للاحتياجات من الكهرباء فى المناطق التى تكون فيها مشروعات الأعمال والسكان سريين وليسوا مسجلين. فبدون معرفة من له الحق فى أى أمر ما، وبدون وجود نظام قانونى متكامل حيث يتم نقل القدرة على إنفاذ الالتزامات من المجموعات غير القانونية إلى الحكومة، يصعب حث المرافق على تقديم الخدمات بصورة مربحة. فعلى أى أساس آخر تستطيع أن تحدد المشتركين، وتضع عقودا للاشتراك فى المرافق، وتقيم وصلات الخدمة، وتضمن الوصول إلى قطع الأرض والمبانى؟ كيف ستنفذ نظام إعداد الفواتير، وقراءة العدادات، وآليات التحصيل، والرقابة على الفاقد، ومكافحة الغش، وإجراءات مقاضاة المخالفين، وخدمات الإنفاذ مثل إيقاف العدادات؟

إن المبانى هى دائما المحطات النهائية للمرافق العامة. والملكية القانونية هى التى تحولها إلى محطات نهائية *خاضعة للمساءلة ومسؤولة*. وعلى كل من يشك فى هذه الحالة، أن يتأمل حالة المرافق خارج الغرب، حيث تمثل الخسائر التقنية والمالية، بالإضافة إلى سرقة الخدمات، من ٣٠ إلى ٥٠ فى المائة من طاقة كل المرافق المتاحة.

كذلك تزود الملكية القانونية الغربية مشروعات الأعمال بالمعلومات عن الأصول وملاكها، والعناوين القابلة للتحقق منها، والسجلات الموضوعية عن قيمة الملكية، وكل ذلك يؤدى إلى وضع سجلات جديرة بالثقة. وتجعل هذه المعلومات ووجود قانون متكامل، إدارة المخاطر أكثر سهولة، بتوزيعها من خلال أدواتها التى تكفل التأمين ضدها، وكذلك بتجميع الملكية لضمان الديون.

وعلى ما يبدو، فإن القليلين هم الذين لاحظوا أن نظام الملكية القانونية فى الدول المتقدمة هو مركز شبكة معقدة من الصلات التى تؤهل المواطنين العاديين لتشكيل الروابط مع كل من الحكومة والقطاع الخاص، ومن ثم الحصول على سلع وخدمات إضافية. فبدون توافر أدوات الملكية الرسمية، يصعب تبين كيف يمكن استخدام الأصول لتحقيق كل شىء أنجزته فى الغرب. فكيف تستطيع المؤسسات المالية بغير هذا أن تحدد الجدارة الائتمانية لمقترض محتمل على نطاق واسع؟ كيف تضمن الأشياء المادية، مثل أشجار للأخشاب فى أوريجون، استثمارا صناعيا فى شيكاغو؟ كيف تستطيع شركات التأمين التوصل إلى، والتعاقد مع، زبائن سيدفعون فواتيرها؟ كيف يمكن توفير خدمات الوساطة فى المعلومات والتفتيش والتحقق بصورة كفء ورخيصة؟ كيف يمكن تسيير تحصيل الضرائب بصورة كفء؟

إن نظام الملكية هو الذى يستخلص الإمكانيات الكامنة المجردة من المبانى، يحددها ويثبتها فى تمثيل يتيح لنا المضى إلى ما وراء الاستخدام السلبى للمبانى كمجرد مأوى. ويفشل كثير من نظم سندات الملكية فى البلدان النامية فى إنتاج رأس المال؛ لأنه لا يعترف بأن الملكية يمكن أن تتجاوز التملك. وتعمل هذه النظم كمجرد جرد لصكوك الملكية ووضع خرائط تحل محل الأصول، دون أن تتيح الفرصة لقيام الآليات الإضافية المطلوبة لخلق شبكة تستطيع فيها الأصول أن تحيا حياة موازية باعتبارها رأس مال. ولا ينبغى الخلط بين الملكية الرسمية وبين نظم الجرد الكبيرة مثل «كتاب يوم الحساب الإنجليزى» (كتاب يحوى سجلا لمسح إحصائى لإنجلترا أجرى فى ١٠٨٥ – ١٠٨٦ بأمر من ويليام الفاتح – المترجم) الذى وضع منذ ما يزيد على تسعمائة سنة خلت، أو عملية تسجيل الحقائب فى مطار دولى. إن نظاما للملكية يجرى فهمه

وتصميمه على النحو الملائم، يخلق شبكة يستطيع الناس من خلالها تجميع أصولهم فى توليفات ومجموعات أكثر قيمة.

أثر الملكية رقم (٦): حماية المعاملات

هناك سبب مهم فى أن نظام الملكية الرسمى الغربى يعمل مثل شبكة، هو أن كل سجلات الملكية (سندات الملكية وصكوكها والأوراق المالية والعقود التى تصف الجوانب المهمة من الناحية الاقتصادية للأصول) يتم تعقبها وحمايتها بصورة مستمرة، وهى تنتقل عبر الزمان والمكان. ومحطتها الأولى هى الوكالات العامة القيّمة على أدوات التمثيل فى الدول المتقدمة. إذ يدير حفظة السجلات العامة الملفات التى تحتوى على كل الأوصاف المفيدة من الناحية الاقتصادية للأصول، سواء كانت أرضا أو مبانى أو ملكا منقولا، سفنا، صناعات، مناجم أو طائرات. وستخطر هذه الملفات أى شخص يتطلع لاستخدام أصل ما بالأشياء التى قد تقيد أو تعزز مسعاه، مثل الرهن أو الدين، وحق الارتفاق، والإيجارات، والمتأخرات، والتفليسات، والرهن. كما تكفل الوكالات أن الأصول ممثلة بصورة كافية ودقيقة فى مستندات ملائمة يمكن تنقيحها ويسهل الوصول إليها.

وإضافة إلى نظام إمساك السجلات العامة، تطورت خدمات خاصة أخرى عديدة لمساعدة الأطراف فى تحديد وتثبيت ونقل وتتبع أسانيد التمثيل؛ حتى تستطيع أن تنتج فائض القيمة بطريقة سهلة ومضمونة. وتشمل هذه الكيانات الخاصة التى تسجل المعاملات، ومنظمات الضمان المجمد وإقفال الحسابات، وجهات إعداد المستخلصات، وجهات التقييم، وشركات التأمين على سندات الملكية وخيانة الأمانة، وسماسرة الرهن، وخدمات الاستئمان، وجهات الوصاية الخاصة على الوثائق. وفى الولايات المتحدة، تساعد شركات التأمين على سندات الملكية فى حشد التمثيل، بإصدار بوالص تأمين تغطى الأطراف من مخاطر معينة، تتراوح من عيوب سندات الملكية إلى عدم قابلية الرهونات للإنفاذ، وعدم قابلية سندات الملكية للتسويق. وبموجب القانون، يتعين على

كافة هذه الكيانات أن تتبع معايير تشغيل صارمة تحكم قدراتها على تتبع الوثائق، ومرافق التخزين المادى، وتشكيل هيئة العاملين.

ورغم أنها أنشئت لحماية كل من ضمان الملكية وضمان المعاملات، فمن الواضح أن النظم الغربية تركز على الأخيرة. ويركز الضمان أساسا على خلق الثقة فى المعاملات حتى يستطيع الناس بسهولة أكبر أن يجعلوا أصولهم تحيا حياة موازية باعتبارها رأس مال.

وعلى النقيض من ذلك فى معظم البلدان النامية، يقع القانون والوكالات الرسمية فى إسار القانون الاستعمارى والرومانى السابق، المتحيز نحو حماية الملكية. فقد أصبحا قيمين ووصيين على رغبات المتوفى. وقد يفسر هذا السبب فى أن إنشاء رأس المال فى الملكية الغربية قد حدث بمثل هذه السهولة، وأن معظم الأصول فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة قد انزلقت لخارج النظام القانونى الرسمى بحثا عن الحراك.

إن التركيز الغربى على ضمان المعاملات يتيح للمواطنين نقل مقادير ضخمة من الأصول بعدد جد قليل من المعاملات. فكيف بغير هذا يمكننا تفسير أن الناس فى البلدان النامية، وفى البلدان الشيوعية السابقة لا يزالون يحملون خنازيرهم إلى الأسواق ويبادلونها، واحدا فى كل مرة، مثلما كانوا يفعلون من آلاف السنين، فى حين أن التجار فى الغرب يأخذون الوثائق التى تمثل حقوقهم على الخنازير ويذهبون بها إلى الأسواق؟ إذ يتعامل التجار فى بورصة شيكاغو السلعية مثلا من خلال سندات التمثيل، مما يوفر لهم معلومات عن الخنازير التى يتاجرون فيها أكثر مما يحصلون عليه من معلومات لو استطاعوا أن يفحصوا الخنازير ماديا. وفى مقدورهم إبرام صفقات على أعداد ضخمة من الخنازير دون قلق يذكر على ضمان المعاملات.

رأس المــال والنقــود

تعنى الآثار الستة لعملية الملكية المتكاملة أن بيوت الغربيين لم تعد مجرد مأوى يقيهم المطر والبرد. فهذه البيوت التى خلع عليها وجود تمثيلى، يمكنها الآن أن

تحيا حياة موازية، وأن تقوم بأشياء *اقتصادية* لم تكن تستطيع القيام بها قبلا. إن نظاما قانونيا للملكية جيد التكامل فى جوهره يقوم بأمرين: أولا، يقلل بصورة هائلة تكلفة الاطلاع على الخصائص الاقتصادية للأصول، بتمثيلها لطريقة تستطيع أفهامنا الإلمام بها سريعا؛ وثانيا، ييسر القدرة على الاتفاق على كيفية استخدام الأصول لخلق مزيد من الإنتاج وزيادة تقسيم العمل. وتمثلت عبقرية الغرب فى خلق نظام أتاح للناس أن يدركوا بالعقل، القيم التى لا تستطيع أعين البشر أن تراها مطلقا، والتحكم فى الأشياء التى لا تستطيع الأيدى أن تلمسها بتاتا.

ومنذ قرون مضت كان الباحثون يعتقدون أننا نستخدم كلمة «رأس مال» (من الكلمة اللاتينية التى تعنى «رأس») لأن الرأس هو المكان الذى نحتفظ فيه بالأدوات التى نخلق بها رأس المال. ويشير هذا إلى أن السبب فى أن رأس المال قد غلفته الأسرار دوما هو أنه، مثله مثل الطاقة، لا يمكن اكتشافه وإدارته إلا بالعقل. إن الوسيلة الوحيدة للمس رأس المال هى قدرة نظام الملكية على تسجيل جوانبه الاقتصادية على الورق، وعزوها لموقع ومالك معينين.

ومن ثم، فالملكية ليست مجرد ورقة وإنما وسيلة وساطة تعكس وتخزن معظم مادة الأشياء المطلوبة لجعل اقتصاد السوق يعمل. إن الملكية تبذر بذور النظام، بإخضاع الناس للمساءلة وجعل الأصول منقولة وقابلة للاستبدال، وبتعقب المعاملات، ومن ثم توفير كل الآليات المطلوبة للنظام النقدى والمصرفى لكى يعمل وللاستثمار كى يثمر. إن العلاقة بين رأس المال والنقود الحديثة تمر خلال الملكية.

واليوم، فإن سجلات الملكية والمعاملات هى التى تزود السلطات النقدية بالأدلة الحاسمة التى تحتاجها لإصدار عطاءات قانونية إضافية. ومثلما كتب العالمان المتبصران، جورج أ. ميللر وفيليب ن. جونسون – ليرد، فى ١٩٧٦: فإن «العملات الورقية ترجع بأصولها إلى كتابة كمبيالات الديون. (ومن ثم) فإن النقود... تفترض سلفا وجود مؤسسة الملكية»[٩]. إن توثيق الملكية هو الذى يحدد ويثبت الخصائص الاقتصادية للأصول حتى يمكن استخدامها

لضمان المعاملات التجارية والمالية، وفى النهاية لتوفير مبرر تصدر بموجبه البنوك المركزية النقود. ولخلق الائتمان وتوليد الاستثمار، فإن ما يرهق الناس ليس الأصول المادية نفسها، وإنما تمثيل ملكيتها - سندات الملكية أو الأسهم المسجلة - التى تحكمها قواعد يمكن إنفاذها على النطاق الوطنى. إن النقود لا تكسب نقودا. ذلك أنك تحتاج إلى حق ملكية قبل أن تستطيع اجتناء النقود. وحتى إذا أقرضت نقودا، فإن الطريقة الوحيدة التى تستطيع بها أن تكسب منها هى أن تقرض أو تستثمر مقابل نوع ما من وثائق الملكية التى تثبت حقك فى أصل المبلغ والفوائد. ولنكرر القول بأن النقود تفترض سلفا الملكية.

ومثلما أوضح الاقتصاديان الألمانيان البارزان جونار هاينزون، وأوتو شتايجر، «إن النقود *لم تخلق مطلقا من العدم* من وجهة نظر الملكية، والتى يجب أن توجد دائما *قبل* أن تستطيع النقود الظهور إلى الوجود»[١٠]. ومع الإقرار بأوجه التشابه بين عملهما وعملى، فقد لفتا انتباهى لمشروع مقال لم ينشر يقول «إن الفائدة والنقود لا يمكن فهمها بدون مؤسسة الملكية»[١١]. ويؤكدان أن هذه العلاقة غامضة بسبب سوء الفهم الشائع بأن البنوك المركزية تصدر النقود وتدعم قدرة البنوك التجارية على إجراء المدفوعات. وفى رأى هاينزون وشتايجر، فإن ما يفوت العين المجردة هو أن «كل التقدم تحقق فى مجال العمل المصرفى تلقاء الأوراق المالية»[١٢]. أو على حد تعبيرى، أوراق الملكية القانونية. ويتفقان مع هارولد ديمستز على أن أسس حقوق الملكية فى الرأسمالية اعتبرت أمرا مسلما به، ويلاحظان أن جوزيف شومبيتر كانت لديه فكرة غامضة بأن حقوق الملكية هى التى تكفل خلق النقود. ومثلما ذكر توم بيثل على نحو صحيح فى كتابه غير العادى *«أنبل انتصار»* *(The Noblest Tri- umph)* «فإن كثيرا من نعم نظام الملكية الخاصة لم يتم تحليله على نحو سليم»[١٣].

ومن ثم، فرأس المال كما سبق أن ذكرت، لا تخلقه النقود؛ بل يخلقه الناس الذين تساعدهم نظم الملكية الخاصة بهم على التعاون والتفكير فى كيف يستطيعون استخدام الأصول التى يراكمونها لنشر إنتاج إضافى؟ لقد تحققت

الزيادة الجوهرية فى رأس المال فى الغرب التى حدثت خلال القرنين الماضيين، نتيجة التحسين التدريجى لنظم الملكية، مما سمح للقوى الاقتصادية بأن تكتشف وتحقق الإمكانات الكامنة للأصول التى تملكها، ومن ثم تصبح فى وضع يمكنها من إنتاج نقود غير تضخمية تمول بها، وتولد إنتاجا إضافيا.

ومن ثم، فنحن أقدر من السناجب التى تخزن الطعام من أجل الشتاء، وتلجأ للاستهلاك المؤجل. ونحن نعرف من خلال الاستخدام الحاذق لمؤسسات الملكية، كيف نخلع على الأشياء التى نراكمها حياة موازية. فعندما حشدت الدول المتقدمة معا كل المعلومات والقواعد بشأن أصولها المعروفة، وأقامت نظما للملكية تتعقب تطورها الاقتصادى، جمعت فى نظام واحد كل العملية المؤسسية التى تشكل أساس خلق رأس المال. ولو كان للرأسمالية عقل، لوقع فى نظام الملكية القانونى. ولكن مثلها مثل معظم الأشياء التى تخص العقل، فإن كثيرا من «الرأسمالية» الحالية يعمل على مستوى اللاوعى.

لماذا لم يقم الاقتصاديون الكلاسيكيون، الذين كانوا يعرفون أن رأس المال شىء مجرد ويتعين تحديده وتثبيته، صلة بين رأس المال والملكية؟ ربما يكمن أحد التفسيرات فى أنه فى أيام آدم سميث، بل وحتى ماركس، كانت نظم الملكية لاتزال مقيدة وغير متطورة، وكان من الصعب تقدير أهميتها. وربما كان الأمر الأهم، هو أن المعركة من أجل مستقبل الرأسمالية تحولت من الدراسات التى تزخر بها كتب المنظرين، إلى شبكة واسعة من منظمى المشروعات والممولين والسياسيين والفقهاء. لقد تحول انتباه العالم من النظريات إلى الصفقات الحقيقية التى تبرم فى الواقع، يوما بعد يوم، وسنة مالية بعد سنة مالية.

وبمجرد أن تقوم آلة الرأسمالية الهائلة على أساس متين، وينشغل سادتها بخلق الثروة، فإن السؤال عن كيف تحقق كل ذلك يفقد الحاجة. فمثل الأشخاص الذين يعيشون فى دلتا نهر طويل غنية وخصبة، فإن دعاة الرأسمالية لم يعودوا فى حاجة ملحة لتقصى منابع مصدر ازدهارهم. فلماذا يهتمون؟ بيد أنه مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت الرأسمالية هى الخيار الوحيد الجاد للتنمية.

ومن ثم اتجه باقى العالم إلى الغرب طلبا للمساعدة، وتم نصحه بتقليد ظروف المعيشة القائمة فى الدلتا: عملات مستقرة، أسواق مفتوحة، ومشروعات أعمال خاصة، وهى أهداف ما يسمى إصلاحات التصحيح الاقتصادى الكلى والهيكلى. ونسى الجميع أن سبب الحياة الغنية للدلتا يقع بعيدا عند أعالى النهر، فى منابع المياه غير المستكشفة. إن نظم الملكية القانونية التى يسهل الوصول إليها هى الغرين القادم من أعالى النهر الذى يسمح بازدهار رأس المال الحديث.

وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية فى عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية الكلية. ذلك أن تقليد الرأسمالية على مستوى الدلتا، باستيراد تراخيص ماكدونالد وبلوكباستر، ليس كافيا لخلق الثروة. ذلك أن رأس المال هو المطلوب، ويتطلب هذا نظاما قادرا ومعقدا للملكية القانونية نعتبره جميعا أمرا مسلما به.

ناقوس برودل الزجاجى

يأتى معظم تهميش الفقراء فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة من عدم قدرتها على الاستفادة من الآثار الستة التى تحدثها الرأسمالية. ولا يتمثل التحدى الذى تواجهه هذه البلدان فيما إذا كانت يتعين عليها أم لا أن تنتج أو تتلقى مزيدا من النقود، وإنما فيما إذا كانت تقدر على استيعاب المؤسسات القانونية، واستجماع الإرادة السياسية اللازمة لبناء نظام للملكية يسهل على الفقراء الوصول إليه.

وقد وجد المؤرخ الفرنسى فيرنان برودل أن هناك سرا كبيرا فى أن الرأسمالية الغربية حذمت فى بدايتها قلة من ذوى الامتيازات فقط، مثلما تفعل فى أماكن أخرى من العالم حاليا:

> إن المشكلة الأساسية هى التوصل إلى السبب فى أن هذا القطاع من المجتمع المنتمى للماضى، والذى لن أتردد فى أن أدعوه رأسماليا، قد عاش فيما يشبه الناقوس الزجاجى، منفصلا عن الباقى؛ والسبب فى أنه لم يقدر على أن يتوسع

ويغزو المجتمع كله؟.. (لماذا) لم يكن فى الإمكان تحقيق معدل عال من تكوين رأس المال إلا فى قطاعات معينة، وليس فى اقتصاد السوق كله فى ذلك العصر؟.. وربما يبدو من التناقض على نحو يغيظ القول بأنه أيا كان النقص فى أشياء أخرى، فإن النقود لم تعان نقصا على وجه التأكيد... ومن ثم كان هذا عصرا تم فيه شراء أراضى الفقراء وبناء مساكن ريفية فخمة، وشيدت آثار كبرى، وتم تمويل التبذير الثقافى.. (كيف) نحل التناقض.. بين المناخ الاقتصادى الكاسد، وبين أبهة فلورنسا فى ظل لورنزو العظيم[١٤]؟

أعتقد أن الإجابة على سؤال برودل تكمن فى الفرص المقيدة للحصول على الملكية الرسمية، سواء فى الغرب فى الماضى، أو فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة فى الوقت الحالى. إن لدى المستثمرين المحليين والأجانب رؤوس أموال؛ وأصولهم متكاملة بدرجة أو بأخرى، ومنقولة وقابلة للاستبدال، ومرتبطة فى شبكة، وتحميها نظم الملكية الرسمية. لكنهم أقلية ضئيلة فقط - هؤلاء الذين يطيقون دفع أتعاب المحامين، ولهم صلات بأهل الداخل المسيطرين، ويبدون الصبر المطلوب للملاحة فى أرجاء روتين نظم الملكية الخاصة بهم. أما الغالبية العظمى من الناس، الذين لا يستطيعون جنى ثمار عملهم الذى يمثله نظام الملكية الرسمية، فيعيشون خارج ناقوس برودل الزجاجى.

إن الناقوس الزجاجى يجعل الرأسمالية ناديا خاصا، مفتوحا فقط للقلة ذات الامتيازات، ويثير سخط المليارات الذين يقفون خارجه وينظرون إلى ما بداخله. ومن المحتم أن يستمر هذا الفصل العنصرى الرأسمالى حتى نتفق جميعا على علاج العيب الحاسم فى النظم القانونية والسياسية لكثير من البلدان، التى تحول دون دخول الأغلبية إلى نظام الملكية الرسمى.

لقد آن الأوان للتوصل للسبب فى أن معظم البلدان لم تستطع إنشاء نظم مفتوحة للملكية الرسمية. لقد حلّت اللحظة المناسبة، حيث إن بلدان العالم الثالث، والبلدان الشيوعية السابقة تعيش خلال أكثر مساعيها طموحا لإقامة نظم رأسمالية، وإزاحة الناقوس الزجاجى.

لكن قبل أن نجيب على ذلك السؤال، يتعين علينا كشف باقى سر السبب فى أن الحكومات كانت جدّ بطيئة فى إدراك أن الناقوس الزجاجى موجود.



الفصل الرابع

سرّ الوعى السياسى

الكلاب تواصل النباح، والشحاذون يفدون للمدينة؛
بعضهم فى أسمال وبعضهم فى أثواب مشقوقة،
وبعضهم فى عباءات حريرية.

ــ قصيدة انجليزية للاطفال

كان انهيار أنماط السكان والقانون الملزم، اتجاها لاتخطئه العين فى البلدان النامية خلال الأربعين سنة الماضية، وفى البلدان الشيوعية السابقة خلال السنوات العشر المنصرمة. ومنذ أن بدأ الإصلاح الاقتصادى الذى قام به دنج زياوبنج فى ١٩٧٩، ترك ١٠٠ مليون صينى ديارهم الرسمية، بحثا عن وظيفة لاتتمتع بحماية القانون. وخلق ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعى يحاصرون بكين، خليطا مشوشا من الورش الصغيرة التى تدفع أجورا منخفضة وتسودها ظروف غير صحية فى أطراف المدينة. وقد نمت بورث ـ أو برنس خمس عشرة مرة عما كانت عليه؛ ونمت جواياكويل إحدى عشرة مرة، ونمت القاهرة أربع مرات. وتمثل السوق السرية حاليا ٥٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى روسيا وأوكرانيا، وتضم ٦٢ فى المائة فى جورجيا. وقد أوردت منظمة العمل الدولية أنه منذ ١٩٩٠، تم إنشاء ٨٥ فى المائة من جميع الوظائف فى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون. وفى زامبيا، فإن ١٠ فى المائة فقط من قوة العمل مستخدمة بصورة قانونية.

ما الذى تفعله هذه البلدان إزاء ذلك؟ الكثير جدا. لقد شمرت عن ساعديها

وانخرطت فى العمل، وتصدت لكل مشكلة من هذه المشكلات على حدة. ففى أغسطس ١٩٩٩ مثلا، هدمت السلطات فى بنجلاديش ٥٠ ألف كوخ فى العاصمة دكا. وحيثما استحال الهدم، بنت الحكومات مدارس وأرصفة للملايين من واضعى اليد الذين غزوا الأراضى العامة والخاصة. وفى الوقت نفسه، دعمت الحكومات برامج لتمويل المشروعات الصغيرة جدا لمساعدة الورش التى تحول المساحات السكنية إلى مناطق صناعية فى كل مكان. وحسّنت أكشاك الباعة المقامة على الأرصفة التى تسد شوارعها، وأزالت أكواما من الركام من ميادين مدنها وغرست الورود مكانها، وشددت قوانين البناء والسلامة لمنع انهيار المبانى مثلما حدث فى تركيا خلال زلزال ١٩٩٩. وسعت الحكومات لإجبار الأتوبيسات الصغيرة المستقلة والتاكسيات البالية التى تتسبب فى اكتظاظ المرور، على الوفاء بمعايير الحد الأدنى للسلامة؛ وطاردت سرقة وفقد المياه والكهرباء، وحاولت إنفاذ براءات الاختراع وحقوق المؤلف. وألقت القبض على، وأعدمت، أكبر عدد من رجال العصابات ومهربى المخدرات (على الأقل أشهرهم) وسجنتهم (على الأقل لفترة)؛ وشددت تدابير الأمن للسيطرة على نفوذ الفرق السياسية من المتطرفين بين الحشود النازحة والمعرضة للمعاناة.

ولكل من هذه المشكلات خاصيتها الأكاديمية التى تستدعى الدراسة، وكل منها يقتضى برنامجا سياسيا للتصدى له. ويبدو أن القلة هى التى تدرك أن ما يواجهنا هنا هو ثورة صناعية ضخمة على النطاق العالمى: حركة عملاقة بعيدا عن الحياة المنظمة على نطاق صغير إلى حياة منظمة على نطاق كبير. وسواء كان ذلك أمرا طيبا أو سيئا، فإن الناس خارج الغرب يهربون من الاكتفاء الذاتى والمجتمعات المنعزلة، فى محاولة لرفع مستويات معيشتهم بأن يصبحوا معتمدين على بعضهم البعض فى أسواق أكبر كثيرا.

وما يندر فهمه بدرجة كبيرة، هو أن مجتمعات العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة تشهد تقريبا نفس الثورة الصناعية التى حدثت فى الغرب قبل ما يزيد على قرنين من الزمان. والفرق هو أن هذه الثورة الجديدة تهدر منطلقة للأمام بصورة أسرع، وتغير حياة أعداد أكبر من الناس. لقد كانت

بريطانيا تعيل ٨ ملايين نسمة فحسب عندما بدأت تقدمها الذى استمر ٢٥٠ سنة من الزراعة إلى الكمبيوتر المحمول. وقطعت إندونيسيا نفس الرحلة فى أربعة عقود فقط، وأعالت سكانا يزيد عددهم على ٢٠٠ مليون. ولا غرو أن تكيف مؤسساتها كان بطيئا، لكنه كان لابد لها أن تتكيف. إن موجة هائلة من البشر انتقلت من المجتمعات والأسر المعيشية المغلقة إلى المشاركة فى دوائر متسعة دوما من التبادل الاقتصادى والفكرى. وهذه الموجة هى التى حولت جاكرتا، ومكسيكوسيتى، وساو باولو، ونيروبى، وبومباى، وشنغهاى، ومانيلا إلى مدن عملاقة تضم ١٠، ٢٠، ٣٠ مليونا وتسيطر على مؤسساتها السياسية والقانونية.

وأجبر إخفاق النظام القانونى عن مسايرة هذا الجيشان الاقتصادى والاجتماعى المدهش، المهاجرين الجدد على اختراع بدائل للقانون القائم، خارجة عن القانون. وفى حين أن كل ضروب معاملات الأعمال الغفل غير المسماة منتشرة فى البلدان المتقدمة، فإن المهاجرين فى العالم النامى لايستطيعون التعامل إلا مع الناس الذين يعرفونهم ويثقون بهم. ومثل هذه الترتيبات غير الرسمية والخاصة بحالات محددة لأداء الأعمال، لاتعمل بصورة جيدة. فكلما اتسعت السوق، مثلما أوضح آدم سميث، زاد تقسيم العمل صغرا. وإذ يغدو العمل أكثر تخصصا، ينمو الاقتصاد بكفاءة أكبر، وترتفع الأجور والقيم الرأسمالية. إن الفشل القانونى الذى يحول دون قيام من يشرعون فى تنظيم المشروعات بالتفاوض مع الغرباء، يهزم تقسيم العمل ويربط من يرغبون فى أن يصبحوا منظمى مشروعات بحلقات أصغر من التخصص والإنتاجية المنخفضة.

لقد انتصرت القدرة على تنظيم المشروعات فى الغرب لأن القانون يدمج الجميع فى نظام واحد للملكية، ويوفر لهم وسائل التعاون وإنتاج مقادير ضخمة من فائض القيمة فى سوق آخذة فى التوسع. ولم يمكن تحقيق التقدم فى الغرب، وصولا إلى النمو الحالى بمعدل أسى فى تكنولوجيا المعلومات الإليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلا لأن نظم حقوق الملكية المطلوبة

لجعله يعمل، كانت قائمة بالفعل. فقد دمرت نظم الملكية القانونية المتكاملة المجموعات الأكثر انغلاقا، فى حين حفزت على إنشاء شبكة أكبر حيث زادت الإمكانية الكامنة لخلق رأس المال بصورة كبيرة. وبهذا المعنى، فإن الملكية تخضع لما يعرف «بقانون ميتكاف» (المسمى باسم بوب ميتكاف، مخترع الشبكات المحلية لربط الحاسبات الشخصية بطريقة ايثرنت). وحسب قانون ميتكاف فإن:

> قيمة شبكة ما - محددة بمنفعتها للسكان - تتناسب تقريبا مع مربع عدد المستخدمين لها. وشبكة التليفونات مثال لذلك. ذلك أن وجود تليفون واحد لايفيد: ممن ستطلب به؟ ووجود تليفونين أفضل، ولكن ليس أفضل كثيرا. ذلك أنه عندما يوجد لدى معظم السكان تليفون، تصل قوة الشبكة على تغيير المجتمع لأقصاها[1].

ونظم الملكية، مثلها مثل شبكات الكمبيوتر، التى وجدت قبل سنوات من التفكير فى الربط بينها، تصبح قوية وقادرة بصورة هائلة عندما يتم الربط بينها فى شبكة أكبر. فعندئذ فقط، لاتقتصر إمكانات حق معين للملكية على خيال مالكها، وجيرانه، أو معارفه، وإنما تخضع لشبكة أكبر من خيال الآخرين. وعندئذ فقط، سيخضع الناس أنفسهم للالتزام بمدونة قانونية واحدة؛ لأنهم سيدركون أنه بدون هذه المرونة سيتوقف ازدهارهم. وعندئذ فقط، تستطيع الحكومة أن تشرع فى إدارة التنمية؛ بدلا من أن تندفع فى بطولة لسدّ كل مكان يتم منه التسرب. ولايمكن أن تستمر فى الحياة حكومة حديثة واقتصاد للسوق بدون وجود نظام رسمى متكامل للملكية. ويرجع كثير من مشكلات الأسواق غير الغربية حاليا أساسا إلى تفتت ترتيبات الملكية لديها، وعدم وجود قواعد معيارية تسمح بتفاعل الأصول والقوى الاقتصادية، وتتيح للحكومة أن تحكم بمقتضى القانون.

وعندما ينتقل المهاجرون من البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة إلى البلدان المتقدمة، فإن المؤسسات المتطورة جيدا تستوعبهم فى نهاية المطاف فى نظام للملكية يشكل شبكة تساعدهم على إنتاج فائض القيمة. ولايتكيف

الأشخاص الذين يهاجرون داخل بلادهم الخاصة بهذه الطريقة ـ على الأقل ليس بالسرعة الكافية. وتفتقر البلدان الأكثر فقرا إلى المؤسسات اللازمة لإدماج المهاجرين فى القطاع الرسمى، وتحديد وتثبيت أصولهم فى أشكال منقولة وقابلة للاستبدال، وجعل ملاّكها قوى خاضعة للمساءلة، وتزويدهم بأدوات الاتصال والتأثير التى تتيح لهم التداخل بصورة منتجة وتوليد رأس المال داخل سوق قانونية كبيرة. لذلك يبتكر المهاجرون، على حساب النظام القانونى، تشكيلة متنوعة من الترتيبات غير القانونية لتحل محل القوانين والمؤسسات التى يحتاجون للتعاون معها فى سوق متوسعة.

ومن ثم، يتمثل العمى السياسى فى عدم الوعى بأن نمو القطاع غير القانونى، وانهيار النظام القانونى القائم، يرجعان فى نهاية المطاف إلى التحرك العملاق بعيدا عن الحياة المنظمة على نطاق صغير إلى حياة منظمة فى سياق أكبر. إن ما يغيب عن الزعماء الوطنيين هو أن الناس ينتظمون بصورة تلقائية فى مجموعات منفصلة غير قانونية إلى أن تستطيع الحكومة تزويدهم بنظام قانونى واحد للملكية.

ولاتتمثل المشكلة الأساسية التى تواجهها الدول غير الغربية فى أن الناس ينتقلون إلى المراكز الحضرية، وأن القمامة تتكدس أكواما، وأن البنية الأساسية غير كافية، أو أن الريف يتم هجره. فكل ذلك حدث فى البلدان المتقدمة. ولاتكمن المشكلة ببساطة فى النمو الحضرى. فقط نمت لوس أنجيلس أسرع من كالكتا فى هذا القرن، ونمت طوكيو أكبر ثلاث مرات من دلهى. إن المشكلة الأساسية هى تأخر الاعتراف بأن معظم الاضطراب الحادث خارج الغرب هو نتيجة لحركة ثورية مملوءة بالوعود أكثر مما هى مملوءة بالمشاكل. وبمجرد أن يتم تسخير القيمة الكامنة للحركة، يصبح حل كثير من مشاكلها أكثر سهولة. ويتعين على البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة أن تختار إما إنشاء النظم التى تتيح لحكوماتها التكيف مع التغيرات المستمرة فى التقسيم الثورى للعمل، أو مواصلة العيش فى حالة بلبلة غير قانونية ـ والواقع أنه ليس فى هذا اختيار كبير.

لماذا أغفل الجميع المشكلة الحقيقية؟ لأن هناك بقعتين عمياويين: الأولى، أن معظمنا لايرون أن التزايد الكبير فى عدد سكان العالم غير القانونيين خلال الأربعين عاما الماضية، قد ولّد طبقة جديدة من منظمى المشروعات لها ترتيباتها القانونية الخاصة بها. فالسلطات الحكومية لاترى سوى التدفق الضخم للداخل من الأشخاص والعمال غير القانونيين، وخطر المرض والجريمة. ولذلك، ففى حين تتعامل وزارة الإسكان مع القضايا الخاصة بها، وتركز وزارتا الصحة والعدل على قضاياهما، لم يلحظ أحد أن السكان ليسوا هم السبب الحقيقى فى الاضطراب، ولا النمو الحضرى، أو حتى الأقلية الفقيرة، وإنما النظام البالى للملكية القانونية.

إن معظمنا يشبهون العميان الستة فى وجود الفيل: فقد أمسك أحدهم مقدمة خرطومه الدقيقة وظن أن الفيل ثعبان؛ ووجد آخر الذيل وظنه حبلا؛ وأغرت الثالث أذناه الكبيرتان فخاله شراعا؛ وضم آخر رجله وخلص إلى أن الفيل شجرة. لم ينظر أحد منهم للفيل فى تمامه، ومن ثم فلم يستطيعوا أن يتوصلوا لاستراتيجية للتعامل مع المشكلة الكبيرة جدا المطروحة. وكما رأينا، فإن الفقراء فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة يشكلون ثلثى سكان العالم - وليس لديهم من بديل سوى العيش خارج القانون. وكما شاهدنا أيضا، فإن لدى الفقراء وفرة من الأشياء، ولكن ليس هناك أى قانون يحدد حقوقهم فى الملكية. إن ملايين الأشخاص الذين يقيمون المشروعات ويشغلون ٨٥ فى المائة من الوظائف الجديدة فى أمريكا اللاتينية، والثلاثة ملايين صينى الذين يعملون فى ورش غير قانونية خارج بكين، وأولئك الروس الذين يولِّدون نصف الناتج المحلى الإجمالى لبلادهم، يحققون ذلك على أساس ترتيبات غير قانونية. وفى الغالب الأعم، فإن ترتيبات الملكية الجماهيرية هذه تتناقض صراحة مع القانون المكتوب الرسمى. وذلك هو الفيل الذى يقف أمامنا.

إننى لا أعتقد أن ظهور جيوب صغيرة من القطاعات الاقتصادية المزدهرة فى خضم قطاعات كبيرة متخلفة أو غير رسمية يعد بشيرا بفجر انتقال غير

متكافئ، ومع ذلك فهو محتم، نحو النظم الرأسمالية. بل إن وجود جيوب مزدهرة فى بحر من الفقر، يخفى تخلفا مطبقا فى قدرة البلد على خلق واحترام وتوفير حقوق الملكية الرسمية لغالبية مواطنيه.

والنقطة العمياء الثانية هى أن القلة تسلم بأن المشكلات التى تواجهها ليست جديدة. إن الهجرة والمدن المبتلاة بالخروج على القانون فى العالم النامى والعالم الشيوعى السابق تشبهان بصورة وثيقة ما تعرضت له بلدان الغرب المتقدمة خلال ثورتها الصناعية. فقد ركزت هى أيضا بالدرجة الأولى على حل مشكلاتها الواحدة تلو الأخرى. والدرس المستفاد من الغرب هو أن الحلول الجزئية والتدابير البديلة المؤقتة لتخفيف عبء الفقر لم تكن كافية. فلم ترتفع مستويات المعيشة إلا عندما أصلحت الحكومات القانون ونظام الملكية لتيسير تقسيم العمل. ومن خلال القدرة على زيادة إنتاجيتهم باستغلال الآثار المفيدة لنظم الملكية المتكاملة، استطاع الناس العاديون التخصص فى أسواق آخذة فى التوسع دوما وزيادة تكوين رأس المال.

النقطة العمياء الأولى: الحياة خارج الناقوس الزجاجى حاليا

لماذا لم نتبين هذه الثورة الصناعية الجديدة وهى قادمة؟ فإذا رجعنا إلى الثمانينيات من القرن العشرين، عندما بدأ عملنا فى بيرو أنا وزملائى، كان معظم المسؤولين يفترضون أن القانون يسيطر إلى حد كبير على الجزء الذى نشغله من العالم. ذلك أن لأمريكا اللاتينية تقاليد قانونية طويلة وراقية ومحترمة جدا. ولاريب، أنه كان هناك فقراء يشغلون وظائف ويملكون ملكيات خارج القانون، لكن هذا القطاع الخارج على القانون كان يعتبر صغيرا نسبيا، ومن ثم قضية «هامشية». وكان للبلدان المتقدمة نصيبها من الفقر والبطالة والسوق السوداء، وكان لنا نصيبنا. وكان التصدى لها هو أساسا وظيفة الشرطة أو حفنة من علماء الاجتماع الأكاديميين الذين كرسوا

مستقبلهم المهنى لدراسة الغرائب الناشئة محليا. وفى أفضل الأحوال، كان الفقراء يشكلون موضوعا لعدد من مجلة «*ناشونال جيوجرافيك*» أو «قناة ديسكفرى».

لكن لم يكن لدى أحد أى بيانات دقيقة، بل لم يكن أحد يعرف كيفية قياس ما يفعله الفقراء حقا، أو مقدار ما يملكونه على وجه الدقة. ومن ثم قررنا ـ أنا وزملائى ـ أن نطرح جانبا كتبنا ومجلاتنا الأكاديمية، ناهيك عن المقادير الكبيرة التى لدينا من الإحصاءات والخرائط الحكومية، وأن نزور الخبراء الحقيقيين فى المشكلة: الفقراء أنفسهم. وبمجرد أن مضينا للشوارع وتلفتنا حولنا وأصغينا، بدأنا نصطدم بحقائق مدهشة. فعلى سبيل المثال، كانت صناعة التشييد فى بيرو تعانى ركودا. إذ كان البناء متوقفا، والعمال يتم تسريحهم. بيد أنه مما يدعو للاستغراب، أن ماكينات محصلى النقدية فى منافذ بيع مواد البناء، كانت لاتزال تعمل وأجراسها ترنّ. والواقع، أن بيع الأسمنت كان يتصاعد. أى شكائر الأسمنت. وبعد مزيد من التقصى، اكتشفنا أن الفقراء كانوا يشترون أسمنتا أكثر من أى وقت مضى لمشروعات التشييد الخاصة بهم ـ البيوت، المبانى، مشروعات الأعمال غير المسجلة قانونا أو التى ليس لها سند ملكية، ومن ثم لم تظهر على شاشات الكومبيوتر الخاصة باقتصاديى الحكومة وخبراء الإحصاء بها. وبدأنا نشعر بوجود اقتصاد نابض بالحياة، مستقل، وغير مرئى من الناحية الرسمية، يئز فى المدن فى كافة أنحاء العالم النامى. ففى البرازيل مثلا، أوردت صناعة التشييد أن النمو بها بلغ ٠,١ فى المائة فقط فى ١٩٩٥؛ ومع ذلك تصاعدت مبيعات الأسمنت خلال الشهور الستة الأولى من ١٩٩٦ بما يقرب من ٢٠ فى المائة. والسبب فى هذا الشذوذ الظاهر، حسب تحليل لهيئة «دويتشه مورجان جرينفل»، هو أن من ٦٠ إلى ٧٠ فى المائة من التشييد فى المنطقة لم يدرج مطلقا فى السجلات[٢].

وأدركنا أن القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون يصعب اعتباره قضية ثانوية. فقد كان ضخما.

المدن النامية

تضـخم التـحـرك نحـو المدن فى السـتينيات فى معظم البلدان النامية، وفى الثمانينيات بالنسبة للصين. ولأسباب متباينة، تخلت الطوائف المكتفية ذاتيا عن عزلتها، وشرعت تحاول الاندماج فى المدن وفيما حولها. فمنذ الثمانينيات، تجمع ملايين الفلاحين الصينيين بصورة غير قانونية حول المدن إلى حد أن أعلنت جريدة «*بيجنج يوث ديلى*» أن «إدارة السكان المهاجرين خرجت عن السيطرة»[٣].

والظاهرة مألوفة أيضا فى البلدان المحيطة بالبحر المتوسط. وحسبما يقول هنرى بولدريك، فإنه بعد الحرب العالمية الثانية، اتجه المهاجرون من الريف فى تركيا صوب المدن، وبنوا مساكنهم الخاصة على الأراضى الحكومية. وتأوى هذه المستوطنات العشوائية، التى تعرف باسم جيسيكوندوس، حاليا نصف سكان الحضر فى تركيا على الأقل. وعلى الرغم من أن البعض منها أضفى عليه طابع قانونى جزئيا على الأقل، ومن ثم استطاع الحصول على بعض الخدمات البلدية، فإن الغالبية لاتزال غير رسمية[٤].

وفى الفلبين، دعت صحيفة «*بيزنس وورلد*» الحكومة إلى «استئصال موجة البشر التى تسبب اكتظاظ مدننا لحد الانفجار... إذ ترى *البارونج ـ بارونج* المصنوعة من الخرسانة وكتل البناء المجوفة ـ وتبدأ فى التساؤل: ما الذى تفعله الحكومة إزاء مشكلة المشردين المتنامية، ومشكلة واضعى اليد فى مدننا؟»[٥].

وفى جنوب أفريقيا، يعتقد بعض المراقبين (وأنا منهم) أن القطاع العقارى غير القانونى على شفا توسع ثان كبير. وفى ١٩٩٨، أوردت «*النيوزويك*» أن «المزيد والمزيد (من السود فى جنوب أفريقيا) يملأون مخيمات واضعى اليد ومدن الأكواخ حول كل مدينة فى جنوب أفريقيا. وفى ظل الفصل العنصرى، كانت قوانين المرور العنصرية تقيد كثيرين من السود بالمناطق الريفية. أما اليوم، فهم يرتحلون بحرية ـ ولكن نادرا ما يتم ذلك بصورة مريحة»[٦]. وأكدت «*الايكونومست*» هذا الاتجاه بقولها: «رغم أن العنف السياسى المعادى للبيض

لم يتجسد حقا على الإطلاق، فإن إنتهاء العزل العنصرى جعل تجول فقراء السود فى مناطق البيض الغنية أكثر سهولة»[٧].

وفى مصر، يعى المثقفون والتكنوقراط على ما يبدو القضية منذ بعض الوقت. فوفق أحد التقارير الأخيرة، فإنه فيما بين ١٩٤٧ و١٩٨٩ «زاد... إجمالى سكان الحضر فى مصر... من ٦,٢ مليون إلى ٢٣,٤٦ مليون»[٨]. وتبين الأرقام التى جمعها وصنفها جيرارد بارثيلمى أن سكان منطقة العاصمة فى بورث ـ أو ـ برنس، هاييتى، زادوا من ١٤٠ ألفا فى ١٩٥٠ إلى ١٥٥٠٠٠٠ فى ١٩٩٨، ويقتربون حاليا من المليونين. ويقدر بارثيلمى أن نحو ثلثى هؤلاء السكان يعيشون فى مدن الأكواخ، أو ما يسميه أهل هاييتى «أحياء الأكواخ»[٩].

وفى المكسيك، أصبح القطاع الخاص واعيا على نحو متزايد بالظاهرة غير القانونية، ويشارك بنشاط فى عمل شىء ما بشأنها. وحسب أحد التقارير الإخبارية:

> قدرت دراسة أجراها فى ١٩٨٧ «مركز الدراسات الاقتصادية للقطاع الخاص» أن القطاع غير الرسمى غير القانونى ولّد نشاطا اقتصاديا يساوى ما بين ٢٨٪ و٣٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى المكسيكى الرسمى، وقدرت دراسة أجريت فى ١٩٩٣... عدد الناس فى «القطاع غير الرسمى غير المسجل» بثمانية ملايين من إجمالى القوة العاملة البالغة ٢٣ مليونا... ويقول أنطونيو مونتيل جويريرو، رئيس «الغرفة التجارية لمشروعات الأعمال الصغيرة فى مكسيكوسيتى»، وهى مجموعة تمثل ١٦٧ ألف مشروع رسمى مسجل صغير: «فى مقابل كل مشروع أعمال رسمى يوجد مشروعان غير رسميين للأعمال. وفى المنطقة الاتحادية (مكسيكوسيتى) يوجد نحو ٣٥٠ ألف مشروع أعمال غير رسمى صغير لعدد إجمالى من السكان يبلغ نحو ٨ ملايين». وما يترجمه ذلك بالنسبة إلى إجمالى سكان منطقة العاصمة مكسيكوسيتى والبالغ ٢٠ مليونا يتجاوز تخمين أى إنسان، خاصة عندما تتركز مدن الأكواخ غير المنظمة والمتنامية خارج قلب المدينة المركزى[١٠].

وتتسم المناطق غير القانونية فى البلدان النامية بالبيوت المتواضعة المتلاصقة على أطراف المدينة، وحشد من الورش فى وسطها، وجيوش من

الباعة الذين يتجولون ببضائعهم فى الشوارع، وعدد لايحصى من خطوط الميني باص المتقاطعة. وجميعها يبدو وقد انبثق من لا مكان. وتسببت تدفقات مطردة من عمال الحرف الصغيرة، الذين يحملون أدواتهم تحت إبطهم، فى توسع نطاق الأنشطة التى تتم فى المدينة وأضافت عمليات التطويع المحلية لعبقرية إلى إنتاج السلع والخدمات الأساسية، وغيرت بصورة مثيرة مجالات معينة للصناعة التحويلية، وتوزيع التجزئة، والبناء والنقل. إن المشهد الخلفى السلبى الذى كان من قبل يحيط بمدن العالم الثالث أصبح هو أحدث امتداد للعواصم، واستسلمت المدن التى أصيغت نماذجها وفق الأسلوب الأوروبى لشخصية محلية أكثر ضجيجا، مختلطة بتقليد مبتذل للمساحات الضيقة الطويلة التجارية فى ضواحى أمريكا.

إن مجرد الحجم الصرف لمعظم هذه المدن يخلق لها فرصها الخاصة بها. لقد ظهر منظمو مشروعات أعمال جدد، كانوا على خلاف أسلافهم، من أصول متواضعة جدا. وتزايد الحراك لأعلى. وحلت محل أنماط الاستهلاك والترف المقصور على فئات بعينها فى المجتمع الحضرى القديم، أنماط أخرى أوسع انتشارا.

المسيرة نحو المدن

بالطبع، إن الهجرة هى العامل الرئيسى فى النمو الحضرى فى معظم البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. بيد أنه من الصعب تحديد أسبابها بدقة. إذ يقدّم المعلقون فى كل بلد تفسيرات متباينة: حرب، برنامج للإصلاح الزراعى، افتقار إلى الإصلاح الزراعى، حظر خارجى على التجارة الدولية، فتح التجارة الدولية، الإرهاب وفرق حرب العصابات، التفسخ الأخلاقى، فشل الرأسمالية، فشل الإشتراكية، والذوق السيىء (لقد كان الوضع أفضل لهم فى الريف، فلماذا لم يظلوا هناك؟).

بيد أن الآراء تلاقت مؤخرا حول عدد قليل من الأسباب العامة. وكانت الطرق الأفضل هى التفسير الأكثر بروزا لموجة الهجرة فى كل أنحاء العالم

النامى. فقد نبّه بناء الطرق والكبارى، وتحويل الطرق غير المتصلة بغيرها إلى طرق سريعة جيدة، سكان الريف إلى إمكانية السفر، وبدأوا يتحركون إلى المدن. ووفرت وسائل الاتصال الجديدة حافزا إضافيا. وأثارت الإذاعة، بصفة خاصة، الآمال فى استهلاك ودخل متزايدين. فمن أماكن تبعد آلاف الأميال يأتى الإرسال الإذاعى معلنا عن الفرص وأسباب العيش الكريم والراحة التى توفرها الحياة الحضرية. وبدت الحداثة فى متناول كل من لديه الشجاعة على السير على الطريق بحثا عنها.

وهناك أيضا اتفاق عريض تماما على أن الأزمات الزراعية فى كثير من البلدان كانت بالمثل عوامل حاسمة. وأدى تحديث الزراعة وعدم اليقين الذى أحاط بسوق بعض المحاصيل التقليدية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى بدء عمليات تسريح ضخمة للعمال فى المزارع التقليدية، وأطلق حشودا واسعة من الناس المستعدين للبحث عن آفاق جديدة.

وكانت هناك أيضا مشكلة حقوق الملكية فى الريف. ولم تؤد العملية الطويلة والمعقدة للإصلاح الزراعى إلاّ إلى مضاعفة - وأخيرا تفاقم - الصعوبات التقليدية للحصول على الأرض الصالحة للزراعة. وإذ عجز كثيرون عن امتلاك الأرض أو العثور على عمل فى الريف، فقد هاجروا إلى المدن.

وكان هناك عامل جذب قوى آخر، هو انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع فى معظم المدن الرئيسية. واتسعت هذه الفجوة بين وفيات الرضع فى المدن، والمناطق الريفية، عندما شرعت الخدمات الطبية فى المدن فى التحسن بعد الحرب العالمية الثانية. كما كانت الأجور الأفضل حافزا مهما. ففى أمريكا اللاتينية فى ١٩٧٠، مثلا، استطاع الأشخاص الذين كانوا يتركون الريف ليقوموا بعمل شبه ماهر فى مدن العواصم، أن يضاعفوا أو يزيدوا ثلاث مرات دخلهم الشهرى. وربما ضاعفت الوظائف ذات الأجر دخولهم السابقة أربعة أمثال، وربما كسب المهنيون والتقنيون ما يزيد إلى ستة أمثال. والأجر الأعلى يعوض خطر البطالة: فالمهاجر الذى عانى البطالة لمدة عام يستطيع تعويض الدخل الضائع فى شهرين ونصف الشهر فى المدينة. فالحياة فى المدن المزدهرة لم تبد أفضل فقط بل كانت أفضل بالفعل.

بل إن نمو البيروقراطيات الوطنية أصبح حافزا للهجرة. فقد كان تمركز السلطات فى أيدى الموظفين الحكوميين يعنى أن معظم المكاتب الحكومية المختصة بتقديم المشورة، والرد على الطلبات، وإصدار التصاريح، أو توفير الوظائف موجودة فى المدن. وكان أى مهاجر يسعى إلى مستقبل أكثر إشراقا لأطفاله يعرف أن فرص التعليم أفضل كثيرا فى المدن. وكان التعليم يعد استثمارا متزايد القيمة والإنتاجية بالنسبة للفلاحين العاطلين جزئيا الذين ليس لديهم سبيل للحصول على الأصول سوى عبقريتهم. وكانت المدن تضم معظم خريجى المدارس الثانوية، وكذلك الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب المهنى، ومدارس ومعاهد التعليم العالى، والمتقدمين للجامعة والمقبولين بها.

ومن ثم، يصعب اعتبار الهجرة عملا غير رشيد. وهى لاتتعلق كثيرا «بغريزة القطيع». إنها نتاج تقييم مدروس ورشيد من قبل سكان الريف لوضعهم الراهن، مقيسا فى ضوء الفرص المفتوحة لهم فى أماكن أخرى. وكانوا يعتقدون، صوابا أو خطأ، أن الهجرة لأسواق أكبر ستفيدهم. بيد أن التحرك لم يكن سهلا.

الفقراء يعودون لديارهم

يواجه المهاجرون إلى المدن عالما معاديا. وسرعان ما يدركون أنه رغم أن لدى سكان الحضر صورة رومانسية بل وحانية عن المزارعين، وأنهم يسلمون سريعا بأن لكل المواطنين الحق فى السعادة، فإنهم يفضلون أن يلتمس المزارعون الجيدون سعادتهم فى ديارهم، ويؤكدون أن الفلاحين لايفترض أن يأتوا بحثا عن الحداثة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن كل بلد عمليا فى العالم النامى وفى العالم الشيوعى السابق، قصد أن تجلب برامج التنمية الحداثة إلى الريف.

وجاء العداء الأكبر للمهاجرين من قبل النظام القانونى. ففى البدء، استطاع النظام بسهولة استيعابهم أو تجاهلهم؛ لأن احتمال قيام المجموعات الصغيرة التى كانت قد وصلت بإشاعة الاضطراب فى النظام القائم لم يكن قائما. بيد أنه مع نمو أعدادهم، إلى الحد الذى لم يعد يمكن معه تجاهلهم، وجد الوافدون

الجدد أنفسهم مبعدين عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الراسخة قانونا. وكان من الصعب عليهم بصورة هائلة أن يحصلوا على المساكن، وأن يدخلوا لمجال الأعمال الرسمية، أو أن يجدوا وظيفة قانونية. فقد تطورت المؤسسات القانونية فى معظم بلدان العالم الثالث على مرّ السنين لخدمة احتياجات ومصالح مجموعات حضرية معينة؛ وكان التعامل مع الفلاحين فى المناطق الريفية مسألة مختلفة. وطالما بقى الفلاحون فى أماكنهم لايبرحونها، لم تبد للعيان التفرقة القانونية الضمنية. بيد أنه بمجرد أن يستقروا فى المدن، يعانون من الفصل العنصرى للقانون الرسمى. وفجأة يصبح الناقوس الزجاجى مرئيا.

كما يواجه بعض بلدان الاتحاد السوفيتى السابق فوضى فى نظم الملكية فيه، ويعترف بعض من النخب على الأقل بالمنافع الاقتصادية الناتجة عن تصحيح ذلك. وحسب تقرير أعد فى ١٩٩٦:

> إن آليات... حماية حقوق الأرض زالت فى مرحلة طفولتها الأولى فى روسيا... وفى كثير من المناطق يتعين تسجيل الأرض لدى وكالة منفصلة عن تلك التى تسجل المبانى. وبالإضافة لذلك، فإن الحماية القانونية التى يوفرها التسجيل غير واضحة... وينبغى أن تنشأ من الصفر الإجراءات والأعراف الخاصة بحماية واستخدام حقوق الأرض... ربما كانت الأرض أكثر موارد روسيا قيمة، فهى المورد الذى يمكن أن يستند إليه اقتصاد بأكمله ومجتمع ديمقراطى[١١].

لقد وجدنا أنه فى كل أرجاء العالم الثالث، تزدهر الأنشطة غير القانونية عندما يفرض النظام القانونى قواعد تجهض آمال أولئك الذين يستبعدهم. ومثلما رأينا فى الفصل الثانى، فإن بلدانا كثيرة تجعل العقبات التى تعترض الانضمام إلى نظم الملكية القانونية مرهقة ومكلفة بدرجة لاتجعل سوى قلة من المهاجرين هم الذين يستطيعون فى أى وقت شق طريقهم عبر الروتين ـ إذ يقتضى الأمر أربع عشرة سنة وسبعة وسبعين إجراءً بيروقراطيا فى إحدى وثلاثين هيئة عامة وخاصة فى مصر، وتسع عشرة سنة و١٧٦ خطوة بيروقراطية لإضفاء المشروعية على شراء أرض خاصة فى هاييتى.

وإذا كانت هناك تكلفة من أجل أن يصبح المرء متمتعا بحماية القانون، فإن ذلك قمين بأن تكون هناك تكلفة أيضا للبقاء خارج القانون. فقد وجدنا أن التشغيل خارج عالم العمل ومشروعات الأعمال القانونيين، أمر مكلف على نحو مدهش. ففى بيرو مثلا، تتضمن تكلفة تشغيل مشروع أعمال بصورة غير قانونية، دفع من ١٠ إلى ١٥ فى المائة من دخله السنوى كرشاوى وعمولات للسلطات. ويضاف إلى هذه المدفوعات، تكاليف تفادى العقوبات، وإجراء التحويلات خارج القنوات القانونية، والعمل من أماكن متفرقة وبدون ائتمان، ويتضح أن حياة منظم مشروعات الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون أكثر تكلفة بكثير، وأنها مملوءة بالمشاحنات اليومية بدرجة تفوق ما يتعرض له رجال الأعمال القانونيون.

وربما كانت أكبر تكلفة تنجم عن عدم وجود المؤسسات التى تخلق حوافز للناس لاغتنام الفرص الاقتصادية والاجتماعية للتخصص فى السوق. وقد وجدنا أن الناس الذين لايستطيعون العمل فى إطار القانون، لايستطيعون أيضا حيازة الملكية بكفاءة أو إنفاذ العقود من خلال المحاكم؛ كما لايستطيعون تقليل عدم اليقين من خلال نظم المسؤولية المحدودة وبوالص التأمين، أو إقامة شركات مساهمة لجذب رأسمال إضافى وتقاسم المخاطر. ونظرا لعجزهم عن جمع الأموال اللازمة للاستثمار، فإنهم لا يستطيعون تحقيق وفورات الحجم أو حماية مبتكراتهم من خلال الإتاوات وبراءات الاختراع.

وإذا حُرم الفقراء من دخول الناقوس الزجاجى، فإنهم لم يستطيعوا مطلقا أن يقتربوا من آليات الملكية القانونية الضرورية لتوليد رأس المال. وتتبدى الآثار الاقتصادية الشبيهة بالكارثة لهذا الفصل العنصرى القانونى، فى صورتها الصارخة، فى الافتقار إلى حقوق الملكية الرسمية إزاء العقارات. وفى كل بلد بحثنا الأوضاع فيه، وجدنا أن نحو ٨٠ فى المائة من قطع الأراضى لا تحميها سجلات مستكملة لآخر لحظة أو يحوزها ملاّك خاضعون للمساءلة قانونا. ومن ثم، فإن أى تبادل لمثل هذه الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون كان مقصورا على دوائر مغلقة من الشركاء فى التبادل، مما أبقى على أصول الملاّك غير القانونيين خارج السوق الآخذة فى التوسع.

وهكذا تم حرمان ملاّك الأصول بصورة غير قانونية من الحصول على الائتمان الذى يتيح لهم توسيع أعمالهم - وتلك خطوة أساسية تجاه بدء أو تنمية مشروع أعمال فى البلدان المتقدمة. ففى الولايات المتحدة مثلا، يأتى ما يصل إلى ٧٠ فى المائة من الائتمان الذى تحصل عليه مشروعات الأعمال الجديدة من استخدام سندات الملكية الرسمية كضمان للرهن. كما أن العمل خارج القانون يعنى غياب حوافز الاستثمار التى توفرها الكفالة القانونية.

وبانفصال المهاجرين عن النظام القانونى، فإن ضمان ازدهارهم لايكمن إلا فى أيديهم. إذ يتعين عليهم التنافس ليس فقط على الأشخاص الآخرين، وإنما مع النظام أيضا. وإن لم ترحب بهم النظم القانونية لبلادهم الأصلية، فلن يتوافر لهم بديل سوى إقامة النظم غير القانونية الخاصة بهم. وفى رأيى، أن هذه النظم غير القانونية تشكل أهم تمرد على الوضع القائم فى تاريخ البلدان النامية منذ استقلالها، وفى بلدان الكتلة السوفيتية السابقة منذ انهيار الشيوعية.

تزايد العمل الذى لايتمتع بحماية القانون

زاد سكان معظم مدن العالم الثالث الكبرى أربعة أمثال على الأقل فى العقود الأربعة الماضية. وبحلول عام ٢٠١٥، ستضم أكثر من خمسين مدينة فى البلدان النامية ٥ ملايين أو أكثر من البشر[١٢]، يعيش معظمهم ويعملون غير متمتعين بحماية القانون. إن القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون موجود فى كل مكان فى البلدان النامية وفى البلدان الشيوعية السابقة. وقد ظهرت أنشطة جديدة وحلت تدريجيا محل الأنشطة التقليدية. فإذا تجولت فى معظم الشوارع، فلابد لك من أن تصطدم بالمحلات التى لاتتمتع بحماية القانون، وكذلك التبادل غير القانونى للعملات، والنقل التى لاتتمتع بحماية القانون، وغيره من الخدمات التى لاتتمتع بحماية القانون. بل إن كثيرا من الكتب المطروحة للبيع طبعت بصورة غير قانونية.

لقد تم شراء مجاورات بأكملها، وتطويرها عمرانيا وبناؤها فى انتهاك للوائح الحكومية، أو فى تعارض مباشر معها، بواسطة المستوطنات

ومشروعات الأعمال القانونية. فمن كل مائة بيت تم بناؤها فى بيرو، فإن نحو ثلاثين فقط لها سند ملكية قانونى؛ فى حين تم بناء السبعين الباقية بصورة غير قانونية. وقد وجدنا فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية، أن ستة على الأقل من كل ثمانية مبان كانت فى القطاع الذى يعانى عدم كفاية رأس المال، وأن حيازة ٨٠ فى المائة من جميع العقارات لاتتمتع بحماية القانون. وحسب معظم التقديرات، فإن القطاعات الخارجة عن نطاق القانون فى البلدان النامية تضم من ٥٠ فى المائة إلى ٧٥ فى المائة من كل العاملين، وهى مسؤولة عن نسبة تتراوح بين خُمس وأكثر من ثلثى الناتج الاقتصادى الإجمالى فى العالم الثالث.

ولننظر فى حالة البرازيل: فمنذ ثلاثين سنة مضت، كان أكثر من ثلثى بناء المساكن يتم من أجل تأجيرها؛ أما اليوم، فإن المساكن المؤجرة تمثل بالكاد ٣ فى المائة من عمليات التشييد فى البرازيل. لقد انتقل معظم السوق إلى الأجزاء غير الرسمية من المدن البرازيلية - الفافيلا. وحسبما يقول دونالد ستيوارت:

> إن الناس لايدركون حجم النشاط الاقتصادى الذى يوجد فى الفافيلا. وقد نشأت هذه الاقتصادات غير الرسمية من روح تنظيم المشروعات لدى الفلاحين من شمال شرق البرازيل، الذين اجتذبتهم المراكز الحضرية. إنهم ينشطون خارج الاقتصاد الرسمى المنظم بصورة مفرطة، ويعملون حسب العرض والطلب. وعلى الرغم من النقص الواضح فى الموارد، فإن هذا الاقتصاد غير الرسمى يعمل بكفاءة. ففى الفافيلا، لايوجد تحديد للإيجارات، وتدفع الإيجارات بالدولار الأمريكى، والمستأجرون الذين لايدفعون يتم طردهم بسرعة. إن ربحية الاستثمار جيدة، ونتيجة لذلك هناك وفرة من العرض فى المساكن[١٣].

وقد أوردت *«وول ستريت جورنال»* فى ١٩٩٧ أنه حسب ما قال فريق «أصدقاء الأرض»، فإن ١٠ فى المائة فقط من الأرض المسكونة فى غابات الأمازون البرازيلية تغطيه سندات ملكية[١٤]. وفى البلدان الأخرى، فإن العمل الذى لايتمتع بحماية القانون آخذ فى التصاعد.

وعلى خلاف الوضع فى البلدان المتقدمة، حيث تمثل الفئة الواقعة فيما «دون الطبقات» أقلية صغيرة تعيش على هامش المجتمع، كان عدم التمتع بحماية القانون فى بعض البلدان على الدوام هو التيار الرئيسى. فعلى سبيل المثال، فقد وجدنا فى معظم البلدان التى قمنا بمسح لها، أن قيمة العقارات التى لاتتمتع بحماية القانون وحدها تزيد عدة مرات على إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية، وقيمة الشركات المسجلة فى البورصات المحلية، وجميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجميع المشروعات العامة التى تمت خصخصتها والتى يتعين خصخصتها مأخوذة معا. وعند التأمل، نجد أن هذا يجب ألا يدعو للدهشة. إن العقارات تمثل نحو ٥٠ فى المائة من الثروة القومية للبلدان المتقدمة؛ وفى البلدان النامية، يقترب الرقم من ثلاثة أرباع. إن المستوطنات التى لاتتمتع بحماية القانون هى عادة الطريق الوحيد للاستثمار فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة، ومن ثم تمثل جزءا مهما من عملية الإدخار وتكوين رأس المال. وبالإضافة لذلك، فإن مساهمة المدن المتزايدة فى الناتج القومى الإجمالى توضح أن قدرا كبيرا من رأس المال الكامن والدراية التكنولوجية يتم تراكمهما فى المناطق الحضرية أساسا.

إن الذين لايتمتعون بحماية القانون جاءوا ليبقوا

إن انفجار النشاط الذى لايتمتع بحماية القانون فى العالم الثالث، وعمليات وضع اليد الضخمة فى المناطق الريفية، وانتشار المدن غير القانونية - *بويبلوس جوفينس* فى بيرو، *والفافيلا* فى البرازيل، *والرانشو* فى فنزويلا، *والباريوس مارجينالس* فى المكسيك، *وأحياء الأكواخ* فى المستعمرات الفرنسية السابقة، وكذلك مدن الأكواخ فى المستعمرات البريطانية السابقة - هى أكثر من مجرد تصاعد ضخم فى أعداد السكان، أو الفقر، أو حتى الخروج على القانون. إنها موجات عارمة من الذى لايتمتعون بحماية القانون ترتطم بالنواقيس الزجاجية للامتيازات القانونية، ويمكن أن تكون أهم عامل يجبر السلطات على الترحيب بالثورة الصناعية والتجارية التى تقوم على ذلك.

ومعظم الحكومات فى معظم البلدان ليست فى وضع يمكنها من منافسة القوة الخارجة على القانون. فبالمقاييس المادية الصرفة، تفوقت المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون بالفعل على جهود الحكومات فى توفير الإسكان للمهاجرين والفقراء. فحتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين فى بيرو مثلا، تأرجح الاستثمار الحكومى فى إسكان منخفضى الدخل حول ٢ فى المائة من الاستثمار فى الإسكان فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون. وبإدراج إسكان الطبقة المتوسطة فى هذا، لاتزيد حصة الحكومة إلا إلى ١٠ فى المائة من إجمالى الاستثمار غير الرسمى. وفى هاييتى فى ١٩٩٥، زادت قيمة العقارات التى لاتتمتع بحماية القانون تقريبا على عشرة أمثال كل حيازات حكومة هاييتى.

وهذا القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون هو منطقة رمادية لها حدود طويلة مع العالم القانونى، وهو مكان يستطيع الأفراد أن يجدوا فيه ملاذا حين ترجح تكاليف الامتثال للقانون المنافع. إن المهاجرين يصبحون خارجين على القانون ليستطيعوا البقاء: فهم يخرجون عن نطاق القانون لأنه لايسمح لهم بالوجود بداخله. فلكى يعيش سكان المدن الجدد ويتاجروا ويقوموا بالتصنيع والانتقال، وحتى لكى يستهلكوا، يتعين عليهم أن يفعلوا ذلك بصورة غير القانونية.

إن الترتيبات غير القانونية التى يضعونها معا بصورة غير متقنة هى التزامات صريحة بين أعضاء معينين فى المجتمع لتوفير الأمن لملكيتهم وأنشطتهم. وهى تمثل توليفات من القواعد المستعارة بصورة انتقائية من النظام القانونى الرسمى، والارتجال فى أحوال معينة، والأعراف المجلوبة أماكنهم الأصلية أو المستنبطة محليا، ويجمع بينها عقد اجتماعى يسانده المجتمع ككل وتنفذه سلطات اختارها المجتمع. ويتمثل عيب الترتيبات غير القانونية فى أنها ليست متكاملة فى نظام الملكية الرسمى، ونتيجة لذلك فلايمكن تبادلها ولاتطويعها لتلائم معظم المعاملات؛ وليست مرتبطة بالدائرة المالية والاستثمارية، وأعضاؤها غير خاضعين للمساءلة أمام سلطات خارج عقدها الاجتماعى.

وتدير هذه الترتيبات تشكيلة كبيرة من المنظمات، منها رابطات التنمية الحضرية، الجمعيات الزراعية، رابطات صغار التجار، منظمات مشروعات

الأعمال الصغيرة، ومجتمعات تنظيم المشروعات الصغيرة جدا، واتحادات النقل، ونوادى مطالب العاملين بالتعدين، والمنتفعون بالإصلاح الزراعى، وتعاونيات الإسكان الخاص، ومنظمات الاستيطان، والمجالس السكنية، واللجان الطائفية، ولجان المنتفعين بالإسكان الذى بنته الدولة، ومجتمعات السكان الأصليين، وروابطات صغار المزارعين، والمنظمات القروية. كما تدير هذه المنظمات توسعات وامتدادات المبانى فى الأراضى الصحراوية، وتوسعات وامتدادات المبانى فى الأراضى الزراعية، والترتيبات الخاصة بالأجزاء التاريخية من المدن، والتقسيمات من الباطن من الإسكان العام، والمستوطنات ذات العقود الخاصة، والمستوطنات ذات العقود العامة، وعمليات التخصيص من خلال الإيجار من الباطن بموافقة المالك، والإسكان الحكومى دون سندات ملكية كاملة، وعقود الحيازة غير القانونية المشهرة أمام مسجل العقود وإن لم تسجل، وعقود الاستيطان المسجلة وإن لم تكن مشهرة أمام المسجل، والمستوطنات المعترف بها من قبل «عمليات سلام وطنية»، والمستوطنين الذين نقلوا من أماكنهم، والمستوطنات المسجلة لدى موردى الخدمات الأساسية أو سلطات الضرائب وإن لم تكن مسجلة لدى الأوصياء على الملكية الرسمية.

ونادرا ما يكون قصد العمل الذى لايتمتع بحماية القانون العداء للمجتمع. إن «الجرائم» التى يرتكبها العاملون الذين لايتمتعون بحماية القانون تهدف إلى تحقيق أهداف عادية مثل بناء بيت، توفير خدمة، أو إنشاء مشروع أعمال. فهذا النظام للقانون غير القانونى، والذى لايعد سببا للفوضى، هو الطريق الوحيد المتاح للمستوطنين لتنظيم حياتهم وأعمالهم. ونتيجة لذلك، فليس هناك شىء يمكن أن يكون أهم من ذلك من الناحية الاجتماعية بالنسبة للطريقة التى يعيش بها الفقراء ويعملون. ورغم أن «قوانينهم» قد تخرج على القانون الرسمى، فإنها عموما، هى القوانين الوحيدة التى يستريح إليها هؤلاء الناس. ذلك هو العقد الاجتماعى الذى يعيشون به ويعملون.

قد تبدو المستوطنات غير القانونية التى يقطنها المهاجرون مثل أحياء الفقراء، لكنها مختلفة تماما عن أحياء الفقراء القائمة فى قلب المدن فى البلدان المتقدمة. فالأخيرة تتكون من مبانٍ كانت محترمة من قبل ثم تهاوت من الإهمال

والفقر. أما فى العالم النامى، فالأرجح أن يتم تحسين المأوى الأساسية للفقراء وتعزيزها وإعادة بنائها وترميمها. وفى حين تفقد بيوت الفقراء فى البلدان المتقدمة قيمتها على مرّ الزمن، تصبح المبانى القائمة فى مستوطنات الفقراء فى العالم النامى أكثر قيمة، وتتطور خلال العقود لتصبح ما يماثل مجتمعات الطبقة العاملة فى الغرب.

وقبل كل شىء، فإن المستوطنين الذى لايتمتعون بحماية القانون، على النقيض من صورتهم كمتمردين على القانون، يشاركون المجتمع المدنى الرغبة فى حياة منتجة يسودها السلم. ومثلما كتب سيمون فاس فى ختام كتابه البليغ عن اقتصاد هاييتى:

> إن هؤلاء الناس العاديين غير عاديين فى جانب واحد فحسب. إن دخولهم منخفضة جدا، منخفضة لحد أن خطأ خطيرا واحدا فى الحكم، أو عملا واحدا مشؤوما من أعمال القدر قد يهدد بقاء أسرهم ككيان مشترك، ويهدد أحيانا بقاء أعضائها ككيانات جسدية. وليس الفقر نفسه هو الأمر غير العادى، بل قدرة هؤلاء الناس على البقاء على الرغم منه... وليس هناك أى شىء يفعلونه فى هذه العملية بلا جدوى، وإنما إسهام مثمر فى البقاء، والنمو، وللأصناف البسيطة التى يحصلون عليها وظائف محددة بوصفها مدخلات فى عملية الإنتاج[١٥].

ومع نمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية التى ترتبط بها هذه المنظمات التى لاتتمتع بحماية القانون، بدأت أيضا تتولى القيام بدور الحكومة. وأصبحت بدرجات متباينة مسؤولة عن توفير بنية أساسية مثل الطرق، وإمدادات المياه، وشبكات الصرف، والكهرباء، وإنشاء الأسواق، وتوفير خدمات النقل، بل إدارة العدالة والحفاظ على النظام.

وفى مواجهة زحف الذين لايتمتعون بحماية القانون، تراجعت الحكومات. لكنها تنزع إلى اعتبار كل تنازل أمرا مؤقتا «حتى تمر الأزمة». بيد أن هذه الاستراتيجية هى فى الواقع مجرد طريقة لتأجيل الهزيمة الحتمية. وفى بعض الحالات، وضعت الحكومات استثناءات من أجل بعض المشروعات التى

لاتتمتع بحماية القانون، واعتبرتها كما لو كانت جيوبا قانونية، حيث تستطيع المشروعات التى كانت لاتتمتع بحماية القانون فى الأصل أن تعمل بدون ملاحقة - ولكن بدون إدماجها بحيث تحظى بحماية ومنافع النظام القانونى بأسره. وتتفادى هذه الترتيبات المواجهة الصريحة، ويمكن اعتبارها فى مجملها نوعا من معاهدة السلام القانونى المؤقت. ففى مصر مثلا، يتحدث الخبراء بالفعل عن «إسكان شبه رسمى»:

ومثل هذا الإسكان لايزيد فقط رصيد الإسكان فى البلاد ويوفر إسكانا رخيصا نسبيا، ولكنه يوفر أيضا لنسبة كبيرة من سكان الحضر أصلا يمكنهم الاستثمار فيه. وفى هذا الإسكان درجة من الخروج على القانون. إن هياكل الإسكان لاتتطور من خلال الإجراءات الراسخة والمنظمة، ولايستخدم من يقومون بتشييدها مؤسسات الإسكان المعترف بها. ويتم تشييدها عادة على مساحات زراعية، يتم تقسيمها من الباطن بصورة غير قانونية إلى قطع صغيرة بواسطة القائمين بالتنمية العمرانية من القطاع الخاص...

وتشارك الحكومة عادة فى عملية شراء الأرض فى الإسكان شبه غير الرسمى. ففى مناطق الإسكان شبه الرسمى، حيث تم الاضطلاع بالبحث، كانت الأجهزة الحكومية هى التى استهلت عملية تطويرها، وبذا شجعت القائمين بالتنمية العمرانية من القطاع الخاص على تقسيم الأراضى من الباطن بصورة لاتتمتع بحماية القانون إلى قطع صغيرة فى مرحلة لاحقة. لقد تغير استخدام الأرض من الاستخدام الزراعى إلى الاستخدام السكنى من خلال دور مستتر للحكومة. ويشترى السكان فى مثل هذه المناطق الأرض من خلال عملية غير رسمية لتقسيم الأرض من الباطن والتسويق غير الرسمى لها. وتعد مناطق حجر النواتيه، وعزبة أبو سليمان، وعزبة نادى الصيد أفضل الأمثلة للمناطق من هذا النوع فى مدينة الاسكندرية[١٦].

وحتى فى المناطق غير المرجحة لأقصى حد، هناك أدلة على أن الحكومات تسلم بأن مؤسساتها القانونية لم تتكيف مع الأحوال الاقتصادية الراهنة. ففى ١٩٩٢، أوردت «وكالة رويتر للأنباء» أن الزعيم الليبى معمر القذافى أحرق سندات ملكية الأراضى فى ليبيا. وورد أن العقيد القذافى أخبر الحاضرين فى

اجتماع في وزارة العدل أن «جميع التسجيلات والوثائق الموجودة في السجل القديم، التي تبين أن الأرض تخص هذه القبيلة أو تلك، جرى إحراقها». وأضاف: «لقد أُحرقت لأنها قامت على الاستغلال والتزوير والنهب»[١٧].

وفي بعض البلدان، فإن القطاع الذي لايتمتع بحماية القانون حاليا هو أساس النظام الاجتماعي. فأهل توبا في السنغال، والذين يمكن مشاهدتهم وهم يطوفون بسلعهم على أرصفة نيويورك ومدن الولايات المتحدة الكبرى الأخرى، هم عادة جزء من شيعة إسلامية إفريقية محنكة تعيد ملايين الدولارات من الأرباح إلى المدينة التي جاءت منها. وقد وصفت «*النيوزويك*» توبا باعتبارها:

> دولة داخل الدولة، وهي معفاة إلى حد كبير من قوانين السنغال... [و] أسرع مدينة نموا في البلد. فقد تم نقل قرى بأكملها هنا، وأقيمت أكواخ ضئيلة الحجم بين فيللات الأغنياء المسورة... إن المدينة المعفاة من الرسوم، هي صُرّة إمبراطوريتي النقل والعقارات، والقطاع غير الرسمي المزدهر، وتجارة الفول السوداني، والمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في السنغال[١٨].

وفي أنحاء أخرى من العالم، فإن مخاوف العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون من فقد ممتلكاتهم، قد تشعل صراعا صريحا. والمثال على هذا إندونيسيا، التي كثيرا ما احتلت مشاكلها عناوين الأخبار في السنوات الأخيرة وفي فترة ترجع لست سنوات خلت، كتبت «*الايكونومست*» محذرة:

> يشعر الناس بالانفعال إزاء فقد ممتلكاتهم لأن الحضرنة والتصنيع يخلقان طلبا على الأرض، في بلد تعد ملكية الأرض فيه شأنا يحوطه الضباب لأقصى حد. إن ٧٪ فقط من الأراضي في الأرخبيل الإندونيسي لها مالك واضح.
>
> وكان من المحتم، أن تنشأ تجارة كبيرة في الشهادات الحقيقية والزائفة على حد سواء. ويجد الناس الذين يحاولون شراء قطع من الأرض أحيانا عددا كبيرا من الملاك الظاهرين. وتحذر البنوك من قبول الأرض كضمان للقروض[١٩].

وفى أماكن أخرى، يرتبط العمل خارج القانون بالبؤس بصورة وثيقة: «ففى بومباى... يعيش ثلثا سكان المدينة البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة إما فى أكواخ مكونة من غرفة واحدة، أو على الأرصفة»[٢٠]. ومع ذلك، فإن من يعملون خارج إطار القانون فى بلدان أخرى يصعدون لأعلى السلم الاقتصادى. فوفق «منظمة التقييمات التقنية» فى بيرو، فإن قيمة الأراضى فى القطاع الرسمى فى ليما تبلغ فى المتوسط نحو ٥٠ دولارا للمتر المربع، فى حين أن قيمة المتر المربع فى جامارا، حيث يقع قدر كبير من قطاع الصناعة التحويلية غير الرسمية فى بيرو، قد ترتفع إلى ٣٠٠٠ دولار. وفى أفياسيون، وهى مركز غير قانونى آخر فى ليما، يساوى المتر المربع من الأرض ١٠٠٠ دولار؛ ويساوى ٤٠٠ دولار فى تشيمو فى قطاع زارات. وعلى النقيض من ذلك، تتراوح قيمة المتر المربع من الممتلكات التى لها سندات ملكية قانونية بين ٥٠٠ دولار و١٠٠٠ دولار فى ميرافلورس وسان إيزيدرو، وهما من أكثر الأماكن تميزا فى ليما[٢١].

إنها قصة قديمة

فور أن تدرك الحكومات أن الفقراء سيطروا بالفعل على مساحات شاسعة من العقارات والوحدات الاقتصادية الإنتاجية، ليصبح من الواضح أن كثيرا من المشاكل التى تواجهها ثارت نتيجة لأن القانون المكتوب لايتفق مع الطريقة التى تعمل بها بلادها فى واقع الأمر. ومما يتفق مع المنطق، أنه إذا كانت القوانين المكتوبة تتصادم مع القوانين التى يحيا بها المواطنون، فلا ريب أنه سيترتب على ذلك، السخط والفساد والفقر والعنف.

والسؤال الوحيد الذى يظل مطروحا هو ما مدى مسارعة الحكومات بالشروع فى إضفاء طابع مشروع على تلك الحيازات التى لاتتمتع بحماية القانون، بإدماجها فى إطار قانونى منظم ومتماسك. والبديل هو استمرار الفوضى القانونية التى يظل فيها نظام حقوق الملكية القائم يتنافس باستمرار مع نظام غير قانونى. وإذا أرادت هذه البلدان فى أى وقت أن تنجز نظاما

قانونيا موحدا، فيتعين عليها أن تكيف القانون الرسمى مع واقع الاندفاعة غير القانونية الحاشدة صوب حقوق الملكية الواسعة.

والخبر الطيب هو أن دعاة الإصلاح القانونى لن يخاطروا بالإنزلاق إلى الهاوية التى لا قرار لها. فالتحدى الذى يتصدون له، وإن كان ضخما، جابهته من قبل بلدان كثيرة. إذ إن البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة تواجه نفس التحديات التى تصدت لها البلدان المتقدمة فيما بين القرن الثامن عشر والحرب العالمية الثانية (وإن كان بأبعاد أكثر إثارة). ذلك أن العمل الذى لايتمتع بحماية القانون على نطاق واسع ليس ظاهرة جديدة. فذلك هو ما يحدث دوما عندما تحقق الحكومات فى جعل القانون متفقا مع الطريقة التى يعيش بها الناس ويعملون.

وعندما بدأت الثورة الصناعية فى أوروبا، كانت الحكومات مبتلاة أيضا بالهجرة غير الخاضعة للسيطرة، ونمو القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون، والفقر الحضرى، والقلاقل الاجتماعية. وعالجت هى أيضا هذه المشكلات بالتدريج.

النقطة العمياء الثانية: الحياة خارج ناقوس الأمس الزجاجى

الانتقال إلى المدن

يربط معظم الباحثين بين قيام الثورة الصناعية والتجارية الكبرى فى أوروبا والهجرات الحاشدة لمدنها، ونمو السكان نتيجة انخفاض الإصابة بالطاعون، وانخفاض الدخول فى الريف مقارنة بمثيلتها فى الحضر[٢٢]. ففى القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأ العمال فى المدن يحصلون على أجور أعلى منها فى المناطق الريفية للقيام بمشروعات التشييد التى أمرت بها الطبقات الحاكمة. وكان من المحتم أن يهاجر إلى المدن الفلاحون الأكثر طموحا، تستحثهم على ذلك آفاق الحصول على أجور أعلى.

وقد بدأت موجة الهجرة الأولى فى إنجلترا فى أواخر القرن السادس عشر. وإذ شعرت السلطات بالقلق إزاء الأعداد المتنامية من المهاجرين فى

المدن والقلاقل الناجمة عن ذلك، فقد سعت إلى الحفاظ على السلام باتخاذ تدابير بديلة مؤقتة متباينة مثل توزيع الغذاء على الفقراء. كذلك كانت هناك تدابير مستمرة لإقناع الناس بالعودة إلى الريف. وتم سن سلسلة من القوانين فى ١٦٦٢ و١٦٨٥ و١٦٩٣، تطالب بعودة المواطنين إلى مسقط رأسهم، أو إلى سكنهم الثابت السابق، كشرط للحصول على المعونة. وكان الهدف هو منع هجرة مزيد من الأسر والعمال إلى المدن بحثا عن فرص العمل وتم إصدار قانون فى ١٦٩٧ لا يسمح للمهاجرين بالانتقال فى إنجلترا إلا إذا حصلوا على شهادة توطن من السلطات القائمة فى أماكن سكناهم الجديدة. ورغم أن هذه القوانين ثبطت الهجرة بين الأسر والعجزة، فإن الرجال الشبان، الأصحاء الأجسام، والطموحين غير المتزوجين، استنبطوا طرقا للعودة للمدن. وكانوا أيضا هم الفئة التى شكلت منظمى المشروعات الناجحين - أو الثوريين الذين يتسمون بالعنف.

ولم يجد معظم المهاجرين الوظائف التى كانوا يأملون فيها. فقد حدّت التنظيمات التقييدية، خاصة صعوبات الحصول على ترخيص بتوسيع الأنشطة أو تنويعها، من قدرة مشروعات الأعمال الرسمية على النمو وتوفير الوظائف للعمال الجدد. ووجد البعض عملا مؤقتاً أو انضموا للخدمة فى المنازل[٢٣]. واضطر كثيرون إلى التوطن مؤقتا فى ضواحى المدن الأوروبية، وفى «أطراف» المستوطنات غير القانونية القائمة حينذاك، فى انتظار قبولهم فى طائفة حرفية أو تجارية أو فى وظيفة فى مشروع أعمال رسمى.

وكانت القلاقل الاجتماعية قدرا محتوما. فبمجرد أن بدأت الهجرة إلى المدن، حتى تخلفت المؤسسات السياسية القائمة وراء الواقع المتغير سريعا. وقد حالت صرامة القانون المركنتالى والأعراف المركنتالية دون استغلال المهاجرين لكامل إمكاناتهم الاقتصادية. وتفاقم الصراع الاجتماعى من جراء اكتظاظ الأعداد المتزايدة من سكان الحضر، والمرض، والصعوبات المحتومة التى يواجهها أهل الريف فى التكيف مع الحياة فى المدن. ويلاحظ د.س. كولمان أنه منذ فترة مبكرة ترجع إلى القرن السادس عشر، ثارت الشكاوى فى

البـرلمان الإنجليـزى من «حـشـود الشـحـاذين»، والزيادة الكبيـرة فى أعـداد «الأوغاد والمتشردين واللصوص» فى المدن(٢٤).

وبدلا من التكيف مع هذا الواقع الحضرى الجديد، سنت الحكومات مزيدا من القوانين واللوائح لمحاولة إخماده. وجلب المزيد من اللوائح مزيدا من الانتهاكات ـ وسرعان ما تم إصدار قوانين جديدة تقمع من انتهكوا القوانين القديمة. وتكاثرت القضايا، وانتشر التهريب والتزوير. ولجأت الحكومات للقمع العنيف.

ظهور الأوضاع التى لاتتمتع بحماية القانون

بدأ المهاجرون الأوروبيون الذين لم يجدوا عملا قانونيا تدريجيا فى فتح ورش لاتتمتع بحماية القانون فى بيوتهم. وكان جزء كبير من هذا العمل «يتكون من التصنيع والتجهيز المباشر، بقليل من المعدات الرأسمالية فيما وراء العدد اليدوية البسيطة»(٢٥). وكان قاطنو المدن منذ زمن طويل يحتقرون العمل الذى يتم خارج الطوائف الحرفية والنظام الصناعى الرسمى.

وبالطبع، لم يكن فى مقدور المهاجرين الاختيار؛ وكان العمل الذى لايتمتع بحماية القانون هو مصدرهم الوحيد للدخل، وبدأ القطاع غير القانونى من الاقتصاد ينتشر بسرعة. ويوُرد «إلى هكشر» تعليقا أقتبسه من أوليفر جولد سميث فى ١٧٦٢، جاء فيه: «نادرا ما كان هناك رجل إنجليزى لاينتهك فى كل يوم من أيام حياته تقريبا القانون المعلن ويفلت من العقاب... ومن محاولات إنفاذه التى توقفها الرشوة والإرتزاق»(٢٦). كما ذكر هكشر مرسومين فرنسيين (صدرا فى ١٦٨٧ و١٦٩٣) يسلمان بأن من أسباب عدم الالتزام بمواصفات الإنتاج أن العمال، والذين كانوا حينذاك أكثر أمية حتى من عمال البلدان النامية حاليا، لم يستطيعوا الوفاء حتى بالشرط القانونى البسيط الذى يطالب صناع النسيج بوضع أسمائهم على الجزء الأمامى من القماش الذى ينتجونه. ومع ذلك، فقد كان هؤلاء العمال المهاجرين أكفاء. وقد لاحظ آدم سميث من قبل، «لو كنت تريد التسامح مع العمل الذى تقوم به، فلابد أن يتم فى الضواحى حيث ليس لدى العمال، الذين لاتتوافر لهم أى ميزة مقصورة عليهم،

شىء يعتمدون عليه سوى صفتهم، ثم تهرب ما ينتجونه إلى المدينة بقدر ما تستطيع»[٢٧].

ولم تكن السلطات ورجال الأعمال القانونيون مبهورين بالمنافسة مثل آدم سميث. ففى إنجلترا، خلال العقود التى تلت استعادة الملكية فى ١٦٦٠، بدأ بعض دعاة التمسك بالتقاليد يشتكون من نمو أعداد الباعة الجائلين وباعة الشوارع، والاضطرابات التى تحدث أمام المحال الراسخة، وظهور أصحاب الحوانيت الجدد فى كثير من المدن الصغيرة. وحاول التجار الرسميون دون جدوى التخلص من الوافدين الجدد. وفى باريس، استمرت المعركة القانونية بين الترزية والمتعاملين فى الملابس المستعملة أكثر من ثلاثمائة سنة. ولم تتوقف إلاّ بنشوب الثورة الفرنسية.

وتشير ديباجات القوانين والأوامر الإدارية الصادرة فى هذه الحقبة بصورة متواترة إلى عدم الامتثال للقوانين واللوائح السابقة. وحسبما قال هكشر، تم حظر قماش الشيت المطبوع المستورد من الهند فى سنة ١٧٠٠؛ بغية حماية صناعة الصوف الإنجليزية. وأنتج أصحاب المشروعات الصناعية الإنجليز قماش الشيت الخاص بهم، واستطاعوا دوما إيجاد الاستثناءات والثغرات فى القانون. وتمثل أحد الطرق فى الالتفاف على حظر المنسوجات المطبوعة المعتمدة على القطن، فى استخدام نسيج الفستيان القطنى - وهو الشيت الإنجليزى المصنوع بغلاف من الكتان. كما قمعت أسبانيا وعاقبت منظمى المشروعات الذين لايتمتعون بحماية القانون. وفى ١٥٤٩، أصدر الإمبراطور شارل الأول خمسة وعشرين أمرا قانونيا تستهدف مشروعات الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون. ودعا أحد القوانين السلطات إلى إتلاف عينات القماش، بقطع حاشيته التى تحوى علامة الصانع؛ حتى يعرف المشترى أنه يبتاع بضاعة غير قانونية. وكان القصد من هذا إذلال الموزعين.

وكان قمع الحكومة لمن يعملون خارج إطار القانون متكررا وقاسيا، وكان مميتا فى فرنسا. ففى منتصف القرن الثامن عشر، كانت القوانين التى تحظر على الجمهور الفرنسى صناعة، استيراد، أو بيع الأقطان المطبوعة، تتضمن عقوبات تتراوح بين الاستبعاد والسجن والموت. ولم يرتدع من يعملون خارج

نطاق القانون. ويقدر هكشر أنه خلال فترة عشر سنوات واحدة فى القرن الثامن عشر، أعدم الفرنسيون أكثر من ١٦ ألف مهرب وصانع سرى، بسبب تصنيع الشيت المطبوع أو استيراده بصورة غير قانونية، بل وحكم على عدد أكبر بالعمل عبيدا فى السفن أو عوقبوا بطريقة أخرى. وفى مدينة فالنسيا وحدها، تم شنق ٧٧ من منظمى المشروعات الذين لايتمتعون بحماية القانون، وتم تكسير عظام ٥٨ على العجلات، وحكم على ٦٣١ بالعمل عبيدا فى السفن. ووجدت السلطات أن التصدى لمن يعملون خارج إطار القانون وحدهم أمر يوافق هواها.

وحسبما يقول روبرت إيكلوند وروبرت توليسون، فإن السبب فى أن السلطات اضطهدت من يعملون خارج القانون بمثل هذه القسوة لم يكن يرجع فقط إلى أنها كانت تريد حماية الصناعات القائمة؛ بل يرجع أيضا إلى أن الأقمشة المطبوعة بعدة ألوان جعلت تحصيل الضرائب أكثر صعوبة(٢٨). وعلى الرغم من أنه كان من السهل تحديد منتجى الأقمشة المطبوعة بلون واحد، وبذا يتم التحقق ما إذا كانوا يدفعون كل ضرائبهم أم لا، فإن الشيت كان يمكن إنتاجه بتشكيلة من الألوان، بفضل النظام الجديد للطباعة، مما يجعل تحديد مصدره أكثر صعوبة.

واعتمدت الدولة بصورة كبيرة على الطوائف الحرفية ـ التى كانت وظيفتها الأساسية هى السيطرة على فرص التوصل إلى إقامة مشروعات قانونية ـ للمساعدة فى تحديد منتهكى القانون. وعن طريق جعل القوانين أكثر تشددا بدلا من تكييفها لإدراج التصنيع الذى لايتمتع بحماية القانون، أجبرت السلطات منظمى المشروعات ببساطة على الرحيل للضواحى التى لاتتمتع بحماية القانون. وعندما حدد النظام الأساسى الإنجليزى للصنّاع البارعين والصبيان المتمرنين، الصادر فى ١٥٦٣، معدلات الأجور بالنسبة للعمال وطالب بتصحيحها سنويا حسب أسعار سلع ضرورية أساسية محددة، نقل كثيرون من العاملين الأول الذين لايتمتعون بحماية القانون مشروعاتهم للمدن النائية، أو أقاموا ضواحى جديدة حيث كان الإشراف الحكومى أقل صرامة وكانت اللوائح أكثر ارتخاء أو غير مطبقة ببساطة. كما سمح الإنسحاب للضواحى للعاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون بالهروب من ملاحقة الطوائف الحرفية الساهرة، التى لم تكن تشمل ولايتها إلا حدود المدينة.

وفى نهاية المطاف، زادت المنافسة من جانب المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون إلى حد لم يجد معه ملاّك مشروعات الأعمال الرسمية بديلا سوى التعاقد من الباطن على جزء من إنتاجهم مع الورش القائمة فى الضواحى ـ مما ضيَّق الوعاء الضريبى وتسبب فى رفع الضرائب. وبدأت فى العمل دائرة مفرغة: إذ فاقمت الضرائب الأعلى للبطالة والقلاقل، مما عجَّل بهجرة أكبر إلى الضواحى ومزيد من التعاقد من الباطن مع الصنّاع الذين لايتمتعون بحماية القانون. وازدهرت أحوال بعض العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون، لحد أنهم اكتسبوا الحق فى دخول مجال الأعمال الرسمية ـ وإن لم يكن بدون دفع حصتهم من الرشاوى واستخدام الضغط السياسى.

وحاربت الطوائف الحرفية هذا وقاومته. ففى ظل حكم أسرة تيودور، حظرت قوانين كثيرة فى إنجلترا قيام الورش والخدمات غير القانونية فى الضواحى. لكن العدد المحصن للعاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون ومهارتهم فى تفادى اكتشافهم، أجهضا هذه الجهود. وكان من أبرز جوانب الفشل ما حدث للطائفة الحرفية لصناع القبعات وأغطية الأسرّة فى نورويتش، التى عجزت بعد حملة متطاولة صاحبها إعلان صاخب لمكافحة القائمين بالتشغيل الذين لايتمتعون بحماية القانون عن إنفاذ حقها القانونى الحصرى فى صناعة القبعات وأغطية الأسرّة[٢٩]. لقد جعلت المنافسة الطوائف الحرفية تترنح. ويعزو كولمان انهيارها إلى «زيادة عرض العمل، وتغير أنماط الطلب، وتوسع التجارة؛ (و) نمو الصناعات الجديدة، والامتداد الكبير للصناعة الريفية المنظمة على أساس نظام الإقراض»[٣٠].

انهيار النظام القديم

اضطرت الحكومات الأوروبية تدريجيا إلى الانسحاب فى مواجهة نمو العمل الذى لايتمتع بحماية القانون ـ مثلما تفعل حاليا الحكومات فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. فبعد أن عجز الملك جوستاف أدولفوس عاهل السويد عن وقف إنشاء المستوطنات التى لا تتمتع بحماية القانون، كان عليه

أن يزور كل مستوطنة ويخلع عليها بركاته للحفاظ على مظهر السيطرة الحكومية. وفى إنجلترا، اضطرت الدولة إلى الاعتراف بأن الصناعات الجديدة أخذت تتطور فى المحل الأول فى الأماكن التى لاتوجد فيها قيود قانونية أو سيطرة للطوائف الحرفية؛ والواقع أن العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون كانوا قد أقاموا الضواحى والمدن الخاصة بهم خصيصا لتفادى سيطرة الدولة والطوائف الحرفية. وبالإضافة لذلك، كانت الصناعات العاملة التى لاتتمتع بحماية القانون أكثر كفاءة ونجاحا. وكان من المعترف به على نطاق واسع أن صناعة المنسوجات القطنية قد ازدهرت لأنها ليست منظمة بصورة صارمة مثل صناعة الصوف. وسرعان ما بدأ الناس يلاحظون أن المستوطنات التى لاتتمتع بحماية القانون تنتج سلعا وخدمات أفضل من منافسيها من المستوطنات التى تتمتع بحماية القانون التى تعيش فى النواقيس الزجاجية. وفى ١٥٨٨، وصف تقرير للورد سيسل، وزير الملكة اليزابيث الأولى، مواطنى هاليفاكس، وهى من المستوطنات غير القانونية الجديدة بمايلى:

> إنهم يبزّون الآخرين فى السياسة والصناعة، فى استخدام مهنتهم وأراضيهم، ورغم الطريقة الفظة والمتكبرة لموطنهم البرى، تجاوزوا الباقين فى الحكمة والثروة. كانوا يتخلون عن أنماطهم السابقة إذا استطاعوا أن يسمعوا عن الجديد، الأكثر ملاءمة، كانوا يحتفون بالحديث بدلا من الاحتشاد حول الرسميات القديمة... (كان لديهم) حماس طبيعى للاختراعات الجديدة المرتبطة بصناعة لا تدر عائدا[٣١].

كما بدأ العاملون الذين لايتمتعون بحماية القانون البناء داخل المدن. ففى ألمانيا، حيث كان من الضرورى اجتياز اختبار للحصول على الموافقة القانونية من أجل البناء، حسبما قال أحد المؤرخين، «أمكن إيجاد مناطق بأسرها تم فيها بناء وفرة من المنازل، رغم أنه لم يكن هناك من هو مؤهل قانونا للبناء فيها»[٣٢].

وبدأت أعداد العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون ومثابرتهم ونجاحهم يقوض أسس النظام المركنتالى نفسها. وأيا كان النجاح الذى حققوه، فقد ظفروا به رغما عن الدولة، وكان قمينا بهم أن يعتبروا السلطات عدوا لهم. وفى

تلك البلدان التى جرّمت فيها الدولة وقمعت منظمى المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون، بدلا من تكييف النظام لاستيعاب مشروعاتهم، لم يتأخر التقدم الاقتصادى فحسب، بل زادت القلاقل، وتحولت إلى العنف. وكانت الثورتان الفرنسية والروسية هما التجسيدين الأكثر شهرة لهذا.

بيد أن تلك البلدان التى تكيفت بسرعة، حققت انتقالا سلميا نسبيا إلى اقتصاد السوق. فبمجرد أن أدركت الدولة أن وجود قطاع عامل لايتمتع بحماية القانون، هو أمر أفضل من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالنسبة لعدد متنام من المهاجرين العاطلين، بدأت السلطات فى سحب تأييدها للطوائف الحرفية. وكانت نتيجة ذلك فى إنجلترا، هى التناقص المستمر فى عدد الأشخاص المتقدمين بطلبات للانضمام إلى هذه الطوائف، مما هيأ المسرح للدولة لكى تغير بصورة جذرية الطريقة التى تدار بها الأعمال.

كما أنهارت سلطة الدولة. فأى نظام قانونى جامد بمثل جمود النظام الذى سبق الثورة الصناعية، كان قمينا بأن يزخر بالفساد. وقد نصّ أمر صدر فى إنجلترا فى ١٦٩٢ على أن يزور مفتشو الضرائب فى كثير من المناطق الورش والمصانع لمجرد تحصيل مدفوعات الضرائب المتفق عليها، دون أن يفحصوا مطلقا السلع ليتبينوا كم يستحق على المنتجين حقا للضرائب. وواجه معظم مشرفو الإنتاج، سواء كانوا ينتمون للطوائف الحرفية أو كانوا معينين من قبل الدولة، باستمرار الاتهام بالفساد والإهمال فى أداء واجباتهم، وهو وضع كان يعزى إلى نقص الاحترام المدنى للقانون.

بل لقد اشتهر أن أعضاء البرلمان، الذين كان لهم بحلول نهاية القرن السابع عشر سلطة الترخيص بإنشاء مشروعات الأعمال، يحصلون على رشاوى مقابل أداء خدمات محددة. وكانت السلطات المحلية أسوأ حالا. ففى ١٦٠١ حدد رئيس مجلس العموم قاضى الصلح باعتباره «مخلوقا حيًا يعفى من تطبيق دستة من التشريعات العقابية مقابل نصف دستة من الدجاج». وسعى الموظفون العموميون لإلقاء اللوم فى الفشل التشريعى لا على القوانين السيئة، وإنما على الإنفاذ غير الكافى. وقد جاء فى أحد الكتيبات الصادرة فى ١٥٧٧ ما يلى: «اخلص إلى أنه لايمكن إصدار قوانين أفضل فى هذه

النقاط، وكل المطلوب هو التنفيذ». ويحاج جوزيف ريد بأن النظام القديم انهار بسبب الفساد المتفشي الذى غزا كل المؤسسات، وقسّم السكان إلى من يستطيعون خداع النظام والذين لايستطيعون ذلك. كما لاحظ أن النظام القانوني الذى شجع بعض الناس على انتهاك القانون وجعل آخرين يعانون منه، لابد وأن يفقد منزلته بين كلتا الدائرتين[٣٣]. ولم يكن لدى قضاة الصلح فى الضواحى حوافز كبيرة لإنفاذ القانون الذى تم وضعه فى المدن والذى لايقبله سكان الضواحى. وبنهاية القرن الثامن عشر، ضعف الجهاز القانونى بأسره، وأصبح فاسدا كلية فى بعض البلدان.

وفى الوقت الذى سيطرت فيه الحكومة على كل شيء، وضع الناس كل آمالهم الاقتصادية فى الدولة. وخلق هذا نمطا نموذجيا لما قبل الرأسمالية: فعندما ارتفعت الأجور أسرع من ارتفاع أسعار الأغذية، دعا التجار إلى وضع حدّ أعلى للأجور؛ وعندما ارتفعت أسعار الأغذية أسرع من ارتفاع الأجور طالب العمال بحدّ أدنى للأجور وحدّ أعلى لأسعار المواد الغذائية. وتم تثبيت الأسعار والدخول والأجور بتأثير الضغط السياسى والعمل السياسى، وهو وضع ثبطّ همة الإنتاج الصناعى والزراعى واكتراء العمال. ومن ثم، لم يستطع لا الحد الأدنى ولا الحد الأعلى للأسعار، أن يحل مشاكل الندرة ونقص الأغذية والبطالة. وقد كتب تشارلس ويلسون يقول: «كان ذلك العصر هو عصر العنف، عندما كان السعى لتحقيق الغايات الاقتصادية يتطلب باستمرار مساندة القوة»[٣٤]. كان الوقت قد حان لمعركة أيديولوجية ومعركة التحزب، فى البرلمانات وفى الشوارع.

ومن فترة مبكرة ترجع إلى ١٦٨٠، ظهر نوع من الإيمان بالقضاء والقدر فى وجه الاستحالة البادية لتحقيق تقدم اقتصادى كبير. «كان عموم فقراء الصنّاع يعتقدون أنهم لن يساووا مطلقا عشرة جنيهات... إذا أصبحوا كذلك فإنهم يستطيعون تزويد أنفسهم بما يكفى للحفاظ على طريقتهم فى الحياة بالعمل ثلاثة أيام فقط فى الأسبوع، وأنهم لن يعملوا أبدا أربعة أيام»[٣٥].

وفى خضم مثل هذه الأزمة الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية، أختار أقوى الناس وأكثرهم ثقة بالنفس الهجرة أو الانضمام إلى الحركات الثورية. ففيما

بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، هاجر مئات الألوف من الإيطاليين والأسبان والفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين إلى بلاد أخرى سعيا وراء مستقبل أفضل. وفى فرنسا، عجّل اضطهاد البروتستنت والعاملين خارج إطار القانون فى قطاع النسيج برحيل كثيرين من منظمى المشروعات والعمال المهرة، أساسا إلى إنجلترا وهولندا، حيث استطاعوا الإزدهار هم ومضيفوهم.

أخيرا. بعد ثلاثمائة سنة

عندما عرقلت التنظيمات ذات الهياكل السيئة نشاط مشروعات الأعمال الرسمية، وعندما تحدى من لايتمتعون بحماية القانون صراحة القانون وأعربوا عن سخطهم على دفعهم إلى الهامش، كان المسرح قد أعد لكى يتكيف السياسيون مع الحقائق القائمة على أرض الواقع. كان القانون قد تحجر تقريبا بنفس المعدل الذى أحاطت به مستوطنات المهاجرين بالمدن. وعندما غزا الباعة الجائلون والشحاذون واللصوص الشوارع، وعندما تكدست السلع المصنوعة بصورة لاتتمتع بحماية القانون أو المهربة فى الأسواق، أصبح فساد المسؤولين متفشيا، وأشاع العنف الفوضى فى المجتمع المدنى.

وبدأ القانون يتكيف مع احتياجات الناس العاديين، بما فى ذلك أمالهم بشأن حقوق الملكية فى معظم بلدان غرب أوروبا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبحلول ذلك الوقت، توصل الأوروبيون إلى أنه من المستحيل التحكم فى الثورة الصناعية ووجود حشد من الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون من خلال تصحيحات ثانوية ومخصصة لحالات محددة. وأدرك السياسيون فى نهاية المطاف أن المشكلة ليست فى الناس بل فى القانون، الذى كان يثبط همتهم ويمنعهم من أن يصبحوا أكثر إنتاجية.

وعلى الرغم من أن صورة المجتمع قبل الرأسمالى وظروف انهياره، متماثلتين تماما فى معظم البلدان الأوروبية، فإن المحصلة لم تكن متماثلة دائما. فقد ازدهرت البلدان التى قامت بجهود قانونية لإدماج المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون على نحو أسرع من البلدان التى قاومت التغيير.

واستأصل السياسيون الأوروبيون التناقضات فى نظمهم الاقتصادية والقانونية، وسمحوا لبلادهم بالوصول بالثورة الصناعية إلى ذرى جديدة، وذلك بتيسير الحصول على الملكية الرسمية، وتقليل العقبات التى خلقتها اللوائح البالية، والسماح للترتيبات المحلية القائمة بأن تؤثر فى صنع القانون.

إن ماضى أوروبا يشبه بقوة حاضر البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وليست المشكلة الأساسية التى تواجهها الأخيرة هى أن الناس يغزون المدن ويتخمونها، وأن الخدمات العامة غير كافية، وأن القمامة تتراكم فى أكوام هائلة، وأن الأطفال فى أسمال بالية يشحذون فى الشوارع، أو حتى أن منافع برامج الإصلاح الاقتصادى الكلى لاتصل الأغلبية. فكثير من هذه الصعوبات شهرته أوروبا (وكذلك الولايات المتحدة) وتم التغلب عليها فى النهاية. إن المشكلة الحقيقية هى أننا مازلنا لم نعترف بأن كل هذه الصعوبات تشكّل تغييرا هائلا فى الآمال: فمع تدفق الفقراء على المدن وإبرامهم عقودا اجتماعية غير قانونية، يفرضون إعادة توزيع كبيرة للقوة. وبمجرد أن تقر حكومات البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة بهذا، تستطيع أن تشرع فى السيطرة على الموجة بدلا من أن تبتلعها تلك الموجة.



الفصل الخامس

الدروس الغائبة عن التاريخ الأمريكى

إن هذه البلاد مباركة لأنها استطاعت التغلب على طاغية واحد فحسب: هو الوضع القائم.

ـــ ميلتون وروز فريدمان

مع ازدياد اهتمامى بدور نظم الملكية الرسمية فى التنمية الاقتصادية، قمت برحلات عديدة إلى البلدان المتقدمة؛ للتوصل إلى المدى الذى يذهب إليه خبراؤها فى حقوق الملكية فى إدماج الأصول غير القانونية للبلد فى نظام موحد للملكية القانونية. وبعد ذلك بثلاثة عشر عاما، وبعد قطع آلاف الأميال، ومزيد من الشعر الأبيض، كنت قد زرت تقريبا كل التنظيمات الخاصة بالملكية فى العالم المتقدم - من أصدقائى فى «سجل جلالة الملكة للأراضى» و«هيئة الأراضى» فى آلاسكا، إلى هيئة «توكى بو» اليابانية. ولم يكن لدى أحد جواب. فقد اعترف كل الخبراء الذين سألتهم، وكل المهنيين المرتبطين بحشد من المؤسسات والهيئات المرتبطة بالملكية التى زرتها، بأنهم لم يفكروا فى السؤال مطلقا.

ولدى الأشخاص الذين يديرون نظم الملكية فى البلدان المتقدمة اهتمامات وشواغل مختلفة. وهم مشغولون أساسا بالأمور المتعلقة بحقوق الملكية. بيد أن شاغلى الأول لم يكن حق الملكية فى حد ذاته، وإنما «ما وراء الحق» - فرص الحصول على حق الملكية أو الحق فى حق الملكية. ورغم أنه كان لدينا موضوعات كثيرة تحظى باهتمام مشترك، مثل كيفية إجراء عملية إعادة

هندسة منظمة للإمساك بالسجلات لتحقيق تكامل المعلومات التى يتم جمعها ميدانيا فى قاعدة بيانات موحدة، أو كيفية تطوير إجراءات وضع الحدود على الخرائط الأساسية فى شكل رقمى، فإن خبراء الملكية لم يستطيعوا أن يخبرونى بالطريقة التى يمكن بها دمج الأشخاص الذين يحوزون أصولهم بموجب ترتيبات لاتتمتع بحماية القانون فى [نظام الملكية القانونية. كيف تمنح الناس الحق فى حق الملكية القانونية]؟

وكان من الواضح من القدر القليل الذى قرأته من تاريخ الغرب، أن كل البلدان الغربية حققت فى نقطة ما من ماضيها الانتقال من التدابير غير الرسمية المبعثرة إلى نظام قانونى متكامل للملكية. ومن ثم، فلماذا لا أمضى فى ذلك - فى تاريخ الغرب لأرى كيف تطورت نظم الملكية لديه؟ ووافق من استضافونى بحماس، وأرشدنى المعجبون بالتاريخ فى «سجل جلالة الملكة للأراضى» و«الرابطة الألمانية للمساحين المعتمدين» إلى كتبهم المفضلة.

وقادتنى قراءاتى لآلاف الصفحات فيما بعد، إلى نتيجة أساسية مؤداها أن الانتقال [إلى نظم الملكية القانونية المتكاملة] لايرتبط بالتكنولوجيا (رغم أن التكنولوجيا تلعب دورا داعما مهما للغاية، كما سنرى فى الفصل السادس). فقد ارتبط التغيير الحاسم بتطويع القانون ليلائم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان. وتدريجيا، أصبحت البلدان الغربية قادرة على الإقرار بأن العقود الاجتماعية التى ظهرت خارج القانون الرسمى كانت مصدرا مشروعا للقانون، وعلى التوصل إلى طرق لاستيعاب هذه العقود. وهكذا تم وضع القانون ليفيد تكوين رأس المال الرخيص والنمو الاقتصادى. وذلك هو ما يضفى على مؤسسات الملكية الحالية فى الغرب حيويتها. وبالإضافة لذلك، كانت ثورة الملكية هذه على الدوام انتصارا *سياسيا*. وكانت فى البلدان كافة نتيجة لجهد قلة مستنيرة من الرجال، قرروا أن القانون الرسمى لايصبح له معنى إذا عاش جزء كبير من السكان خارجه.

•إن لدى مختلف تواريخ الملكية فى أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة جميعها شيئا مفيدا تقوله عن الشواغل الحالية للبلدان النامية والبلدان

الشيوعية السابقة. ففى كل بلد منها، لم يكن الخروج الواضح على القانون يتعلق حقا بالجرائم، وإنما بالتضارب بين صنع القانون على المستوى الجماهيرى وصنع القانون عند القمة. وتضمنت الثورة فى كل حالة اندماجا تدريجيا بين النظامين.

بيد أن إيراد التواريخ التفصيلية لهذه البلدان كافة أكبر مما يلزم لهذا الكتاب. ولذلك، قررت التركيز على الولايات المتحدة؛ لأنها كانت بلدا من العالم الثالث منذ أكثر من ١٥٠ عاما مضت. وكانت الحكومات والنظام القضائى فى الولايات الفتية، والتى لم تكن قد توحدت قانونا بعد، يحاولان مواجهة قوانين واضطرابات، المهاجرين، وواضعى اليد، والمنقبين عن الذهب، والعصابات المسلحة، وأصحاب المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون، وباقى الشخصيات النابضة بالحياة التى استوطنت الغرب الأمريكى، البرى بهذا القدر الكبير والرومانسى للغاية حتى لو جاء إدراك هذا متأخرا. وباعتبارى من أبناء العالم الثالث، فإن صورة هذا الماضى الغريب تبدو مألوفة على نحو مدهش. ورغم أننى أنا وزملائى نجد صعوبة فى التكيف مع دلالات مكونات مؤشر داو جونز العديدة، فإننا نجد ألفة كبيرة بين واضعى اليد فى فيرجينيا توماس جيفرسون أو فى مستوطنات الكبائن الخشبية فى كنتاكى دانييل بون.

ومثلما تفعل سلطات العالم الثالث حاليا، فقد حاولت الحكومات الأمريكية أن توقف الزيادة [بمتوالية أسية] فى أعداد واضعى اليد، والترتيبات غير القانونية؛ لكنها على خلاف سلطات العالم الثالث، سلمت فى النهاية، على حد تعبير أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى بأن: «نظام الأرض قد أنهار عمليا... وبدلا من التشريع لهم، فإننا نقوم بالتشريع وفقا لهم فى ملاحقة كاملة لمسيرة روكى ماونتز. أوباسفيك أوشن». وكان، ما تعلمه السياسيون الأمريكيون فى نهاية المطاف، مثلما أوضح فرانسيس فيلبريك، هو أن «القوى التى غيرت القانون بطرق ليست باليسيرة تكمن خارجه»[1]. وحتى «مرسوم هومستيد» الشهير الصادر فى ١٨٦٢، والذى أعطى للمستوطنين حق تملك ١٦٠ فدانا من الأراضى الخالية مقابل مجرد الموافقة على العيش فيها وتطويرها عمرانيا، لم يكن مرسوما صادرا عن الكرم، بقدر ما كان صادرا عن التسليم بالأمر

الواقع: إذ إن الأمريكيين طفقوا في التوطن في - أو تحسين - الأرض بصورة لاتتمتع بحماية القانون عقودا طويلة. وعدّل السياسيون هناك تدريجيا القانون ليدمج هذا الواقع في النظام القانوني الرسمي، واكتساب بعض النقاط السياسية في المساومة. وإذ غير المسؤولون الأمريكيون بهذا قوانينهم لاستيعاب الترتيبات التي لاتتمتع بحماية القانون القائمة، جعلوا الأصول المملوكة للمستوطنين وأصحاب المناجم الأمريكيين صالحة للتحول إلى رأس مال. ومثلما حدث في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، فإن تحدي رسملة الفقراء في بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة، هو في أساسه تحد سياسي يتعين التصدي له بأدوات قانونية.

وفي وصف تطور الملكية في الولايات المتحدة، مثلما سأورد في هذا الفصل، لا أدعي إعادة كتابة تاريخ أمريكا؛ فمثل الشخص الأسطوري الذي سميّت باسمه، فإنني سأستكشفها فحسب. وكما سترى، فقد عثرت أثناء هذه العملية على أمثلة كثيرة ذكرتني بالبلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة في الوقت الحالي: هجرات حاشدة، وانفجار في النشاط الذي لايتمتع بحماية القانون، والقلاقل السياسية، والسخط العام على النظام القانوني البالي المهجور الذي رفض الاعتراف بأن مبادئه وصيغه ليس لهما صلة تذكر بعالم الواقع، كما توصلت إلى كيفية إدماج القانون الأمريكي تدريجيا للترتيبات التي لاتتمتع بحماية القانون للتوصل إلى نظام سلمي - مما أكد رأي القاضي هولمز بأن «التجربة» هي التي تهب الحياة لتطبيقات القانون، مبينا، مثلما سنرى في الفصل التالي، أن القانون يجب أن يوافق الطريقة التي يرتب الناس بها حياتهم فعلا. إن الطريقة التي يبقى بها القانون على قيد الحياة هي بارتباطه بالعقود الاجتماعية المبرمة بين الناس الحقيقيين في أرض الواقع مأخوذة معا.

التماثل مع تاريخ الولايات المتحدة

من الصعب استيعاب قدر أهمية الضغط من قبل الذين لايتمتعون بحماية القانون، والاستجابة السياسية له في الولايات المتحدة، بمجرد القراءة

العشوائية فى قسم التاريخ الأمريكى فى مكتبة ما. كما لن يكون من السهل على معظم السياسيين والتكنوقراط ذوى العقلية الإصلاحية، اكتشاف التاريخ الأمريكى الذى ينبغى أن يهتموا به أكثر الاهتمام، وأساسا الصلة بين إضفاء طابع قانونى على الملكية وخلق رأس المال. ولكى يكون التاريخ مفيدا من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، يتعين تجميعه لتوضيح المشكلة المطروحة. وعموما، فإن المتخصصين فى الملكية لم يكتبوا عن الانتقال من الحقوق غير القانونية إلى نظام قانونى متكامل للملكية. وقد تكون هناك عدة أسباب لهذا:

أولا، إن المسيرة التاريخية لم تكتمل بعد. فعلى عكس الاعتقاد الشائع، فإن نظم الملكية المفتوحة لكل المواطنين ظاهرة حديثة نسبيا - لايزيد عمرها على مائتى عام - ولم تظهر بعد التداعيات الكاملة لهذا الانتقال. ففى معظم دول الغرب، لم تكتمل المهمة الأساسية لإجراء إصلاح واسع النطاق للملكية إلا منذ قرن مضى؛ وفى اليابان يقل عمره عن خمسين عاما. وحيث إن العملية كلها التى خلقت نظما متكاملة للملكية كانت نتيجة تطور غير واع بأكثر مما كانت نتيجة تخطيط واع، فلا يدعو للدهشة أنها تقتضى وقتا لكى تتضح كل الدروس المفيدة لخلق الملكية فى البلدان المتقدمة لكل الناس فى العالم النامى.

ثانيا، جرى النظر تقليديا للملكية من وجهة نظر البلدان المتقدمة. وتعتبر معظم الأدبيات المزدهرة حاليا عن الملكية، أصلها الذى نشأ فى الغرب أمرا مسلما به.

ويكمن السبب الثالث فى صعوبة استيعاب عملية خلق الملكية الرسمية فى أنه من الصعب تتبع خيط الرواية. فقد غطت أحداث تاريخية أخرى على استيعاب القانون الرسمى البطىء للمارسات والعوائد والأعراف التى اتبعها العاملون خارج إطار القانون. وعلى نحو نموذجى، عولجت مسألة منح حقوق الملكية الرسمية للمستوطنين وواضعى اليد فى الولايات المتحدة، وهى التى خلقت فى نهاية المطاف الأساس لتوليد رأس المال والمعاملات فى سوق آخذة فى التوسع، باعتبارها استراتيجية سياسية لمساعدة الطموحات الإمبريالية الأمريكية، ومساعدة الرواد على استغلال موارد البلاد الشاسعة، وتخفيف التوترات بين الطوائف. كما لم يركز المتخصصون فى شؤون الملكية فى المحل

الأول على أن هذه الخطوات نفسـها ربما أتاحت للولايات المتحدة أيضـا أن تتجاوز الصراع بين النظام القانونى والترتيبات غير القانونية لواضعى اليد وغيرهم من الرواد.

وأكرر القول ثانية إننى لا أستهدف فى هذا الفصل إعادة كتابة تاريخ الولايات المتحدة، بل إعادة ترتيب الرواية المألوفة بطريقة تساعدنا على فهم أن الفوضى البادية فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة هى فى الواقع بحث عن نظام قانونى جديد. ومن ثم، فلنتأمل انتقال «القانون» غير القانونى من الغابات والحقول فى الولايات المتحدة الوليدة إلى كتب القانون فيها.

التخلى عن القانون البريطانى المهجور

شهد القرن السادس عشر بداية هجرة غير مسبوقة لأهل أوروبا الغربية إلى شواطىء أمريكا الشمالية والجنوبية - وهو ما أسماه المؤرخ برنارد بايلن «واحدا من أعظم الأحداث فى التاريخ المسجل»[٢]. ففى أمريكا الشمالية البريطانية، حسبما قال هوفر، «احتشد تجمع يشعر بالبرد والتعب والخوف من الرجال والنساء على الشاطىء الغربى للأطلنطى، متسللين إلى برية من الغابات الكثيفة. وإذا كانوا يتشبثون بإحكام بالحافلات المترنحة وبالأناجيل، فلابد أن البعض منهم استدعى ذكرياته فى العالم الذى تركوه خلفهم»[٣].

ومن بين هذه الذكريات كانت هناك أفكار عن كيفية بناء المجتمعات والحفاظ عليها، وتسوية المنازعات، والحصول على الأرض، وبناء المؤسسات الحكومية. ولعب النظام القانونى دورا بارزا فى حل المنازعات التى خلقتها هذه الأعمال على نحو دائم. والواقع أن القانون «مضى إلى كل مكان» فى أمريكا الأولى، حيث استندت الحكومات الاستعمارية الأولى على وثائق قانونية - «مواثيق»... وعملت الاقتصادات الاستعمارية بموجب قوانين تنظم الأسعار والأجور ونوعية السلع. وحدد القانون للناس وسائل بيع أراضيهم للآخرين أو التوصية بها لهم، ووفر منبرا لتسوية الخلافات حول الأسوار المهدمة والثروة الحيوانية

الضالة، بل أخبر الناس بكيفية العبادة، والزواج، وتربية أطفالهم، ومعاملة خدمهم وجيرانهم»[٤].

وفى البدء حاول القائمون بتكوين المستعمرات تطبيق مبادئ قانون الملكية الإنجليزى لإقامة النظام. لكن القانون العادى الإنجليزى لم يكن يستهدف مجتمعا يولِّد بصورة سريعة أشكالا جديدة من فرص الحصول على الملكية بدون وجود نظام راسخ ومقبول بصفة عامة لسندات الملكية. فعلى سبيل المثال، لم يوفر القانون العادى الإنجليزى المشورة حول كيفية معالجة المحاكم لقضايا تشمل أشخاصا اشتروا أو ورثوا أرضا بسندات ملكية مشكوك فيها. ونتيجة لذلك، «أصبح التقاضى العلنى بشأن سندات الملكية فى المحاكم الإقليمية ضرورة مطلقة. وكان في مقدور كل الأطراف المعنية أن تتقدم بشهادتها، وأصبحت قرارات المحاكم ضمانا فعالا نسبيا وعاما حيث لايوجد ضمان آخر»[٥].

بيد أن معظم هؤلاء المعمرين كانوا لايفهمون كثيرا فى تقنيات القانون الإنجليزى. فلم يكن كثيرون يعرفون، أو لم يهتموا بمعرفة، الفرق بين حكم المحكمة، والقانون وحقوق المساهمين، وغير ذلك من المعانى الدقيقة. والأهم من ذلك أن قانون الملكية العادى الإنجليزى لم يكن عادة مؤهلا للتصدى للمشكلات التى واجهت المعمرين. لقد أتاحت وفرة الأراضى فى أمريكا الشمالية البريطانية للمستوطنين الأول فرصا لايمكن تخيلها فى أوروبا، التى كانوا قد تركوها. فعند الوصول إلى «قارة كان كثير من الأرض فيها قد أخلته للزراعة، الطبيعة أو الهنود، اندفع الإنجليز (والأوروبيون الآخرون) لتقسيم مصدر ثروتهم الجديد... ونتيجة لذلك، ثم التجاوز بسهولة عن إيلاء اعتبار دقيق للتفاصيل. وكان يتم التغاضى عن عدم الدقة فى التخصيص والتسجيل، ولم يول سوى اهتمام قليل للخطط المنظمة التى كان يتعين اتباعها، كما هو متوقع [من قبل السلطات الاستعمارية][٦]. لم تكن كل الأرض خصبة، وجيدة الصرف، أو فى مدى الوصول السهل للمراعى لتوفير إمداد من الأعلاف لماشية المستوطنين وخيولهم[٧]. وفى بحثهم عن الأراضى الملائمة، تحرك

المعمرون الأمريكيون عادة على هواهم، يرسمون الحدود، ويزرعون الحقول، ويبنون البيوت - ثم يهجرون كل ذلك للانتقال إلى إقليم آخر أكثر خصبا.

وترتب على حقوق الملكية قدر كبير من التباين والعمل خارج إطار القانون. ويقدم ديفيد توماس كونيج فى تحليله للتغير القانونى فى مستعمرة ماساتشوستس، ملخصا لأوجه الإخفاق البيروقراطى والتقنى الذى فاقم مشاكل الهجرة. فعلى سبيل المثال، أثار الافتقار إلى نظام موحد للمسح، اختلافات وأنواعا من الشذوذ عن القواعد. وفى كل أنحاء ماساتشوستس، اختلفت السلطات الاستعمارية عادة حول الكيفية التى ينبغى تقسيم الأراضى بها. «على سبيل المثال، لم يكن هناك اتفاق عما إذا كانت الخطوط المستقيمة أو الخصائص الطبيعية هى التى يتعين استخدامها للفصل بين حيازات الأراضى». فأحد المعمرين «افترض أن الملكية الممنوحة له وقدرها ثلاثمائة فدان فى ريدنج مستطيلة الشكل، ولكن أفزعه فيما بعد أن يكتشف أن قطعة الأرض الخاصة بجاره فى المدينة المجاورة قد حددت فى «شكل دائرى» ينتقص قوسه من المساحة المخصصة [للمعمر]»[٨]. كما زادت العيوب التقنية فى إجراءات المسح عدم اليقين والإرتباك. ويلاحظ كونيج أن الصعوبات التى واجهها التعويض عن انحراف دائرة خط الطول فى أمريكا الشمالية، أثارت عادة ادعاءات متداخلة بشأن الملكية، حتى توصل جون وينثروب الرابع إلى [جدول انحراف القطب المغناطيسى عن القطب الجغرافى الخاص بمسح الأرض فى ١٧٦٣][٩].

وفى استنباط أحكام بصدد ذلك الحشد المثير للإرتباك من المنازعات على الملكية، والتى لم تكن هناك سوابق إنجليزية لطبيعتها، أو كان هناك القليل منها، لم تستطع السلطات الاستعمارية أن تنزل على أحكام القانون الإنجليزى. وبدلا من ذلك، «اتجهت المحاكم عادة لأعراف المدن المحلية، وحولتها إلى هيكل جديد من القانون يحقق استقرار المعاملات الخاصة بالأراضى»[١٠]. وفى أمور تتراوح من الاستقلال الذاتى السياسى المحلى إلى استخدام الأرض وتوزيعها، بدأ المعمرون يبتعدون بطرق واضحة عن القوانين الإنجليزية التى ليس لها أى صلة منطقية، أو لها صلة محدودة، بوقائع حياة

المعمرين. ومثلما يؤكد بيتر تشارلس هوفر: «فمن الناحية النظرية، كانت المستعمرات جزءا من الملكية الشخصية للملك [وتخضع لكل قوانينه]، لكن الحقيقة غلبت النظرية. فالمستعمرات البعيدة عن إنجلترا، والمعمورة بعدد ضئيل من السكان، والغنية بالموارد الطبيعية، والتى يشغلها رجال ونساء يعرفون رغباتهم ويغتنمون الفرص حينما تلوح لهم، تحركت تدريجيا نحو الحكم الذاتى»[١١].

التقاليد الأمريكية الأولى ـ وضع اليد

رغم أن المهاجرين الأول كانوا أساسا رعايا بريطانيين ويخضعون للقانون الإنجليزى، فإنهم بمجرد أن انتقلوا إلى أمريكا، وهى واقع مختلف، بدأت تتغير الطريقة التى يرتبطون بها مع بعضهم البعض. ففى إنجلترا، كان احتلال قطعة من الأرض مدة طويلة بدون سند للملكية ـ «وضع اليد» ـ مناقضا للقانون. أما فى الولايات المتحدة، ومع عدم وجود أى مقاومة أولية وتوافر كثير من الفرص، سرعان ما أصبح وضع اليد على الأراضى المتوافرة ممارسة سائدة. ووضع اليد أقدم من نشوء الأمة نفسها. فحسب دراسة أميليا فورد للسوابق الاستعمارية لنظام الأراضى الأمريكى، فإنه «قبل وصول شركة ماساتشوستس باى إلى نيو إنجلند، كان هناك مستوطنون يعيشون بدون ميثاق أو منحة فى أماكن مختلفة داخل حدود الخليج... وكان المستوطنون الأول فى كونكتكت من الناحية القانونية من المعتدين على حرمة الإقليم الذى عاشوا فيه، ولم يستطيعوا أن يؤسسوا ملكيتهم إلا بالإحتلال والشراء من الهنود»[١٢]. وفى السنوات الأولى لماريلاند، شغل الفرنسيون وغيرهم من غير الإنجليز الأرض التى لم يستطيعوا تملكها بموجب شروط المنح. وفى ١٧٢٧، عارض المشرعون فى بنسلفانيا تلك «المجموعات [التى] كثيرا، ما تحتل أى قطعة من الأرض الشاغرة تستطيع العثور عليها». وبالفعل احتل واضعوا اليد الأمريكيون المعمرون هؤلاء ١٠٠ ألف فدان من الأراضى، وحسنوها بدون «ظل من الحق»، كما قال أحد المؤرخين[١٣].

وفى نيو إنجلند، لم يجد السياسيون ذوو الأملاك أى فضيلة فى أنشطة واضعى اليد، والذين اعتبروهم مجرد معتدين بصورة غير قانونية. وفى فترة مبكرة ترجع إلى ١٦٣٤ فى ماساتشوستس، حاولت المحكمة العامة الحد من وضع اليد، بأن قضت بأن «كل الأراضى الممنوحة للرجال الأحرار يجب أن تسجل، وأن يرسل إليها نسخة من وثيقة التسجيل. وكان يتعين إجراء المسح فى كل مدينة بواسطة شرطىّ وأربعة غيره من الرجال الأحرار»(١٤). ولم يجد هذا أيضا. واضطر التقاعس الواسع النطاق لمن يحتلون الأرض «عن الامتثال لأوامر قانونى ١٦٣٤ و١٦٣٥، المحكمة العامة [فى ١٦٣٧] للتحرك مرة أخرى والمطالبة «باتخاذ بعض الإجراءات الصارمة لجعل الناس يسجلون أراضيهم، أو تغريمهم على ذلك الإهمال»(١٥).

بيد أنه، لم تكن هناك وسائل قانونية فعّالة لتسوية المنازعات الكثيرة التى تثور. ونتيجة لذلك، اتجه واضعو اليد إلى أدوات الأمر الواقع التى فتحت فرصا لإضفاء المشروعية على وضع اليد. ووقع كثير من أشد المنازعات احتداما على الأراضى الطرفية الشاغرة بدرجة كبيرة، والتى تعرف الآن بفيرمونت وماين. قبل نشوب الثورة الأمريكية، ادعت نيويورك ونيو هامبشير ملكية إقليم فيرمونت(١٦). وللتحايل على ادعاء نيويورك، فإن حاكم نيو هامبشير، بننج وينتوورث، «استند لمبدأ أن الملكية هى تسعة أعشار القانون... وقدم منحا مجانية في المنطقة لكل من مواطنى نيو هامبشير وماساتشوستس... [والنتيجة هى أنه بين ١٧٦٤ و١٧٦٩] تم منح ١٣١ ناحية إلى أكثر من ستة آلاف... مجموعة منتقاة من الأفراد»(١٧).

وفى أعقابهم مباشرة، سرعان ما أجتاح واضعوا اليد البلاد، فلم يكونوا يدينون بولاء كبير لأى ولاية. والواقع «أن المستوطنين بدأوا يتدفقون إلى فيرمونت ويستوطنون حيثما يلائم هواهم»(١٨). وأدركوا مبكرا أهمية العمل الجماعى، وبدأوا «فى تقديم التماسات أولا إلى حاكم هامبشير ثم إلى حاكم نيويورك بأن تشمل منح الأراضى مستوطناتهم، أو أن يصدر أمرا يثبت أوضاعهم فى أراضيهم»(١٩). ورغم أن كلتا المستعمرتين حاولتا إجهاض مطالب واضعى اليد، بتكرار إقامة دعاوى طرد ضدهم، فقد كانت هيمنة

واضعى اليد على الأراضى كاملة لدرجة أن ايثان آلن «وأتباعه من واضعى اليد» تولوا حكم فيرمونت فى أعقاب الثورة. وتمثلت النتيجة الأولى لهذا الانتصار غير العادى «لسلطة واضعى اليد» فى الاعتراف رسميا بترتيباتهم الخاصة بالملكية.

وكثيرا ما أشعل نيران عمليات وضع اليد، السياسيون ذوو الأملاك المتلهفين على تطوير واستغلال موارد المستعمرات. ففى معظم المستعمرات، كان السياسيون يعتقدون أن تنمية الأراضى لايمكن تحقيقها إلا من خلال الهجرة إليها. ولتحقيق هذا الهدف، قدم السياسيون المعمرون منحا للأفراد والمجموعات لكى يستقروا فى الأراضى التى لم تتم تنميتها عمرانيا، معلنين أن سند الملكية ينتقل عن طريق احتلال الأرض وتحسينها. ففى فيرجينيا، حسبما قال فورد، «كان الاستقرار فى قطعة الأرض وتملكها يعنى بناء منزل، وزراعة فدان واحد، والاحتفاظ برصيد يكفى لمدة عام واحد؛ وإن لم يتم هذا فى خلال ثلاث سنوات، تؤول الأرض للدولة»[٢٠]. وبموجب قانون ماساتشوستس، كانت واجبات المستوطن «تتضمن الاضطلاع بالملكية الفعلية، وخلال ثلاث سنوات، بناء منزل بحجم محدد، عادة ثمانية عشر أو عشرين قدما مربعا، وإخلاء وإعداد من خمسة إلى ثمانية أفدنة لزراعة العشب والفلاحة»[٢١].

وفى ماريلاند خلال سبعينيات القرن السابع عشر، استخدام اللورد بالتيمور واضعى اليد «لتسوية النزاعات حول بعض الأراضى على الجانب الساحلى من «الشاطئ الشرقى» وخليج ديلاوير»[٢٢]. وفى إجراء للإبقاء على سلامة تدفق إيراداتهم، فإن أسرة «بن» مؤسس بنسلفانيا «أصدرت تعليمات بأن الأشخاص الذين استوطنوا على أى أرض يمكنهم الحصول عليها بالسعر السائد فى وقت الاستيطان، بفائدة تحتسب من ذلك الوقت ولكن مع خصم قيمة التحسينات؛ وأن من لايستطيعون ذلك، ملزمون بدفع بدل يتناسب مع سعر الشراء»[٢٣]. بيد أنه مثلما اكتشفت أسرة «بن» سريعا، فقد ثبت أنه من الصعب لأقصى حد تنفيذ هذه التعليمات إن لم يرد واضعو اليد الدفع. والواقع أنه «أصبح واضحا أنه ما لم يتم وضع تسوية مؤقتة مع هؤلاء الرجال الذين عقدوا العزم والمتعطشين للأرض، والذين لايمكن طردهم، فإن إيرادات ضخمة ستضيع

حتما... وبالتالى تغاضى مكتب الأراضى [فى بنسلفانيا] عن، أو سمح باستخدامات كثيرة عجز عن أى يمنعها، ومن هنا نشأت إلى جانب حقوق المكتب العادية، أنواع كثيرة خاصة ومحلية، من سندات ملكية الأرض»[٢٤].

وفى سعيهم لتأمين الحقوق التى كانوا يأملون فى الوصول إليها من خلال سياسات الاستيطان هذه، كثيرا ما تبين واضعو اليد أن النظام الرسمى جدّ مرهق أو معقد. ومثلما لاحظت أميليا فورد، «فقد كان مكتب الأراضى بعيدا جدا، وكانت الأمور جد مختلطة، والأساليب جد معوقة بحيث لاتناسب متطلبات [واضعى اليد] العمليين»[٢٥]. وأصبحت القوانين البريطانية على نحو متزايد منبتة الصلة بالطريقة التى يعيش بها أناس كثيرون ويعملون.

عقد اجتماعى جديد: «حقوق توماهوك»

فى ظل الفوضى التى أحاطت بالقانون والأرض والملكية، أدرك المهاجرون أنهم لو أرادوا أن يعيشوا فى سلام فيما بينهم، فإن عليهم أن يقيموا نوعا ما من النظام، حتى لو كان يتعين إقامته بعيدا عن القانون الرسمى. وبدأ واضعو اليد فى اختراع الأنواع الخاصة بهم من سندات الملكية غير القانونية المعروفة باسم «حقوق توماهوك»، «حقوق الكوخ»، و«حقوق الذرة». وكانت «حقوق توماهوك» يتم تأمينها بإماتة بعض الأشجار قرب منبع ينبوع ما، ووضع علامة على لحاء شجرة أو أكثر بالحروف الأولى للشخص الذى أجرى التحسين. وفى فترة مبكرة ترجع إلى ستينيات القرن السابع عشر، طور واضعو اليد فى ماريلاند عادة وضع علامات على الأشجار القائمة فى الأراضى التى يريدونها، قبل مسحها بإذن من «المسّاح العام» للمستعمرة[٢٦].

ومع نهاية الثورة الأمريكية، أصبح أسلوب وضع علامات على الأشجار لإثبات حق الملكية فى الأرض شهيرا لدرجة أن مسؤولا فى الجيش كتب إلى وزير الحربية يقول: «لقد اعتاد هؤلاء الناس الذين يعيشون على الحدود أن يستولوا على أفضل الأراضى، فارضين حق توما هوك أو تحسينا، كما يطلقون عليه، مفترضين أن ذلك يمثل سند ملكية كافيا»[٢٧].

وكان «حق الكوخ»، و«حق الذرة»، يعنى تعليم حدود الأرض ببناء كوخ خشبى أو زراعة محصول للذرة. ومما له دلالته، أن هذه الحقوق غير القانونية كانت تشترى وتباع وتنقل ـ تماما مثل سندات الملكية الرسمية[٢٨]. وعلى الرغم من أن حقوق الكوخ وحقوق الذرة هذه قد لاتخول قانونا أى شخص الحق فى ملكية الأرض، فلاشك أن حقوق الملكية غير القانونية هذه ساعدت على تفادى المنازعات، وكانت مقبولة على نطاق واسع فى مجتمعات الحدود فى أمريكا، وأصبحت مصدر سندات الملكية القانونية بعد ذلك بسنوات.

ورغم إذعان السياسيين المحليين الضمنى لهذه الترتيبات غير القانونية، ظل واضعو اليد يواجهون عالما معاديا. إذ كانوا يثيرون المنازعات باستمرار مع «أهل البلاد لأمريكيين الأصليين» بغزو أراضيهم. لكن واضعى اليد كانوا أيضا يمثلون تهديدا للصفوة التى كانت تخشى ضياع ممتلكاتها الشاسعة. وهذا هو السبب فى أن أحد أعضاء الصفوة ـ جورج واشنطن ـ اشتكى فى ١٧٨٣ من «قطاع الطرق الذين سيتحدون كل السلطات فى حين أنهم يقشدون، ويستحوذون على، زبدة البلاد على حساب الكثيرين»[٢٩].

إطلاق النار على عمدة البلدة (الشريف)

بدأ المهاجرون يقيمون الحدود، ويحرثون الحقول، ويبنون البيوت، وينقلون ملكية الأرض، وينظمون الائتمان قبل وقت طويل من قيام الحكومة بخلع حق القيام بذلك عليهم. بيد أنه على الرغم من كدّهم، ظلت سلطات كثيرة مقتنعة بأن هؤلاء الأمريكيين الجدد ينتهكون القانون بصورة صارخه، وأنه يتعين قمعهم. ولكن لم يكن من السهل القيام بذلك. وحتى عندما حاول جورج واشنطن، الأب الروحى للولايات المتحدة، طرد الأشخاص الذين وضعوا أيديهم على أرضه الزراعية فى فيرجينيا، حذره محاميه من «أنه إذا نجح فى قضيته المقامة ضد المستوطنين فى ممتلكاته، فربما أحرقوا مخازن حبوبه وأسواره»[٣٠].

كما بدأت تتوتر العلاقات بين الولايات الأخرى وواضعى اليد المحليين. فحتى قبل الثورة، كان المهاجرون من ماساتشوستس قد بدأوا بالفعل فى

الإستيطان فى ماين، وهى إقليم كانت ماساتشوستس قد طالبت به فى فترة مبكرة ترجع إلى ١٦٩١. وتغاضى السياسيون فى ماساتشوستس، فى البداية، عن الزيادة السريعة فى أعداد واضعى اليد فى ماين البعيدة. بيد أنه بعد الثورة، ومع إفلاس خزانة ماساتشوستس وتخفيض قيمة عملتها، تطلع السياسيون فيها إلى أراضى ماين الشاسعة كمصدر كبير لإيرادات جديدة[٣١]. وفجأة، أصبح واضعو اليد فى ماين عقبة أمام بيع مساحات كبيرة من الأرض. وفى ١٧٨٦، أصدر الحاكم بيانا يحظر وضع اليد فى ماين[٣٢].

ولطمأنة المشترين المحتملين، عينت ماساتشوستس لجنة لتقصى الحقائق ومطالبة «المتعدين» غير القانونيين بدفع مقابل[٣٣]. بيد أن معظم واضعى اليد رفضوا ببساطة الرحيل عن أراضيهم أو دفع مقابل. وبدلا من التوصل لحل وسط مع واضعى اليد، أمرت الولاية عُمَد القرى (الشريف) بإنفاذ الإجراءات القانونية للطرد، مما أشعل برميل البارود الذى أدى إلى ما وصفه المؤرخون بأنه «شىء شبيه بحرب علنية».

وقد علق أحد المحامين فى ماين فى ١٨٠٠ بأن «أبرز سمة فى شخصية [واضع اليد] هى الكراهية العنيفة والحقودة للقانون». وأضاف: «إنهم كانوا يحكمون على «الشريف» وضباطه بأنهم ينبغى التضحية بهم كقرابين، وأن الاسم المكروه لتنفيذ [الأحكام الصادرة فى قضايا الطرد] قصد بها إرهابهم فحسب. وأعلنوا أن مهنة القانون يجب التخلص منها، وأن المحامين يجب استئصالهم وأن يسد التراب مكاتبهم»[٣٤]. وعندما كان يقتل شريف وهو يحاول طرد واضع يد، كان المحلفون يرفضون إدانة القاتل المدعى عليه. ووافقت ماساتشوستس على تحويل ماين إلى ولاية فى ١٨٢٠، جزئيا نتيجة تفاقم العداء لها بين واضعى اليد فى ماين[٣٥].

كما بذلت مستعمرات أخرى قصارى جهودها لاستئصال وضع اليد على الأراضى العامة والخاصة. ففى بنسلفانيا، بدأ المستوطنون الاسكتلنديون والأيرلنديون التحرك إلى أراضى الهنود فى فترة مبكرة ترجع إلى ١٧٣٠، وتصدى لهم أهل البلاد الأمريكيون. وحذرت السلطات الاستعمارية مرارا وتكرارا المستوطنين «من سرقة أراضى الهنود، وأصدرت تعليمات بحرق

أكواخـهم»[٣٦]. والواقع، أنه من ١٧٦٣ إلى ١٧٦٨، حاولت جمعية بنسلفانيا ردع وضع اليد بفرض عقوبة «الإعدام»، فى حين أمر الحاكم ويليام بن الجنود بإبعاد المستوطنين غير الشرعيين[٣٧]. وعلى الرغم من هذه التدابير، تضاعف عدد واضعى اليد. وردا على ذلك، حسبما قال أحد مؤرخى الفترة، «أعلن الحاكم الذى استشاط غضبا إعدام من سيستوطنون أراضى الهنود. ولكن لم يكن فى الإمكان العثور على أى قاض لمحاكمة هؤلاء السجناء، أو محلفين يمتثلون لذلك أو سجون مأمونة»[٣٨].

فتح قانونى: « حق الشفعة »

فى بلد كان فيه كل مستوطن إما مهاجرا أو قريبا لمهاجر، كان واضعو اليد يضطرون للبحث عن مؤيدين لهم بين السلطات الاستعمارية، التى كانت تدرك مدى صعوبة تطبيق القانون العادى الإنجليزى على كثيرين من المستوطنين الجدد. فبموجب القانون الإنجليزى، فإنه حتى إذا وضع شخص ما يده عن طريق الخطأ على أرض شخص آخر وأدخل تحسينات عليها، فإنه لم يكن يستطيع أن يسترد قيمة ما فعله. بيد أنه نظرا للافتقار إلى حكومة فعالة وسجلات ومسوحات يعول عليها فى المستعمرات، كان على السلطات أن تسلم بأن التحسينات التى أدخلت على الأرض، والضرائب المدفوعة، والترتيبات المحلية المبرمة بين الجيران، كانت أيضا مصادر مقبولة لحقوق الملكية. وفى فترة مبكرة ترجع إلى ١٦٤٢، سمحت مستعمرة فيرجينيا للمالك عن طريق الخطأ بأن يسترد قيمة أى تحسينات أجراها من المالك الحقيقى. ولاحظ النظام الأساسى لفيرجينيا أنه «إذا استوطن شخص أو أشخاص، أيا كانوا، أى مزرعة أو أرض مملوكة بصورة سليمة لشخص آخر، يجب السماح بإيلاء اعتبار قيمٍ لذلك فى حكم يصدره اثنا عشر رجلا»[٣٩]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا لم يكن المالك الشرعى راغبا فى أن يسدد لواضع اليد مقابل هذه التحسينات، فإن واضع اليد يستطيع أن يشترى الأرض بسعر تحدده هيئة محلفين محلية[٤٠]. وسرعان ما استنسخت المستعمرات الأخرى هذا النظام

الأساسى. وتوضح هذه الأحكام مدى تعاطف النخب المحلية مع الأشخاص الذين كانوا يريدون توليد فائض القيمة من أرضهم.

وكان هذا الابتكار القانونى الذى يقضى بالسماح للمستوطن بشراء الأرض التى أدخل عليها تحسينات قبل عرضها للبيع العام، يعرف «بحق الشفعة» - وهو مبدأ شكّل مفتاح إدماج ترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون فى القانون الأمريكى خلال المائتى عام التالية. وبدأ السياسيون وفقهاء القانون يفسرون «التحسينات» بطرق تفيد واضعى اليد بصورة بالغة. ففى نورث كارولينا وفيرجينيا، اعتبرت «حقوق الكوخ» و«حقوق الذرة» تحسينات[٤١]. وفى ماساتشوستس أدرجت «حقوق توماهوك»[٤٢] . ومما له دلالته، أن إدراج مثل هذه الترتيبات المحلية التى لاتتمتع بحماية القانون فى القانون «لم يكن فقط اعترافا بأن بعض التسامح استحقه عن جدارة المستوطنون الأول بسبب الأعباء والمخاطر التى تكبدوها؛ وإنما كان تعبيرا قانونيا عن شعور سائد... بأن واضع اليد كان حقا بمثابة محسن للولاية، وليس متعديا على الحرمات»[٤٣]. وبحلول زمن الثورة الأمريكية، كانت حقوق الذرة الخاصة بواضعى اليد المتنقلين، قد تحولت فى عقول أشخاص كثيرين، إلى حقوق الامتلاك بوضع اليد من قبل الرواد الجسورين. وحتى عندما كان جورج واشنطن يلوم «قطّاع الطرق» الذين غزوا أرضه الخاصة، كان هناك سياسيون آخرون فى مكان آخر من ولايته الأصلية فيرجينيا يشجعون واضعى اليد بحماية سندات ملكيتهم التى لاتتمتع بحماية القانون.

وكان حق الشفعة أيضا مصدرا للإيرادات بالنسبة للولايات قليلة الدخل. إذ كانت تتقاضى رسوما من واضعى اليد مقابل مسح الأرض التى أجروا فيها تحسينات، ومقابل إصدار سندات ملكية قانونية. ونتيجة لذلك، انتشرت قوانين حق الشفعة قبل الثورة وبعدها على حد سواء. وفى ١٧٧٧، فتحت نورث كارولينا مكتبا لملاّك الأراضى لمقاطعة غربية، سمح للمستوطنين بتملك ٦٤٠ فدانا، مفضلا الأشخاص الذين يضعون أيديهم بالفعل على أراض فى المنطقة[٤٤]. وبعد ذلك بعامين، أصدرت فيرجينيا قانونا أعطى للمستوطنين الذين وضعوا أيديهم على أراض على حدودها الغربية، حق الشفعة على الأرض التى أدخلوا تحسينات عليها[٤٥].

مزيد من العقبات القانونية ـ مزيد من العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون

على الرغم من أن واضعى اليد الأمريكيين كسبوا معارك كثيرة، فقد كانوا بعيدين عن كسب الحرب. واستمرت ازدواجية الموقف تجاه العاملين خارج إطار القانون خلال القرن الأول للولايات المتحدة، ولم يكن ذلك واضحا فى أى مكان آخر بقدر وضوحه فى الحكومة الاتحادية الجديدة، التى أصبحت فجأة تسيطر على أراضٍ عامة شاسعة. فمنذ نحو ١٧٨٤ إلى ١٨٥٠ استولت الولايات المتحدة علىٰ نحو ٩٠٠ مليون فدان من خلال الغزو والشراء: وشمل شراء لويزيانا (١٨٠٣) ٥٠٠ مليون فدان؛ وشراء فلوريدا (١٨١٩) ٤٣ مليون فدان؛ وشراء جادسن (١٨٥٣) ١٩ مليون فدان؛ وكسبت من الحرب مع المكسيك (١٨٤٨) ٣٣٤ مليون فدان[٤٦]. وبالإضافة لذلك، فإنه بحلول ١٨٠٢ استولت الحكومة الاتحادية على كل الأراضى الغربية للولايات الساحلية الشرقية.

وبداية من ١٧٨٤، بدأ كونجرس الولايات التى اتحدت معا فى شكل كونفيدرالى (وإن لم تتحد بعد دستوريا) فى وضع خطط لتقييد فرص الحصول على الممتلكات الوطنية والحقوق فيها. وكان أخطر قرار هو الذى فرض أن تصبح المستوطنات فى الإقليم الشمالى الغربى فى نهاية المطاف ولايات بنفس الحقوق والمزايا مثل الولايات الثلاث عشرة الأصلية[٤٧]. وفى ١٧٨٥، وسع الكونجرس القانون الذى كان قد أصدره فى العام السابق، بالنص على نظام لمسح وبيع الأراضى العامة. وعلى غرار النموذج المستخدم فى مستعمرات نيو إنجلند، قسَّم نظام المسح الأراضى إلى نواح، مساحة كل منها ستة أميال مربعة، ثم تقسيم كل ناحية من الباطن إلى ستة وثلاثين قسما مساحة كل منها ميل مربع أو ٦٤٠ فدانا. وبمجرد مسح هذه المساحة، كان يتعين بيع هذه الأقسام التى يبلغ كل منها ٦٤٠ فدانا بسعر دولار واحد للفدان.

بعد ذلك بعامين غزَّر الكونجرس فى ١٧٨٧ القانون السابق، بإصدار «قانون الشمال الغربى»، الذى ينص على تقسيم إقليم الشمال الغربى إلى

عدة أقسام، ويحدد ثلاث مراحل لزيادة التمثيل النيابى الذى يؤدى لإقامة ولاية. وبصفة خاصة، أرسى القانون مفهوم «ملكية الإقطاعة القابلة للتوريث» (حيازة الملكية على نحو مؤبد مع قدرة غير محدودة على بيعها أو التنازل عنها) ووفَّر أول ضمان لحرية التعاقد فى الولايات المتحدة[٤٨]. وعلى الرغم من أن هذه القوانين الاتحادية وفرت هيكلا ممتازا للقانون الرسمى لتوزيع الأراضى العامة - يعتبر المؤرخون «قانون الشمال الغربى» هو الإنجاز الرئيسى لحكومة الولايات المتحدة قبل وضع الدستور - فإنها لم تستطيع أن تسيطر على، أو تحتوى، العدد المتزايد من الأشخاص الذين يهاجرون لأطراف البلاد. وتمثلت مشكلة أساسية فى السعر الباهظ المانع للأراضى الاتحادية. وإذ واجه الآلاف من مهاجرى أمريكا بطاقة السعر المرتفعة هذه، والتى تبلغ ٦٤٠ دولارا - وهو مبلغ ضخم فى ذلك الوقت - قاموا فورا بتحديد الأسعار بمعرفتهم خارج سوق الأراضى الاتحادية[٤٩]. بيد أن واضعى مشروع قانون الشمال الغربى كانوا قد افترضوا أن المستثمرين الأغنياء سيبيعون فائض قطع الأرض فى مساحات صغيرة بسعر منخفض، ويوفرون الائتمان، أو يعرضون الأراضى بإيجارات مواتية. وحتى هذه الخيارات المأمولة، كانت تتجاوز إمكانات الرواد[٥٠]. وبدلا من ذلك، فإن المهاجرين «اختاروا عدم اليقين المصاحب للاستيطان غير القانونى»[٥١]. وهكذا، أصبح عدد أكبر من الأمريكيين يقدر بعشرات الآلاف من واضعى اليد على أساس ترتيبات غير قانونية.

وبصورة مباشرة تقريبا، تحركت الحكومة الاتحادية لتهميش وعقاب واضعى اليد هؤلاء. فقد هوجموا بضراوة فى المناقشات التى أحاطت باعتماد «قانون الشمال الغربى». وكتب ويليام باتلر ممثل نيويورك: «أفترض أن المجلس قد أحاط علما بنذالة الناس فى هذا البلد، الذين يتدفقون من كل الأوساط ويحتلون ويستولون لا على أراضى الولايات المتحدة فقط، بل على أراضى هذه الولاية، لقد عبرت مئات كثيرة النهر، وتدفقوا يوميا بأعداد كبيرة مع أسرهم، وآمل أن يتصدى المجلس بواسع حكمته لهذا الشر الجسيم والمتنامى»[٥٢].

وإذ تأثر أعضاء الكونجرس كثيرا بمثل هذه المشاعر، فقد عملوا على ترحيل واضعى اليد، عادة بوسائل عنيفة. وفى ١٧٨٥، أصدر الكونجرس قرارا يحظر صراحة وضع اليد على الممتلكات العامة، ويخول وزير الحربية السلطة لترحيل المستوطنين بصورة غير قانونية من الأراضى الاتحادية فى إقليم الشمال الغربى. وتم تنفيذ هذه السياسة فى ربيع ١٧٨٥ عند نقطة اتصال نهرى موسكنجام وأوهايو، حيث نزع الجيش الأمريكى ممتلكات عشر أسر بتدمير بيوتها، فى حين شيد حصنا لمنعهم من العودة(٥٣). وبعد ذلك بأربع سنوات، أمر الرئيس جورج واشنطن بتدمير الأكواخ وترحيل الأسر التى استوطنت على أراضى حدود بنسلفانيا التى يملكها أهل أمريكا الأصليين(٥٤).

بيد أنه على الرغم من أن معظم السياسيين كانوا يريدون الحفاظ على القانون القائم للدولة الجديدة ذات السيادة، فقد تشكك البعض منهم فى إمكان تنفيذه بطريقة تتفق مع مصالح البلاد على خير وجه. وهذا هو السبب فى إثارة مسألة حق الشفعة فورا(٥٥). فخلال نفس الجلسة الأولى للكونجرس الجديد فى ١٧٨٩، عرض أحد الأعضاء بصورة حادة الخيارات التى يواجهها واضعو اليد:

> يوجد فى هذه اللحظة، عدد كبير من الناس فى الواقع، ممن يرغبون فى أن يتملكوا عن طريق الشراء الحق فى الأرض التى وضعوا يدهم عليها. ما الذى سيعتقده هؤلاء الناس، الذين وضعوا أنفسهم فى مكان شاغر، منتظرين فى قلق تحويل الحكومة لملكيته إليهم، والحصول على حقهم فى الشفعة فى أراض يتم احتكارها عن طريق شراء ملايين الأفدنة؟ هل سيتوقعون أن يقعوا فرائس لهؤلاء الرجال؟... إنهم سيفعلون أمرا من اثنين: إما التحرك إلى الأراضى الأسبانية، حيث لن يكونوا مدعوين غير مرغوب فيهم، ويصبحون مصدر قوة لدولة أجنبية تشكل بالنسبة لنا حدودا خطرة؛ أو يتخذون مسار التنقل فى أراضى الولايات المتحدة والتملك بدون إذن منكم. فما الذى سيصبح عليه الوضع عندئذ؟ لن يدفعوا لكم نقودا. هل ستحشدون القوة عندئذ لطردهم؟ لقد تمت تجربة ذلك؛ فقد حشدت القوات، وتم إرسالها... لتحقيق هذا الغرض. وقامت بحرق الأكواخ، وتحطيم الأسوار، ودمرت المساحات الصغيرة المزروعة بالبطاطس؛ لكن بعد ثلاث ساعات من رحيل القوات،

عـاد هؤلاء الناس ثانيـة، وأصلحـوا الأضرار، وهم الآن يحتلون الأراضى فى تحد صريح للاتحاد[٥٦].

وكانت آراء لجنة الأراضى العامة فى مجلس النواب نموذجا للتناقض فى موقف الكونجرس فى ذلك الوقت. فعندما أوصت اللجنة فى ١٨٠١ بأن يرفض الكونجرس طلبات واضعى اليد بشأن حقوق الشفعة، اعترفت بأن واضعى اليد «قد قاموا، بكثير من الجهد الذى بذلوه والصعاب التى واجهوها ، بالاستيطان فى أراضٍ محدودة وزرعوها وحسنوها... [ومن ثم] فإنهم لم يعززوا فقط قيمة الأراضى التى استوطنها كل منهم، وإنما أيضا الأراضى الواقعة فى جوارها، وكان فى ذلك نفع كبير للولايات المتحدة». ورغم ذلك، حاجّت اللجنة بأن منح «الغفران والتساهل المرجوين سيعد تشجيعا للاعتداء على الأراضى العامة وتضحية لا مبرر لها بالمصلحة العامة»[٥٧]. ولذا كان الشعور السائد بين رجال الكونجرس هو إنكار أى حقوق لهم.

وبعد عقدين من إنشائه بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكى، استمر الكونجرس فى عدائه للمستوطنين الذين يقيمون بصورة غير قانونية فى الأملاك العامة. وفى ١٧٩٦، رفع الحد الأدنى لسعر الأراضى العامة من دولار واحد للفدان المحدد فى الأمر الإدارى الصادر فى ١٧٨٥ إلى دولارين للفدان[٥٨]. وفى ١٨٠٧، أقر الكونجرس إجراء ينص على فرض غرامات، والسجن على أى واضع يد يتقاعس عن الامتثال للقانون بمجرد إخطاره، ويبيح استخدام القوة لإبعاد المستوطنين غير القانونيين عند الضرورة[٥٩]. وفى ١٨١٢ لاحظت وثيقة للجنة المعنية بالأراضى العامة بالمجلس «أن الإستيطان غير الشرعى وغير المصرح به فى الأراضى العامة يشكّل فى نواح عديدة اعتداء على الصالح العام»[٦٠].

بيد أن المشكلة كانت تتمثل فى أن الكونجرس كان بعيدا عن الواقع، كما هو الحال فى كثير من البلدان حاليا: فلم يكن لديه مفهوم عن مقدار ضغط واضعى اليد، كما لم تكن لديه الوسائل اللازمة لفرض ولايته. وحتى المكتب العام للأراضى، الذى أنشىء فى ١٨١٢، لمسح، وبيع، وتسجيل الأراضى

العامة، لم يستطع القيام بوظيفته. إذ كان على الوكالة الاتحادية الجديدة المكلفة بإثبات براءات الأرض المرسلة إليها من مكاتب المناطق، أن تشرف أيضا على إمساك سجلات الشراء الذى يتم بائتمان. وكان واضعو القانون يأملون فى أن يعمل مكتب الأراضى كمركز للمعلومات يخدم المواطنين الذين يطلبون الحصول على أراض. ولكن سرعان ما فاقت كل هذه المهام قدرة العدد الصغير من موظفيه، الذين سرعان ما تخلفوا عن أداء معظم واجباتهم(٦١). ومثلما أوضحت باتريشيا نيلسون ليمرك، فقد أسهم أعضاء الكونجرس أنفسهم فى إثارة المشاكل لمكتب الأراضى: «فبالنيابة عن ناخبى دوائرهم، اشتكى أعضاء الكونجرس من البطء الذى يعمل به المكتب؛ وبالأصالة عن أنفسهم، قدم أعضاء الكونجرس طلبات كثيرة للحصول على معلومات مما التهم وقت الكتبة؛ ورفض أعضاء الكونجرس، بهدف التوفير وتقليل النفقات، زيادة مخصصات المكتب»(٦٢).

وبالإضافة لذلك، كانت الموارد المالية للولايات المتحدة محدودة فى أيامها الأولى، وتعين عليها اللجوء لتقديم المنح من الأراضى لتعويض قطاعات معينة من السكان. ويعتقد كثيرون من المؤرخين، أن الحكومة شجعت الخروج على القانون ووضع اليد باتباع أسلوب إصدار «سندات بقطع صغيرة من الأرض»، والتى وصفت بأنها «المكافئ لطوابع الأغذية فى القرن التاسع عشر» - وهى أوراق يمكن استبدالها بالأرض(٦٣). ومن ١٧٨٠ إلى ١٨٤٨، قدم الكونجرس مليونى فدان من الأرض للجنود الذين حاربوا فى الثورة، و٥ ملايين لقدامى المحاربين فى حرب ١٨١٢، و١٣ مليونا لمن خاضوا الحرب مع المكسيك. وفيما بين ١٨٥١ و١٨٦٠، أضاف الكونجرس ٤٤ مليون فدان أخرى لمن خدموا فى حرب الثورة، وحرب ١٨١٢، والحروب مع الهنود، والحرب المكسيكية الأمريكية(٦٤). وعندما نظر الكونجرس الاتحادى للمرة الأولى فى سياسة سندات الأرض خلال الحرب من أجل الاستقلال، كان لهذه السياسة منطق محدد يتمثل فى أنها سمحت للحكومة الأمريكية بدفع مقابل لخدمات الضباط والجنود. كما كان الكونجرس يخشى استمرار التهديد العسكرى الذى كان يشكله السكان الأصليون للجمهورية الوليدة، سواء بمبادرة منهم أو باعتبارهم

مرتزقة للإنجليز أو الفرنسيين. وكان الهدف من توطين الجنود السابقين على الحدود هو حل كلتا المشكلتين فى نفس الوقت.

بيد أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، قامت سوق سوداء مزدهرة فى سندات الأرض، مما أشعل وضع اليد والمضاربة على حد سواء. فمن بين كل مائة جندى حصلوا على سندات الأرض، باع أربعة وثمانون حقوقهم فى السوق السوداء - وهو موقف لايختلف عما يحدث اليوم فى كثير من البلدان النامية والشيوعية السابقة، التى قدمت مساكن عامة لمجموعات معينة من المواطنين[٦٥]. ومثلما أوضح أحد المؤرخين، «لم يكن أحد يتوقع أن يشكل نصف مليون أرملة ورجل مسنّ ممن تلقوا [السندات] حاجزا أمام الغزو الأجنبى»[٦٦].

كما منحت الحكومة الاتحادية ملايين الأفدنة من الأراضى الخالية لشركات السكك الحديدية الجديدة التى تقطع القارة جيئة وذهابا. وخلال القرن التاسع عشر، تم تسليم مايزيد على ٣١٨ مليون فدان - تقريبا خُمس الأراضى الاتحادية كافة - سواء بصورة مباشرة لشركات السكك الحديدية الخاصة، أو للولايات لتعيد توزيعها على السكك الحديدية. وكان المبرر لهذه المنح المجانية الضخمة أن ذلك سيشجع الإستيطان المنتظم على الحدود. ورغم أن قيمة كثير من الأراضى كانت قليلة، فإن نسبة كبيرة منها كانت تحتوى على معادن، أو صالحة للزراعة[٦٧]. وذهب نصيب الأسد إلى شركات السكك الحديدية الممتدة عبر القارة التى حصلت على قسم من كل قسمين على التوالى من الأرض الواقعة على امتداد مساراتها، مما خلق نمطا يشبه رقعة الشطرنج لتبادل وتعاقب الأرض الحكومية وأراضى شركات السكك الحديدية. وكان الكونجرس يعتقد أن شركات السكك الحديدية ستبيع الأراضى التى لا تحتاجها بصورة سريعة وبسعر رخيص لتشجيع الإستيطان[٦٨]. بيد أنه مرة ثانية، تعارض واقع استيطان الأرض مع آمال السياسيين. فحسبما قال أحد الباحثين، فإن ترتيب رقعة الشطرنج «أخرّ الإستيطان فى ملايين الفدادين من أفضل الأراضى، وحجبها عن التملك»[٦٩]. بل لقد أدى فى حالات معينة إلى حرب صريحة بين شركات السكك الحديدية والمستوطنين. ويورد ستيفن شوارتز تقارير عن النزاع الذى ثار فى ١٨٨٠، فى جنوبى وادى جواكين فى كاليفورنيا، الذى كان حينذاك يسمى «موسل سلو»، عندما احتل المزارعون

ومربو الماشية أملاك شركات السكك الحديدية لكنهم لم يستطيعوا التوصل معها لاتفاق بشأن شرائها. ولم يؤد هذا فقط إلى نزاع قضائي لم يستطع حل المشكلة، وإنما لتبادل لإطلاق النار تسبب في وفاة خمسة مستوطنين، اعترف فيه مدير الشرطة المسؤول بأنه «لم يكن متأكدا ممن بدأ بإطلاق النار». وفي افتتاحية عن الحادث، أدانت صحيفة *«سان فرانسيسكو كرونيكل»* شركة السكك الحديدية، وذكرت «أنه أيا كانت حقوقها القانونية بالكامل، فلا يمكن إنكار أن كل مبادئ العدل في صالح المستوطنين». وعلى أية حال، فإن القوة المادية أيضا كانت في جانب المستوطنين، حيث رأى المسؤولون أن ترحيلهم لمكان ما، سيتطلب ما بين ٢٠٠ و١٠٠٠ جندي متمرس[٧٠].

ولم تستطع جهود الحكومة الاتحادية لإقامة نظام منهجي للملكية الأرض، التغلب على إرادة الناس العاديين في تأكيد حقهم في الممتلكات الوطنية. وقد حاج واضع لليد فصيح بقوله: «أقر بأن كل البشر المستعدين للموافقة على أي دستور يوضع في أمريكا، لهم حق لاشك فيه للانتقال إلى كل بلد شاغر... وأن الكونجرس غير مخول لمنعهم»[٧١]. وخلال العقود الكثيرة الأولى من القرن التاسع عشر، تقاتل السياسيون وواضعو اليد حول كيفية إضفاء حقوق الملكية. فبين السياسيين «ثار السؤال التالي: ما الذي يجب عمله إزاءها؟ وطالب البعض بإعطائها للجنود. وقال آخرون: لنستخدمها في سداد الدين الوطني. وظل آخرون ينصحون بالإبقاء عليها لاستخدامها في المستقبل، وكان هناك من تبنوا الرأي القائل بأن لكل من يرغب الحق في الإستيطان فيها»[٧٢].

خروج على القانون أم تعارض النظم القانونية؟

في بداية القرن التاسع عشر، كان نظام الملكية في الولايات المتحدة في حالة فوضى. ولم يؤد قانون الملكية القائم والتناقض بين المشرعين إلاَّ إلى تفاقم الأزمة التي كانت تواجه مهاجري الأمة. ويحاج بول جيتس في دراسته الرائعة فيما بعد عن واضعي اليد وقوانين الأرض في فيرجينيا وكنتاكي، بأن القانون الرسمي أسهم «في إحداث زيادة مستمرة في تكاليف التقاضي على سندات

الملكية الخالصة، وفرز الأشخاص ذوى الإدعاءات المتعارضة، وحماية الأرض من التعدى والنهب». وكان عدم وفاء القانون الرسمى، مقترنا «برسوم المحاكم والفائدة المرتفعة على رأس المال المقترض»، يمثل تهديدا دائما لأمن الاستثمارات، وأبقى على المتقاضين فى حالة اضطراب مستمر»(٧٣).

وكما هو متوقع، فكثيرا ما كان لا يتوافر للمهاجرين الذين استوطنوا هذه الأراضى سندات رسمية بشأن ممتلكاتهم، وكان الأمر ينتهى بهم عادة إلى الاضطرار للتفاوض على سندات الملكية لا مع مالك واحد فقط بل مع اثنين من الملاّك؛ وحتى بعد قيامهم بشراء الأرض وإدخال تحسينات عليها، كان من المرجح أن يواجهوا دعاوى طرد يقيمها آخرون لديهم حقوق سابقة على قطع الأرض هذه(٧٤). وق لاحظ زائر أجنبى كان يجول خلال كنتاكى فى ١٨٠٢ أن كل منزل توقف عنده، أعرب المالك عن شكه فى سلامة سندات ملكية جيرانه(٧٥).

وفيما بين ١٧٨٥ و١٨٩٠، أصدر الكونجرس الأمريكى أكثر من خمسمائة قانون مختلفة لإصلاح نظام الملكية، الذى كان يستند بعناد على فكرة جيفرسون المثالية بوضع الملكية فى أيدى المواطنين الخاصين. بيد أن الإجراءات المعقدة المرتبطة بهذه القوانين، عرقلت عادة تحقيق هذا الهدف. ومما زاد الأمور ارتباكا، أن الولايات فرادى طوّرت قواعدها الخاصة بالملكية وتوزيع الأرض التى أفادت وحمت إلى حد كبير الصفوة المالكة فيها فقط. ونتيجة لذلك، لم تؤد محاولات إصلاح نظام الملكية إلا إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بالأرض فى البلاد، فى حين جعلت المهاجرين يشعرون بالقلق لأقصى حدّ من فقد أى شىء يشبه سندات الملكية ربما يكونون قد امتلكوه. وفى تعليقه على الإصلاح فى كنتاكى، أكد أحد المعاصرين: «إن كثيرين من السكان يستمدون أمن ممتلكاتهم من هذه الفوضى... [وبالتالى] لايجرؤ كثيرون على إثبات حقوقهم، خوفا من أن يضطروا إلى دفع تعويضات كبيرة»(٧٦). وخلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإنه «مع حلّ مشاكل قديمة، ظهرت مشاكل جديدة. كانت هناك صعوبات مزمنة فى تحديد سندات الملكية... [عندما أصبحت سندات الملكية] مفهوما أكثر مراوغة من خطوط الطول، وأكثر

عدم وضوح من جذل شجرة أو جدول جار. وأصبحت سندات الملكية موضوعا مثيرا للحنق ومستعصيا على العلاج مثل قانون الحيازة الملغى»[٧٧]. وببساطة تامة، فإن المؤسسات القانونية للولايات المتحدة كانت قد فشلت، فى جوانب مهمة، فى أن تعالج بفعالية مشكلة تكاثر السكان المهاجرين.

وبحلول ١٨٢٠، كان نظام الملكية الأصلى فى الولايات المتحدة يشكو من الفوضى لحدّ أن قاضى المحكمة العليا، جوزيف ستورى، كتب: «ربما ستنقضى عصور قبل تسوية المنازعات القضائية القائمة [على قانون الملكية الأمريكى]... وسيظل على الدوام قانونا مجهولا، له لهجات خاصة بجماعات معينة، يتعين استكشافها ودراستها، مثل النظام القضائى لبعض الدول الأجنبية»[٧٨]. ولم تفت القاضى ستورى مفارقة أن الولايات المتحدة «لم تكن مجتمعا قديما محافظا، وإنما دولة جديدة لها محيط قانونى»[٧٩].

لقد أصبحت قوانين الولايات المتحدة مرهقة لحد أنها شكّلت حجر عثرة كبيرة أمام المستوطنين الذين كانوا يريدون ضمان حقوقهم فى الملكية، ومن ثم يلغون وضعهم «كواضعى يد». ولم يترك لهم بديل سوى البدء فى تشكيل «قوانينهم» الخاصة، وبالذات تلك المتعلقة بالملكية، بدمج القانون الإنجليزى بالتقاليد القانونية الأمريكية التى تطورت محليا مع فطرتهم السليمة. وكانت النتيجة «حشد منظم من حقوق الملكية الراسخة»[٨٠] فى نظامين قانونيين واقتصاديين، تم تقنين وتدوين أحدهما وأدرج فى كتب النظم الأساسية، والآخر كان يعمل فى أرض الواقع. وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها ولديها نظام قانونى تعددى، حدد فيه القانون غير القانونى كثيرا من الحقوق بشأن الملكية وترتيبات التملك.

ووقعت المؤسسات السياسية والقانونية بين فكى رحى التزامها بالقانون الرسمى، وتعاطفها تجاه حاجة المستوطنين لإنشاء الترتيبات الخاصة بهم. وعكس خطاب ألقاه توماس جيفرسون بصورة كاملة المشاعر المتناقضة التى شعر بها السياسيون دوما تجاه الترتيبات غير القانونية فيما بينهم. «لقد كانت [هذه الترتيبات] متعددة الأنواع، لحد أنه لا يمكن تطبيق أى من مبادىء القانون والإنصاف الراسخة لتحديدها؛ فقد قام كثير منها على الأعراف

والعادات التى نشأت فى المنطقة، وتأسست على وسائل الذيوع الخاصة بها، والتى دخلت تقريبا فى كل سند ملكية بحيث لايمكن إغفالها مطلقا»[٨١].

جهود الدولة لرفع الناقوس الزجاجى

هكذا، توافرت للسياسيين الأمريكيين اختيارات ثلاثة. إذ كانوا يستطيعون الاستمرار فى محاولة قمع أو تجاهل العاملين خارج القانون، أو أن يقدوا تنازلات وهم ناقمين، أو يصبحوا نصراء لحقوق العاملين خارج القانون. ويشير التوسع فى قوانين شغل الأراضى - التى تعترف بالحق فى الأرض استنادا للتحسينات التى يتم إدخالها عليها - فى كل أنحاء الولايات المتحدة خلال الستين سنة الأولى من القرن التاسع عشر، إلى أن السياسيين أخذوا بالمسار الأخير على نحو متزايد. إن تاريخ الأخذ بقوانين شغل الأراضى فى الولايات المتحدة هو تاريخ صعود العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون كقوة سياسية.

وجاءت نقطة التحول فى ولاية كنتاكى الجديدة، التى كان نظام الملكية فيها، مثله مثل نظم كثير من الولايات، يشكو من فوضى تامة. فقد اشتكى حاكمها من أن الإدعاءات فى الأرض فى الولاية الجديدة تبلغ ثلاثة أمثال مساحتها. ويحاج المؤرخ بول جيتس بأن هذا كان يرجع إلى إصدار السياسيين تشريعات تتملق الناخبين من العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون بين ١٧٩٧ و١٨٢٠. وأسهمت هذه التدابير فى «إرساء المبدأين العظيمين للإنصاف فى القانون التشريعى [الأمريكى]: حق الشاغلين.. بموجب التحسينات التى أدخلوها، وحق المستوطنين فى الأراضى المملوكة ملكية خاصة دون اعتراض لمدة سبع سنوات ويدفعون الضرائب عليها، فى الحصول على سند ثابت وواضح للملكية، مهما كانت هناك سندات ملكية معارضة قائمة»[٨٢]. بيد أن أهمية تشريع كنتاكى لم تكن تكمن فى إسهامه فى العقيدة القانونية، وإنما فى تعبيره عن القوة السياسية المتنامية للرواد. ومما له دلالته، أن الضغط الذى مارسه هؤلاء المستوطنون العاملون خارج القانون على المسؤولين المنتخبين

أدى بكثير من حكومات الولايات إلى رفض حكم للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة خالف مصالح أعداد كبيرة من السكان العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون.

ففى ١٨٢١، أعلنت المحكمة أن قانون شغل الأراضى فى كنتاكى غير دستورى[٨٣]. وقد شملت القضية كلا من ورثة واحد من كبار الملاك، جون جرين، ومعه ريتشارد بيدل، وهو واضع يد استقر فى أراضى جرين بصورة غير قانونية. وكانت الأرض موضع النزاع فى الأصل فى فيرجينيا لكنها أصبحت حينذاك جزءا من كنتاكى. وفى قضية *جرين ضد بيدل*، قضت المحكمة العليا ضد قانون شغل الأراضى فى كنتاكى، بالإشارة إلى «قواعد الملكية الراسخة» بموجب سوابق القانون العادى الإنجليزى[٨٤].

ولم يحاب الحكم صراحة سوى الأشخاص الذين لديهم سند ملكية قانونى فى الأرض التى يشغلونها. وحسب حكم المحكمة، فإن قانون كنتاكى «يسرى بطريقة غير عادلة وقهرية لأن المالك القانونى مجبر على دفع، ليس فقط مقابل التحسينات الفعلية التى أُدخلت على الأرض، وليس مقابل الزيادة فى قيمتها فقط، وإنما أيضا النفقات التى يتكبدها شاغل الأرض فى إجراء التحسينات المزعومة، وسواء كانت مفيدة أو وهمية فقط، أو كانت مسألة ذوق أو زينة لاتمليها سوى أهوائه ونزواته»[٨٥]. وبعد إعادة النظر فى قضية *جرين ضد بيدل*، أكدت المحكمة مجددا فى ١٨٢٣ حكمها السابق، مؤكدة أن قوانين الشاغلين تحرم «المالك الشرعى للأرض، من الريع والأرباح التى يحصل عليها الشاغلون».

ولام السياسيون الذين كانوا يسعون لحشد تأييد ناخبيهم من العاملين خارج القانون، *بيدل* باعتباره «أكبر مدمر»، وأنه يثير «انزعاجا كبيرا» لأهل كنتاكى[٨٦]. ربما كانت المحكمة العليا قد غفلت عن الواقع السياسى - والقانونى - الجديد الذى طفق يتشكل فى منطقة الحدود الأمريكية الاخذة فى التوسع سريعا، لكن السياسيين الغربيين كان يتعين عليهم فقط أن ينظروا من نوافذهم ليروا مدى السرعة التى تتغير بها البلاد. وفى ذلك الوقت، كان عشرات الآلاف من المهاجرين المجتهدين قد اتجهوا غربا وهم مجهدين، قادمين من المستعمرات الأصيلة الواقعة فوق جبال الآبالاش ليستقروا فى الأراضى

الخصبة العذراء فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. كان سكان الولايات المتحدة يتضاعفون كل عشرين سنة. ففى ١٦٢٠، كان هناك بالتقريب ٥٠٠٠ مستوطن فى كل أمريكا الشمالية البريطانية. وفى ١٨٦٠، زاد عدد سكان الولايات المتحدة على ٣٠ مليونا. وكان خمسون فى المائة من السكان الأمريكيين يعيشون غرب جبال الآبالاش.

كان هؤلاء المهاجرون يودون أن تعترف المحاكم بحقهم فى ملكية الأراضى التى حصلوا عليها[٨٧]. لذلك كان رد الفعل العكسى السياسى والقضائى لحكم المحكمة العليا فى قضية جرين ضد *بيدل* فى كنتاكى، يمثل انتصارا ضخما للعاملين خارج القانون، وسرعان ما انتقل هؤلاء إلى الهجوم. ورأى كثير من السياسيين ومحررى الصحف المحلية أن المحكمة العليا الأمريكية هى التى أصبحت تمثل «الوغد» حينذاك. وتحدثت إحدى الصحف المحلية عن «السلوك الغادر» للقضاة الذى يهدد «باستئصال» حقوق «غير المقيمين والأغراب»[٨٨]. وفى خضم الغضب من سلطة المحكمة، أعلن الرجل القوى فى كنتاكى، ريتشارد م. جونسون، فى خطاب له أمام مجلس الشيوخ أن الحكم «سيقلب رأسا على عقب سياسة [كنتاكى] المقصودة... وأنه إذا استمر سُيحدث نتائج كالكوارث، بإثارة كثير من عمليات التقاضى حول مشاكل تمت تسويتها منذ سنوات طوال، ويضع كل شىء يتعلق بالملكية الخاصة بالأراضى فى حالة فوضى وارتباك كبيرة»[٨٩]. وسلم سناتور كنتاكى الآخر، والذى ربما كان أكثر نفوذا، وهو هنرى كلاى، والذى كان خصما لمدة طويلة لتوسيع حقوق واضعى اليد بصورة ليبرالية: «بأنهم أقاموا البيوت، وزرعوا البساتين، وسوروا الحقول، وزرعوا الأرض، ونشّأوا أسرهم حولها. وفى الوقت نفسه، فإن موجة تدفقات الهجرة عليها، وارتفاع قيمة مزارعهم التى أدخلوا عليها تحسينات، وقيام طلب عليها، جعلهم يبيعون لوافدين جدد بربح كبير، ويمضون لمدى أبعد غربا... وبهذه الطريقة، شرع الآلاف وعشرات الآلاف يوميا فى تحسين أحوالهم وجعل ظروفهم أفضل»[٩٠]. كما أعرب حاكم كنتاكى والهيئة التشريعية فيها، كلاهما عن معارضتهما لحكم المحكمة العليا[٩١].

ومنذ بدايتها، كانت المحكمة هدفا أوليا لنقد السياسيين لسلطة مجموعة للصفوة من القضاة الذين لم ينتخبهم أحد. ولكن فى تحول غير عادى للأحداث، رفض قضاة كنتاكى أيضا حكم المحكمة العليا. وفى قضية مماثلة بعد ذلك بعامين، لاحظ قاض فى كنتاكى أن قضية جرين ضد *بيدل* لا يمكن الإقتداء بها، لأن القضية «حكم فيها ثلاث قضاة فقط من سبعة قضاة يشكلون المحكمة العليا للولايات المتحدة؛ وأن رأى ما يقل عن غالبية القضاة لا يمكن اعتبار أنه يرسى مبدأ دستوريا»(٩٢). وفى ١٨٢٧، رفض قاض آخر قضية *بيدل*، مؤكدا أن قانون مطالبات الشاغلين كان دستوريا «فى قضايا أكثر من أن يستشهد بها»(٩٣).

وفى أعقاب الغضب على قضية جرين ضد *بيدل*، بدأ السياسيون الغربيون والديمقراطيون من شتى أنحاء البلاد ينظرون إلى الحشود المتنامية لدوائر الناخبين من واضعى اليد من منظور مختلف. فلم يعودوا المجرمين الخسيسين الذين يقشدون زبدة أراضى الأمة، بل أصبحوا «الرواد النبلاء» الذين يساعدون فى تنمية البلاد. بالطبع، كانوا أيضا ناخبين محتملين(٩٤). وبدأ السياسيون المتعاطفون يهاجمون نظام الملكية. وأكد أحد أعضاء الكونجرس من كنساس أن «فى كل أنحاء ولايته، استولى المستوطنون على الأراضى العامة، وأجروا تحسيناتهم، ودفعوا الرسوم المستحقة عليهم، وبعد ذلك أمروا بترك الأرض بدون تعويض بقرار من وزير الداخلية، لسبب أو لآخر»(٩٥).

الجهود الاتحادية لرفع الناقوس الزجاجى

فى خضم النزاع حول قضية جرين ضد *بيدل*، كاد يظفر بالرئاسة أندرو جاكسون، وهو من أبطال حرب ١٨١٢ ضد البريطانيين ومدافع بحماس عن الرواد. وبعد ذلك بأربع سنوات، أصبح جاكسون فى النهاية رئيسا. وخلال إدارته التى امتدت فترتين، ومع اختفاء آخر اشتراطات الملكية المؤهلة للاقتراع والترشيح للمناصب السياسية، ومع انتشار المدارس العامة، ومع إضفاء الولايات طابعا إنسانيا على قوانين العقوبات وإغلاق سجون المدنيين، زاد

التعاطف مع حقوق واضعى اليد. كذلك زاد عداء الرأى العام تجاه القضاة والمحامين، الذين ساد تصور بأنهم وكلاء متحمسون للأغنياء والأقوياء»[٩٦].

وبحلول عام ١٨٣٠، أصبحت الولايات الثلاث عشرة الأصلية أربعا وعشرين ولاية، منها سبع ولايات فى الغرب كان ممثلوها فى واشنطن ملتزمين بصورة كاملة بالسياسات التى تحابى واضعى اليد. وللظفر بدعم هذه الكتلة المتزايدة النفوذ، تنافست الولايات الشمالية والجنوبية على إظهار مدى موالاتها للغرب[٩٧]. وبدأت الولايات الغربية وواضعو اليد الذين يسيطرون على أراضيها يستعرضان عضلاتهما السياسية المتنامية، وكانت النتائج مثيرة للإعجاب. ففيما بين ١٨٣٤ و١٨٥٦، اعتمدت ميزورى، وألاباما وأركنسو، وميتشيجان، وأيوا، والمسيسبى، وويسكونسن، ومينيسوتا، وأوريجون، وكانساس، وكاليفونيا، جميعها قوانين عن شغل الأرض مماثلة لقانون كنتاكى الذى رفضته المحكمة العليا فى قضية *جرين ضد بيدل*[٩٨]. وحاج بول جيتس بأنه «لم يتم إسقاط حكم أصدرته المحكمة العليا على نحو كامل بهذه الصورة، نتيجة لتشريعات الولايات ولأحكام محاكم الولايات، وفشل المحاكم الاتحادية فى الاستفادة من القضية، وأخيرا المرسوم الذى لم يجد اعتراضا الذى أصدره الكونجرس والذى يمدّ تغطية المحاكم الاتحادية لتشمل الشاغلين، مثلما حدث فى قضية *جرين ضد بيدل*»[٩٩].

وأخيرا بدأت واشنطن تستوعب الرسالة. ففى حين أنه فى ١٨٠٦، لامت لجنة الأراضى العامة واضعى اليد على الصعاب التى يلاقونها، فإنه بحلول عام ١٨٢٨، كانت هذه اللجنة نفسها تخطر مجلس النواب بأن واضعى اليد الأمريكيين قدموا خدمة عامة قيّمة يستحقون عنها التعويض[١٠٠]، وأصبح واضع اليد الذى كان من قبل شخصا مروعا، «إنسانا أنشأ بمبادرته وحنكته لنفسه ولأسرته منزلا فى البرية [و] يستحق المكافأة. لقد وفّر التسهيلات اللازمة لبيع الأراضى العامة، ووضع موضع المنافسة أراضى لم تكن بغير هذا تستحق ثمنا، ولم يكن أحد ليتقدم بعرض للحصول عليها، إلا بعد أن يدخل تحسيناته عليها»[١٠١].

وبدأ أعضاء الكونجرس يقدمون مشاريع تشريعات تمهد الطريق لاستيعاب ترتيبات المستوطنين فى النظام القانونى[١٠٢]. وكان فى القلب من ذلك، الأداة القانونية التى شكلت وسيلة الخلاص لواضعى اليد خلال الفترة الاستعمارية (والتى عارضها الكونجرس الأمريكى بعناد)، ألا وهى حق الشفعة. وفى ١٨٣٠، أقرّ ائتلاف من أعضاء الكونجرس من الغرب والجنوب قانون الشفعة العام، الذى ينطبق «على كل مستوطن أو شاغل للأراضى العامة... الذى يحوزها حينذاك، ويزرع أى جزء منها فى العام ألف وثمانمائة تسعة وعشرين»[١٠٣]. وكان فى مقدور واضع اليد أن يطالب بمائة وستين فدانا من الأرض، بما فى ذلك الأراضى التى أدخل عليها تحسينات، مقابل ١,٢٥ دولار للفدان. وكان مطلوبا الدفع قبل طرح الأرض فى المزاد العام، وتم منع نقل أو بيع حقوق الشفعة بصورة قاطعة.

وفى السنوات ١٨٣٢، و١٨٣٨، و١٨٤٠، جدّد الكونجرس قانون الشفعة العام الصادر فى ١٨٣٠. وحاول فى كل مرة تدعيم حقوق أصغر واضعى اليد، فى حين حاول القضاء على بعض أوجه إساءة استغلال مبدأ الشفعة. فعلى سبيل المثال، خفض قانون ١٨٣٢ الحد الأدنى من مساحة الأراضى التى يتعين على واضع اليد شراءها من ١٦٠ إلى ٤٠ فدانا.

وبحلول عام ١٨٤١، كان مبدأ الشفعة قد أصبح راسخا بصورة ثابتة، لدرجة أن الكونجرس أصدر قانونا عاما للشفعة يسرى على المستقبل. ولم يشمل مرسوم ١٨٤١ واضعى اليد القائمين فحسب، وإنما شمل «كل شخص... يقوم بعد ذلك بالاستيطان على الأراضى العامة»[١٠٤]. وكان يتعين مسح الأرض التى تم الإستيطان بها، ولكن حتى هذا الحكم تم تجاهله فى النهاية[١٠٥].

الجهود غير القانونية لرفع الناقوس الزجاجى

قام كثيرون من واضعى اليد، المعزولين عادة من الناحية الجغرافية عن المناقشات السياسية والدستورية بشأن الملكية، بكل ما فى وسعهم لتأمين الأرض التى يشغلونها؛ بل لقد دفع بعضهم ثمن نفس قطعة الأرض مرتين، فى

حين دفع آخرون للمحامين أتعابا ضخمة لمساعدتهم في جعل ملكيتهم للأرض قانونية[١٠٦]. ولم تتوافر للكثيرين الوسائل اللازمة لتغطية تكاليف النظام القانوني الرسمي، ومن ثم أنشأوا ترتيباتهم غير القانونية الخاصة، وبذلك خلقوا مسالك جديدة للحصول على الملكية وحيازتها على الحدود الأمريكية. وفي جميع الأغراض العملية، أخذوا القانون بين أيديهم - وأجبروا المؤسسة القانونية على أن تتبع خطاهم. واقتضى الأمر مرور بعض الوقت، قبل أن يستيقظ السياسيون على حقيقة أنه إلى جانب القانون الرسمي، تشكلت عقود اجتماعية غير قانونية من أجل الملكية، وأصبحت تمثل جزءا أساسيا من نظام حقوق الملكية في البلاد. ولإقامة نظام قانوني شامل يمكن تطبيقه عبر البلاد كلها، كان عليهم استيعاب الطريقة التي كان الناس يحددون بها حقوق الملكية ويستخدمونها ويوزعونها.

وهناك مثالان مهمان يفيدان في توضيح ظهور المنظمات غير القانونية لحماية حقوق الملكية التي تم الحصول عليها بصورة غير رسمية: جمعيات الحقوق المدعى بها التي تكاثرت في كل أنحاء الغرب الأوسط الأمريكي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومنظمات القائمين بالتعدين التي أكتظ بها الغرب الأمريكي بعد اكتشاف الذهب في كاليفورنيا. ويرى كثيرون من المؤرخين الأمريكيين أن جمعيات الحقوق المدعى بها، ومنظمات القائمين بالتعدين، كانتا تمثلان «تجسيدا لقدرة الإنسان الذي يعيش على الحدود على العمل الديمقراطي»[١٠٧]. وحاجّ آخرون بأن هذه المنظمات عملت «كستار من دخان لإخفاء سرقة الأراضي من الملاّك حسني النية»[١٠٨]. وليس هذا موضع بحثي، ذلك أن ما يهمني عن جمعيات الحقوق المدعى بها ومنظمات القائمين بالتعدين هو أنها تبين أن المجموعات التي لاتتمتع بحماية القانون لعبت دورا مهما في تحديد حقوق الملكية في الولايات المتحدة وزيادة قيمة الأرض. ورغم أن واضعي اليد هؤلاء كانوا من الناحية الفنية متعدين على حرمة الملكية، إلا أنهم امتلكوا على حد تعبير المؤرخ دونالد بيساني، «عقلية قانونية ترسخت جذورها في الاعتقاد بأن... «للناس» حقا في تحديد القواعد وتفسيرها أكبر من حق خبراء القانون»[١٠٩]. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت المنظمات غير

القانونية بدائرة واسعة من الوظائف، من التفاوض مع الحكومة إلى تسجيل الملكيات والحقوق التى يدعى بها واضعو اليد.

جمعيات الحقوق المدعى بها

فى الأصل، شكّل المستوطنون جمعيات الحقوق المدعى بها فى الغرب الأوسط الأمريكى لحماية حقوقهم ضد المضارين والمغتصبين ذوى الإدعاءات غير الصحيحة. فعلى سبيل المثال، وافقت جمعيتان للحقوق المدعى بها فى أيوا، فى دساتيرهما، على [حماية حقوق كل عضو مدع بالملكية لفترة سنتين] بعد بيع الأرض[١١٠]. ويلاحظ آلان بوج أن «واضع اليد كان فى مقدوره أن يتوقع أن يهبّ رفاقه فى النادى لمساعدته إذا هدّد مغتصبو الحقوق المدعى بها حيازته... وأن أصدقاءه سيدحرون المضاربين الذين قد يسعون لإخراجه من المزاد على الأرض عن طريق المغالاة»[١١١]. ولاحظ مؤرخ محلى فى أيوا أنه «عندما يستقر مستوطن فعلى ـ شخص يريد أرضا لبناء منزل ولكى يشغلها فورا... على جزء من الملكية العامة [لجمعية ما]، تتصدى له فورا كلاب الحراسة، ويطلب منه إما أن يتخلى عن ادعائه أو يدفع لهم مقابل ما يؤكدون أنه حقهم». وإذا «أعرب المستوطن عن شكه فى أن لهم حقوقا مدعى بها سابقة على موقعهم، فإن [جمعية الحقوق المدعى بها] يكون لديها دائما شاهد أو أكثر جاهزين للشهادة بصحة المصلحة التى يدعونها»[١١٢].

وكانت هذه الجمعيات توفر عدالتها الصارمة والبدائية الخاصة. وقد سأل وزير محلى ذات مرة أحد أعضاء جمعية ما عما سيحدث إذا نجح أحد مغتصبى الحق المدعى به فى شراء ما يدعيه. ورد واضع اليد، «لماذا، سأقتله؛ وبحكم اتفاق المستوطنين، ستتم حمايتى، وإذا حوكمت لن يجرؤ أى مستوطن إذا اختير ضمن المحلفين، على إدانتى»[١١٣]. بيد أنه فى الغالب الأعم، كانت جمعيات الحقوق المدعى بها توفر على الأقل وهْم اتباع العمليات السليمة ـ بعقد اجتماعات للمحلفين ـ من الزملاء واضعى اليد ـ للفصل فى قضايا

مغتصبي الحق المدعى به. وفي إحدى مقاطعات أيوا، تم اقتياد مغتصب حق مدعى به، حاول أن يشغل قطعة أرض شاغرة يملكها عضو في جمعية للحقوق المدعى بها، «خلال ساعة»، بواسطة «عدد لايحصى من الرجال المتجهمين الغاضبين» أمام هيئة محلفين من المستوطنين»(١١٤).

لكن وظيفة جمعيات الحقوق المدعى بها امتدت أيضا إلى ما وراء الحماية ضد الطرف الثالث، لتستمر طوال الطريق إلى القانون الرسمي. فعلى سبيل المثال، فإن أعضاء الجمعيات، «وهم عادة من واضعي اليد الذين كانوا أول من استحوذوا على الأرض في منطقة ما، وافقوا على عدم المزايدة على بعضهم البعض في مزادات الأرض، ومنع الآخرين من المزايدة على أعضاء [الجمعيات]»(١١٥). وبصراحة تصف ديباجة دستور إحدى جمعيات الحقوق المدعى بها مهمتها بأنها:

> في حين أننا أصبحنا بتصديق من الحكومة مستوطنين لأراضيها، وأنفقنا وقتنا ومالنا في تحسينها، فإننا نعتقد وبعدل أن من حقنا شراءها بالثمن العادي. وفي حين أنه قد يكون هناك أشخاص مستعدين للتدخل في حقوقنا، وبذا يخلقون جوًا من عدم الثقة، والإثارة والشعور بالخطر: لذلك فقد استقر عزمنا على أن السلامة في حالتنا، لاتتحقق إلا بالاتحاد - والتصميم على التسوية الودية لأى منازعات بيننا، وأن نتبادل الامتيازات، وأن نتفادى كل شيء، قد يكون له اتجاه لخلق عدم الثقة والإثارة - وأن نبقى صراحة مع حراس اللجان العديدة، وأن ندافع عنهم في القيام بالواجبات الموكولة إليهم(١١٦).

وهذه الوثيقة صارخة بشكل خاص في تشابهها مع «عقود الاستيطان» التي أبرمتها مجموعات واضعي اليد عبر كثير من أنحاء العالم الثالث اليوم.

لقد وضعت كل جمعية دستورها الخاص وقانونها الداخلي وانتخبت المسؤولين فيها، ووضعت قواعد لفض المنازعات، وحددت إجراء لتسجيل الإدعاءات بالملكية وحمايتها(١١٧). فعلى سبيل المثال، نص دستور جمعية مقاطعة جونسون، في أيوا، على اختيار رئيس ونائب رئيس وكاتب ومسجل؛ وعلى انتخاب سبعة قضاة، أي خمسة منهم يستطيعون تشكيل محكمة

وتسوية المنازعات؛ وانتخاب مسؤولى شرطة مكلفين بإنفاذ قوانين الجمعية؛ والإجراءات التى تحدد حقوق الملكية فى الأرض[١١٨]. وحسبما يقول آلان بوج، وهو مؤرخ «نوادى الحقوق المدعى بها» هذه فى أيوا، فإن معظم «اللوائح كانت تغطى حجم الحقوق المدعى بها المسموح بها؛ وتوجيه من أجل تمييز حقوق الملكية المدعى بها وتسجيلها ونقلها؛ والإجراء الذى يتعين اتباعه عندما يتنازع أعضاء الجمعية على الحقوق مع بعضهم البعض، وعندما يهدد مغتصبو الحقوق المدعى بها الأعضاء، وعندما يحلّ تاريخ بيع الأرض»[١١٩].

وقد عملت عقود التسوية الخاصة بالجمعيات بوضوح على زيادة قيمة الأرض التى يطالب بها واضعو اليد. وفى مقاطعات باوشيك وجونسون وويبستر فى أيوا، وضعت الجمعيات مشروعات محددة «للوائح تحدد درجة التحسين التى ينبغى أن يدخلها العضو على الأرض التى يطالب بها»[١٢٠]. كما أرست الجمعيات حدودا عليا ودنيا لحجم الحق المدعى به المطلوب حمايته، وسمح معظمها للأعضاء ببيع الحقوق المدعى بها، بغية تحديد قيمة ملكيتهم. بيد أن أعضاء كثيرين «لم يكونوا راضين بمقدار الأراضى الذى يخوله لهم القانون، وقدموا ادعاءات مزعومة فى نسبة جدّ كبيرة من الأراضى بحيث كان من الصعب فى بعض الحالات على المشترين أن يجدوا قطعة أرض لايطالب بها أحد»[١٢١]. وحظيت هذه الممارسة بمساندة ضمنية من كل أعضاء الجمعيات. وعلى الرغم من أن أعضاء الجمعيات أدانوا كبار المضاربين، فقد كانوا هم أنفسهم، مثلما أوضح بوج، «من صغار المضاربين»[١٢٢]. لقد كانت هذه الجمعيات فى التاريخ الأمريكى أكثر من مجرد خطة لحماية المسكن وما حوله من أرض؛ فقد استخدمت أيضا لحماية *المهنة* فى مجال الحقوق المدعى بها[١٢٣].

وهكذا ساعدت هذه الجمعيات فى إنشاء «نوع من القانون العادى... الذى تم وضعه بالاتفاق المشترك، والضرورة المشتركة»[١٢٤]. ومثلما أوضح أحد مؤرخى المستوطنين، فإنه «على الرغم من أن قانون الحقوق المدعى بها ليس قانونا مستمدا من الولايات المتحدة، أو من كتاب النظام الأساسى للبلاد، فإنه رغم ذلك هو القانون الذى صنعه أصحاب السيادة أنفسهم واستمد منهم، وولايته حتمية»[١٢٥]. بيد أن المستوطنين لم يستغنوا عن القانون الرسمى بشكل

كامل. فقد عملت ترتيباتهم غير القانونية كاستراحة مؤقتة على طريق احترام القانون.

منظمات القائمين بالتعدين

فى ٢٤ يناير ١٨٤٨، اكتشف جيمس مارشال ومجموعة من الهنود والمورمون الذهب على امتداد النهر الأمريكى فى كاليفورنيا. وعلى الرغم من أن القائمين بالتعدين أقسموا على الحفاظ على السرّ، فإنه خلال أربعة أشهر، وصلت أخبار اكتشافهم إلى صحف سان فرانسيسكو. و«أثار» هذا الاكتشاف «ربما ما كان يشكل أكبر هجرة إنسانية طوعية فى التاريخ العالمى فى ذلك الوقت، فى اندفاعة إلى كاليفورنيا من أجل الذهب»[١٢٦]. وكان الأثر المباشر لذلك عميقا: «فقد ترك المزارعون محاريثهم فى الحقول. وفرّ الجنود والبحارة من الخدمة. وهجر أصحاب الحوانيت أعمالهم. وبين عشية وضحاها أصبحت سان فرانسيسكو مدينة الأشباح»[١٢٧]. وخلال عام واحد، كان هناك ١٠٠ ألف من العاملين بالتعدين فى كاليفورنيا؛ وبعد ذلك بعامين كان يوجد ٣٠٠ ألف منهم.

وعندما اندفع هؤلاء المنقبون المفعمون بالأمل إلى كاليفورنيا ليثروها، «لم يجدوا أسوارا ولا احتكارات للمساحين»[١٢٨]. ومع ذلك، فقد كانوا من الناحية القانونية متعدين؛ حيث كان معظم الأراضى التى كانوا ينقبون فيها محل مئات المصالح المتضاربة[١٢٩]. وفى زمن هوجة الذهب، كانت الحكومة الاتحادية تملك معظم الأراضى، وكان ما يصل إلى ٩ فى المائة من مساحة كاليفورنيا الكلية مشمولا بمنح الأراضى المكسيكية، فى حين كان قدر كبير من الباقى صحارى وجبال، أو غير ذلك مما لا يمكن الوصول إليه[١٣٠]. وعلى الرغم من حقيقة أن الحكومة الاتحادية كانت ـ كما رأينا ـ تتمخض عن فئات من النظم الأساسية واللوائح التى تنظم استخدام الأرض، فلم يكن فى الولايات المتحدة قانون ينظم بيع أو إيجار الأراضى الاتحادية التى تحوى

معادن ثمينة[١٣١]. وبالإضافة لذلك، *استبعد* الكونجرس صراحة «أراضى المناجم» من قانون الشفعة العام الصادر فى ١٨٤١.

لقد خلقت السلسلة المترابطة القابلة للاشتعال من منح الأراضى المكسيكية، والملاك الغائبين، والمستوطنين المتعطشين للأرض، وعدم وجود قانون اتحادى يمكن إنفاذه، حاجة مباشرة للترتيبات غير القانونية. وكان مؤرخون مثل بيسانى يعتقدون أنه لم يكن أمام المستوطنين خيارات كثيرة. فإذا «استقروا على أراض عليها حقوق مكسيكية مدعى بها بأمل رفضها، كانوا يواجهون احتمال فقد تكاليف التحسينات التى أجروها. ولكن إذا اشتروا الأرض من صاحب حق مدعى به، يتم تعديل حدوده بعد ذلك، أو يتم رفض طلبه بعد ذلك، فقد يفقدون تكلفة الأرض وكذلك قيمة التحسينات التى أجروها»[١٣٢]. وفى حين وضع المستوطنون ترتيباتهم الخاصة، حاولت الحكومة إيجاد حلّ يستند إلى القانون الرسمى القائم. والمشكلة أن الحكومة كانت جدّ بطيئة. وفى ١٨٥١، أقام الكونجرس لجنة للحكم على سلامة منح الأراضى المكسيكية والأسبانية. ورغم أن ولاية اللجنة الرسمية استمرت حتى ١٨٥٦، فإن المحاكم والمكتب العام للأراضى أجّلا اتخاذ إجراءات لما بعد ذلك بسنوات. وكانت النتيجة هى أنه كان يتعين على المستوطنين أن يعتمدوا على نحو متزايد على قانونهم غير القانونى للحفاظ على شكل ما من النظام. وقد اضطروا لذلك لأنه على حد تعبير أحد المؤرخين القانونيين، «كلما استطال أجل عملية إثبات الحق، زادت فرص التقاضى والعنف»[١٣٣].

ومثل واضعى اليد المنتمين لنوادى الحقوق المدعى بها فى الغرب الأوسط، كان لدى القائمين بالتعدين سابقتان إلى جانبهم: حق الشفعة، وحق الشاغلين فى التحسينات الى أجروها[١٣٤]. ولذلك شكلوا تنظيمات تحكم حقوقهم غير القانونية، وتحديد التزامات القائمين بالتعدين فرادى تجاه الأراضى التى غزوها. وعرفت عقود الاستيطان هذه باسم «تنظيمات مناطق التعدين». وكان القائمون بالتعدين يعرفون أنهم إذا صاغوا لوائحهم بحرص، مع أكبر مراعاة ممكنة للقانون القائم، فإنه سيتعين على الحكومة، عاجلا أو آجلا، أن تصل لاتفاق معهم.

ولم يترك القائمون بالتعدين مجالا كبيرا للمصادفة والحظ. فقد تضمن معظم تنظيمات مناطق التعدين بصفة عامة تسع مراحل متميزة: الأولى، يقدم القائمون بالتعدين إخطارا أو يدلون بإعلان فى اجتماع جماهيرى حاشد فى موقع معروف جيدا لتكوين منطقة جديدة. الثانية، فإن البند الأول فى جدول الاجتماع، هو أن يعيّن القائمون بالتعدين حدود ونطاق المنطقة ويطلقون عليها اسما (عادة سمة جغرافية ما فى المنطقة، أو صاحب حق مدعى به مطروح، أو تكريما لرجل نظم المنطقة). الثالثة، يضع القائمون بالتعدين قيودا على الملكية بالنسبة لعدد الحقوق المدعى بها حسب الموقع والشراء. وفى معظم مناطق التعدين، كان يسمح بالطبع لمكتشف عرق معدنى جديد بحق مدعى به مزدوج، فى حين يسمح للآخرين بحق واحد لكل شخص. ولم يكن هناك حدّ على الحقوق التى يمكن شراؤها، بشرط أن يتم الشراء «بحسن نية بالنسبة لإيلاء اعتبار مهم للصكوك المسجلة وشهادات الملكية التى يصدرها المسجل».

الرابعة، قصر العضوية فى مناطق التعدين والحقوق الممنوحة على مواطنى الولايات المتحدة، أو أولئك المخولين بموجب القانون القائم لأن يصبحوا مواطنين. وهكذا، تم بصفة عامة استبعاد المكسيكيين والآسيويين بسبب الأحكام العنصرية المسبقة فى ذلك الوقت. بل لقد وجه الاتهام للقائمين بالتعدين المكسيكيين أو الآسيويين بأنهم لم يسهموا «بشىء فى ازدهار الناس الذين استولوا لأنفسهم على ثرواتهم التى اكتسبوها بشق الأنفس»، وأنهم يشكلون خطرا على أخلاق «الشباب [الأمريكى] وهم الشباب الذين لم تؤثر فيهم بيوتهم». الخامسة، حددت اللوائح أبعاد حق التعدين المدعى به نفسه من ١٥٠ إلى ٣٠٠ قدم طولا بالنسبة للحقوق المدعى بها الكبيرة، إلى حجم جاروف القائم بالتعدين بالنسبة لعمليات الحفر الصغيرة. وقد أعطى حق الطريق على كل من جانبى الحق المدعى به لإقامة الأنفاق والحفر على أى مسافة طالما أنها لاتنتهك حقوق الجار. السادسة، أرست اللوائح مبادئ توجيهية لكيفية تحديد القائمين بالتعدين لحدود حقوقهم المدعى بها. وكانت المطالبة بالحق المدعى به تبدأ عادة بتقديم إخطار مؤرخ بالحق مع ذكر أسماء المستقرين فى المكان، والمنطقة، والمقاطعة.

السابعة، حددت اللوائح إنشاء مكتب المسجل، حيث يتم الاحتفاظ بالسجلات الرسمية للمنطقة، وبينَت كيفية تسجيل الحقوق المدعى بها. وكان يتم انتخاب المسجلين لمدة عام عادة. بل والأكثر أهمية، أن اللوائح طالبت القائمين بالتعدين «بتقديم ملفات إخطاراتهم بالعمل إلى المسجل خلال مدة تمتد من خمسة أيام إلى ثلاثين يوما من تقديم إدعاء الملكية، ومطالبة المسجل بإمساك دفاتر لمثل هذه الملفات، وكذلك تسجيل نقل سندات الملكية داخل المنطقة». الثامنة، حددت اللوائح اشتراطات تنمية الحقوق المدعاة بالنص على «زمن، ومدى، وطبيعة» العمل الذى يتعين القيام به بغية حيازة الحق المدعى به. «وكانت عقوبة عدم الامتثال على الدوام هى إمكانية المصادرة». وأخيرا، حددت اللوائح نظاما لحل المنازعات[١٣٥].

وإذ واجه القائمون بالتعدين فراغا قانونيا فى قانون التعدين الاتحادى، فقد أقاموا ببعض الفطنة القانونية، نوعان من قانون التعدين كبديل مؤقت. وبالتفاوض فيما بينهم، عملوا على حماية حقوقهم وزيادة قيمة ممتلكاتهم إلى أن تستطيع الحكومة الشروع فى التصديق على سلامة حقوقهم المدعى بها. ولم يكن إنشاء حقوق ملكية من خلال وسائل غير قانونية أمرا نادرا. إذ كان العمل خارج القانون ـ كما هو حاليا فى العالم الثالث ـ منتشرا. وفى السنوات التالية مباشرة لاكتشاف الذهب، كان فى كاليفورنيا ثمانمائة سلطة قضائية مستقلة، لكل منها لوائحها الخاصة[١٣٦]. وكانت كل سلطة تحصل على مشروعيتها الأولى وقوتها من توافق آراء أعضائها. ويلاحظ المؤرخ تشارلس هوارد شين أنه «لم يُفرض أى *الكالد* [عمدة]، أو أى مجلس، أو أى قاض للصلح، على منطقة ما من قبل قوة خارجية. فقد كانت المنطقة هى وحدة التنظيم السياسى، فى كثير من الأقاليم، بعد زمن طويل من إقامة الولايات؛ وكان المندوبون من المناطق المجاورة يجتمعون للتشاور بشأن الحدود، أو شؤون الحكم الحلى، ويقدمون تقارير إلى ناخبيهم فى اجتماعات مفتوحة، على سفح تل أو شاطىء نهر»[١٣٧].

وأيد معظم السياسيين مطالب القائمين بالتعدين، وشرعت المحاكم فى إقرار ترتيباتهم غير القانونية. وفى ١٨٦١، علق قاض من محكمة كاليفورنيا العليا على

مشروعية الترتيبات غير القانونية للقائمين بالتعدين فى قضية جور ضد *ماكبراير*: يكفى أن يوافق القائمون بالتعدين ـ سواء فى اجتماع عام، أو بعد إخطار مناسب ـ على قوانينهم المحلية، والاعتراف بهذه القوانين باعتبارها قواعد للجوار، مالم يظهر فيما بعد أنه كان هناك غش، أو سبب آخر مماثل لرفض القوانين»[١٣٨].

وكان هناك سبب لسهولة قبول تنظيمات مناطق القائمين بالتعدين، هو أن مشروعاتها كانت توضع عادة على أساس مبادىء وأفكار وإجراءات لاتختلف كثيرا عن تلك الواردة فى القانون الرسمى. ويوضح لاسى أن لوائح المناطق «عكست الحكمة والأعراف المتراكمة... لمجمع القصدير الذى كان يضم أصحاب مناجم القصدير فى كورنوال؛ وممارسات منطقة هاى بيك ومحكمة بارموت فى ديربيشاير؛ وتنظيم وممارسات بورجرمايستر فى ساكسونى؛ [والقوانين الكولونيالية] الأسبانية لنواب الملك فى أسبانيا الجديدة وبيرو؛ وبعض ممارسات مناطق التعدين فى حزام الرصاص فى ميزورى»[١٣٩]. فعلى سبيل المثال، «عندما يتقدم أحد القائمين بالتعدين بحقه المدعى به وفق قواعد وأعراف التعدين، فإن الملكية الفعلية لجزء له تخوم محددة من الحق المدعى به، تعطيه حق الملكية فى مجموع الحق المدعى به. ويبدو هذا أكثر قليلا من مجرد تطبيق [لجانب] من قانون التملك المناوئ»[١٤٠]. وقد ناقش أحد محامى القائمين بالتعدين كيف كان قانونهم موازيا لنظام حقوق الملكية الرسمى، وكيف أدى إلى تبسيطه:

> فى ظل قانون القائمين بالتعدين، فإن محتل الموقع هو مسؤول التنفيذ الخاص بنفسه، وذلك فيما يتعلق بالاستيلاء على الأرض، ومنح نفسه سند ملكية، وتعيين الحدود، وإعلان نفسه مالكا... والإخطار بديل للطلب المكتوب؛ ويحقق وضع علامات للحدود غرض المسح؛ وقانون التعدين هو الإمتياز، والتسجيل لدى المسؤول المحلى هو الإثبات والتسجيل. والمسؤول الوحيد المنوط به الأمر هو الجمهور العام، الذى يمثله القائمون بالتعدين، والذى يعد قانونه قانونا صارما لايعرف التساهل[١٤١].

وقد ملأ هذا الدمج بين النماذج القانونية القائمة، والنماذج غير الرسمية، فراغ القانون الرسمى فى أراضى التعدين الشاسعة فى أمريكا ـ مثلما تفعل

منظمات واضعى اليد حاليا فى العالم الثالث. وخلال خمسينيات القرن التاسع عشر، لم يبذل الكونجرس جهدا لتولى أمر موارد التعدين الغربية. ويعتقد المؤرخون أنه ربما راق نجاح القائمين بالتعدين فى الحكم الذاتى للفلسفة السياسية السائدة حينذاك، أو ربما كانت الأمة مشغولة أكثر من اللازم بقضية العبودية وخطر انفصال الولايات الجنوبية[١٤٢]. وربما سلّم رجال القانون بين المشرعين فى الولايات المتحدة ببساطة بعملية صنع القانون الجيدة عندما رأوها. بيد أن هناك أمر واضحا هو: أن الافتقار إلى التحرك من جانب الكونجرس لم يؤد إلا إلى زيادة مصداقية العقد الاجتماعى الذى لم يستنبطه القائمون بالتعدين فحسب، بل جعلوه مجديا أيضا[١٤٣].

بيد أنه بحلول ستينيات القرن التاسع عشر، اضطرت الحرب الأهلية، والحاجة إلى أموال لخوضها، وشواغل المستثمرين فى كاليفورنيا ونيفادا وكولورادو، الكونجرس إلى النظر فى دمج الآلاف من قوانين التعدين فى نظام متكامل. ولعبت شواغل المستثمرين بشأن سندات ملكية الأرض دورا بارزا فى هذا النقاش. ولاحظ أحد المعاصرين أنه نظرا للافتقار إلى نظام معيارى لسندات الملكية، «لم يكن الرأسماليون راغبين فى إنفاق أموالهم فى حفر مداخل ومهابط مكلفة للمناجم، وتركيب الآلات وإقامة المبانى، لاختبار عرق معدنى، يمكن بموجب قانون القائمين بالتعدين تقسيمه من الباطن إلى ما لا نهاية حسب ثرائه»[١٤٤]. وبدأت الحكومة الاتحادية بشكل جاد تنظر فى الطرق التى يمكن بها تنظيم التعدين فى الأراضى الاتحادية[١٤٥]. وحسبما قال لاسى، كان أحد الشواغل الأساسية لأعضاء الكونجرس من الغرب يتمثل فى «الضجة المثارة بشأن تأمين سندات الملكية، والقدرة على شراء أراضى التعدين بسعر معقول»[١٤٦].

وفى ١٨٦٦، أعلن الكونجرس رسميا لأول مرة أن أراضى التعدين فى البلاد مفتوحة أمام المواطنين الأمريكيين للتنقيب فيها ـ بعد ثمانى عشرة سنة من قيا مئات الآلاف من القائمين بالتعدين للمرة الأولى بالتنقيب عن الذهب فى الأراضى الاتحادية فى كاليفورنيا. وأعلن نظام ١٨٦٦ الأساسى صراحة أن كل عمليات التنقيب عن المعادن يجب أن تخضع لتلك «الأعراف والقواعد

المحلية للقائمين بالتعدين في مناطق التعدين العديدة»، والتي لا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة[١٤٧]. لم يكن هدف القانون هو تدمير حقوق نشأت بصورة غير قانونية، وإنما تدعيمها «ببعض اللوائح الحكيمة فيما يتعلق بطريقة حيازتها وتشغيلها، والتي لا تتعارض مع قوانين التعدين القائمة، وإنما تضفي ببساطة تجانسا واتساقا على النظام بأسره»[١٤٨]. وكان هناك جانب مهم آخر لقانون التعدين الأول هذا هو أن «جوهر القانون نبع مباشرة من لوائح التعدين الوفيرة لمنطقة التعدين في وادي العشب في مقاطعة نيفادا بكاليفورنيا... ومنطقة التعدين في وادي الذهب في مقاطعة ستوري بنيفادا»[١٤٩]. وفي إصداره للقانون، ذهب الكونجرس إلى حد الإشادة بالعبقرية الأمريكية في إنشاء ترتيبات غير قانونية:

> والعنصر الأساسي أن هذا النظام العظيم الذي شاده الناس بقدراتهم وصفاتهم الأولية، والذي يتبدى في أرقى شهادة عليه في العبقرية الخاصة للشعب الأمريكي في تأسيس إمبراطورية ونظام، سيتم الحفاظ عليه وترسيخه. وتتبدى السيادة الشعبية هنا في واحد من أعظم مظاهرها، وهي ببساطة لاتهيب بنا أن ندمرها، وإنما أن نضفي عليها طابع القوة الوطنية والسلطة التي لا منازع فيها[١٥٠].

وهكذا، فإن تشريع ١٨٦٦ لم يعترف فقط بمشروعية العقود الاجتماعية التي نشأت خارج القانون الرسمي، وإنما أدمج أيضا المبادىء والحقوق التي ظفر بها المستوطنون من خلال حق الشفعة والحقوق المدعى بها في الإستيطان. كما مدّ القانون حقوق براءة التمليك لأي شخص أو رابطة أنفقت ١٠٠٠ دولار في العمل وفي تحسين الحق المدعى به، سواء تم مسحه أم لا. وكان هذا اعترافا صريحا بأن القيمة المضافة للأصول، أمر يقتضي أن يشجعه القانون ويحميه.

وفي ١٠ مايو ١٨٧٢، أصدر الكونجرس قانون التعدين العام، الذي يحدد إطارا رسميا أساسيا لقانون التعدين الأمريكي الذي استمر حتى اليوم. وقد احتفظ هذا القانون بأهم مبدأين في قانون ١٨٦٦: الاعتراف بقوانين القائمين بالتعدين، وحق أي شخص يدخل تحسينات على منجم ما في شراء سند

ملكية من الحكومة بسعر مناسب[١٥١]. وخلال فترة قدرها عشرين عاما، اندمجت حقوق وترتيبات القائمين بالتعدين التى نشأت بصورة غير قانونية فى نظام رسمى جديد. وحتى المحكمة العليا التى أثار عداؤها للحقوق غير الرسمية رد فعل مناصر لواضعى اليد، أكدت مجددا سلامة قانونى التعدين الاتحاديين الصادرين فى ١٨٦٦ و١٨٧٢ فى قضية *جنيسون ضد كيرك*. فوفق ما أعلنته المحكمة، فإن النظامين الأساسيين «أضفيا تصديق الحكومة على حقوق التملك المكتسبة بموجب الأعراف والقوانين المحلية وأحكام المحاكم... [و] اعترفا بالتزام الحكومة باحترام الحقوق الخاصة التى استقرت فى ظل موافقتها ورضائها الضمنيين. ولم تقترح أى نظام جديد، وإنما صادقت على ونظمت، واعترفت بنظام راسخ بالفعل، ارتبط به الناس»[١٥٢]. وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، تم إدماج قواعد وأعراف مناطق التعدين غير القانونية فى نظام احد متماسك من قوانين الملكية الرسمية[١٥٣].

* * *

فى نهاية القرن التاسع عشر، كان السياسيون والقضاة الأمريكيون قد قطعوا شوطا طويلا فى ميدان قانون الملكية - وكان واضعوا اليد هم الذين قادوهم فى هذا الاتجاه. ويصدق هذا أيضا على الإسكان: ففى ١٨٦٢، عندما أصدر الكونجرس «قانون هومستيد» الشهير، والذى أعطى ١٦٠ فدانا خالية لأى مستوطن يرغب فى العيش على الأرض لمدة خمس سنوات وتعميرها، كان ذلك مجرد تصديق عما كان المستوطنون يفعلونه عمليا بأنفسهم[١٥٤]. ورغم الشهرة الأسطورية للقانون، فإن معظم المستوطنات قام قبل إصداره. «وفيما بين ١٨٦٢ و١٨٩٠، نما سكان الولايات المتحدة بمقدار ٣٢ مليون نسمة - ولكن نحو مليونين فقط منهم استقروا فى ٣٧٢٦٤٩ مزرعة مدعى بالحق فيها من خلال قانون هومستيد»[١٥٥]. وفى الوقت الذى اعتمد فيه الكونجرس القانون بصورة نهائية، كان لدى المستوطنين بالفعل بدائل قانونية كثيرة للحصول على

سندات ملكية الأراضى العامة[١٥٦]. بيد أنه من الناحية التاريخية، كان للقانون قيمة رمزية كبيرة؛ إذ كان يعنى إنتهاء صراع طويل ومرهق ومرير بين قانون الصفوة، والنظام الجديد الذى أنشأته الهجرة الحاشدة واحتياجات مجتمع مفتوح وقادر على الاستمرار. وإذ ضم القانون الرسمى فى نهاية المطاف كثيرا من ترتيبات المستوطنين غير القانونية، فإنه أضفى بذلك المشروعية على نفسه، وأصبح القاعدة لمعظم الناس فى الولايات المتحدة وليس الإستثناء.

دلالة ذلك بالنسبة لبلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة

للتجربة الأمريكية دلالة بالغة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة التى تسعى لتحقيق الانتقال إلى الرأسمالية. فقد كان الاعتراف بحقوق الملكية غير القانونية وإدماجها عنصرا أساسيا فى تحول الولايات المتحدة إلى أهم اقتصاد سوق، وأكبر منتج لرأس المال فى العالم. ومثلما يؤكد جوردون وود، فإنه خلال هذا الوقت «كان شىء هائل يحدث فى المجتمع والثقافة أطلق طموحات وطاقات الناس العاديين مثلما لم يحدث مطلقا من قبل فى التاريخ الأمريكى»[١٥٧].

وكان الشىء «الهائل» ثورة فى الحق فى الحق فى الملكية. فقد أضفى الأمريكيون، وإن لم يكن بحماس ووعى دائما، تدريجيا، المشروعية على قواعد وترتيبات الملكية غير القانونية التى أنشأها أكثر الأمريكيين فقرا، وأدمجوها فى قانون الأرض. وفى بداية القرن التاسع عشر، كانت المعلومات بشأن الملكية والقواعد التى تحكمها مبعثرة ومتضائلة وغير مترابطة. كانت متوافرة فى دفاتر الأستاذ البدائية، والمذكرات الشخصية، والدساتير غير الرسمية، ولوائح المناطق، أو الشهادات الشفوية فى كل مزرعة، منجم، أو مستوطنة حضرية. وكما هو الحال حاليا فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة، كان معظم هذه المعلومات يتعلق فقط بالمجتمع المحلى ولايتوافر فى أى شبكة

متسقة تمثله بصورة منتظمة. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين ربما لم يقصدوا ذلك أو لم يدركوه، فإنهم عندما وضعوا القوانين الوطنية مثل قانون حق الشفعة وقانون التعدين، كانوا ينشئون الأشكال التمثيلية التى تضم كل بيانات الملكية المتفرقة والمنعزلة هذه فى نظام رسمى جديد للملكية.

لم يكن ذلك مهمة سهلة أو سريعة؛ كما لم تخل من العنف. لكن التجربة الأمريكية تشبه كثيرا مايتم حاليا فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة: عجز القانون الرسمى عن مسايرة المبادرة الشعبية، وفقد الحكومة للسيطرة. ونتيجة لذلك، فإن الناس خارج الغرب يعيشون حاليا فى عالم المتناقضات، والذى لايختلف عن العالم الذى وصفه المؤرخ ج. ادوارد هوايت: «عندما كان القائم بالتعدين يترك كوخه ويمضى للعمل، كان يستخدم أحدث ما فى تكنولوجيا الصناعة. وعندما كان المزارع يدلف إلى خارج كوخه، كان يستخدم عادة أحدث الآلات الزراعية»[١٥٨]. كما يعيش سكان العالم الثالث ويعملون فى أكواخ وأحياء فقيرة، جنبا إلى جنب مع أجهزة التليفزيون والحاسبات الإليكترونية. وهم جدّ منظمين فى نوادٍ للحقوق المدعى بها. كما بدأت حكوماتهم فى إعطائهم حق الشفعة.

ولكن الذى لايزالون يفتقدونه هو حق قانونى تمت صياغته بكفاءة فى إدماج ملكيتهم فى النظام القانونى الرسمى، بما يسمح لهم باستخدامه لخلق رأس المال. ومن خلال قوانين الشَغْل، والشفعة، وتعمير البيوت والتملك بموجب «قانون هومستيد»، وقانون القائمين بالتعدين، شاد الأمريكيون مفهوما جديدا للملكية «يؤكد جوانبها الدينامية، ويربطها بالنمو الاقتصادى»، ويحل محل مفهوم «يركز على طابعها الاستاتيكى ويربطها بالتأمين من التغير السريع جدا»[١٥٩]. لقد تغيرت الملكية الأمريكية من كونها وسيلة للحفاظ على نظام اقتصادى قديم، لتصبح بدلا من ذلك أداة قوية لإقامة نظام جديد. وكانت النتيجة هى قيام أسواق متوسعة وخلق رأس المال اللازم لتزويد النمو الاقتصادى المتفجر بالوقود اللازم. كان ذلك هو التغير «الهائل» الذى لايزال يحرك النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة.

وأخيرا، فإن الدروس المستفادة من انتقال الولايات المتحدة إلى الطابع الرسمى لن نجدها فى التفاصيل الفنية وإنما فى التغيرات فى المواقف السياسية وفى الاتجاهات القانونية العريضة. وفى إصدار قوانين لدمج السكان العاملين الذين لايتمتعون بحماية القانون، عبرّ السياسيون الأمريكيون عن فكرة ثورية هى أن المؤسسات القانونية لا تستطيع الاستمرار إلا إذا استجابت للاحتياجات الاجتماعية[١٦٠]. لقد استمد النظام القانونى الأمريكى طاقته من أنه قام على خبرة الأمريكيين العاديين على مستوى القاعدة، وعلى الترتيبات غير القانونية التى وضعوها، فى حين رفض مبادىء القانون العادى الإنجليزى الذى ليس له صلة كبيرة بالنسبة للمشاكل الفريدة للولايات المتحدة. وفى العملية الطويلة والمرهقة لإدماج حقوق الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون، أنشأ المشرعون والفقهاء الأمريكيون نظاما جديدا يفضى بدرجة أكبر لقيام اقتصاد سوق منتج ودينامى. وقد شكلت هذه العملية ثورة نشأت عن التوقعات المعيارية للناس العاديين، طورتها الحكومة إلى هيكل رسمى منظم ومهنى.

ولايعنى هذا القول بأنه يتعين على البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة أن تقلد الانتقال الأمريكى على نحو خانع وأعمى. فهناك فيض من النتائج السلبية فى التجربة الأمريكية عليها أن تحرص على تفاديها. ولكن كما رأينا بالفعل، هناك الكثير لنتعلمه. والدرس الأول هو أن الزعم بأن الترتيبات غيرالقانونية غير موجودة أو محاولة إخمادها، بدون استراتيجية لتوجيهها إلى القطاع القانونى، عمل أحمق - خاصة فى العالم النامى؛ حيث يضم القطاع غير القانونى حاليا - مثلما رأينا فى الفصل الثانى - غالبية السكان فى تلك البلاد، ويشمل تريليونات الدولارات فى صورة رأس مال غير منتج.

وستواجه الجهود المبذولة لخلق ثورة فى الملكية فى أماكن أخرى فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة، متطلباتها وعقباتها وفرصها الفريدة الخاصة. يتعين علينا أن نبارى الثورات الأخرى الجارية فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والحضرنة السريعة. لكن الوضع الأساسى هو نفسه. فحاليا، لم يعد لقانون الملكية فى كثير من البلدان النامية والبلدان الشيوعية

السابقة أهمية بالنسبة للكيفية التى تعيش بها غالبية الناس ويعملون. كيف يطمح نظام قانونى إلى المشروعية إذا كان يستبعد ٨٠ فى المائة من الناس؟ ويتمثل التحدى فى تصحيح هذا الفشل القانونى. وتبين التجربة الأمريكية أن هذه مهمة ثلاثية: إذ يتعين علينا التوصل إلى العقود الاجتماعية الحقيقية بشأن الملكية، وإدماجها فى القانون الرسمى، واستنباط استراتيجية سياسية تجعل الإصلاح ممكنا. وموضوع الفصل التالى هو كيف تستطيع الحكومات أن تتصدى لهذه التحديات.



الفصل السادس

سرّ الفشل القانونى

لم تكن حياة القانون منطقية؛ لقد كانت اختبارا.

ـــ أوليفر ويندل هولمز، القاضى بالمحكمة العليا الامريكية

لدى كل البلدان النامية والشيوعية السابقة تقريبا نظام رسمى للملكية. والمشكلة هى أن معظم المواطنين لاتتوافر لهم فرصة الوصول إليه. إنهم يصطدمون بالناقوس الزجاجى لفيرناند برودل، هذا الهيكل الخفى فى ماضى الغرب الذى احتفظ بالرأسمالية لقطاع صغير جدا من المجتمع. وكان البديل الوحيد أمامهم، كما رأينا فى الفصل الثانى، هو الانسحاب بأصولهم إلى القطاع غير الرسمى حيث يستطيعون أن يعيشوا ويقوموا بالأعمال ـ ولكن دون أن يتمكنوا مطلقا من تحويل أصولهم إلى رأس مال.

ومن المهم قبل أن نستطيع رفع الناقوس الزجاجى، أن نعرف أننا لن نكون أول من يحاول. فكما سنرى فى هذا الفصل، فقد حاولت حكومات البلدان النامية لمدة ١٨٠ عاما أن تفتح نظم الملكية فيها للفقراء.

لماذا فشلت؟ يتمثل السبب فى أنها عملت عادة فى ظل خمسة مفاهيم أساسية خاطئة:

- أن جميع الناس الذين يختبئون فى القطاعات التى لاتتمتع بحماية القانون أو السرية، يفعلون ذلك للتهرب من أداء الضرائب؛
- حيازة الأصول العقارية ليست قانونية لأنه لم يتم مسحها ورسم خرائطها وتسجيلها بشكل سليم؛
- أن إصدار قانون ملزم بشأن الملكية كاف، وتستطيع الحكومة تجاهل تكاليف الامتثال لذلك القانون؛
- يمكن تجاهل الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون أو «العقود الاجتماعية» القائمة؛
- يمكن تغيير أمور أساسية مثل أعراف الناس بشأن كيفية تمكنهم من حيازة أصولهم، القانونية والتى لاتتمتع بحماية القانون، بدون قيادة سياسية عالية المستوى.

إن تفسير أسباب قيام الاقتصادات السرية فى هذه البلدان، التى يعمل فيها بصورة نموذجية من ٥٠ إلى ٨٠ فى المائة من السكان، من حيث التهرب الضريبى، تفسير غير سليم جزئيا على الأقل. فلا يلجأ معظم الناس إلى القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون لأنه ملاذ من الضرائب، ولكن لأن القانون القائم، مهما كانت رشاقة صياغته، لايعالج احتياجاتهم أو طموحاتهم. ففى بيرو، حيث صمم الفريق العامل معى برنامج إدماج صغار منظمى المشروعات غير القانونيين فى النظام القانونى، سجل نحو ٢٧٦ ألفا من منظمى المشروعات هؤلاء مشروعاتهم *طوعا* فى مكاتب التسجيل الجديدة التى أنشأناها لتناسبهم - مع عدم الوعد بإجراء تخفيضات فى الضرائب. لم تكن مشروعاتهم السرية تدفع أية ضرائب على الإطلاق؛ وبعد ذلك بأربع سنوات، بلغ مجموع الضرائب من مشروعات الأعمال التى لم تكن قانونية من قبل، ١,٢ مليار دولار.

لقد نجحنا لأننا طوعنا قانون الشركات والملكية ليلائم احتياجات منظمى المشروعات الذين كانوا قد اعتادوا على القواعد التى لاتتمتع بحماية القانون.

كما خفضنا بصورة مثيرة التكاليف البيروقراطية لتسجيل المشروعات. ولايعنى هذا القول إن الناس لايهتمون بفاتورة الضرائب التى يدفعونها. لكن الصنّاع وأصحاب الحوانيت التى لاتتمتع بحماية القانون - الذين يعملون بهامش ربح فى سمك حدّ الموسى، ويحسبون بالسنت وليس بالدولار - يعرفون مبادىء الحساب الأساسية. كان كل ما يتعين علينا عمله هو أن نتأكد أن تكاليف العمل بصورة قانونية تقل عن تكاليف البقاء فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون، وتسهيل العمل الورقى اللازم للتشريع، وبذل مجهود قوى للإبلاغ بمزايا البرنامج، ثم مراقبة مئات الألوف من منظمى المشروعات وهم سعداء بترك العمل فى السر.

وعلى خلاف الحكمة الشائعة، فإن العمل فى السرّ من الصعب أن يخلو من التكلفة. فالمشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون يتم فرض ضريبة عليها عن طريق الافتقار لقانون جيد للملكية، واضطرارها بصورة مستمرة لإخفاء عملياتها عن السلطات. ونظر لأنها لاتتخذ شكل شركات، فإن مشروعات منظمى الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون لايمكنها أن تغرى المستثمرين ببيع الأسهم؛ ولاتستطيع تأمين الحصول على ائتمان رسمى منخفض التكلفة لأنه لاتتوافر لها حتى عناوين قانونية. ولايمكنها أن تقلل المخاطر بإعلان المسؤولية المحدودة أو الحصول على تغطية تأمينية. و«التأمين» الوحيد المتاح لها هو ذلك الذى يقدمه الجيران، والحماية التى يرغب البلطجية المحليون أو المافيا المحلية فى بيعها لها. وبالإضافة لذلك، فإنه نظرا لأن منظمى المشروعات التى لاتتمتع بحماية القانون يعيشون فى خوف دائم من اكتشاف الحكومة لهم ومن ابتزاز الموظفين الفاسدين، فإنهم يضطرون إلى تقسيم وتجزئة مرافقهم الإنتاجية بين عدة مواقع، وبذلك نادرا ما يحققون وفورات حجم كبيرة. ففى بيرو، تُدفع نسبة ١٥ فى المائة من الدخل الإجمالى للصناعة فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون كرشاوى، تتراوح من «العينات المجانية» و«الهدايا» الخاصة من السلع للنقد الصراح. وإذا يركز منظمو المشروعات السرية بصرهم دائما على الحذر من الشرطة، فإنهم لايستطيعون الإعلان صراحة عن بضائعهم لتشكيل دائرة من الزبائن لهم، أو إرسال شحنات ضخمة أقل تكلفة للزبائن.

وقد أكدت البحوث التى أجريناها فى البلدان التى عملنا معها أن التحرر من تكاليف القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون وإزعاجه، يعوض عادة دفع الضرائب. ذلك أنك ستدفع ضرائب، سواء كنت داخل الناقوس الزجاجى أم خارجه. والتكلفة النسبية للعمل بصورة قانونية هى التى تحدد ما إذا كنت ستظل خارجه أم لا.

وهناك مفهوم خاطئ رئيسى آخر هو أن الأصول العقارية لايمكن تسجيلها رسميا إلا إذا تم مسحها ورسم خرائط لها وتسجيلها بأرقى تكنولوجيا عصرية للمعلومات الجغرافية. وفى أفضل الأحوال يصدق هذا بدوره بصورة جزئية. فقد استطاع الأوروبيون والأمريكيون تسجيل كافة أصولهم العقارية قبل اختراع الكمبيوتر ونظم المعلومات الجغرافية بعقود. وكما رأينا فى الفصل السابق، فقد تعثر المسح طوال القرن التاسع عشر فى الأراضى التى كان قد تم الاستيطان فيها مؤخرا فى الولايات المتحدة سنوات كثيرة وراء نقل حقوق الملكية. وفى اليابان، فحصت الوثائق المتاحة فى مكاتب التسجيل، ورأيت كيف تم تسجيل بعض الأصول من الأراضى بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام خرائط من العصر «الذى كانت طوكيو تسمى فيه «ايدو» - قبل اختراع التصوير الجوى والنظم العالمية لتحديد المواقع بفترة تبلغ من ثلاثة إلى أربعة قرون.

وهذا لا يعنى القول بأن أرقى النظم العصرية للمعلومات الجغرافية والحساب الآلى ليست مهمة لأقصى حد بالنسبة لأى جهود حكومية لفتح نظام الملكية أمام الفقراء. إن ما يعنيه هو أن نقص الرسملة الشائع، ووضع اليد غير الرسمى والإسكان غير القانونى فى كل أنحاء العالم غير الغربى، لم ينجم عن الافتقار للتكنولوجيا المتقدمة للمعلومات ورسم الخرائط.

إن ناقوس برودل الزجاجى ليس مصنوعا من الضرائب والخرائط والحاسبات الآلية، وإنما من القوانين. إن ما يحول دون استخدام معظم الناس فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة للملكية الرسمية الحديثة لخلق رأس المال، هو النظام القانونى والإدارى السيئ. إذ توجد داخل الناقوس الزجاجى نخب تحوز الملكية، وتستخدم القانون المصنف المستعار من الغرب.

وخارج الناقوس الزجاجي، حيث يعيش معظم الناس، يتم استخدام الملكية وحمايتها بكل أنواع الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون التى تضرب بجذورها فى توافق الرأى غير الرسمى والمبعثرة عبر مجالات شاسعة. وتمثل هذه العقود الاجتماعية المحلية فهما جماعيا لكيفية امتلاك الأشياء، وكيف يرتبط الملاّك ببعضهم البعض. ويتضمن وضع عقد اجتماعى وطنى واحد بشأن الملكية فهم العمليات السيكولوجية والاجتماعية - المعتقدات، الرغبات، النوايا، الأعراف، والقواعد - التى تضمنها هذه العقود الاجتماعية المحلية، تم استخدام الأدوات التى يوفرها القانون المهنى لنسجها معا فى عقد اجتماعى وطنى رسمى واحد. وهذا هو ما حققته البلدان الغربية منذ زمن ليس ببعيد.

والنقطة الحاسمة لفهم الموضوع هى أن الملكية ليست الشىء المادى الذى يمكن تصويره أو رسم خريطة له. إن الملكية ليست سمة أولية للأصول، وإنما التعبير القانونى عن توافق آراء هادف من الناحية الاقتصادية *إزاء* الأصول. إن القانون هو الأداة التى تحدد وتثبت رأس المال وتجسده. وفى الغرب، فإن اهتمام القانون بتمثيل الواقع المادى للمبانى أو العقارات أقل من اهتمامه بتوفير عملية أو قواعد تتيح للمجتمع أن يستخلص فائض القيمة المحتمل من تلك الأصول. إن الملكية ليست هى الأصول نفسها، وإنما توافق الرأى بين الناس حول الكيفية التى ينبغى بها حيازة هذه الأصول واستخدامها وتبادلها. ولايتمثل التحدى حاليا فى معظم البلدان غير الغربية فى وضع كل أراضى الأمة ومبانيها فى نفس الخريطة (والذى ربما تحقق بالفعل) وإنما فى إدماج الأعراف القانونية الرسمية القائمة داخل الناقوس الزجاجى مع الأعراف غير القانونية القائمة خارجه.

ولن يتحقق هذا بأى قدرمن المسح ووضع الخرائط. ولن يحول أى قدر من الحساب الآلى الأصول إلى شكل يسمح لها بالدخول للأسواق المتوسعة وأن تصبح رأس مال. فمثلما رأينا فى الفصل الثالث، فإن الأصول نفسها ليس لها تأثير على السلوك الاجتماعى: فهى لا تخلق حوافز، وهى لا تخضع أى شخص للمساءلة، ولا تجعل أى عقد قابل للإنفاذ. إن الأصول ليست «منقولة وقابلة للاستبدال» بحكم جوهرها الداخلى - [قابلة للتقسيم، والتجميع أو للحشد] لتلائم أى تعامل. إن جميع هذه الخصائص تنبع من قانون الملكية

الحديث. إن القانون هو الذى يفصل ويثبت الإمكانيات الاقتصادية للأصول كقيمة منفصلة عن الأصول المادية نفسها، ويتيح للبشر أن يكتشفوا ويجسدوا هذه الإمكانيات. إن القانون هو الذى يربط بين الأصول فى دوائر مالية واستثمارية. وهو تمثيل للأصول فى وثائق قانونية للملكية تعطيها القدرة على خلق فائض القيمة.

منذ أكثر من ستين سنة خلت، كتب المؤرخ القانونى البارز سى. راينولد نويس:

> لم تعد فَيَشْ اللعبة الاقتصادية حاليا هى السلع المادية والخدمات الفعلية التى جرى بحثها على وجه الحصر تقريبا فى كتب الاقتصاد الدراسية، بقدر ما يتمثل فى إقامة علاقات قانونية نسميها الملكية... وبدراسة تطور الواقع الاجتماعى، ينتهى المرء إلى اعتباره شبكة من الروابط غير الملموسة - بيت للعنكبوت من خيوط غير مرئية - تحيط بالفرد وتستوعبه، وبذلك تنظم المجتمع... والعملية التى ندرك بها العالم الفعلى الذى نعيشه هى عملية تحويل هذه العلاقات لأشياء تدرك بالحواس[١].

ومن ثم، فإن رفع الناقوس الزجاجى هو بالأساس تحد قانونى: فلابد أن يتفاعل النظام القانونى الرسمى مع الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون القائمة خارج الناقوس الزجاجى لخلق عقد اجتماعى بشأن الملكية ورأس المال. ولتحقيق هذا التكامل، يستلزم الأمر بالطبع تضافر عدة نظم أخرى للمعرفة: فعلى الاقتصاديين أن يحددوا التكاليف والأعداد بدقة؛ ويتعين على المخططين الحضريين والمهندسين الزراعيين أن يحددوا الأولويات؛ ولاغنى عن واضعى الخرائط والمساحين وخبراء الكمبيوتر فى تشغيل نظم المعلومات. ولكن فى نهاية المطاف، لن يتجسد عقد اجتماعى وطنى متكامل إلا فى القوانين. وكل أنظمة المعرفة الأخرى لا تلعب إلا دورا مساندا.

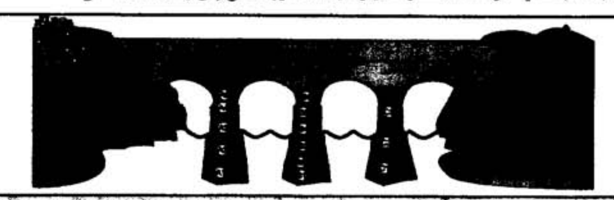
هل يعنى ذلك أن القانونيين يجب أن يقودوا مسيرة التكامل؟ لا. ذلك أن إجراء تغيير قانونى أساسى هو مسؤولية سياسية. وهناك أسباب مختلفة لذلك. أولا، إن القانون يتعلق بصفة عامة بحماية حقوق الملكية. ومع ذلك، فلا تتمثل المهمة الحقيقية فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة فى تحسين الحقوق القائمة مثل منح الجميع الحق فى حقوق الملكية - «أسمى الحقوق» إن أردت. إن منح مثل هذه الحقوق السامية، وتحرير الناس من القانون السيىء،

عمل سياسى. ثانيا، من المرجح أن تعارض قلة من أصحاب المصالح، صغيرة وإن كانت راسخة بقوة ـ يمثلها أساسا أفضل رجال القانون التجارى فى البلاد ـ التغيير، إلا إذا اقتنعت بغير ذلك. ولا يتطلب جذب الأشخاص المترابطين جيدا والأثرياء ذوى الأموال للإنحياز لموكب الدعاية للتغيير، مستشارين ملتزمين بخدمة عملائهم، وإنما يتطلب سياسيين موهوبين ملتزمين بخدمة شعوبهم. ثالثا، إن إقامة نظام متكامل لاتتعلق بوضع مشروعات القوانين واللوائح التى تبدو جيدة على الورق، وإنما تتعلق بتصميم قواعد جذورها راسخة فى معتقدات الناس، ومن ثم يزداد احتمال إطاعتها وإنفاذها. ومهمة السياسى هى الارتباط بالناس الحقيقيين. رابعا، إن حث الاقتصادات السرية على أن تصبح قانونية هى وظيفة أساسية لترويج السياسات. ويتعين على الحكومات أن تقنع أفقر المواطنين ـ الذين يفتقرون إلى الثقة فى الحكومة ويبقون على ترتيبات ضيقة صارمة ـ وبعض رجال المافيا الذين يحمونهم، بشراء تذكرة دخول إلى لعبة أكبر وفضفاضة بصورة أشد. ويتعين على الحكومات أن تقنع أيضا اليساريين ذوى النفوذ، الأقرب إلى الجماهير فى بلدان كثيرة، بأن تمكين الدوائر المناصرة لهم من إنتاج رأس المال هو أفضل وسيلة لمساعدتهم. إن المواطنين الذين يعيشون داخل الناقوس الزجاجى وخارجه يحتاجون إلى الحكومة فى إثبات أن نظاما للملكية متكاملا وأعيد تصميمه، أقل تكلفة، وأكثر كفاءة وأفضل للأمة من الترتيبات الفوضوية القائمة.

وبدون النجاح على هاتين الجبهتين القانونية والسياسية، لايستطيع أى بلد أن يتغلب على الفصل العنصرى القانونى بين من يستطيعون خلق رأس المال ومن لا يستطيعون ذلك. وبدون وجود ملكية رسمية، لا يستطيع الناس تحقيق الازدهار فى مجتمع رأسمالى، مهما بلغ قدر الأصول التى يراكمونها، ومهما بلغ اجتهادهم فى العمل. إذ سيبقون خارج رادار صانعى السياسة، خارج متناول السجلات الرسمية، ومن ثم يبقون غير مرئيين من الناحية الاقتصادية.

لقد نجحت الحكومات الغربية فى رفع الناقوس الزجاجى، لكنها كانت عملية غريبة الأطوار تفتقر للوعى استغرقت مئات السنين. وقد جمعنا ـ أنا وزملائى ـ ما اعتقدنا أنهم فعلوه صوابا فى صيغة أسميناها «عملية الرسملة»، نساعد بها مختلف الحكومات فى شتى أرجاء العالم. والصيغة موجزة فى

شكل (٦ ـ ١) عملية الرسملة: التحرك من رأس المال غير المنتج إلى رأس المال المنتج



A - استراتيجية الاكتشاف

A.1 تحديد وتعيين موقع وتصنيف الأصول التى لاتتمتع بحماية القانون (رأس المال غير المنتج)

A.1.1 وضع مواصفات تجنيد محلية للتغلغل فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون.

A.1.2 تحديد أسباب تراكم الأصول التى لاتتمتع بحماية القانون بغرض وضع دراسات مجدية للرموز.

A.1.3 تحديد القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية التى تكون فيها الأنشطة التى لاتتمتع بحماية القانون أكثر شيوعا.

A.2 تحديد القيمة الفعلية والمحتملة للأصول التى لاتتمتع بحماية القانون (رأس المال غير المنتج).

A.2.1 وضع المنهجيات الملائمة لتقدير قيم الأصول التى لاتتمتع بحماية القانون باستخدام المعلومات الموجودة وجمع المعلومات ميدانيا.

A.2.2 تعديل المعايير لتلائم الوضع من أجل جمع وتجهيز المعلومات وتأكيد النتائج.

A.2.3 تحديد أهمية قيمة الأصول التى لاتتمتع بحماية القانون.

A.3 تحليل تفاعل القطاع خارج القانون مع باقى المجتمع.

A.3.1 بحث الروابط المهمة بين الحكومة والأصول التى لاتتمتع بحماية القانون.

A.3.2 بحث الروابط المهمة بين مشروعات الأعمال القانونية والأصول التى لاتتمتع بحماية القانون.

A.3.3 تحديد العمليات التى تعاملت فيها الحكومة بنجاح مع الأصول التى لاتتمتع بحماية القانون.

A.4 تحديد الأعراف خارج القانون التى تحكم الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون.

A.4.1 اكتشاف وفك شفرة الأعراف التى لاتتمتع بحماية القانون التى تحدد الطريقة التى تحتفظ بها حقوق الملكية وتمارس بواسطة مجتمعات محلية مختلفة التى لاتتمتع بحماية القانون فى البلاد.

A.5 تحديد التكاليف التى تتحملها البلاد نتيجة العمل الذى لايتمتع بحماية القانون.

A.5.1 التكاليف بالنسبة للقطاع الذى لايتمتع بحماية القانون.

A.5.2 التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال القانونى.

A.5.3 التكاليف بالنسبة للحكومة.

B - الاستراتيجية السياسية والقانونية

B.1 كفالة أن يضطلع أعلى مستوى سياسى بالمسؤولية عن رسملة الفقراء.

B.2 تشغيل الهيئات التى تسمح بالتغيير السريع.

B.2.1 التحديد والربط بعملية الرسملة لمختلف المؤسسات التى تحكم حاليا حقوق الملكية أو تمس قدرتها على توليد فائض القيمة.

B.2.2 تصميم، والحصول على الموافقة على، وتشغيل الهيئات التى تسمح بالإدخال السريع للتغييرات فى مختلف العمليات المطلوبة للرسملة. وإذا أمكن إنشاء منظمة واحدة لها لوحدها الولاية على رسملة الأصول ومكاتب لا مركزية لتقديم الخدمات فى كل أنحاء البلاد.

B.2.3 تضمن أن تشمل عملية الرسملة الأولويات السياسية للحكومة وتعكس توافق الرأى داخل المجتمع مما ييسر تنفيذ العملية على حد سواء.

B.3 إزالة الاختناقات الإدارية والقانونية.

B.3.1 حساب تكاليف رسملة الأصول خارج القانون، بما فى ذلك:

B.3.1.1 اشتراطات التراخيص على كافة المستويات الحكومية.

B.3.1.2 الاشتراطات والمبالغ المدفوعة لقاء هذه التراخيص.

B.3.1.3 عدد الاستمارات والوثائق الأخرى المطلوبة.

B.3.1.4 الاشتراطات التى لا يمكن الوفاء بها عمليا.

B.3.1.5 كل تكاليف المعاملات الأخرى، بما فى ذلك التأخيرات الزمنية.

B.3.2 إزالة الاختناقات الإدارية والقانونية بتحديد وتعديل المؤسسات واللوائح والممارسات التى تخلق الروتين غير الضرورى.

B.4 بناء توافق فى الرأى بين القطاع القانونى والقطاع الذى لايتمتع بحماية القانون.

B.4.1 تحديد النقاط التى تتفق فيها الأعراف خارج التى لاتتمتع بحماية القانون مع القانون للتمكن من وضع مشروعات لوائح تعترف بالبراهين المقبولة خارج القانون على الملكية بدعم من المجتمعات خارج القانون.

B.4.2 ضمان أن يؤدى وضع القواعد القانونية التى تدمج الملكية خارج القانون إلى تحقيق ذلك بدون الإضرار بمستوى الضمان الذى يكفله النظام القانونى القائم للملكية المسجلة على نحو سليم والتى تخضع للسيطرة الفعلية للحصول على موافقة القطاع القانونى.

B.5 وضع لوائح وإجراءات تخفض تكاليف حيازة الأصول قانونا إلى ما يقل عن تكاليف حيازتها خارج القانون.

B.5.1 إصدار اللوائح المطلوبة لإخضاع كل أنواع الملكية فى البلاد لكيان قانونى واحد منسق ومجموعة واحدة من الإجراءات.

B.5.2 توسيع تعريف أدلة الملكية لتلائم العملية الجديدة، وتوحيد اللوائح والإجراءات التى ستحكم عملية الرسملة فى حزم يمكن تدبرها إداريا.

B.5.3 توحيد كل التشريعات المبعثرة فى قانون واحد.

B.5.4 تطوير المؤسسات والإجراءات التى تتيح وفورات الحجم لكل الأنشطة التى تشكل عملية الرسملة.

B.5.5 وضع بديل معجل ومنخفض التكلفة لوضع اليد والأشكال الأخرى للتملك خارج القانون. دعم العمليات واحترام القانون بوضع حوافز وحوافز سلبية تهدف إلى تشجيع نقل الملكية القانونى وإحباط نقلها غير القانونى (خارج القانون).

B.5.6 تصميم وتنفيذ عمليات إدارية أو خاصة لتحل محل العمليات القضائية، حيثما يكون ذلك ملائما، لتشجيع تسوية المنازعات فى إطار القانون.

B.6 خلق آليات تقلل المخاطر المرتبطة بالاستثمار الخاص، بما فى ذلك مصداقية سندات الملكية وعدم دفع مقابل الخدمات العامة.

الشكل (٦ ـ ١). والواقع أن شرح التفاصيل لايعد جزءا من هذا الكتاب، لكن القـراء الذين يودون الإطلاع على الوصف التـقنى للخطة بأسـرها مـدعـوون للرجوع للوثائق غير المنشورة فى محفوظات «معهد الحرية والديمقراطية». وسأركز فى باقى هذا الفصل على مكونين لا غنى عنهما فى الصيغة: التحدى القانونى والتحدى السياسى.

الجزء الأول: التحدى القانونى

مثلما تبدو عليه الأمور، فإن إقامة نظام متكامل موحد للملكية فى البلاد غير الغربية أمر مستحيل. فترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون مبعثرة بين عشرات، وأحيانا مئات، المجتمعات المحلية؛ ولايعرف إلا أهل الداخل المطلعين والجيران فقط الحقوق وغيرها من المعلومات. وينبغى دمج كل ترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون المنفصلة والسائبة التى تميز معظم بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة فى نظام واحد يمكن استخلاص مبادىء القانون العامة منه. خلاصة القول، ينبغى إدماج العقود الاجتماعية الكثيرة «هنا وهناك» فى عقد اجتماعى واحد يشمل كل شىء.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ كيف تستطيع الحكومات أن تتوصل إلى ماهية ترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون؟ كان ذلك هو على وجه التحديد السؤال الذى وجهة إلّى خمسة أعضاء فى الوزارة الإندونيسية. فقد زرت إندونيسيا لحضور احتفال بإصدار طبعة من كتابى السابق بلغة البهاسا الإندونيسية، واستغلوا هذه الفرصة لدعوتى للحديث حول كيف يمكنهم التوصل إلى «من يملك ماذا» بين ٩٠ فى المائة من الإندونيسيين الذين يعيشون فى القطاع غير القانونى. وخوفا من أن أفقد انتباه وتركيز المستمعين، إذا أسرفت فى الشرح الفنى حول كيفية بناء جسر بين القطاعين غير القانونى والقانونى، تقدمت بطريقة أخرى، طريقة إندونيسية، للرد على سؤالهم. فخلال الجولة المكرسة لكتابى، اقتطعت بضعة أيام لزيارة بالى، وهى من أجمل

الأماكن على سطح الأرض. ولم تكن لدىّ وأنا أتجول عبر حقول الأرز، أى فكرة عن أين تقع حدود الملكية. لكن الكلاب كانت تعرف. ففى كل مرة كنت أعبر فيها من مزرعة لأخرى، كان كلب مختلف ينبح. ربما كانت هذه الكلاب الإندونيسية جاهلة بالقانون الرسمى، لكنها كانت متأكدة من الأصول التى يملكها أصحابها.

وأخبرت الوزراء أن لدى الكلاب الإندونيسية المعلومات الأساسية التى يحتاجونها لإقامة نظام رسمى للملكية، وأنهم بالتجول فى شوارع المدن وفى الريف والإصغاء للكلاب التى تنبح، يستطيعون تدريجيا أن يشقوا طريقهم للأمام، خلال غابة وثائق التمثيل غير القانونية المبعثرة فى كافة أنحاء البلاد، حتى يتوصلوا إلى العقد الاجتماعى الحاكم. ورد أحد الوزراء بقوله «آه، جوكوم عادات (قانون الناس)»!

لقد كان اكتشاف «قانون الناس» هو الأسلوب الذى بنت به دول الغرب نظمها الرسمية للملكية. ويتطلب الأمر حكومة جادة معنية بإعادة هندسة الاتفاقيات غير الرسمية الحاكمة فى عقد اجتماعى رسمى وطنى واحد بشأن الملكية، الإصغاء إلى كلابها التى تنبح. ولإدماج كل أشكال الملكية فى نظام موحد، ينبغى أن تتوصل الحكومات إلى كيف ولماذا تجدى الأعراف المحلية ومدى قوتها فى واقع الأمر.

ويفسر الفشل فى القيام بهذا السبب فى أن المحاولات الماضية للتغيير القانونى فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة لم تكن مجدية. إذ ينزع الناس إلى النظر إلى «العقد الاجتماعى» باعتباره تجريدا غير مرئى ويمثل قوة إلهية، لايكمن سوى فى عقول أصحاب الرؤى مثل لوك، وهيوم، وروسو. لكننا اكتشفنا - أنا وزملائى - أن العقود الاجتماعية فى القطاع غير القانونى ليست مجرد التزامات اجتماعية ضمنية يمكن استنتاجها من سلوك المجتمع؛ بل هى أيضا ترتيبات يقوم الناس الحقيقيون بتوثيقها صراحة. ونتيجة لذلك، يمكن عمليا لمس هذه العقود الاجتماعية غير القانونية، ويمكن أيضا تجميعها لإقامة نظام للملكية ولتكوين رأس المال يعترف به المجتمع نفسه وينفذه.

الانتقال من نظام ما قبل رأسمالى للملكية إلى نظام رأسمالى لها

لايتصور قيام اقتصاد حديث للسوق، بدون نظام رسمى متكامل للملكية. فلو لم تكن دول الغرب المتقدمة قد أدمجت كل أنواع التمثيل للملكية فى نظام معيارى موحد لها وجعلته متاحا للكافة، لما استطاعت أن تتخصص وتقسم العمل لخلق شبكة سوق موسعة ورأس المال اللازم لإنتاج ثروتها الحالية. وترتبط أوجه عدم كفاءة الأسواق غير الغربية كثيرا بتجزؤ ترتيبات الملكية لديها، وعدم توافر تمثيل معيارى للملكية. ولايحدّ هذا الافتقار إلى التكامل من التفاعل بين القطاع القانونى وغير القانونى فقط، وإنما بين الفقراء أنفسهم. ذلك أن مجتمعات العاملين خارج إطار القانونى تتبادل فيما بينها، ولكن بصعوبة كبيرة فحسْب. إنها مثل الأساطيل الصغيرة من السفن التى تظل على هيئة تشكيل عند الإبحار استنادا إلى بعضها البعض وليس استنادا إلى معيار ما موضوعى ومشترك، مثل النجوم أو البوصلة المغناطيسية.

إن المعايير المشتركة المدمجة فى كيان قانونى موحد ضرورية لإقامة اقتصاد سوق حديث[٢]. ومثلما أوضح س. راينولد نويس:

> تتطلب الطبيعة الإنسانية الانتظام واليقين، ويقتضى هذا المطلب أن تتسق هذه الأحكام الأولية معا مما يتيح لها أن تتبلور فى قواعد محددة - فى «هذا الكيان من العقائد أو التنبؤ المنتظم الذى نسميه القانون»... إن الملائمة العملية التى يأخذ بها العامة... تؤدى إلى بذل جهود متكررة لإضفاء طابع نظامى على كيان القوانين. إن الطلب على التقنين. هو طلب من الناس بأن يتم تحريرهم من الأسرار ومن عدم اليقين المحيط بالقانون غير المكتوب أو حتى القانون المستمد من السوابق[٣].

والانتقال من الحالة التى يعتمد فيها الناس بالفعل على تنوع الممارسات غير القانونية التى يرسخها الاتفاق المتبادل، إلى نظام قانونى موحد ومقنن، يمثل تحديا مروعا. ومثلما رأينا، هذا هو ما كان يتعين على دول الغرب أن تحققه للانتقال من «الأحكام البدائية» لما قبل الرأسمالية، إلى كيان منتظم من

القوانين. وتلك هي الطريقة التي رفعت بها الناقوس الزجاجي. بيدأنه بقدر ما نجحت هذه البلدان، فإنها لم تكن واعية دوما بما كانت تفعله، ولم تخلف مخطط أصلي واضح وراءها. وحتى في بريطانيا التي كانت تواقة لتوسيع منافع الثورة الصناعية، امتدت جهود الإصلاح لنحو قرن كامل (من ١٨٢٩ إلى ١٩٢٥) قبل أن تصبح الحكومة في وضع يمكنها من التأكد من أن الأصول العقارية يمكن تسجيلها مركزيا ويسهل نقلها. ويلخص جون سي. باين مدى صعوبة وغرابة أطوار إصلاح نظام الملكية بالنسبة لإنجلترا:

> تم إصدار كثير جدا من النظم الأساسية، وتم وضع قانون الملكية الإنجليزي من أعلى لأسفل. وكان كثير من هذا الإصلاح ارتجالا في حالات بعينها، ويخرج المرء بانطباع أن قادة الحركة لم تكن لديهم على الدوام فكرة واضحة عما يفعلونه والسبب في قيامهم بذلك. لقد أصبح القانون الإنجليزي للملكية جدّ تقني، واكتسب إضافات جد كثيرة على مر القرون لحد أن المهمة لابد وأنها بدت في البدء مروعة وساحقة تقريبا. وكانت الصعوبة تكمن في أنه كان هناك قدر كبير من التفاصيل يتعين العناية بها، بحيث كان من الصعب الوصول لجوهر الأمور. لذلك بدأ دعاة الإصلاح الإنجليز التصدي لها بكل الحماس، وإن كان بطاقة أكبر من مجرد وضوح المفهوم. وعلى المدى الطويل، أبلوا بلاء حسنا، لكن الأمر اقتضى منهم قرنا ليحققوا ذلك، وفي إبان ذلك جربوا عدة تجارب فاشلة، واضطروا في النهاية إلى الأخذ بعدد من الحلول الوسط[٤].

فشل القانون الإلزامي

يمكن للمرء أن يفترض أن رفع النواقيس الزجاجية سيكون أسهل نسبيا حاليا على البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وفي نهاية المطاف، فإن الحق في الحصول الشامل على الملكية معترف به حاليا تقريبا في كل دستور وطني في العالم، وفي كثير من الاتفاقيات الدولية. وتوجد برامج لمنح الفقراء الملكية في كل البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة تقريبا. وفي حين لاقت

الإصلاحات التى تمت فى الغرب فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مقاومة فكرية وأخلاقية واسعة تعارض تقاسم حقوق الملكية الرسمية، فإن فرص الحصول على الملكية تعد اليوم جزءا لايتجزأ من الحقوق الأساسية للجنس البشرى. وتؤكد طائفة عريضة من المعاهدات الدولية المعاصرة، التى تتراوح من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٩٤٨ وكتب تعاليم الكنيسة الكاثوليكية، إلى «ميثاق منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المعنى بالسكان الأصليين وأهل القبائل فى البلدان المستقلة الصادر فى ١٩٨٩، على أن الملكية حق أساسى ومستقر للإنسان. وبدرجات مختلفة، تعتبر المحاكم والقوانين فى كل أنحاء العالم هذا الحق مبدأ قانونيا مهما. وقد حظر القانون الدولى منذ اتفاقية لاهاى الدولية المبرمة فى ١٨٩٩، العادات القديمة للجيوش الغازية فى نهب الممتلكات. وهكذا يعامل القانون الدولى حقوق الملكية للأفراد باعتبارها أكثر قداسة من حقوق سيادة الدول، وينص على أنه حتى إذا فقدت الحكومة أراضى، فإن أصحاب الملكية فى هذه الأقاليم نفسها لن يفقدوا أراضيهم.

لقد ازدهرت الولايات المتحدة وكندا واليابان وأوروبا - الخمسة وعشرون بلدا المتقدمة فى العالم - بدرجة أكبر كثيرا من تلك البلدان التى لايتوافر لها ذلك النوع من نظم الملكية الرسمية المتكاملة الذى يسهل الوصول إليه، لدرجة أنه ليس هناك حاليا من يقترح على نحو جاد الوصول لحلول اقتصادية تتجاهل الحاجة إلى الملكية الرسمية. وهذا هو السبب فى أن معظم البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة تعترف حاليا بمبدأ الحصول الشامل على حقوق الملكية، باعتباره ضرورة سياسية وأيضا عنصرا ضمنيا فى برامجها للإصلاح الاقتصادى الكلى وإصلاح السوق.

لقد تم تكريس القصد السياسى فى تقنين الأصول المملوكة للفقراء فى القانون فى أمريكا اللاتينية لمدة قرنين تقريبا. وقد نص أول دستور يصدر فى بيرو فى ١٨٢٤، بعد عامين فحسب من الاستقلال عن أسبانيا، بوضوح على أن الفقراء، ومن ثم معظم أبناء بيرو من السكان الأصليين، ملاّك شرعيون

لأراضيـهم. ومع ذلك، فـعندما أصـبح واضـحا أن النخبة فى بيرو طفـقت تنزع تدريجـيا ملكيـة الفقـراء من أبناء البـلاد الأصليين، أصـدرت الحكومـة على مـرّ السنين سلسلة قوانين تعزز قصد دستور بيرو. لكن لم يُجْد أى منها. لقد حصل السكان الأصليون على نظم أساسـية تؤكد أن الأصول التى يحوزونها مملوكة لهم قانونا. أما مـا لـم يحصلوا عليه فهو الآليات التى تتيح لهم تثبيت الحقوق الاقتصادية على الأصول المملوكة لهم فى صكوك تمثلها ويحميها القانون.

والسبب جدّ واضح حاليا. ففى بيرو (وفى كثير من البلدان الأخرى خارج الغرب)، لايتجه معظم الإجراءات القانونية لإنشـاء الملكية الرسـمية لمعالجة البراهين والإثباتات التى لاتتمتع بحماية القانون للملكية التى تفتقر إلى أى سلسلة مرئية من سندات الملكية - وهى بالطبع النوع الوحيد من الإثبات الذى يملكه الفقـراء. كذلك لايستطيع القـانون القـائم متـابعـة وتسـجيل التـغيرات اللاحقة فى سند ملكية أصل مـا حيث تستمر المعـاملات فى تعديل عـلاقات الملكية على مرّ الزمن. ومثلما رأينا فى الفصل الثانى، فإن الإجراءات القانونية اللازمة حاليا لتسجيل سندات الملكية والتغييرات فيها قد تستغرق عشرين سنة، فى أفضل الظروف، مع توافـر الخـرائط الحديثة وأجـهزة الكمبيـوتر، ووقوف منظمات حقوق الإنسان متأهبة، ومـع توافر أفضل النوايا فى العالم. ويتضح من الأدلة التى اكتشفناها، أن أهل بيرو الأصليين واجهوا فى القرن التـاسع عشـر عمليـات تأخيـر لم تكن أفـضل من ذلك، وربما كـانت أسـوأ. وبالنسبة للناس الذين كانوا يعترضون على هذه العقبات، كان إنشاء القواعد غير القانونية لحماية الأصول المملوكة لهم هو الشىء الرشيد الوحيد الذى يتعين عليهم القيام به.

وعندمـا أصبح واضـحـا أن القوانين الإلزامية لا تسـاعد السكان الأصليين فى بيرو على تجسيد حقوقهم، هبت الصفوة الاقتصادية ثانية إلى العمل، آملة فى التوصل إلى خدع جديدة للالتفاف على قصد القوانين. وحيثما لم توجد سندات الملكيـة الرسـميـة، بدأ ذوو الاتصـالات الجـيدة مـعـا ومـحـامـوهم فى اخـتـراعـهـا، فـأعـادوا تشكيل الأدلة الوثـائقـيـة، وجـعلوا السلطات المحليـة

والمسجلين العموميين يصدرون سندات قانونية لصالحهم (والتي كان يسمونها *titulos supletorios*). ومرّة ثانية جردت الصفوة السكان الأصليين لبيرو من ممتلكاتها، أو أجبرتهم على بيعها . برخص التراب. وبدلا من أن تتحرى الحكومة السبب في عجز الفقراء عن استخدام القانون بكفاءة لصالحهم، افترضت أن القانون ليس هو المشكلة، وإنما المشكلة هي أن الفقراء أقل شأنا بصورة لصيقة بهم. ومن ثم فبدلا من تحسين القانون، اقتلعت بعض الفقراء وبنت أسوار منع الحرائق حول أراضيهم. وفي ١٩٢٤، أصدرت بيرو قانونا أساسيا لحماية أبناء البلاد الأصليين من الوقوع ضحية مزيد من الحيل القانونية، بحشد الآلاف منهم في مجتمعات ريفية زراعية يحظر فيها صراحة نقل حقوق ملكية أي أرض. وإذ حمت بهذا أبناء البلاد الأصليين من الصفوة الماكرة والمخادعة، فقد حرمتهم أيضا، وإن كان بغير قصد من الأدوات الأساسية اللازمة لخلق رأس المال.

بيد أن هذه الجيوب الريفية لم تكن تستطيع أن تضم سوى نسبة صغيرة من السكان الأصليين. وبحلول أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين، كانت الأغلبية الباقية لاتزال معرضة للمعاناة وتعيسة، وبالتالي يحتمل أن تشكّل طبقة متقلبة، خاصة مع الصعود المفاجيء لحركات يسارية قوية ومنظمة جيدا . وللتغلب على خطرها، طبقت حكومة بيرو مثلها مثل حكومات كثير من بلدان العالم الثالث، برامج للإصلاح الزراعي صادرت مساحات شاسعة من الأراضي من المزارع الكبيرة ومزارع تربية الماشية الضخمة (haciendas)، لإنشاء ما يزيد على ستمائة تعاونية زراعية تديرها الحكومة من أجل المزارعين. ومرة ثانية كان الهدف نبيلا: التأكد من حصول أبناء البلاد الأصليين على فرص امتلاك العقارات. وكان ما حوّل حتى هذه الجهود إلى فشل هو أن كثيرين من السكان الأصليين كانوا يكرهون العمل داخل بيروقراطيات مفروضة. وقاموا بتفتيت التعاونيات إلى قطع من الأرض أصغر ومملوكة ملكية خاصة، وتحولوا مرة أخرى إلى الترتيبات غير القانونية المألوفة والمرنة بدرجة أكبر لحماية حقوقهم التي ترسخت حديثا . وكان ما يتعين على الحكومة أن تضعه في اعتبارها هو أنه عندما يحصل الناس في

نهـاية المطاف على الملكيــة، تكون لهم أفكارهـم الخـاصــة بهم عن كـيف يستخدمونها ويتبادلونها. ذلك أنه إذا لم ييسر النظام القانونى تلبية احتياجات الناس وطموحاتهم، فإنهم سيخرجون من النظام جماعة.

ويقدم تاريخ بيرو درسا مهما لدعاة الإصلاح من كل الألوان السياسية. لقد فشلت البرامج الحكومية لمنح الملكية للفقراء خلال المائة وخمسين عاما الماضية، سواء اتبعت نزعة اليمين (حقوق الملكية الخاصة خلال القانون الإلزامى) أو اليسار (حماية أرض الشعب الفقير فى التعاونيات التى تديرها الحكومة). إن جداول الأعمال السياسية المعوقة «لليسار مقابل اليمين» ليس لها أهمية إلى حد كبير بالنسبة لاحتياجات معظم الناس فى البلدان النامية. إن هؤلاء الناس لايخرجون عن القانون لأن القانون طبق الخصخصة أو التجميع عليهم، وإنما ببساطة لأنه لم يتصد لما يريدونه. قد تتباين رغباتهم. ففى بعض الأوقات يحتاجون لتجميع ملكياتهم، وأحيانا يحتاجون إلى تقسيمها. فإن لم يساعدهم القانون، فإنهم عندئذ سيساعدون أنفسهم خارج إطار القانون. إن مايتميز به أعداء الملكية وتكوين رأس المال فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة، لايتمثل فيما إذا كانوا يساريين أو يمينيين، وإنما فيما إذا كانوا أصدقاء للوضع القائم أم لا. ويقتضى الأمر أن تتوقف الحكومات فى البلدان النامية عن العيش على الأحكام المسبقة لأهل الغرب التى تبرز قسوة الحصار الذى صاحب خلق الملكية فى بريطانيا منذ قرون مضت، أو فى تجريد أهل أمريكا الأصليين من ملكيتهم بصورة دموية فى كل أنحاء أمريكا الشمالية. هذه الديون المعنوية ينبغى دفعها فى الغرب، وليس فى الخارج. وما يتعين على الحكومات فى البلدان النامية أن تفعله هو الإصغاء للكلاب التى تنبح فى مجتمعاتها المحلية الخاصة، وأن تتوصل إلى ما ينبغى لقانونها أن يقوله. وعندئذ فقط سيكف الناس عن العيش خارجه.

إن القانون الرسمى يفقد بصورة متزايدة مشروعيته؛ لأن الناس يواصلون خلق الملكية خارج متناوله. وقد أظهرت البيانات التى حصلنا عليها من الخارج أنه من ستينيات إلى تسعينيات القرن العشرين، لم ينم القطاع غير القانونى بدرجة أكبر فى بيرو فقط، وإنما أيضا فى غيرها من البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وبافتراض أن فشل القانون الإلزامى ليس ظاهرة تخص

بيرو وحدها، قمت في ١٩٩٤ بتشكيل فريق بحث خاص للتوصل إلى ما إذا كانت المؤسسات المالية الدولية قد أوردت خلال الثلاثين عاما الماضية أنباء عن تنفيذ أي برنامج ناجح وحاشد «لإضفاء الطابع الرسمي» في العالم الثالث - برنامج تمثل فيه كل الأصول بطريقة صحيحة، وتتكامل في نظام موحد بهدف إنتاج رأس المال. وعلى الرغم من قضاء شهور، قمنا خلالها بغربلة منهجية لسجلات الخزانة في الولايات المتحدة والمنظمات الدولية، لم نجد شيئا يشبه نجاح البلدان المتقدمة حتى من بعيد.

وكان ما توصلنا إليه هو أنه خلال العقود الأربعة الماضية، شرعت حكومات مختلفة في تنفيذ كثير من مثل هذه البرامج، بتخصيص مليارات الدولارات لتمويل حشد ضخم من الأنشطة المتعلقة بالملكية مثل نظم المسح ورسم الخرائط والتسجيل بالكمبيوتر. وكانت هناك سمتان رئيسيتان مشتركتان لهذه المشروعات: إجهاض عدد غير عادى منها قبل الأوان بسبب ضعف النتائج («مقادير هائلة من الخرائط الحديثة وأجهزة الكمبيوتر، لكن قليل من الملاّك الرسميين الجدد»، كما أورد أحد مديرى مشروع حكومى فى البرازيل)؛ وفيما عدا بعض برامج إصدار شهادات الملكية فى ريف تايلند، لم ينجح أى من هذه الجهود فى تحويل الأصول غير القانونية لأصول قانونية. ومن المؤكد أننا لم نجد أدلة على أن الأصول كان يجرى تحويلها إلى رأس مال.

هل كان ذلك راجعا إلى أن الحكومات لا تبالى حقا؟ من المؤكد لا. ففى بيرو على سبيل المثال، حاولت الحكومة إضفاء طابع رسمى على الملكية على الأقل اثنتين وعشرين مرة فى خلال أربعمائة سنة منذ الفتح الأسبانى. وكان معدل نجاحها صفرا. وبحثنا الأمر مع سلطات إصدار سندات الملكية فى بلدان نامية أخرى، وحصلنا على ردود مماثلة: لقد فشلت برامج كبرى، أو لم يكن لها سوى تأثير هامشى. ومما له دلالته ثانية، أنه لا أحد ممن تحدثنا إليهم فى تلك البلدان استطاع أن يدعى أن أى عدد له شأن من سندات الملكية المصدرة أصبح من المنقولات القابلة للاستبدال، وتم تحديده وتثبيته بطريقة تجعله جزءا من شبكة متكاملة يمكن أن يتم فيها تكوين رأس المال.

والأدلة ساحقة: فمهما بلغ اجتهاد البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة فى مسعاها، ومهما حَسُنت نواياها، ظلت هناك مسافة ضخمة بين ما

يقضى به القانون الإلزامى وما يتعين القيام به لجعل القانون فعّالا. إن القانون الإلزامى لايكفى. ومثلما أوضح أندرزيه راباكزينسكى:

إن المفهوم القائل بأن مجرد إنشاء نظام قانونى مناسب سينشىء مجموعة من الحقوق القانونية للملكية التى يمكنها أن تشكل أساسا لنظام اقتصادى حديث، غير مقنع بصورة عميقة؛ لأن معظم قوانين حقوق الملكية يمكن تنفيذها بصورة هامشية فقط بواسطة النظام القانونى. إن جوهر مؤسسة الملكية هو مسألة تتعلق بالممارسات الاجتماعية والاقتصادية التى لاتتعرض للتساؤل والتى تتحقق بدون وعى إلى حد كبير، والتى ينبغى أن ترسخ جذورها فى التطورات غير القانونية. وتلك مشكلة هوبز القديمة: عندما يمتثل معظم الناس للقانون، تستطيع الحكومة إنفاذه بفاعلية وبتكاليف رخيصة [نسبيا] فى مواجهة قلة من الأفراد ينتهكونه. ولكن عندما ينهار الامتثال للقانون بقدر كبير كاف، لاتوجد سلطة قوية بما يكفى لتعقب كل الناس مثلما تفعل الشرطة. وفى مثل هذا الإطار، وعندما يصبح إنفاذ القانون أقل فاعلية بدرجة متزايدة، يتولد لدى الأفراد حافز لأن يتغيوا مصالحهم، بغض النظر عن أى قيود ورقية[٥].

وعبر التاريخ الحديث، لم تفتقر البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة للإرادة السياسية، وللميزانيات، والبيانات الدولية، أو القانون الإلزامى الموضوع بغرض معلن هو منح غالبية المواطنين حقوقا فى الملكية. فالمشكلة هى أنه عندما تشرع الحكومات لضمان حقوق الملكية للفقراء، فإنها تتصرف كما لو كانت ترتحل إلى مكان يوجد به فراغ فى الملكية، وكما لو كانت تهبط على سطح القمر. وتفترض أن كل ما عليها أن تفعله هو سدّ هذا الفراغ بقانون ملزم. بيد أنه لايوجد فراغ فى معظم الحالات. فالناس يحوزون بالفعل مقادير ضخمة من الملكية من خلال الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون. ورغم أن الأصول المملوكة للفقراء قد توجد خارج القانون الرسمى، فإن حقوقهم على هذه الأصول تحكمها على الرغم من ذلك العقود الاجتماعية التى صنعوها بأنفسهم. وعندما لاينسجم القانون الملزم مع هذه الأعراف والاتفاقيات التى لاتتمتع بحماية القانون، فإن أطراف هذه الاتفاقيات سوف يمتعضون من هذا التطفل ويرفضونه.

ترسيخ جذور القانون فى العقد الاجتماعى

تشكل العقود الاجتماعية غير القانونية بشأن الملكية أساس كل نظم الملكية تقريبا، وهى جزء من واقع كل بلد، حتى فى الولايات المتحدة حاليا[٦]. ومثلما يذكّرنا ريتشارد بوسنر، فإن الملكية تتشكل اجتماعيا[٧]. ويعنى هذا أن ترتيبات الملكية تعمل على خير وجه عندما يحقق الناس توافقا فى الرأى حول ملكية الأصول والقواعد التى تحكم استخدامها وتبادلها. وفى خارج الغرب، تسود العقود الاجتماعية غير القانونية لسبب قوى: فقد استطاعت أن تستند على نحو أفضل من القانون الرسمى على توافق فعلى فى الرأى بين الناس بشأن كيف يتعين حكم الأصول التى يملكونها. وأى محاولة لإقامة نظام موحد للملكية لايراعى العقود الجماعية التى تشكل أساس ترتيبات الملكية القائمة، ستتصادم مع نفس جذور الحقوق الذى يعتمد عليها معظم الناس لحيازة الأصول المملوكة لهم. وتفشل الجهود المبذولة لإصلاح حقوق الملكية؛ لأن الموظفين المسؤولين عن وضع مشروعات القواعد القانونية الجديدة لا يدركون أن معظم مواطنيهم قد أقاموا بثبات قواعدهم الخاصة عن طريق العقد الاجتماعى.

إن المفهوم القائل بأن العقود الاجتماعية تكمن وراء القوانين الناجحة يرجع إلى أفلاطون، الذى كان يعتقد أن المشروعية يجب أن تقوم على نوع ما من العقد الاجتماعى. وحتى إيمانويل كانط، كتب فى بياناته المعارضة للوك، أنه يجب أن يسبق أى عقد اجتماعى، الملكية الحقيقية؛ وأن كل حقوق الملكية تنبع من الاعتراف الاجتماعى بمشروعية الحق المدعى به. ولاتقتضى مشروعية حق ما بالضرورة، أن يحدده القانون الرسمى؛ ذلك أن تأييد مجموعة من الناس لاتفاق معين بقوة كاف للتمسك به باعتباره حقا والدفاع عنه فى مواجه القانون الرسمى.

وهذا هو السبب فى أن قانون الملكية وسندات الملكية المفروضين دون استناد إلى العقود الاجتماعية القائمة يفشلان على الدوام: فهما يفتقران إلى المشروعية. ولكى يكتسبا المشروعية، ينبغى أن يرتبطا بالعقود الاجتماعية التى لاتتمتع بحماية القانون التى تحدد حقوق الملكية القائمة. بالطبع، فإن المشكلة

تتمثل فى أن هذه العقود الاجتماعية مبعثرة خلال مئات الاختصاصات القضائية غير القانونية فى القرى المتفرقة وفى المجاورات فى المدن. والطريقة النظامية الوحيدة لإدماج هذه العقود الاجتماعية فى نظام رسمى للملكية هى إقامة هيكل قانونى وسياسى، جِسْر إن أردت، راسخ جيدا فى الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون للناس، والتى يسعدهم أن يمضوا من خلالها للانضمام إلى هذا العقد الاجتماعى الرسمى الجديد الشامل لكل شىء. ولكن ينبغى أن يكون هذا الجسر جدّ متين حتى لا ينهار ويجعل الجميع يفرون مذعورين عائدين إلى الترتيبات غير القانونية، وأن يكون جسرا عريضا على نحو يحول دون سقوط أى شخص من عليه. تلك هى الطريقة التى حقق بها الغرب ذلك، عبر مئات السنين. ويذكرنا هارولد بيرمان بمايلى:

> لم يكن إضفاء طابع النظام على القانون فى مجتمعات كثيرة... ممكنا إلا لأنه كان قد سبق تطوير هيكل غير رسمى للعلاقات القانونية فى هذه المجتمعات... لقد نشأت التقاليد القانونية الغربية ـ فى الماضى ـ عن هيكل من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتبادلة داخل وفيما بين المجموعات فى أرض الواقع. واكتسبت الأنماط السلوكية للعلاقة المتبادلة أبعادا معيارية: تحولت العادات إلى أعراف... والأعراف إلى قانون(٨).

وكان بناء جسر قانونى وسياسى من العقود الاجتماعية المبعثرة «فى أرض الواقع» إلى قانون وطنى واحد هو ما فعله يوجين هيوبر فى سويسرا فى منعطف القرن العشرين. فقد طوَّع هيوبر المبادىء الرومانية فى القانون التشريعى السويسرى لتلائم الأعراف، والقواعد، وأنواع السلوك المتفرقة فى كل أنحاء المدن والبلدات والمزارع فى بلاده. وجمع معا كل الاتفاقات والأعراف الخاصة بالملكية فى مدونة قانون واحد تكفل حقوق والتزامات الناس، اتساقا مع القواعد المحلية التى اعتادوها وكان هيوبر يحب الاستشهاد بمثل ألمانى قديم، تعنى ترجمته بتصرف «*ينبغى أن يأتى القانون من فم الناس*». وقد أبدى القانون الأمريكى مثلما رأينا فى الفصل الخامس،

نفس الاحترام للعقود الاجتماعية القائمة. ولم يكن مصدر قوته متمثلا فى تماسكه النظرى أو المهنى، وإنما فى فائدته فى أيدى السلطات التى كانت تريد تحويل الأصول غير النامية إلى أصول منتجة.

ولم يتحقق الانتقال من العلاقات غير القانونية إلى الملكية الرسمية الموحدة فى البلدان المتقدمة من فراغ. ذلك أن خلع طابع النظام على القوانين التى تقوم عليها نظم حقوق الملكية الحديثة لم يكن ممكنا إلاّ لأن السلطات سمحت للعلاقات غير القانونية الموجودة سلفا بين مجموعات الناس على أرض الواقع، بأن تنسخ أحيانا القوانين الرسمية. لقد كتب بيرمان يقول إن «القانون ينمو صاعدا لأعلى من هياكل وأعراف المجتمع كله، وهو يتحرك نازلا لأسفل من السياسات والقيم الخاصة بحكام المجتمع. إن القانون يساعد على تحقيق التكامل بين الاثنين»(٩).

وبترسيخ جذور قانون الملكية الرسمية فى العقود الاجتماعية التى كان الناس ملتزمين بها بالفعل، حققت حكومات الغرب قبولا شعبيا واسعا كان مطلوبا للتغلب على أى مقاومة. وكانت النتيجة هى قيام نظام قانونى واحد للملكية. ومع تحقق ذلك، استطاعت أن تشرع فى دمج الاتفاقات والأعراف المتناثرة فى عقد اجتماعى وطنى واحد. وحيث كان مالك المنزل وجيرانه وحدهما من قبل هم الذين يستطيعون تأكيد ما إذا كان المنزل يخصه أم لا، فإنه مع قيام الملكية الرسمية، أصبح البلد بأسره يعرف أنه المالك. ذلك أن سندات الملكية الرسمية أتاحت للناس نقل ثمار عملهم من دائرة ضيقة من الاعتراف بها إلى دائرة الاعتراف بها فى سوق متوسعة. وهكذا أرست الدول الغربية الأساس لمحطة الطاقة التى تحرك سوقا حديثة ونظاما رأسماليا.

لقد جعل نقل الاعتراف بالملكية من الترتيبات المحلية إلى نظام أكبر من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الحياة وإدارة الأعمال أسهل كثيرا. فلم يعد الناس فى حاجة للاعتماد على المداهنة والمراوضة الضيقة المرهقة لحماية حقوقهم فى ملكية الأصول. لقد حررتهم الملكية الرسمية من الترتيبات المحلية التى تستهلك وقتا طويلا واللصيقة بالمجتمعات المغلقة. وأصبحوا حينذاك

قـادرين على السـيطرة على الأصـول المملوكـة لهم. بل الأفـضل من ذلك، أنهم استطاعوا بما توافر بين أيديهم من وثائق تمثيل كافية للملكية، أن يركزوا على الإمكانات الاقتـصـادية الكامنة للأصـول التى يملكونها. ونظرا لأنه أصـبح من السـهل حينذاك تعيين موقع عقارات الملاّك ومشروعاتهم، وأصبح فى الإمكان تحديدها على النطاق القومى، فقد الملاّك طابعهم المجهول وأصبحوا خاضعين للمسـاءلة. وتدريجيا، هيأت آليات الملكية القانونية هذه، المسرح لقيام أسـواق متوسعة وخلق رأس المال على نحو يتضمن عددا ضخما من القوى الفاعلة.

متانة العقود الاجتماعية فيما قبل الرأسمالية

هل تعد العقود الاجتماعية غير القانونية السائدة حاليا فى البلدان النامية أساسا متينا على نحو كاف لخلق قانون رسمى؟ لاشك فى ذلك. فهناك حشد هائل من الأدلة على أن مـوظفى الحكومـة يمتـثلون ضـمنا وعـلانيـة للعقـود الاجتماعية غير القانونية عندما يعملون فى قطاع يشكو عدم كفاية رأس المال. وتشير تقارير المنظمات المانحة الدولية باستمرار، وإن كان بشكل غير مباشر، إلى الاتفـاقـات والأعـراف التى لاتتمـتع بحـمـاية القـانون. كيف اسـتطاعت الحكومات تنفيذ برامج للتجديد الزراعى والحضرى فى الأقسام الأشد فقرا من بلدانها، بدون التوصل لاتفاق مع المنظمات التى لاتتمتع بحماية القانون المستفيدة؟ وحقيقة أن الحكومات والمنظمات المالية الدولية استطاعت مساعدة مستوطنات وضع اليد على الاستفادة من الخدمات العامة (الطرق، والكهرباء، والمياه، والمدارس)، فى تحد لقانون الملكية، هى اعتراف ضمنى بترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون. ومثلما لاحظ روبرت كوتر وتوماس يولن، فإن «شروط [حقوق الملكية] تكون عادة أكثر كفاءة عندما يتفق الناس عليها، منها عندما يفرضها واضعو القوانين»[١٠].

إن العقود الاجتماعية التى لاتتمتع بحماية القانون تعتمد على توليفة من الأعراف والارتجـال بما يناسب حـالات محددة، والقواعد المسـتعارة بصـورة

انتقائية من النظام القانونى الرسمى. وفى ظل الافتقار إلى حماية قانونية من الدولة فى معظم البلدان النامية، فإن القانون غير القانونى هو الذى ينظم الأصول المملوكة لمعظم المواطنين. وقد يبدو هذا متناقضا أو حتى هداما بالنسبة للقارىء الغربى الذى يؤمن بقانون واحد ينبغى إطاعته. لكن تجربتى فى زيارة عشرات من البلدان النامية والعمل فيها، أوضحت لى أن القوانين القانونية وغير القانونية تتعايش فيها جميعا. ومثلما أوضحت مرجريت جروتر ببلاغة:

إن القانون... ليس مجرد مجموعة من القواعد المنطوقة والمكتوبة أو التى أضفى عليها طابعا رسميا، والتى يتبعها الناس وهم مغمضى الأعين. بل إن القانون يمثل إضفاء الطابع الرسمى على القواعد السلوكية، التى توافق عليها نسبة عالية من السكان، والتى تعكس النزوع السلوكى، وتتيح منافع محتملة لمن يلتزمون بها. (عندما لايعترف الناس بهذه المنافع المحتملة أو لايؤمنون بها، يتم عادة تجاهل القوانين أو عصيانها»[١١].

وقد لاحظ باحث قانونى آخر أنه فى الغرب «ليست القاعدة التاريخية هى الاعتماد الحديث على الحكومة فى وضع القانون وإقامة النظام»[١٢]. ولاشىء جديد فى وجود قوانين متباينة داخل البلد الواحد. فقد حكمت التعددية القانونية قارة أوروبا حتى أعيداكتشاف القانون الرومانى فى القرنين الثالث عشرو الرابع عشر، ودُمج كل تيارات القانون تدريجيا فى نظام واحد منسق.

ومن ثم ينبغى ألا يدهشنا أن نعرف أن النشاط غير القانونى فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة نادرا ما يكون مصادفة واتفاقا. ففى خلال إصدار سندات الملكية الرسمية لمئات الآلاف من ملاّك المنازل ومشروعات الأعمال فى بيرو، لم تصادف منظمتى مطلقا مجموعة غير قانونية لم تمتثل لكل القواعد المقررة بتوافق الآراء والمحددة جيدا. وحيثما زرنا منطقة تشكو من عدم كفاية رأس المال، سواء فى آسيا أو أمريكا أو الشرق الأوسط، لم نجد مطلقا فراغا وبرارى لنضلّ فيها. وعن طريق الملاحظة الدقيقة، استطعنا دوما التمييز بين أنماط القواعد. لقد وجدنا ذلك فى أسوأ الحالات، حديقة مهملة - وليس أدغالا.

ومثل أسلافها فى الغرب، ولّدت القطاعات التى تشكو من عدم كفاية رأس المال فى بلدان العالم الثالث والبلدان الشيوعية السابقة بصورة تلقائية السلالات الخاصة بها من قواعد الملكية. ولحماية حقوق الملكية الأولية بها من الاخرين، اضطرت إلى أن تشكل فيما بينها المؤسسات التى لاتتمتع بحماية القانون الخاصة بها. تذكر أن عقلك وحدك ليس هو الذى يمنحك حقوقا حصرية على أصل معين، بل العقول الأخرى أيضا التى تفكر فى حقوقك بنفس الطريقة التى تفكر بها أنت. وتحتاج هذه العقول بصورة حيوية إلى بعضها البعض لحماية أصولها والسيطرة عليها. إضافة لذلك، فإن الناس يتعين عليهم أن يجعلوا عقودهم الاجتماعية أقوى حتى من القانون الرسمى لدحر المعتدين، خاصة الحكومة. وأى شخص يشك فى قوة العقود الاجتماعية ليس عليه إلا أن يطعن على بعض هذه الحقوق غير القانونية. وسيجد أن المقاومة ضارية.

لقد أصبحت الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون واسعة الانتشار على نحو يدعو للدهشة خلال السنوات الأربعين الماضية. إن التقارير الواردة عن «التكاثر السريع للقطاع غير القانونى» تبدو أمرا مألوفا مثل أهداف كرة القدم فى الصحف فى كل مدينة فى العالم الثالث من الناحية العملية. والسبب هو أن القانون الرسمى لم يستطع أن يتسع للترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون المتكاثرة سريعا. ففى مجال العقارات مثلا، لم تنشأ العقود الاجتماعية غير القانونية من وضع اليد صراحة على الأملاك من قبل المهاجرين فحسب، وإنما أيضا من عدم كفاية برامج الإسكان وبرامج الإصلاح الزراعى والحضرى، والتدهور التدريجى فى برامج تحديد الإيجار، والشراء أو التأجير غير القانونى للأراضى للسكنى وللأغراض الصناعية. وقد سهلت قوى ناشطة إبرام معظم العقود الاجتماعية: «سماسرة العقارات» الذين تحركهم دوافع تجارية أو سياسية أو دينية، والذين إما أن لديهم شيئا يكسبونه من هذه المعاملات أو أنصارا يحمونهم. والقاسم المشترك بين عملائهم هو أنهم لايستطيعون دفع تكاليف الحصول على الملكية بصورة قانونية. وفى بعض البلدان التى زرتها، تعين أفرع من القوات المسلحة ضباطا عسكريين للحصول على العقارات بصورة غير قانونية باعتبارها أحياءً سكنية لضباط الصف.

مما يدعو للدهشة بدرجة أكبر، أننى رأيت سلطات بلدية مسؤولة عن إصدار سندات الملكية العقارية وعمليات التسجيل، تنظم وضع اليد غير الرسمى بهدف تزويد أعضاء نقاباتها بأرض جيدة لإقامة بيوت فيها. وقد أنشأ مستوطنة كبيرة أقيمت بوضع اليد قمت بزيارتها مؤخرا، مجلس المدينة نفسه، لتوفير بيوت لنحو ٧ آلاف أسرة من موظفى الحكومة. وفى بلد آخر، تحرت صحيفة محلية أغرتها الأدلة التى جمعناها عن الحيازات العقارية الشاسعة التى لاتحظى بحماية القانون، لمعرفة ما إذا كان المسكن الرسمى لرئيس الدولة له سند ملكية مسجل. ولم يكن له ذلك. وأطلقت الصحيفة نكتة تقول إن قوانين البلاد تصدر من مكان لايتمتع بحماية القانون.

وبمجرد إنشاء الحقوق فى الأرض بصورة لاتتمتع بحماية القانون، يقيم المعنيون بذلك المؤسسات اللازمة لإدارة العقد الاجتماعى الذى شادوه: إذ تجتمع المنظمات غير الرسمية لمشروعات الأعمال والإسكان بصورة منتظمة، وتتخذ القرارات، وتحصل على الاستثمار فى البنية الأساسية وتشرف عليه، وتتابع الإجراءات الإدارية، وتصدر أوراق الاعتماد. وعلى نحو نموذجى، يكون لها مقر رئيسى يمكن العثور فيه على الخرائط ودفاتر الأستاذ اليدوية الخاصة بسجلات الملكية. والسمة الأكثر لفتا للنظر فى هذه المؤسسات فى كل أنحاء العالم هى رغبتها فى التكامل مع القطاع الرسمى. ففى المناطق الحضرية، تتطور المبانى ومشروعات الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون على مرّ الزمن حتى يصعب تمييزها عن الملكية القانونية بصورة تامة. وفى جميع البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة التى زرتها، هناك جبهة طويلة تفصل ما يتمتع بحماية القانون عما لا يتمتع بها. وعلى امتدادها، هناك نقاط تفتيش حيث تتصل المنظمات التى لاتتمتع بحماية القانون بالمسؤولين الحكوميين؛ إذ تجاهد الأولى لاكتساب القبول الرسمى، ويحاول الأخيرون تحقيق ما يشبه النظام[١٣]. وعادة، يتعين على المنظمات التى لاتتمتع بحماية القانون أن تقطع شوطا طويلا للتعايش مع بعض طبقات الحكومة، ربما على المستويين البلدى والمحلى. وتحاول معظم المجموعات أن تتفاوض للحصول على مكمن قانونى لحماية حقوقها، فى حين يصل آخرون بالفعل إلى نوع ما من الاتفاق يثبت

وضعهم خارج قانون التيار الرئيسى. وهناك إيماءه أخرى تشير إلى حقيقة أن الذين لايتمتعون بحماية القانون يريدون أن يحتموا بالقانون من الغوائل، هى: إن القادة الملتزمين والديبلوماسيين الذين يختارونهم للتفاوض نيابة عنهم، نادرا ما يتفقون مع نمط زعماء الشوارع.

الإصغاء للكلاب التى تنبح

ربما كان معظم حكومات البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة مستعدا للتسليم بأن السبب فى أن القطاعات التى لاتتمتع بحماية القانون بها تنمو بصورة أسية لايرجع إلى أن الناس تخلو فجأة عن احترامهم للقانون، وإنما يرجع إلى أنه ليس أمامهم من بديل لحماية ملكيتهم وكسب وسائل رزقهم غير ذلك. وبمجرد أن تعترف الحكومات بحقيقة الحياة الحديثة هذه، يتعين عليها أن تبرم صفقة. وعلى الرغم من أن الذين لايتمتعون بحماية القانون متأهبون بالفعل لعبور الجسر للوصول إلى الاعتراف القانونى بهم، فإنهم لن يفعلوا ذلك إلاّ إذا جعلت حكوماتهم هذه الرحلة سهلة وآمنة ورخيصة. إن ملاّك الأصول فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون منظمون بصورة جيدة نسبيا بالفعل؛ كما أنهم «ملتزمون بالقانون»، رغم أن القوانين التى يلتزمون بها ليست قوانين الحكومة. ويقع على الحكومة أن تتوصل إلى ماهية هذه الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون، ثم أن تجد الطرق اللازمة لإدماجها فى نظام الملكية الرسمى. ولكنها لن تستطيع القيام بذلك بإكتراء رجال القانون فى المكاتب الموجودة فى العمارات العالية فى دلهى وجاكارتا وموسكو لوضع مشاريع قوانين جديدة؛ وإنما عليها أن تخرج للشوارع والطرق وأن تصغى للكلاب التى تنبح.

إن القانون السائد حاليا فى الغرب لم يأت من المجلدات المغطاة بالغبار أو من كتب الحكومة الرسمية عن النظام الأساسى. إنه كائن حىّ، ولد فى العالم الحقيقى ورعاه الناس العاديون قبل أن يقع فى أيدى رجال القانون المحترفين بزمن طويل. إذ يتعين اكتشاف القانون قبل إضفاء طابع النظام عليه. ومثلما يذكّرنا الباحث القانونى برونو ليونى، فقد:

تقاسم الرومان والإنجليز فكرة أن القانون هو شيء يتعين *اكتشافه* أكثر مما يتعين سنّه، وأنه ليس هناك أحدا قوى فى مجتمعه بدرجة تجعله فى وضع يمكنه من جعل إرادته هى قانون البلاد. وقد عهد بمهمة «اكتشاف القانون فى البلدين إلى مشورة الفقهاء والقضاة على التوالى - وهما فئتان من الناس مماثلتان للخبراء العلميين الحاليين، على الأقل لحد ما[١٤].

و«اكتشاف القانون» هو على وجه التحديد ما كنا نفعله - أنا وزملائى - فى بلدان مختلفة خلال الخمسة عشر عاما المنقضية، كخطوة أولى تجاه مساعدة الحكومات فى البلدان النامية على إقامة نظم رسمية للملكية تشمل الناس جميعا. وعندما تنحى جانبا قوالب هوليود النمطية عن أهل العالم الثالث والشيوعيين السابقين باعتبارهم تشكيلة متنافرة من الباعة الجائلين، ورجال حرب العصابات ذوى الشوارب، والعصابات السلافية، ستجد فروقا قليلة بين ثقافات الغرب وثقافات الأماكن الأخرى فيما يتعلق بحماية الأصول والقيام بالأعمال. وقد أصبحت مقتنعا بعد سنوات من دراسة الأوضاع فى بلدان كثيرة، أن معظم العقود الاجتماعية التى لاتتمتع بحماية القانون عن الملكية متشابهة بصورة أساسية مع العقود الاجتماعية الوطنية فى البلدان الغربية. فكلاها ينزع إلى احتواء بعض القواعد الضمنية أو الصريحة عن: من يملك الحق فى ماذا، وحدود هذه الحقوق والمعاملات؛ كما تشملان أحكاما لتسجيل ملكية الأصول، وإجراءات لإنفاذ حقوق وإدعاءات الملكية، ورموزا لتعيين أين تقع الحدود، وقواعد تحكم المعاملات، ومعايير لتقرير ما العمل الذى يتعين التصريح به، وما يمكن القيام به بدون تصريح، ومبادىء توجيهية لتحديد أى وثائق للتمثيل هى السليمة، وأدوات لتشجيع الناس على الوفاء بالعقود واحترام القانون، ومعايير لتحديد درجة إغفال الهوية المصرح به فى كل معاملة.

لذلك، فإنه من العدل افتراض أن الناس مستعدون للتفكير فى حقوق الملكية بطرق متشابهة جدا. وينبغى ألاّ يمثل ذلك مفاجأة كبيرة؛ فالاتفاقات التى يقرها الناس تنشر على الدوام قياس التمثيل من مكان لآخر بصورة تلقائية. وبالإضافة لذلك، فإن الهجرات الحاشدة فى الأربعين سنة الماضية، ناهيك عن الثورة فى الاتصالات على النطاق العالمى، تعنى أننا نتقاسم مزيدا ومزيدا من

القيم والطموحات. (فسكان العالم الثالث يشاهدون التليفزيون هم أيضا؛ كما يذهبون للسينما، ويستخدمون التليفونات، ويرغبون فى أن يحصل أبناؤهم على تعليم جيد ويصبحوا متعلمين فى مجال الكمبيوتر). ومن المحتم أن تكون العقود الاجتماعية غير القانونية الفردية فى نفس البلد متماثلة أكثر منها متباينة[١٥].

والمشكلة فى العقود الاجتماعية غير القانونية هى أن تمثيلها للملكية لم يقنن بما يكفى، ولم يصبح [منقولا وقابلا للاستبدال] على نحو يجعل له دائرة واسعة من الاستخدامات خارج محيطة الجغرافى الخاص. إن أنظمة الملكية غير القانونية أنظمة مستقرة وهادفة بالنسبة لمن يشكلون جزءا من المجموعة، لكنها تعمل على مستوى أدنى من النظام وليس لها تمثيل يتيح لها التفاعل بسهولة فيما بينها. ومرة ثانية، فإن هذا يشبه ماضى الغرب عندما لم تكن سندات الملكية الرسمية موجودة. فقبل القرن الخامس عشر فى أوروبا مثلا، لم يكن معظم القواعد الرسمية الخاص بكيف يجب أن تتم المعاملات المتعلقة بالملكية، مسجلا ومعروفا إلا من خلال التقاليد الشفهية، حتى على الرغم من أن بعض السجلات المتفرقة قد وجدت فى بعض أنحاء ما يشكل ألمانيا حاليا.

ويرى كثيرون هذه الشعائر والرموز باعتبارها أسلاف سندات الملكية الرسمية والأسهم والسجلات الحالية. وحسبما قال فيلسوف ومؤرخ القرن الثامن عشر البريطانى ديفيد هيوم، فإنه فى أجزاء معينة من أوروبا فى عصره، كان ملاّك الأرض يتبادلون الأحجار والثرى فيما بينهم للاحتفال بذكرى تبادل الأراضى؛ وكان المزارعون يرمزون لبيع القمح بتسليم مفتاح المخزن الذى وضع فيه. وكانت المخطوطات المكتوبة على الرقّ والتى تشهد على معاملات الملكية فى الأراضى يتم ضغطها على الأرض كشعيرة ترمز للاتفاق. وبالمثل، فقد نص القانون الرومانى قبل قيام الإمبراطورية الرومانية بقرون، على أنه يتعين نقل العشب والفروع من يد ليد لترمز للانتقال القانونى لحقوق الملكية. وكان لدى اليابانيين أيضا، شعائرهم لإثبات المعاملات؛ فعلى سبيل

المثال، كان ملاّك الأراضى فى منطقة جوما كودزوك، خلال فترة توكوجاوا من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، عندما كان القانون يحظر بيع الأراضى الزراعية، ينقلون ملكية أصولهم على أية حال، ويثبتون هذه الصفقات التى لاتتمتع بحماية القانون فى وثائق مكتوبة يختمها أقارب البائع وزعيم القرية.

وتم تدريجيا جمع الوثائق المكتوبة فى سجلات محلية. واستغرق الأمر وقتا قبل أن توضع الوثائق التمثيلية هذه فى شكل دفتر. ولكن لم يتم تنميط سجلات الملكية المختلفة هذه والعقود الاجتماعية التى تحكمها، ولم يجر جمعها معا لإنشاء نظم رسمية متكاملة للملكية مثل تلك المتوافرة للغرب حاليا، إلا خلال القرن التاسع عشر فقط.

إن البلدان الشيوعية السابقة وبلدان العالم الثالث تقف على وجه الدقة حيث كانت تقف أوروبا واليابان والولايات المتحدة قبل مائتى عام مضت. ويتعين عليها مثل الغرب أن تحدد وتجمع وثائق تمثيل الملكية القائمة المبعثرة فى كل أنحاء بلدانها، ودمجها فى نظام متكامل واحد لجعل الأصول المملوكة لكل مواطنيها [منقولة وقابلة للاستبدال]، ولإنشاء الجهاز البيروقراطى والشبكة البيروقراطية المطلوبين لإنتاج رأس المال.

حلّ شفرة القانون غير القانونى

عندما واجهنا - أنا وزملائى - للمرة الأولى مهمة إدماج ترتيبات الملكية قبل الرأسمالية فى نظام رسمى رأسمالى للملكية، كان الغرب هو ملهمنا. ولكن عندما شرعنا فى البحث عن المعلومات المتعلقة بكيف أدمجت البلدان المتقدمة ترتيباتها التى لاتتمتع بحماية القانون فى القانون، لم نجد مخططا أصيلا نستند إليه. ولسوء الحظ، فإن الوثائق قليلة عن كيف حددت البلدان الغربية فئات البراهين غير القانونية للملكية التى تشكل القاسم المشترك لنظام الملكية الرسمى المعيارى. ويشرح جون باين الوضع الذى كان قائما فى إنجلترا:

من الواضح أن البرهان الرسمى على سند الملكية باعتباره جزءا من المعاملات التجارية على الأرض، هو تطور حديث فى القانون الإنجليزى، ولكن المعلومات الراهنة كانت جدّ شحيحة بما يجعل مثل هذا الفرض تجريبيا فحسب. ومما يشكّل مصدرا للسخط بالنسبة للمؤرخين أنه فى حين تم تأريخ الأحداث الكبرى بالتفصيل، فإنه نادرا ما يشعر الناس بأنه من الضرورى تدوين تسجيل للأنشطة المألوفة اليومية التى ينخرطون فيها. فسيبدو القيام بذلك أمرا غير ضرورى وتافها، لأنه لا أحد يريد تذكيره بما هو واضح. وبالتالى فإن كل ما يعتبره المرء أمرا مسلما به فى عصر ما، يصبح مجهولا فى عصر تال، وتتطلب إعادة تشكيل الإجراءات العادية تجميعا مرهقا للمصادر التى تركت لغرض مختلف تماما. ويصدق هذا على وجه التأكيد بالنسبة إلى ممارسات محررى وثائق نقل الملكية لأنه حتى القرن [التاسع عشر] لم يكن لدينا سوى معرفة محدودة بكيف كانوا يقومون عمليا بعملهم(١٦).

وإهتداء بالسجلات التاريخية القليلة التى استطعنا الوصول إليها، وبسد الثغرات ببحوثنا التجريبية التى أجريناها، طوينا طريقنا خلال العوالم غير القانونية، وتعلمنا فى النهاية كيفية التوصل إلى العقود الاجتماعية التى تشكل أساس حقوق الملكية هناك. واكتشاف هذه الترتيبات لا يشبه البحث عن أدلة الملكية فى نظام قانونى رسمى، حيث تستطيع الاعتماد على نظام إمساك السجلات الذى أنشأ على مرّ السنين مسارا ورقيا، «سلسلة سندات التملك» التى تتيح لك البحث عن الأصل. وسلسلة سندات التملك غامضة، فى أحسن الأحوال، بالنسبة للغريب، فى القطاع الذى يشكو من عدم كفاية رأس المال. فالقطاع الذى يشكو من عدم كفاية رأس المال ليس لديه، ضمن أشياء أخرى، بيروقراطية مركزية للتسجيل والتتبع، وهى لبّ المجتمع الرسمى. وما يتوافر للناس فى القطاع الذى يشكو من عدم كفاية رأس المال، هو تفاهمات قوية وواضحة وتفصيلية فيما بينهم عمن يملك ماذا.

ومن ثم، فإن الطريق الوحيد للتوصل إلى العقد الاجتماعى التى لايتمتع بحماية القانون الخاص بالملكية فى منطقة محددة، هو الاتصال بمن يعيشون بموجبه ويعملون. وإذا كانت الملكية مثل شجرة، فإن نظام الملكية الرسمى متسلسل زمنيا، بمعنى أنه يتيح لك تعقب أصول كل ورقة للوراء إلى وقت

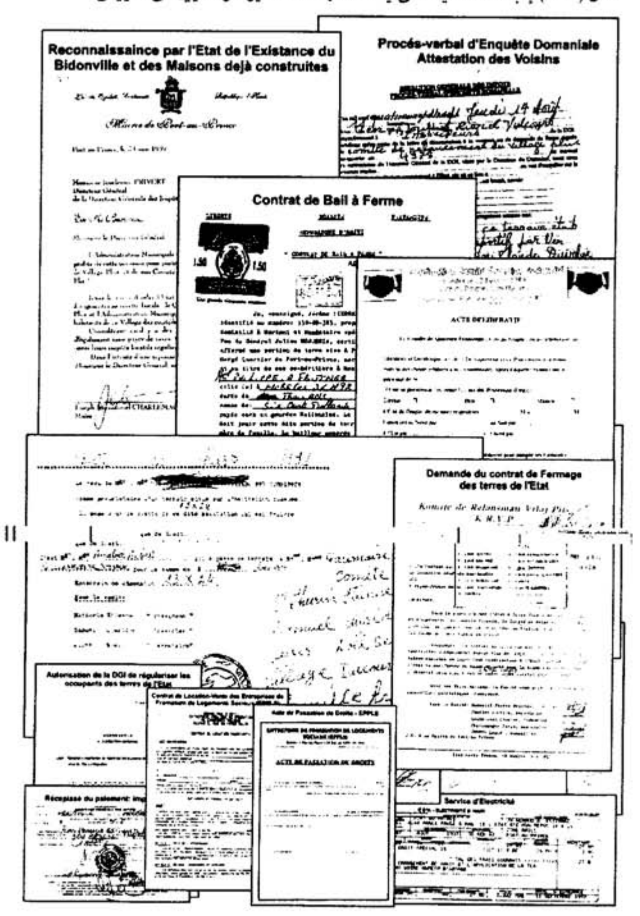
ظهور الغصين والفرع والجذع وأخيرا الجذور. أما النهج الذى يتبع تجاه بحث الملكية غير القانونية، فلابد أن يكون تزامنيا: فالطريقة الوحيدة التى يستطيع بها غريب أن يحدد: أى الحقوق تخص من، هى عن طريق أخذ شرائح من الشجرة بزوايا قائمة، وصولا إلى الجذع لتحديد حالة كل فرع وورقة بالنسبة لما يجاورها.

ويتطلب الحصول على معلومات متزامنة عملا ميدانيا: الذهاب مباشرة إلى تلك المناطق التى لايتم فيها تسجيل الملكية رسميا (أو تسجل بصورة سيئة) والاتصال بالسلطات القانونية وغير القانونية المحلية؛ للتوصل إلى ماهية ترتيبات الملكية. وليس هذا بمثل الصعوبة التى يبدو عليها. وعلى الرغم من أن التقاليد الشفوية قد تسود فى المناطق النائية الريفية فى بعض البلدان، فإن معظم الناس فى القطاع الحضرى الذى يشكو من عدم كفاية رأس المال توصلوا إلى طرق لتمثيل ملكيتهم فى شكل مكتوب حسب القواعد التى يلتزمون بها، والتى تكون الحكومة، عند مستوى ما، مضطرة لقبولها.

ففى هاييتى مثلا، لم يكن أحد يعتقد أننا سنجد وثائق تثبت تمثيل حقوق الملكية. إن هاييتى من أفقر بلدان العالم؛ و٥٥ فى المائة من سكانها أميون. ومع ذلك، فبعد مسح واسع فى مناطق هاييتى الحضرية، لم نجد أرضا غير قانونية واحدة، ولا كوخا أو مبنى، لايتوافر لمالكه وثيقة واحدة على الأقل يدافع بها عن حقه - حتى «حقوقه بوضع اليد» (انظر الشكل (٦ - ٢) بالنسبة لمجموعة مختارة من سندات الملكية غير الرسمية فى هاييتى). وفى كل مكان زرناه من العالم، كان لدى معظم الملاّك غير الرسميين شىء مادى ما من صنع الإنسان يمثل ويجسد حقه المدعى به فى الملكية. وعلى أساس هذا التمثيل غير القانونى، وكذلك السجلات واللقاءات، استطعنا فى كل مكان أن نستخلص العقود الاجتماعية التى تشكل أساس الملكية.

وعلى الرغم من أن المصادر غير القانونية للمعلومات اللازمة لتحديد اتفاقات الملكية مهمة، فهناك أيضا مصادر رسمية وقانونية. ونادرا ما يعى السياسيون على مستوى القمة المدى الذى يرتبط به الناس عند المستويات

شكل (٦ ـ ٢) إثباتات الملكية التى يستخدمها الملاك غير الرسميين فى هاييتى



Reconnaissaince par l'Etat de l'Existance du Bidonville et des Maisons dejà construites

Procés-verbal d'Enquête Domaniale
Attestation des Voisins

Contrat de Bail à Ferme

ACTE DELIBERATIF

Demande du contrat de Fermage des terres de l'Etat

Autorisation de la DGI de régulariser les occupants des terres de l'Etat

Acte de Passation de Droits - EPPLS

ACTE DE PASSATION DE DROITS

Récepissé du paiement

Service d'Electricité

الإدارية الأدنى للحكم باستمرار بالقطاع غير الرسمى. ويتعين على السلطات البلدية، والمخططين الحضريين، ومسؤولى الصرف الصحى، ورجال الشرطة، وكثيرين غيرهم أن يضعوا تقييمات رسمية لمدى عدم قانونية المستوطنات غير الرسمية، أو مجموعات مشروعات الأعمال الجديدة غير الرسمية التى تنمو سريعا باستمرار فى جميع المناطق. لقد تعلمنا كيفية قراءة الوثائق الرسمية لاكتشاف المناطق التى تسودها العقود الاجتماعية التى لاتتمتع بحماية القانون.

وبمجرد أن تعرف الحكومات أين تبحث عن التمثيل غير القانونى وتضع يدها عليه، فإنها تجد الطريق الصحيح الذى يؤدى إلى العقد الاجتماعى. إن التمثيل ينشأ نتيجة لوجود مجموعة محددة من الناس توصلوا إلى توافق للآراء يحترمونه حول من يملك ماذا، وما الذى يستطيع كل مالك أن يفعله بملكيته. ولاتتطلب قراءة التمثيل نفسه واستخلاص معناه، الحصول على شهادة فى علم الآثار القديمة. وهو لايتضمن شفرات غامضة ينبغى حلها. لقد كتب الناس ذوى المقاصد الأمينة والتى تشبه مقاصد رجال الأعمال هذه الوثائق؛ ليوضحوا بصورة مطلقة لكل المعنيين الحقوق التى يدعونها على أصول محددة يسيطرون عليها. إنهم يريدون إبلاغ مشروعية حقوقهم، وهم مستعدون لتقديم أكبر قدر ممكن من الأدلة المؤيدة لذلك. ووثائق تمثيل ملكيتهم ليس بها شىء تخفيه؛ فقد قصد بها التعريف بماهيتها. وليس هذا واضحا على هذا النحو على الدوام؛ لأنه للأسف، عندما نتعامل مع الفقراء ننحو إلى الخلط بين الافتقار إلى مرفق مركزى لإمساك الدفاتر وبين الجهل. ومثلما خلص جون ب. باولسون بحق فى «*قصة الأرض*» The Story of Land، فإنه حتى فى المناطق الريفية البدائية من البلدان النامية، كان الناس أنفسهم هم أشد المدافعين عن أنفسهم، واستطاعوا دائما تمثيل أنفسهم بذكاء[١٧].

وعندما تحصل الحكومات على الأدلة الوثائقية للتمثيل، فإنها تستطيع عندئذ أن «تفككها» لتحديد المبادىء والقواعد التى تشكّل العقد الاجتماعى الذى يبقى عليها. وبمجرد أن يفعل دعاة الإصلاح ذلك، ستتوافر لهم كل

الأجزاء الرئيسية المهمة للقانون غير القانونى. وتصبح المهمة التالية هى تقنينها ـ تنظيمها فى نظام أساسى رسمى مؤقت؛ حتى يمكن فحصها ومقارنتها بالقانون الرسمى القائم. وتقنين النظم الفضفاضة ليس مشكلة هو أيضا. والواقع، أنه لايختلف كثيرا عن الإجراءات الحكومية لتوحيد النصوص القانونية داخل البلدان (مثل القانون التجارى الأمريكى الموحد) أو بين البلدان على مستوى دولى (مثل كثير من القوانين الملزمة المتكاملة التى وضعها الاتحاد الأوروبى أو منظمة التجارة العالمية). ويستطيع قادة الحكومات عن طريق مقارنة القوانين القانونية بالقوانين غير القانونية تبين الكيفية التى يتعين بها تعديل كل منهما ليتلاءما معا، وبعد ذلك يتم وضع إطار تنظيمى للملكية ـ الأساسى الوطيد للقانون بالنسبة لكل المواطنين ـ والذى يعد بصورة أصيلة مشروعا ويقبل التنفيذ ذاتيا، لأنه يعكس الواقع القانونى وغير القانونى على حد سواء. وذلك هو الطريق الذى تتصدى به البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة للتحدى القانونى، وكان ذلك فى الأساس هو الكيفية التى تم بها وضع القانون الغربى: بالتخلى تدريجيا عما هو غير مفيد وغير قابل للتطبيق واستيعاب ما يجدى.

وإذا كان كل هذا يبدو كمغامرة أنثروبولوجية أكثر منه أساسا للإصلاح القانونى، فإن ذلك يرجع إلى أن المعارف عن الفقراء كان يحتكرها الأكاديميون والصحفيون والنشطاء الذين تحركهم الأهواء أو الفضول الفكرى وليس حقائق الإصلاح القانونى ومقتضياته. أين كان رجال القانون؟ لماذا لم يلقوا نظرة فاحصة مدققة على القانون والنظام اللذين انتجهما الشعب الذى ينتميان إليه؟ الحقيقة أن رجال القانون فى هذه البلدان جدّ مشغولين بدراسة القانون الغربى وتطويعه. لقد درسوا أن الممارسات المحلية ليست القانون الأصيل، وإنما هى مجال رومانسى للدراسة يحسن تركه للمتخصصين فى الفولكلور. ولكن إذا أراد رجال القانون أن يلعبوا دورا فى وضع القوانين الجيدة، يجب أن يخرجوا من مكاتبهم إلى القطاع غير القانونى، وهو المصدر الوحيد للمعلومات التى يحتاجونها لإقامة نظم قانونية رسمية مشروعة حقا. وبدراسة

«قانون الشعب» هذا وفهم منطقه، يستطيع دعاة الإصلاح إدراك ما يحتاجونه لوضع نظام قانوني ذاتي التنفيذ.

وعندما تفعل الحكومات ذلك، ستلمس بالمعنى الحرفي العقد الاجتماعي. إذ ستتوافر لها المعلومات المطلوبة لإدماج الفقراء وممتلكاتهم في إطار قانوني، حتى يستطيعوا في النهاية أن يبدأوا في أن تكون لهم مصلحة في النظام الرأسمالي. ولكن تنفيذ الإصلاح القانوني يعني العبث بالوضع القائم، مما يجعل منه مهمة *سياسية* كبيرة.

الجزء الثاني: التحدي السياسي

لم يخطط أحد التطور من النظم الإقطاعية ونظم الوقف الكنسي إلى نظم الملكية الحديثة التي توجد في الغرب اليوم. بيد أنه على طريق التطور الطويل نحو الحداثة، في تلك المراحل من الرحلة التي شرع فيها دعاة الإصلاح في تنفيذ برامج عامدة لجعل الملكية أسهل منالا لدائرة أوسع من المواطنين، نجحت هذه البرامج بسبب دعم استراتيجيات سياسية أحسن التفكير فيها. وهذا ما فعله توماس جيفرسون في فيرجينيا في نهاية القرن الثامن عشر، عندما زاد الطابع «المنقول للملكية وقابليتها للاستبدال»، بإلغاء ممارسة حبس الممتلكات (عدم القدرة على نقل الملكية خارج الأسرة)، إلى جانب أشياء أخرى. وعندما هيأ شتاين وهاردنبرج المسرح لحقوق ملكية شاملة في ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر، وعندما بدأ يوجين هيوبر في سويسرا في بداية القرن العشرين، في إدماج كل نظم الملكية المبعثرة في بلاده، استخدما بالمثل استراتيجيات جرى تخطيطها بحرص للعصف بثكنات الأمر الواقع. وتأكدا من أنهما مسلحان بتشريع موجه بذكاء يتيح للحكومة أن تشعل ثورات يدعمها الشعب وخالية من الدماء ولايمكن وقفها.

لماذا تحتاج إلى استراتيجية سياسية حاليا؟ من يمكنه أن يقف ضد إلغاء الفصل العنصري القانوني الجائر على نحو باد للعيان؟ الواقع أن قلة

ستعارض الحاجة إلى الإصلاح. ولكن أقلية ضئيلة وقوية سيحدثها حدسها بأن الإصلاح قمين بإثارة الاضطرابات فى المكامن التى تحتلها، وستقاوم فى صمت ومكر. وهناك أيضا مشكلة متصلة بذلك: إن كثيرا من النظم الأساسية التى تشكل سدًا يحول بين أغلبية الناس وبين رأس المال، قد تحتوى أيضا على أحكام لحماية المصالح الحيوية للمجموعات القوية. إن فتح أبواب الرأسمالية أمام الفقراء لن يكون فى مثل بساطة إطلاق بولدوزر خلال أكوام من القمامة. إنه أكثر شبها بإعادة ترتيب آلاف الفروع والأغصان فى عش نسر ضخم - بدون إثارة النسر. وعلى الرغم من أن إعادة الترتيب هذه لن تفرض سوى إزعاج قليل على هذه الأقلية الضئيلة، بالمقارنة بالمنافع التى ستتحقق على النطاق الوطنى، والمترتبة على توصيل رأس المال إلى الفقراء، فلن يرى هذا المتأثرون بالتغيير ما لم تحرك الإصلاح مبادرة سياسية قوية لها رسالة تحتشد لساندتها أعداد غفيرة.

ومن الواضح، أن هذا عمل قوى فاعلة سياسية محنكة لديها الحذق اللازم لإعادة ترتيب عش النسر دون أن تخدشها مخالبه. إنها الوحيدة التى فى وضع يهيئ لها الجمع بين التغيير من أجل الأغلبية واستقرار الأقليات الحذرة فى نفس الوقت. ويتعين على استراتيجية رسملة الفقراء أن تحقق تكامل نظامين للملكية متناقضين فيما يبدو داخل نفس الكيان القانونى. ولكى ينجح ذلك، يتعين على رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والذى لا يعد مجرد تكنوقراطى، أن يتولى المسؤولية ويجعل إضفاء الطابع الرسمى أحد أعمدة سياسة الحكم. ذلك أنه عند أعلى مستوى سياسى فقط، يستطيع الإصلاح أن يحظى بدعم ساحق وأن يتغلب على القصور الذاتى العنيد للوضع القائم. والمستوى الأعلى من الحكم فقط هو الذى يستطيع منع البيروقراطية من التقاتل فيما بينها، ومنع الصراعات السياسية من أن تشل تقدم الإصلاح. وعندما يشرع بلد ما فى إحداث تغيير أساسى، سواء كان ذلك لتثبيت النقود، أو لخصخصة الهيئات الحكومية، أو لفتح المدارس لكل الأعراق، يتقدم رئيس الدولة لتولى المسؤولية. فلاريب أن تحرير الفقراء يندرج ضمن مسؤوليات زعيم الأمة.

لقد علمنا التاريخ والخبرة الشخصية أنه لإحداث ثورة فى الملكية، يتعين على القائد أن يقوم بثلاثة أشياء محددة على الأقل: تبنى منظور الفقراء، وتحييد واستمالة الصفوة، والتعامل مع البيروقراطيات القانونية والفنية التى تعتبر القيمّ حاليا على الناقوس الزجاجى.

تبنى منظور الفقراء

إن الجميع سيستفيدون من عولمة الرأسمالية داخل البلد، لكن أوضح وأكبر مستفيد هو الفقراء. وإذا ضمن القائد وقوف الفقراء إلى جانبه، فإن نيته فى الإصلاح تكسب نصف المعركة على الأقل. وستجد أى معارضة أنه من المستحيل عليها التصدى لرئيس الدولة ومعظم الناس. ولكن لكى ينتصر الرئيس، فإن عليه أن يجمع الحقائق اللازمة للدفاع عن قضيته. ويتضمن ذلك القيام ببحوث أصيلة: ذلك أن على دعاة الإصلاح أن يضعوا أقدامهم فى أحذية الفقراء ويمشوا فى شوارعهم. إذ لاتتضمن الإحصاءات الرسمية المعلومات التى يحتاجونها. ولايمكن التعرف على الحقائق والأرقام إلا من خارج الناقوس الزجاجى.

عندما بدأت دراسة إمكانية إتاحة الفرص للفقراء للحصول على الملكية الرسمية فى بيرو فى ثمانينيات القرن العشرين، أكدت لى كل مؤسسة قانونية كبيرة استشرتها أن إقامة مشروع أعمال رسمى للحصول على رأس المال لن يستغرق سوى بضعة أيام قليلة. كنت أعرف أن هذا صحيح بالنسبة لى وبالنسبة للمحامين العاملين معى، لكن كان لدىّ إحساس باطنى بأنه ليس صحيحا بالنسبة للأغلبية من أهل بيرو. لذلك قررت أنا وزملائى إقامة مصنع للملابس يضم ماكينتى خياطة فى مدينة الأكواخ فى ليما. ولتجربة السيرة من وجهة نظر الفقراء، استخدمنا ساعة ميقاتية لقياس مقدار الزمن الذى يتعين على منظم مشروع نموذجى فى ليما أن ينفقه ليشق طريقه مع البيروقراطية. واكتشفنا أنه لكى يصبح العمل قانونيا، فإن الأمر يستغرق أكثر من ثلاثمائة يوم والعمل ست ساعات يوميا. والتكلفة: تبلغ اثنين وثلاثين مثل الحد الأدنى

الشهرى للأجر. وأجرينا تجربة مماثلة للتوصل إلى ما يستغرقه شخص يعيش فى مستوطنة إسكان غير قانونية، اعترفت الحكومة بالفعل ببقائها، للحصول على سند ملكية قانونى لبيت. وتطلب الحصول على موافقة بلدية ليما وحدها ـ وهى مجرد هيئة واحدة من إحدى عشرة هيئة حكومية معنية ـ ٧٢٨ خطوة بيروقراطية (انظر الشكل ٦ ـ ٣). وأكد هذا ما كنت أشك فيه منذ البداية: إن معظم البيانات العرفية يعكس مصالح أولئك الذين يعيشون داخل الناقوس الزجاجى، مثل المحامى الذى استشرته. وهذا هو السبب فى أن الناقوس الزجاجى لا يمكن رؤيته إلا من الخارج وبالنظر لداخله ـ من منظور الفقراء.

وبمجرد حصول الحكومة على هذه البيانات، تستطيع أن تفسر نيتها بطريقة يستطيع الفقراء فهمها والإرتباط بها. ونتيجة لذلك، فإنهم يؤيدون بحماس جدول أعمال الإصلاح. ويصبح الفقراء أكفأ جهاز علاقات عامة يدعو للإصلاح، موفرا تغذية مرتدة من الشوارع ضرورية لاستمرار البرنامج فى مساره.

وهذا هو ما حدث فى بيرو. فمنذ ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤، وجهت أنا وزملائى كل جهودنا لإعلام الرأى العام بمنافع رفع الناقوس الزجاجى (كنا نسمى ذلك حينذاك «إضفاء طابع رسمى»). وكان هدفنا هو أن نثبت للسياسيين أن هناك توافقا وطنيا مستترا فى الرأى على الإصلاح، وأن إضفاء طابع رسمى على الأصول التى يملكها الفقراء هو استراتيجية ظافرة من الناحية السياسية. وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، أكد الاقتراع ذلك: فقد حظى الاقتراح الذى قدمناه بتغيير نظام الملكية الرسمى بموافقة تبلغ تقريبا ٩٠ فى المائة. ومع رقم مثل هذا، لايدعو للدهشة أنه عندما عرضت الأجزاء الأولى من التشريع واللوائح التى وضعت منظمتى مشروعاتها، من أجل إقرارها رسميا، على الكونجرس فى بيرو فى ١٩٨٨ وأوائل ١٩٩٠، تم اعتمادها بالإجماع. وخلال حملة انتخابات الرئاسة فى ١٩٩٠، تبنى جدول أعمال إضفاء الطابع الرسمى، كل المرشحين، بمن فيهم ماريو فارجاس لوزا، الروائى ومرشح التحالف بين الأحرار والمحافظين، وألبرتو فوجيمورى، الحصان الأسود الشعبى، والذى فاز فى النهاية، إلى جانب الرئيس الاشتراكى الراحل آلان جارسيا. وحتى فى الوقت الحالى، وعلى الرغم من أن جهود التنفيذ كانت

غريبة الأطوار وغير كاملة للغاية، فإن إضفاء الطابع الرسمى لايزال عنصرا لا نزاع عليه وثابت فى المشهد السياسى فى بيرو.

ومع تأييد الحقائق والأرقام والرأى العام للإصلاح، تصبح الحكومة فى وضع يؤهلها لطرح قضية الفقر كلها بصورة مثيرة فى جدول أعمالها من أجل تحقيق النمو الاقتصادى. إن تخفيف عبء الفقر لم يعد يعتبر قضية إحسان، يمكن الاضطلاع بها إذا، وعندما، يصبح ذلك ممكنا. على النقيض من ذلك، إن مستقبل الفقراء يمكن أن يحتل حاليا قمة برنامج الحكومة لتحقيق النمو.

تحييد واستمالة الصفوة

بمجرد الكشف عن الإمكانات الاقتصادية الكامنة للفقراء - أكبر جمهرة فى الأمة - واتضاح تأييدهم للإصلاح، يحظى دعاة الإصلاح باهتمام الصفوة. وتلك هى اللحظة الملائمة لتحطيم الوهم الذى يراودها عن أن رفع الناقوس الزجاجى لن يفيد سوى الفقراء. إن سدّ الفجوة بين الفقراء لايقتصرعلى تحقيق مصلحة اجتماعية عامة فحسب. وذلك أن هذا النوع من التكامل القانونى يمكن أن يفيد تقريبا جميع مجموعات المصالح فى البلاد. ومثلما يجمع دعاة الإصلاح الحقائق والأرقام للظفر بتأييد الفقراء، يتعين عليهم أيضا استخدام حقائق وأرقام أخرى لاكتساب مساندة أصحاب المصالح الراسخة. فلابد أن تساند الصفوة الإصلاح، ليس بدافع الوطنية أو الأثرة، ولكن لأنه يوسع أيضا مواردها ودخلها.

فعلى سبيل المثال، فإن إدماج القطاع غير القانونى داخل القانون سيتيح الفرصة لتنفيذ برامج حاشدة للإسكان منخفض التكلفة الذى يزود الفقراء بالمنازل التى ليست فقط أفضل بناء وإنما أيضا أرخص كثيرا مما كانوا يبنونه بأنفسهم فى القطاع غير القانونى. ذلك أن إقامة بيت فى عالم القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون المقلوب رأسا على عقب، يعادل أن تبدأ إرتداء ملابسك بالحذاء أولا، ثم تلبس جواربك. تأمل ما يتطلبه الأمر من مهاجر جديد من

شكل (٦ - ٣) ٧٢٨ خطوة بيروقراطية تتطلبها بلدية ليما للحصول على سند ملكية قانوني لبيت في مستوطنة للإسكان تم الترخيص به.

مكتب العمدة | العمدة

مكتب البلدية | مدير | المروج الاجتماعي | الإدارة الفنية | النقل

مكتب التخصيص | رئيس شعبة | لجنة خاصة | مهندس فني | فني قانوني

مكتب الحضرنة | إدارة فنية | مروج | قسم في البلدية | مستشار | فني بالبلدية

استقبال | مكتب المتابعة | مكتب السجل | أمين صندوق | تحديد الأراضي

مقدم الطلب

الخطوة
١

مكتب العمدة | العمدة

مكتب البلدية | مدير | المروج الاجتماعي | الإدارة الفنية | النقل

مكتب التخصيص | رئيس شعبة | لجنة خاصة | مهندس فني | فني قانوني

مكتب الحضرنة | إدارة فنية | مروج | قسم في البلدية | مستشار | فني بالبلدية

استقبال | مكتب المتابعة | مكتب السجل | أمين صندوق | تحديد الأراضي

مقدم الطلب

الخطوة
٧٢٨

منطقة ريفية لإقامة منزل لأسرته فى مدينة للأكواخ خارج مدينة كبيرة. فأولا، يتعين عليه ليس فقط العثور على موقع لبناء البيت، لكن عليه أن يشغل الأرض *شخصيا*، مع أسرته. والخطوة الثانية أن يقيم خيمة أو مأوى مصنّع من حصر القش، الطوب اللبن، الكرتون، الأبلكاش، الصاج المضلع، علب الصفيح، حسب البلد - وبذا يثبت حقا ماديا مدعى به (لأن الحق القانونى غير متاح). وبعدئذ يجلب المهاجر وأسرته تدريجيا، الأثاث والمستلزمات المنزلية الأخرى. ومن الواضح، أنهم يحتاجون لبنيان أكثر صلاحية للعيش فيه وأكثر دواما. لك كيف يشيدونه دون أن تتوافر لهم فرص الحصول على الائتمان؟ إنهم يفعلون ما يفعله الجميع - يخزنون مواد البناء الصلبة ويبدأون فى بناء بيت أفضل، مرحلة تلو أخرى، حسب أنواع المواد التى يستطيعون جمعها.

وبمجرد أن ينظم سكان إحدى هذه المجاورات الجديدة أنفسهم بما يكفى لحماية حيازاتهم، أو أن تتعاطف السلطات المحلية مع الحرمان الذى يعانونه، يستطيعون توفير الرصف والمياه والتخلص من النفايات والكهرباء - عادة على حساب تدمير أجزاء من بيوتهم بغية توصيلها بالمرافق. وفقط بعد سنوات من البناء وإعادة البناء، وتوفير مواد البناء، يصبح ملاّك البيوت هؤلاء فى وضع يمكنهم أخيرا من العيش بصورة مريحة.

وفى الغرب، فإن بناء البيت يماثل لبس الجورب قبل الحذاء، ومن ثم فهو أقل خطورة وتكلفة ومهانة. فالقائم بالتنمية العمرانية لديه بصورة نموذجية سند ملكية الأرض، مما يوفر له الأمان لتطوير البنية الأساسية اللازمة (الطرق المرصوفة، المرافق، إلخ). ثم يبيع البيت الذى يشرع فى بنائه حسب تفضيلات المشترى. وبعدئذ ينقل المالك الجديد للبيت، الذى ربما يكون قد اقترض معظم ثمنه من بنك، الأثاث إليه، وأخيرا ينقل الأولاد والقطة.

وبمجرد أن يصبح الفقراء خاضعين للمساءلة بموجب القانون الرسمى، يصبحون قادرين على تحمل أسعار الإسكان منخفض التكاليف، وبذا يهربون من عالم القطاع غير القانونى المقلوب رأسا على عقب. وعندئذ تبدأ

الصفوة فى حصد جوائزها هى أيضا: إذ سيجد القائمون بالبناء وصناع مواد التشييد أسواقهم وقد توسعت، ونفس الشىء يصدق على البنوك وشركات الرهن ووكالات سندات الملكية وشركات التأمين. كما سيساعد إضفاء الطابع الرسمى موردى المرافق العامة على تحويل عنوان البيت إلى محطة نهائية مسؤولة. ويوفر للحكومات ودوائر الأعمال المعلومات والعناوين اللازمة للتجارة فى السلع، وتأمين الفوائد، وتحصيل الديون والرسوم والضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر نظام الملكية الرسمى قاعدة بيانات لقرارات الاستثمار فى الرعاية الصحية والتعليم، وتقدير الضرائب، والتخطيط البيئى.

بل إن الملكية القانونية واسعة النطاق ستساعد فى حل واحدة من أشد شكاويهم مرارة وأكثرها استمرارا عن تزايد فقراء الحضر - الحاجة إلى مزيد من «القانون والنظام». إن ازدهار المجتمع المدنى فى اقتصادات السوق لايرجع إلى الإزدهار الاقتصادى الأكبر فحسب. ذلك أن الحق فى الملكية يولّد أيضا احترام القانون. ومثلما أوضح ريتشارد بايبس المؤرخ البارز فى كتابه عن الثورة الروسية:

> إن الملكية الخاصة هى، على نحو قابل للنقاش، أهم مؤسسة للتكامل الاجتماعى والسياسى. ذلك أن تملك الممتلكات يخلق التزاما بالنظام السياسى والقانونى؛ حيث إن الأخير يكفل حقوق الملكية: إنه يجعل المواطن شريكا فى السيادة. وبهذا، فإن الملكية هى الأداة الرئيسية التى تطبع فى ذهن جماهيرى السكان احترام القانون، وتجعل لها مصلحة فى الحفاظ على الوضع القائم. وتبين الأدلة التاريخية أن المجتمعات ذات التوزيع الواسع للملكية، خاصة فى الأرض ومبانى الإسكان، أكثر اتساما بالمحافظة وأشد استقرارا، ولهذا السبب، فإنها أكثر مرونة فى مواجهة حالات الاضطراب من كل الأنواع. وهكذا، فإن الفلاح الفرنسى، الذى كان فى القرن الثامن عشر مصدر عدم الاستقرار، أصبح فى القرن التاسع عشر، عماد الاتجاه المحافظ، نتيجة المكاسب الثورة الفرنسية(١٨).

وعندما يثق الفقراء فى أن أراضيهم ومشروعات أعمالهم مملوكة لهم قانونا، يزداد احترامهم لملكية الآخرين.

كما ستزود سجلات الملكية الرسمية المستكملة لآخر وقت، الشرطة بالمعلومات الضرورية لضبط الأمور بطريقة متحضرة. ذلك أن عدم وجود عنوان قانونى من السمات الأساسية للخارجين على القانون فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وعندما ترتكب جريمة، لاتتوافر للشرطة السجلات والأدلة الموجهة للأماكن وغيرها من المعلومات المستندة للملكية الضرورية «لتقفى أثر» المشتبه فيهم الرئيسيين. وهذا هو السبب فى أن سلطات إنفاذ القانون لايمكن أن تكون انتقائية على نحو يماثل نظيراتها فى الغرب عند مطاردة المشتبه فيهم، ومن ثم يرجح أن تنتهك الحقوق المدنية لأشخاص أبرياء.

كما ينحو امتلاك ملكية رسمية إلى إحباط السلوك الجامح. فعندما يضطر الناس إلى تقسيم ملكيتهم إلى أجزاء أصغر فأصغر، فإن ورثة ورثتهم المستبعدين من أرض الأسرة لضيقها، يرجح أن يضعوا أياديهم على أراض فى أماكن أخرى. كذلك، فإنه عندما يعجز شخص ما عن أن يثبت ملكية لأى شىء، يرجح أن يقدم رشاوى ليشق طريقه خلال البيروقراطية، أو يأخذ أمر تنفيذ القانون بين أيديه، بمساعدة جيرانه. والأسوأ من ذلك، أنه بدون توافر قانون جيد للوفاء بالالتزامات، فإن المجتمع يشجع فى واقع الأمر رجال العصابات والإرهابيين على القيام بهذا الدور. وقد قمت أنا وزملائى بحملات لإصدار سندات ملكية رسمية مما حيّد الإرهابيين، عن طريق انتحال دورهم كقوة للأمن فى المنطقة ضد خطر حقيقى أو متصور للاستيلاء على الأرض.

كذلك توفر الملكية بديلا قانونيا لتهريب المخدرات. فطالما بقى المزارعون ملاكا غير قانونيين للأرض، تظل المحاصيل النقدية قصيرة الأجل، مثل الكوكا وخشخاش الأفيون، هى البديل الوحيد أمامهم. ذلك أن الأموال التى يقدمها مهربو المخدرات هى عمليا الائتمان الوحيد المتاح لصغار المزارعين فى مناطق معينة من العالم النامى؛ ونظرا لأن ترتيباتهم الخاصة بالملكية لاتظهر فى أى نظام رسمى، فإن إنفاذ القانون لايمكن أن يتوصل إليها، ناهيك عن الوصول إلى إتفاق بزراعة محاصيل بديلة قابل للتنفيذ. كما يعنى هذا الافتقار إلى

الحماية القانونية أن زرّاع محاصيل المخدرات يتعين عليهم أن يشكلوا معا عصابات للدفاع عن الأصول التى يملكونها، أو يدعوا المهربين للدفاع عنهم. وبدون نظام رسمى للملكية يشمل ملاّك الأرض هؤلاء، فإن السيطرة على زرّاع محاصيل المخدرات، ومطاردة مهربى المخدرات، وتحديد شخصية ملوثى البيئة، يصبح مستحيلا من الناحية الفعلية. ولايعود هناك من طريق أمام السلطات لاختراق الترتيبات غير القانونية المحكمة التى يبرمها الناس لحماية مصالحهم.

إن إضفاء طابع قانونى على الملكية ليس عملا خيريا بالنسبة للفقراء. ذلك أن إقامة سوق منظمة تجعل الملاّك خاضعين للمساءلة وتمنح سندات ملكية واضحة لبيوتهم تجعلها تستحق التمويل، تخلق سوقا متوسعة، وتشجع القانون والنظام، وتضع النقود فى جيوب الصفوة.

التعامل مع القوامين على الناقوس الزجاجى

ما أن يكفل دعاة الإصلاح مساندة الفقراء وبعض من الصفوة على الأقل لهم، يكون الوقت قد حان للاستفادة من البيروقراطية العامة والخاصة التى تدير الوضع القائم وتحافظ عليه ـ أساسا المحامون ورجال القانون والفنيون.

المحامون ورجال القانون. من الناحية النظرية، لابد أن يحبذ المجتمع القانونى الإصلاح لأنه يدعم حكم القانون. لكن معظم رجال القانون والمحامين فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة لم يتدربوا فى الواقع على توسيع حكم القانون، وإنما على الدفاع عنه كما يجدونه. إن رجال القانون والمحامين هم المهنيون الأكثر انخراطا فى شؤون الملكية اليومية. وهم يحتلون المكاتب الحكومية الرئيسية حيث يستطيعون تعطيل القرارات الأساسية. وليس هناك أى مجموعة ـ بخلاف الإرهابيين ـ فى وضع أفضل منهم لتخريب التوسع الرأسمالى. وعلى خلاف الإرهابيين، فإن رجال القانون والمحامين يعرفون كيف يقومون ذلك بصورة قانونية.

ورغم أن منظمى المشــروعــات والناس العــاديين هم بناة رأس المال والرأسمالية، فإن رجال القانون والمحامين هم الذين يثبتون ويحددون مفاهيم الملكية فى شكل تمثيلى ملموس ويضعون هذه المفاهيم فى نظم أساسية. ففى نهاية المطاف، يجب أن يتجسد ضمان الملكية، وخضوع الملاّك للمساءلة، وقابلية المعاملات للإنفاذ، فى إجراءات وقواعد يضع رجال القانون والمحامون مشروعاتها. والواقع أنهم يمثلون المهنة القانونية التى تنجز كافة أسانيد الملكية الرسمية: سندات الملكية، السجلات، العلامات التجارية، حقوق التأليف، السندات الإذنية، الكمبيالات، حقوق البراءات، وأسهم الشركات. وسواء كنت تحب رجال القانون والمحامين أم لا، فإنه لن يتم أى تغيير حقيقى فى نظام الملكية وعملية تكوين رأس المال بدون تعاون البعض منه على الأقل.

وتتمثل الصعوبة فى أن قلة من رجال القانون والمحامين يدركون النتائج الاقتصادية لعملهم، ورد فعلهم المتمثل فى اهتزاز ركبهم إزاء السلوك غير القانونى والتغيير واسع النطاق عدائى بصفة عامة. إن جميع دعاة الإصلاح الذين التقيتهم والذين كانوا يعملون على جعل الملكية أسهل منالا بالنسبة للفقراء، كانوا يفترضون أن المهنيين من القانونيين هم أعداؤهم الطبيعيون. وقد أصيب الاقتصاديون المشتركون فى الإصلاح بالإحباط من النزعة المحافظة القانونية، لدرجة أنهم استثمروا أموالهم ووقتهم فى إضعاف الثقة فى المهنيين من القانونيين. وقد استخدم سامار ك. داتا، وجيفرى ب. نوجنت البيانات الاقتصادية المستمدة من اثنين وخمسين بلدا من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، لبيان أن كل زيادة فى عدد المحامين فى قوة العمل مقدارها نقطة مئوية (مثلا من ٠,٥ إلى ١,٥ فى المائة) يقابلها نقص فى النمو الاقتصادى بمقدار يتراوح من ٣,٦٨ إلى ٤,٧٦ فى المائة - مما يبين أن النمو الاقتصادى يرتبط عكسيا بيقظة رجال القانون والمحامين[١٩].

إن ما يثير بصفة خاصة كثيرين من دعاة الإصلاح هو الكيفية التى يحول بها رجال القانون والمحامون اللوم من نظم الملكية السيئة إلى أناس آخرين. وكثيرا ما سمعت رجال قانون ومحامين يشيدون بقانون الملكية القائم، ويسلمون فى نفس اللحظة بأن سندات الملكية المصدرة بصورة قانونية يصعب

أو يستحيل استخدامها. وهذا بالطبع أمر غير مقبول. إن رجال القانون والمحامين لايستطيعون أن يضعوا القانون والإجراءات الإدارية اللازمة لتنفيذه، ثم يلقون باللوم فى فشلهما على عدم كفاءة التكنوقراط من المستوى المنخفض الذين ينفذون القانون، أو ضعف تعليم من يستخدمونه. لايكفى وضع مشروعات قوانين رشيقة. إذ يتعين عليها أيضا أن تفيد فى الواقع الإدارى والاجتماعى الذى وضعت من أجله.

ومن المثير للاهتمام بقدر كاف، أن أقوى نقد لجهود رجال القانون والمحامين فى وقف إصلاح الملكية يأتى غالبا من زملائهم «أبناء كارهم». وفيمايلى ما كتبه س. روتون سمبسون، وهو رجل قانون وأشهر مؤلف فى العالم عن موضوع تسجيل الأرض، عن زملائه:

> إن رجال القانون والمحامين فى العالم كله، سيئو السمعة بسبب معارضتهم حتى لأصغر تغيير فى إجراءاتهم التقليدية... إن تورينز [الاسترالى الذى أنشأ واحدا من أكثر نظم التسجيل فى العالم أمانا] الذى عارضه بضراوة القانونيون المهنيون، تغلب على معارضة المحامين فى جنوب استراليا؛ لكن قصته استثناء. إن الحديد لايفلّه إلا الحديد، وفى معظم البلدان يدين تسجيل سندات الملكية، كقاعدة، إلى جهود محام ما، واجه العراقيل من جراء المعارضة النشيطة من «أبناء كاره» الممارسين؛ والمعارضة السلبية قد تكون أسوأ من المعارضة النشيطة، التى على الأقل إما تكسب وإما تخسر. فالمعارضة السلبية أكثر دهاء؛ وتستطيع أن تحبط التقدم. ولم يكن قليلا عدد النظم الرئيسية الذى ذبل على عروشه بعد أن حصل على ترحيب الممارسين، الذى ثبت فيما بعد أنه مجرد نفاق وولاء كلامى أو حتى «قبلة الموت»؛ وتضمنت نظم أساسية أخرى إجراءات مطولة على نحو يجعل تحقيق التقدم جدّ ضئيل تقريبا؛ ومثل هذه النظم لاتشكل بالتأكيد أى خطر على الممارسات الراسخة، ومن ثم تنحو إلى أن تكون مقبولة للمهنيين القانونيين، لكنها لاتحقق الهدف حقا؛ وتؤدى إلى تضخم القائمة فحسب، إن لم يكن بحالات الفشل، فبحالات «عدم النجاح» على الأقل[٢٠].

وعلى الرغم من أن رجال القانون والمحامين يسلمون بأنه يتعين على العلوم الأخرى أن تكون دينامية، فإنهم يحاجون بأن القانون يجب أن يكون مستقرا وثابتا. وقد يصل مثل هذا التبجيل لحكم القانون، مهما كانت النتائج، إلى حد

أن المحامين الذين يساندون الإصلاح يتعرضون لخطر النبذ من قبل أقرانهم. ففي البلدان التي تتحدث الألمانية خلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، بلغ عداء مهنة القانون لإصلاح الملكية ذرى عالية، لحد أن أي محام كان يدعو للإصلاح كان يوصف بأنه «*بهيمة تتلف مأواها*».

والأنباء الطيبة بالنسبة لدعاة الإصلاح هي أن معظم رجال القانون والمحامين اللامعين (وإن لم يكن بالضرورة الأكثر نجاحا) يؤمنون بأن القانون صنع لخدمة الحياة وليس العكس. وقد انتصر فقهاء القانون المتطلعون للمستقبل في النهاية على الاتجاه الرجعي «لأبناء كارهم» في الغرب، حتى في سياق القانون الروماني. ولاريب أن المعركة كانت عسيرة على امتداد الطريق، كما لاحظ بيتر شتاين، لأن «مساهمة [رجال القانون والمحامين] في الفهم السليم للمؤسسات القانونية تعرضت للتشويش من جراء تركيزهم على نزعة المحافظة على القديم، وقبولهم للقانون الروماني باعتباره منتجا «كامل الأوصاف»[٢١]. ومع ذلك، فعلى مرّ الزمن، تغلب الفقهاء الأوروبيون العظام على الصرامة المبالغ فيها لأنهم كما أوضح شتاين، «جعلوا من ذلك مهنة لهم ليصبحوا خبراء في تعقيدات القانون الروماني، وليضمنوا تحركه على مرّ الزمن»[٢٢]. وفي مواجهة عدم استجابة زملائهم المتفشية، نشأت في كل بلد أوروبي عصبة من صفوة رجال القانون والمحامين للمساعدة في رفع الناقوس الزجاجي.

ومن ثم يتعين على أي حكومة تتطلع إلى الأخذ بنظام متكامل للملكية، أن تضع استراتيجية حريصة للتعامل مع مهنة القانون. ومفتاح هذا هو اختيار رجال القانون والمحامين المناسبين. ويقتضي الأمر توافر قائد حكيم وماكر لتفادي رجال القانون والمحامين ذوي المهارة والذهن الحاد في إرهاب السياسيين ودفعهم إلى حالة من الشلل والتجمد، والعثور بدلا من ذلك على أولئك الذين سيضفون شكلا قانونيا على جدول أعمال التغيير حتى لو كان ذلك يعني طرح النظام أرضا. وما لم يحسن السياسي ذو العقلية الإصلاحية اختيار محاميه، فسيكون تحت رحمة التكنوقراط القانونيين الحاكمين الذين سيبدون ولاء كلاميا فقط للإصلاح في حين يخربونه في الستر.

إن رجال القانون والمحامين الشجعان ذوي العقلية الإصلاحية موجودون في كل البلدان، وبمجرد أن تصبح معايير الاختيار لمثل هذه الصفات واضحة،

يمكن التوصل للأشخاص المناسبين. ويعتقد كثيرون أن المحددات الأولى للتغيير تقع خارج القانون. وفى كل بلد زرته، وجدت مجموعات من محامى الحكومة ورجال القانون فيها، مطلعين على واقع القطاع غير القانونى، ويجاهدون يوميا للتوصل إلى التناسق بين النظام الرسمى والترتيبات غير القانونية. كما أن بعض رجال القانون الأكاديميين يدركون بقوة أن النظم المتوازية للقانون القانونى وغير القانونى تعمل متزامنة. لكن عملهم ينحو إلى أن يمضى فى طريقه دون أن تلحظه المستويات الأعلى من الحكم، ومن ثم يظل هو أيضا غير مرئى. والواقع أن هناك تقريبا قاعدة تقول إن رجال القانون اللماحين والذين يدركون وجود النظامين، والذين يتعاطفون مع الإصلاح، يتم دفعهم إلى هامش عملية اتخاذ القرارات السياسية.

إن هؤلاء الناس هم الذين يتعين على القيادة السياسية تنظيمهم للإطاحة بالوضع القائم، وتنفيذ برنامج قومى لايمكن مقاومته لإضفاء الطابع الرسمى على الملكية. بيد أن مثل هذا الجيش لايتقدم الصفوف عفويا: إذ يتعين تحديد مكان كل رجل قانون وتجنيده. وهم معا، يشكلون الطليعة التى يمكن أن تدافع عن الإصلاح أمام زملائهم من رجال القانون. إنهم هم الذين سيستطيعون هزيمة الديناصورات ودحرها، وأن يشرحوا «لأبناء كار» القانون بلغتهم الخاصة مدى الأهمية الحاسمة لإدماج كل الملكية فى نظام قانونى موحد واحد مفتوح لكل الناس، بالنسبة لمستقبلهم ومستقبل بلدهم. إنهم وحدهم هم الذين يستطيعون أن يشرحوا لباقى «أبناء الكار» أن الإجراءات القانونية القائمة لم تصبح مزعجة فحسب وإنما عقبة لايمكن التغلب عليها، تحول دون أن يحتل معظم الناس فى العالم وضعا يمكّنهم من خلق رأس المال. ورجال القانون بشر هم أيضا. فبمجرد أن يدركوا أن النظام الذى يدافعون عنه أصبح متقادما بصورة لا أمل فيها، فإنهم سيتصرفون بصورة إيجابية.

الفنيون. تنفق البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة باستمرار مئات الملايين من الدولارات على تكنولوجيا رسم الخرائط وإمساك السجلات بالكمبيوتر لتحديث نظم الملكية فيها ـ ومع ذلك لم تستطع بعد أن تدمج

قطاعاتها التى لاتتمتع بحماية القانون. ولم يعد هذا يدهش أحدا ممن فكروا مليا فى أولويات إصلاح الملكية. وفى ١٩٩٣، حذر خبير من البنك الدولى من أنه «كان هناك اتجاه لاعتبار إصدار سندات ملكية الأرض مشكلة فنية. فالخرائط ترسم عادة ويتم إجراء المسوح، لكن سندات الملكية لاتوضع ولاتصدر بسبب وجود انسداد فى النظم أو مشاكل قانونية»[٢٣].

وحتى الفنيون يشعرون بالقلق من أنهم ربما قد يكونون قد تجمدوا بدرجة كبيرة بفعل التكنولوجيات الجديدة المذهلة. وقد أعرب واحد من أبرز خبراء كندا فى نظم الأرض، والمعلومات عن القلق من أن بعض الحكومات تواصل اعتبار رسم الخرائط حجر الزاوية بالنسبة للملكية:

> إننا نتعرض حاليا لخطر إدامة هذه الأسطورة بمحاولة اختزال إدارة الموارد إلى مشكلة تتعلق بنظام المعلومات الجغرافية. إن التكنولوجيا جذابة؛ وهى تحقق نتائج ملموسة. لكنها ليست سوى جزء من الحل... وكثيرا ما يصدر المستشارون ومؤسسات المعونة النظم التى ألفوها (عادة نظمهم أو التى عملوا بها) دون إيلاء اعتبار كاف لحاجات البلد المتلقى وقيوده... هناك حاجة إلى تواضع أكبر بين المستشارين المهنيين؛ هناك حاجة للتسليم أحيانا بأنهم لايعرفون دوما الإجابة، وأن نظمهم قد لاتكون ملائمة»[٢٤].

إن برامج خلق الملكية ستستمر فى الفشل طالما ظلت الحكومات تعتقد أن خلق الملكية لايتطلب إلا التعرف على الأشياء المادية ـ وأنه بمجرد أن تتوافر لهم الصور والمسوحات والقياسات والجرد بالكمبيوتر لأصولهم المادية، تتوافر لهم كل المعلومات المطلوبة لإصدار سندات الملكية. لكن ذلك ليس بصحيح. ذلك أن الصور وعمليات الجرد تحيط السلطات علما فقط بالحالة المادية للأصول: لكنها لاتخبرها شيئا عمن يملك حقا تلك الأصول، أو كيف نظَّم الناس الحقوق التى تحكمها. إن كافة الصور وعمليات الجرد بالكمبيوتر فى العالم لاتستطيع أن تحيط أحدا علما بالقواعد المحلية التى تنفذ هذه الحقوق، أو شبكة العلاقات التى تحافظ عليها. وفى مثل أهمية الخرائط والجرد، قياس وتحديد

مكان الأصول المادية التى تقوم عليها الملكية، لكنها لاتخبر الحكومة بكيفية بناء عقد اجتماعى وطنى يمكنها من خلق ملكية قانونية واسعة النطاق.

لقد أخفى نزوع بعض البلدان إلى ضغط القضايا المتعلقة بالملكية فى إدارات تكنولوجيا رسم الخرائط والمعلومات، الطبيعة الحقيقية للملكية. إن الملكية ليست حقا جزءا من العالم المادى: إن موئلها الطبيعى قانونى واقتصادى. إن الملكية تتعلق بأشياء غير مرئية، فى حين أن الخرائط أشباه للأشياء المادية فى أرض الواقع. إذ تعكس الخرائط المعلومات المادية عن الأصول، لكنها تغفل الصورة الكبيرة. فبدون المعلومات المؤسسية والاقتصادية ذات الصلة عن الترتيبات غير القانونية، لاتستطيع أن تعكس الواقع القائم خارج الناقوس الزجاجى. وبذا تعجز عن أداء وظيفتها الحقيقية، والتى تتمثل فى المساعدة فى تثبيت الجوانب المتعلقة بالملكية فى الأصول فى الواقع المادى، للإبقاء على الطابع الافتراضى والمادى متراكبين معا.

وإلى أن يتم إزالة العقبات التى تعترض استخدام نظم الملكية الرسمية وإحلال القانون محل الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون. يقل دافع الناس لتقديم المعلومات الضرورية اللازمة للإبقاء على الخرائط وقواعد البيانات مستحدثة لآخر لحظة ويعوّل عليها. إن الناس لايريدون الولوج لداخل نظام الملكية الرسمية لأنهم متلهفون لرسم خرائط لممتلكاتهم وتسجيلها وفرض ضرائب عليها؛ وسينضمون للنظام عندما تصبح فوائده الاقتصادية واضحة لهم، وعندما يتأكدون من الاستمرار فى حماية حقوقهم.

وطالما أن عقدا اجتماعيا لايتمتع بحماية القانون يحمى هذه الحقوق، فلن يرى الناس مبررا لإخطار السلطات بأية تغييرات فى ملكية الأصول المملوكة لهم. وفقط عندما يحل القانون الرسمى محل الترتيبات التى لاتتمتع بحماية القانون كمصدر لحماية الملكية، سيسلم الناس بمشروعيته ويهتمون بتزويد السلطات بالمعلومات المطلوبة للإبقاء على حداثة خرائطها وسجلاتها. ويحدد الموضع الذى يحتله العقد الاجتماعى المكان الذى يمكن فيه الإبقاء على حداثة السجلات والخرائط.

وليست هذه نقطة تافهة. إذ تنزع مشروعات إصدار سندات الملكية التى تحركها عوامل فنية إلى التحلل لتتحول إلى نظم لتحديد الرصيد المادى، أو كتب الإحصاءات الإنجليزية التى صدرت فى ١٠٨٥ ـ ١٠٨٦، أو مجرد تذكارات تاريخية. ونتيجة لذلك، تعانى صناعات رسم الخرائط والكمبيوتر. إذ يعتمد ميزانيات مشروعاتها، السياسيون الذين يتوقعون أن تؤدى هذه المناهج الجديدة إلى إدماج الفقراء. وما إن يدركوا أنها لاتفعل ذلك، حتى تتهاوى منزلة مشروعات رسم الخرائط أو يتم إنهاؤها. وقد وجدت أنا وفريقى أن هذا يحدث المرة تلو الأخرى.

والسبب فى أن هذه التكنولوجيات تثمر جيدا فى البلدان المتقدمة، دون حاجة إلى كثير من الترقيع القانونى والسياسى، هو أن الترقيع كان قد أجرى منذ أكثر من مائة سنة خلت، وأصبح العقد الاجتماعى المتعلق بالملكية والشامل لكل شىء قائما بثبات فى مكانه بالفعل. وعندما أصبحت متوافرة خلال الثلاثين سنة الماضية، نظم قواعد البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ونظم تحديد المواقع العالمية، وكل الأدوات المدهشة لتكنولوجيا المعلومات، تطابقت بصورة محكمة مع بنية أساسية معلوماتية وقانونية متكاملة جيدا. وهكذا أمكن تحقيق الاستغلال الجيد لأدوات ومرافق التمثيل المكتوب والبيانى، من أجل تخزين واسترجاع ومعالجة أفضل للمعلومات.

ولست أقول إن شركات الهندسة وتكامل الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، وباعة المعدات، ومستشارى التسجيل، وكل الاخرين الذين يقدمون خدمات توثيق الملكية المتخصصين فى المسح ورسم الخرائط وتحديث السجلات، غير مهمين لخلق الملكية ـ العكس تماما. ذلك أنه إذا تم تطويعها على نحو ملائم مع عمليات التسجيل الحاشدة ومع العمل فى مناخ لايتمتع بحماية القانون، يصبح لا غنى عنها لتحديد المواقع المادية، وكذلك لتجهيز المعلومات وإدماجها معا. وسيستهلك ذلك معظم الأموال المنفقة على إصلاح الملكية، لكن فقط بعد حلّ المشاكل القانونية والسياسية لإدماج القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون.

* * *

إن قيادة سياسية حقة هى وحدها التى تستطيع أن تنتزع قانون الملكية من شواغله بشأن الماضى ووضعه فى إطار التقدير للحاضر، وأن تنأى به عن الانبهار المبالغ فيه بالتكنولوجيا ليصبح مشغولا فقط بصالح المجتمع وخيره. إن السياسيين مطلوبون لأن المؤسسات القائمة تنزع إلى محاباة الوضع القائم وحمايه. إذ يعتبر إقناع التكنوقراط بأن يسْمُوا بأنفسهم وأن يساندوا التغيير، مهمة سياسية.

كما أن التدخل السياسى ضرورى لأن المنظمات الحكومية القائمة داخل الناقوس الزجاجى ليست مؤهلة بصفة عامة للاضطلاع ببرامج للإصلاح سريعة وواسعة. وعادة يجرى تنظيمها كإدارات متخصصة، وهو هيكل له معنى أكبر فى البلدان المتقدمة، حيث التغير التدريجى وحده هو المطلوب لأن القانون والملكية الرسمية ساريان بالفعل على الجميع. إن خلق الملكية لايشبه مطلقا برنامجا للخصخصة، يتضمن بيع دستة أو ما إلى ذلك من حزم الأصول سنويا. ذلك أن هدف إصلاح الملكية هو منح حقوق الملكية فى ملايين الأصول لملايين الأشخاص فى وقت قصير. ويعنى هذا أن نصف المهمة على الأقل يتعلق بالاتصالات. ويتطلب الأمر أن يشرح قادة الإصلاح الكيفية التى ستؤثر بها الرأسمالية الشعبية فى كثير من مجموعات المصالح المختلفة، وأن يبينوا لها المنافع التى ستحصل عليها منها، وإقناعها أن تلك ممارسة تفوز فيها جميع فئات المجتمع. وبالنسبة للقطاع الذى لايتمتع بحماية القانون، يتعين على هؤلاء القادة إطلاق سراح طاقتهم المحبوسة على إنشاء المشروعات، وبيان مزايا الاندماج فى قانون رسمى جديد. وبالنسبة للقطاع القانونى، ينبغى لهم أن يشرحوا أن الإصلاحات المقترحة لن تضر الحقوق المشروعة والقابلة للإنفاذ، وأنها ستحقق مكاسب شاملة لكل مجموعات المصالح.

إن إقامة نظام للملكية مفتوح للجميع هى فى المحل الأول مهمة سياسية، لأن من سيبقى عليها فى مسارها الصحيح هم الناس الذين يدركون أن الهدف النهائى لنظام الملكية لايتمثل فى وضع نظم أساسية رشيقة، والربط بين أجهزة الكمبيوتر البراقة، أو طبع خرائط متعددة الألوان. إن هدف الملكية الرسمية هو وضع رأس المال فى أيدى الأمة جمعاء.

الفصل السابع

مــن قبيــل الخاتمــة

أين راحت الحكمة التى ضيعناها فى المعرفة؟
أين راحت المعرفة التى ضيعناها فى المعلومات؟

ـــ ت.س. اليوت، مجموعات *الكورس فى «الصخرة»*.

النادى الخاص للعولمة

لاتعانى الرأسمالية أزمة خارج الغرب لأن العولمة الدولية فشلت، وإنما لأن البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة عجزت عن أن «تعولم» رأس المال داخل حدودها. إن معظم الناس فى هذه البلدان ينظرون إلى الرأسمالية كناد خاص، نظام للتمييز لايفيد إلاّ الغرب والصفوة التى تعيش فى النواقيس الزجاجية فى البدان الفقيرة.

قد تلبس أعداد أكبر من الناس فى كل أنحاء العالم أحذية ماركة «نايكى»، وتجعل ساعاتها ماركة «كاسيو» تبرق، ولكنهم حتى وهم يستهلكون سلع الغرب، يدركون تماما أنهم مازالوا متخلفين عند أطرف اللعبة الرأسمالية ومحيطها الخارجى. عليهم أن يدلفوا إليها ويشاركوا. وينبغى ألا تكون العولمة مجرد ربط بين النواقيس الزجاجية للقلة ذات الامتيازات. لقد قام هذا النوع من العولمة من قبل. ففى القرن التاسع عشر، كانت الأسر الملكية الحاكمة فى أوروبا بالمعنى الحرفى أسرة واحدة كبيرة، ترتبط بالدم وعلى اتصال مباشر بشأن السياسات والتجارة مع أبناء عمومتهم فى أسبانيا وإنجلترا وروسيا

وفرنسا وهولندا. وانتصرت الرأسمالية فى القرن التاسع عشر، وسادت فى كل أنحاء العالم الصناعى إلى أن جاءت الثورة الروسية والكساد الكبير ولكن مثلما أوضح الأسبانى أورتيجا واى جاسيت والناقد الأمريكى وولتر ليبمان، فإن النظام الرأسمالى كان دوما مكشوفا للمخاطر، رغم هيمنته وتقدمه. وقد أوضح الاقتصادى الأمريكى ليستر ثورو أنه حتى فترة قريبة ترجع إلى ١٩٤١:

> كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أساسا هما البلدان الرأسماليان [الكبيران] الوحيدان الباقيان على سطح الأرض... كان باقى العالم كله إما دول فاشية أو شيوعية أو مستعمرات إقطاعية فى العالم الثالث. وقد وصلت الأزمة النهائية التى نشبت فى العشرينيات والكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين بالرأسمالية إلى حافة الانقراض. كان يمكن أن تختفى الرأسمالية التى تبدو حاليا لاتقاوم، ببضع خطوات خاطئة فحسب[١].

ولايقتضى الأمر تذكرة لأهل أمريكا اللاتينية. فقد حاولوا أن يصبحوا جزءا من الرأسمالية العالمية، وفشلوا أربع مرات على الأقل منذ استقلالهم عن أسبانيا فى عشرينيات القرن التاسع عشر. وقاموا بإعادة هيكلة ديونهم، وتثبيت اقتصاداتهم بمكافحة التضخم، وتحرير التجارة، وخصخصوا الأصول الحكومية (بيع سككهم الحديدية للبريطانيين مثلا)، واضطلعوا بمقايضة الديون بالأسهم، وأصلحوا نظم الضرائب لديهم. وعلى مستوى المستهلك، استورد أهل أمريكا اللاتينية كل أنواع السلع، من الحلل التويد الإنجليزية وأحذية «تشيرش» إلى سيارات فورد؛ وتعلموا الإنجليزية والفرنسية بالاستماع إلى الإذاعة أو أشرطة التسجيل؛ ورقصوا «الشارلستون» و«لامبث ووك»، ومضغوا لبان «تشيكلتس». لكنهم لم ينتجوا أبدا رأسمالا حيا يدر عائدا.

ربما نستفيد جميعنا حاليا من ثورة الاتصالات، بل وقد يرى البعض أن هناك تقدما يتمثل فى حقيقة أن «أبو الهول» المصرى يحملق مباشرة فى لافتة بالنيون فى محل حاصل على ترخيص مطاعم كنتاكى. ومع ذلك، فإن خمسة

وعشـرين بلدا فـقط من مـائتى بلد فى العـالم، تنتج رأس المال بكميـات كـافـيـة للاستفادة بصورة كاملة من تقسيم العمل فى سوق عالمية آخذة فى التوسع. ليست الإنترنت ومحلات الوجبات الجاهزة هى دم الحياة بالنسبة للرأسمالية. إن *رأس المال* هو دم حياتها. فرأس المال وحده هو الذى يوفر الوسائل اللازمة لدعم التخصص والإنتاج والتبادل للأصول فى سوق متوسعة. إن رأس المال هو مصدر زيادة الإنتاجية، ومن ثم ثروة الأمم.

ولا تتوافر القدرة على تمثيل الأصول والإمكانات الكامنة، ومن ثم القدرة على إنتاج رأس المال واستخدامه بكفاءة، إلا للدول الغربية وجيوب صغيرة من الناس الأثرياء فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. إن الرأسمالية ينظر إليها خارج الغرب بعداء متزايد، باعتبارها نظاما للفصل العنصرى لايستطيع معظم الناس دخوله. وهناك إحساس متنام، حتى بين بعض النخب، بأنه إذا كان لابد لهم من الاعتماد فقط وللأبد على عطف رأس المال الأجنبى، فإنهم لن يصبحوا مطلقا لاعبين منتجين فى اللعبة الرأسمالية العالمية. ويزدادون إحباطا من جراء أنهم ليسوا سادة مصيرهم ولايتحكمون فيه. وحيث إنهم شرعوا فى العولمة دون أن يزودوا شعوبهم بالوسائل اللازمة لإنتاج رأس المال، فقد بدأوا يغدون أقل شبها بالولايات المتحدة منهم بأمريكا اللاتينية المركنتالية بحشدها الهائل من الأنشطة التى لاتتمتع بحماية القانون[٢]. ومنذ عشر سنوات مضت، كان قليلون هم الذين يقارنون بلدان الكتلة السوفيتية السابقة بأمريكا اللاتينية. لكنهما اليوم يبدوان متشابهين بطريقة مثيرة للدهشة: اقتصادات سرية قوية، عدم مساواة صارخة، وتفشى أعمال المافيا، وعدم الاستقرار السياسى، وهروب رأس المال وإهمال فاضح للقانون.

وهذا هو السبب فى أن المدافعين عن الرأسمالية خارج الغرب يتقهقرون من الناحية الفكرية. فبعد أن علت منزلتهم منذ عقد مضى فحسب، ينظر إليهم الآن وبصورة متزايدة على أنهم مبررون للبؤس والظلم اللذين مازالا يحيقان بغالبية البشر. فعلى سبيل المثال، حذر مجلس الشورى فى مصر فى ١٩٩٩ الحكومة «من ألاَّ تنخدع بعد ذلك بدعاوى الرأسمالية والعولمة»[٣]. وإذ نسى دعاة الرأسمالية قضية الملكية الحاسمة، فقد تركوا أنفسهم للتوحد مع

المدافعين عن الوضع القائم، الذين يحاولون بصورة عمياء إنفاذ القانون المكتوب القائم سواء كان يتسم بالتمييز أم لا.

والقانون فى هذه البلدان يمارس التمييز. ومثلما أوضحت فى الفصل الثانى، فإن ٨٠ فى المائة على الأقل من السكان فى هذه البلدان لايستطيعون أن ينفخوا أنفاس الحياة فى الأصول التى يملكونها، ويجعلونها تولِّد رأس المال لأن القانون يستبعدهم من نظام الملكية الرسمى. إن لديهم تريليونات الدولارات من رأس المال غير المنتج، لكنها كما لو كانت بركا منعزلة تختفى مياهها فى الرمال الجرداء، بدلا من أن تشكل كتلة ضخمة من المياه يمكن احتواؤها فى نظام واحد موحد للملكية، وإعطاؤها الشكل المطلوب لإنتاج رأس المال. إن الناس يحوزون الأصول ويستخدمونها على أساس حشد كبير من الاتفاقات غير الرسمية غير المترابطة؛ حيث تجرى المساءلة محليا. وبدون المعايير المشتركة التى تجىء بها الملكية القانونية، فإنهم يفتقرون إلى اللغة الضرورية لجعل الأصول المملوكة لهم تتحدث إلى بعضها البعض. وليس هناك من جدوى لحثهم على الصبر حتى تتقاطر نازلة على الطريق منافع الرأسمالية. فلن يحدث هذا أبدا حتى تتوافر الأسس الراسخة للملكية الرسمية.

وفى الوقت نفسه، يتعين على المروجين للرأسمالية، الذين مازالوا يتباهون ويتطاولون بانتصارهم على الشيوعية، أن يدركوا أن إصلاحاتهم الاقتصادية الكلية ليست كافية. يجب ألا ننسى أن العولمة تحدث لأن البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة طفقت تفتح اقتصاداتها التى كانت محمية من قبل، وتثبت عملاتها، وتضع مشروعات الأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز التجارة الدولية والاستثمار الخاص. كل هذا خير وبركة. لكن ما ليس بخير ولا بركة أن هذه الإصلاحات تفترض أن سكان هذه البلدان مندمجون بالفعل فى النظام القانونى، ولهم نفس القدرة على استخدام مواردهم فى سوق مفتوحة. لكنهم ليسوا كذلك.

ومثلما أوضحت فى الفصل الثالث، فإن معظم الناس لايستطيعون المشاركة فى سوق آخذة فى التوسع؛ لأنه لاتتوافر لهم فرص الوصول إلى

نظام حقوق الملكية القانونية الذى يمثل الأصول المملوكة لهم بطريقة تجعلها قابلة للتحويل ومنقولة وقابلة للاستبدال على نطاق واسع، مما يتيح تحميلها بالديون ويسمح لملاكها بأن يصبحوا خاضعين للمساءلة. وطالما أن أصول الأغلبية لا توثقها البيروقراطية المعنية بالملكية وتتبعها، فإنها تكون غير مرئية وعقيمة فى السوق.

إن البرامج الاقتصادية الكلية لدعاة العولمة إذ تقوم بالتثبيت والتصحيح «حسب القواعد المقررة»، ترشِّد بطريقة مثيرة الإدارة الاقتصادية للبلدان النامية. لكن نظرا لأن قواعدها المقررة لاتعالج حقيقة أن معظم الناس ليس لهم حقوق ملكية، فإنها لم تقم سوى بجزء من العمل المطلوب لخلق نظام رأسمالى شامل واقتصاد سوق. إن أدواتها مصممة للعمل فى بلدان تمت فيها «عولمة» القانون النظامى داخليا، عندما أقيمت نظم حصرية لحقوق الملكية ترتبط بأدوات نقدية واستثمارية كفء. وهو أمر لايزال يتعين على هذه البلدان تحقيقه.

وقد تبنى عدد جد كبير من صانعى السياسة نظرة أوليمبية لعملية العولمة. فبمجرد أن قاموا بالتثبيت والتصحيح على المستوى الكلى، مما أتاح الازدهار لمشروعات الأعمال القانونية والمستثمرين الأجانب، وسمح للاقتصاديين المتشددين بالسيطرة على الخزانة، شعروا أنهم أنجزوا مهمتهم. ولكن نظرا لأنهم لم يركزوا إلا على السياسات التى تعالج الإجماليات، فإنهم لم يتقصوا ما إذا كان الناس يملكون أم لا الوسائل اللازمة للمشاركة فى نظام سوق متوسعة. لقد نسوا أن الناس هم القوى الفاعلة الأساسية فى التغيير. ونسوا أن يركزوا على الفقراء. لقد وقعوا فى هذا الإغفال الفادح لأنهم لم يعملوا ومفهوم الطبقة فى أدمغتهم. وعلى حد تعبير واحد من أبرز معلميهم، «لم تكن لديهم القدرة على إدراك كيف يعيش الناس الآخرون، مهما كان ذلك يمثل معضلة»[٤].

لقد ترك المصلحون الاقتصاديون مسألة ضمان الملكية للفقراء فى أيدى مؤسسات قانونية محافظة غير مهتمة بتغيير الوضع القائم. ونتيجة لذلك، ظلت الأصول المملوكة لأغلبية مواطنيهم رأسمالا غير منتج، مشدودا إلى القطاع

الذى لايتمتع بحماية القانون. وهذا هو السبب فى أنه بدأ النظر إلى دعاة العولمة وإصلاحات السوق الحرة باعتبارهم مدافعين مغرورين عن مصالح الذين يهيمنون على الناقوس الزجاجى.

مواجهة شبح ماركس

ربما يقع معظم برامج الإصلاح الاقتصادى فى الاقتصادات الفقيرة فى الفخ الذى تنبأ به كارل ماركس: إن التناقض الكبير للنظام الرأسمالى هو أنه يخلق عوامل زواله؛ لأنه لايستطيع تجنب تركز رأس المال فى أيدى قلة. وإذ لا توفر هذه الإصلاحات للأغلبية فرص الوصول للأسواق المتوسعة، تترك مجالا خصبا للمواجهة الطبقية - اقتصاد سوق حرة ورأسمالية من أجل قلة من ذوى الامتيازات تستطيع تجسيد حقوقها فى الملكية، وفقر نسبى لقطاع كبير يشكو من عدم كفاية رأس المال ويعجز عن استغلال أصوله الخاصة.

أمواجهة طبقية فى هذه الأيام وفى هذا العصر؟ ألم يتداعى هذا المفهوم مع سور برلين؟ لسوء الحظ، إنه لم يتداعى. قد يكون من الصعب على مواطن فى بلد متقدم أن يفهم ذلك، لأنه فى الغرب يعيش الساخطون على النظام فى «جيوب الفقر». بيد أن البؤس فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة لا تحتويه جيوب، بل إنه منتشر فى كل أرجاء المجتمع. والجيوب القليلة الموجودة فى هذه البلدان هى جيوب الثروة. إن من يصفهم الغرب بأنهم «دون الطبقات» هم الأغلبية هنا. وفى الماضى، فإنه عندما لم يتم الوفاء بتوقعاتهم المتصاعدة، فإن هذه الحشود من الفقراء الغاضبين جعلوا الصفوة الراسخة كما يبدو تخرّ راكعة على ركبتيها (مثلما حدث فى إيران وفنزويلا وإندونيسيا). وفى معظم البلدان خارج الغرب، تعتمد الحكومات على إدارات مخابرات قوية، وتعيش الصفوة فيها داخل أسوار تشبه القلاع، ولها فى ذلك ما يبرره.

واليوم، وإلى حد كبير، فإن الفارق بين الأمم المتقدمة وباقى العالم، هو الفارق بين البلدان التى تنتشر فيها الملكية الرسمية والبلدان التى تنقسم فيها

الطبـقـات إلى من يسـتطيـعـون تثـبيت حـقـوق الملكيـة وإنتـاج رأس المال ومن لايستطيعون ذلك. وإن لم يتم إدماج حقوق الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون، فقد تتمزق هذه المجتمعات بين اقتصاديها الثنائيين ـ بين ما يسمى القطاع الملتزم بالقانون فى جانب، والقطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون الذى تم إفقاره فى جانب آخر. ولكن مع استمرار المعلومات والاتصالات فى التحسن، وإذ يصبح الفقراء أفضل إطلاعا على ما لا يتوافر لهم، فإن المرارة من جراء الفصل العنصرى القانونى قمينة بأن تتنامى. وعند نقطة ما، يحتشد الذين يعيشون خارج الناقوس الزجاجى ضد الوضع القائم بتحريض أشخاص لهم جدول أعمال سياسى يزدهر باستغلال السخط. يقول كلاوس شواب من المنتدى الاقتصادى العالمى: «إن لم نخترع طرقا لجعل العولمة أكثر شمولا، فسنواجه احتمال انبعاث المواجهات الاجتماعية الحادة التى حدثت فى الماضى، متضخمة على المستوى الدولى»[٥].

ربما انتهت الحرب الباردة، لكن الخلافات الطبقية القديمة لم تختف. وتثبت الأنشطة التخريبية، وتصاعد الصراعات العرقية والثقافية حول العالم أنه عندما يشعر الناس بالسخط لأقصى حد، فإنهم يواصلون تنظيم أنفسهم فى طبقات تستند إلى المظالم المشتركة. وتلاحظ «النيوزويك» أنه فى الأمريكتين منذ ثمانينيات القرن العشرين، «كان لكل من هذه الصراعات تاريخه الفريد الخاص، لكن المقاتلين كافة كانوا يدينون نفس العدو: الوجه الجديد لرأسمالية أمريكا اللاتينية»[٦]. وفى مثل هذه الأوضاع، فإن مؤهلات طقم العدة الماركسى لتفسير الصراع الطبقى أفضل من مؤهلات الفكر الرأسمالى، الذى ليس لديه تحليل مماثل أو حتى استراتيجية جادة للوصول للفقراء فى القطاع الذى لايتمتع بحماية القانون. وبصفة عامة، ليس لدى الرأسماليين تفسير نظامى لكيف وصل الناس فى مرتبة ما دون الطبقات إلى ما هم عليه، وكيف يمكن تغيير النظام لانتشالهم من وهدتهم.

ينبغى ألا نبخس تقدير القوة الكامنة للنظرية الماركسية المتكاملة، فى وقت تتطلع فيه حشود من الناس الذين ليس لديهم سوى القليل من الأمل إلى وجهة نظر عالمية متماسكة لتحسين آفاقهم الاقتصادية التى تدعو لليأس. وفى فترات

الإزدهار الاقتصادى، يكون الوقت المتاح للتفكير العميق قليلا. بيد أن للأزمات طريقة فى تحويل حاجة العقل إلى النظام والتفسير إلى هاجس مستحوذ. إن الفكر الماركسى، فى أى شكل يعاود به الظهور - وهو سيعاود الظهور - يقدم طائفة من المفاهيم اللازمة لمصارعة المشكلات السياسية للرأسمالية خارج الغرب، أقوى مما يقدمه الفكر الرأسمالى.

ومثلما لاحظ جورج سوروس مؤخرا، فإن رؤى ماركس المتبصرة لرأس المال، هى عادة أكثر حذقا وانصقالا من رؤى آدم سميث[٧]. فقد فهم ماركس بوضوح «أن النقود والسلع، فى حد ذاتهما، ليستا برأس مال بدرجة أكبر من وسائل الإنتاج وعيش الكفاف. وأنهما يرومان التحول لرأس مال»[٨]. كما أدرك أن الأصول إذا أمكن تحويلها إلى سلع وجعلها تتفاعل فى الأسواق، فإنها يمكن أن تعبر عن القيم التى تخفى على الإدراك ولكن يمكن الإمساك بها لإنتاج الريع. لقد كانت الملكية بالنسبة لماركس قضية مهمة؛ لأنه كان من الواضح لديه أن من يستحوذون على الأصول يحصلون على ما يزيد كثيرا على خصائصها المادية. ونتيجة لذلك، ترك طقم العدة الفكرى للماركسية أساليب قوية للمعادين للرأسمالية لشرح السبب فى أن الملكية الخاصة ستضع الأصول بالضرورة فى أيدى الأغنياء على حساب الفقراء.

وبالنسبة لمن لم يلاحظوا ذلك، نقول إن ترسانة العداء للرأسمالية، وترسانة العداء للعولمة تتناميان. واليوم، توجد إحصاءات جادة تزود المعادين للرأسمالية بالذخيرة التى يحتاجونها لتأكيد أن الرأسمالية هى نقل للملكية من البلاد الأكثر فقرا إلى البلاد الأشد غنى، وأن الاستثمار الخاص الغربى فى البلدان النامية ليس سوى استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على مواردها بشكل حاشد. ربما زادت السيارات التى تخطف الأبصار، والمنازل الفاخرة، ومراكز التسويق التجارية من طراز كاليفورنيا، فى معظم البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة خلال العقد السابق، لكن الفقراء ازدادو هم أيضا. ويبين البحث الذى أجرته نانسى بيردسال وخوان لويس لوندونو أن الفقر نما أسرع، وأن توزيع الدخل ساء عبر العقد الأخير[٩]. وحسب «تقرير عن التنمية

البشرية» ١٩٩٩، الذى تصدره الأمم المتحدة، فإن الناتج المحلى الإجمالى فى الاتحاد الروسى انخفض بمقدار ٤١ فى المائة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧، مما دفع بالملايين إلى القطاع غير القانونى. وانخفض العمر المتوقع للذكور الروس بمقدار أربع سنوات كاملة - ليصل إلى ثمانى وخمسين سنة. ويلقى التقرير باللوم على الانتقال إلى الرأسمالية وآثار العولمة.

وتزودنا هذه الجهود فى مجال البحث بإشارات تحذير قوية، لكنها تنصب أيضا قذائف فكرية مطلوبة لتثبيط همة برامج الخصخصة والرأسمالية العالمية. ومن ثم، هناك أهمية حاسمة للتعرف على النماذج الماركسية الكامنة، وبعد ذلك إضافة ما تعلمناه خلال قرن منذ موت ماركس. ففى مقدورنا الآن أن نبين أنه على الرغم من أن ماركس رأى بوضوح أن حياة اقتصادية موازية يمكن أن تقوم إلى جانب الأصول المادية نفسها - أن «منتجات العقل الإنسانى بدت باعتبارها كائنات مستقلة وهبت لها الحياة»[١٠] - فإنه لم يدرك تماما أن الملكية الرسمية لم تكن مجرد أداة للتملك، وإنما كانت أيضا وسيلة لحفز الناس على خلق قيمة مضافة حقيقية يمكن استخدامها. وبالإضافة لذلك، لم ير أن الآليات المتضمنة فى نظام الملكية نفسه هى التى تضفى على الأصول والعمل المستثمر فيها الشكل المطلوب لخلق رأس المال. ورغم أن تحليل ماركس لكيف تصبح الأصول أشياء تسمو على الواقع المادى وتفيد فى استخدامات اجتماعية أكبر عندما تصبح قابلة للتداول، أساسى لفهم الثروة، فإنه لم يستطع أن يتبين سلفا الدرجة التى ستصبح بها نظم الملكية القانونية أداة حاسمة لتعزيز القيمة التبادلية.

لقد أدرك ماركس على نحو أفضل من أى شخص آخر فى عصره أنه فى مجال الاقتصاد ليس هناك ما هو أكثر عماء من النظر إلى الموارد فقط من زاوية خصائصها المادية. لقد كان جدّ مدرك أن رأس المال هو «جوهر مستقل... النقود والسلع فيه مجرد أشكال يتخذها، ويتخلص منها بدورها»[١١]. لكنه عاش فى زمن ربما كان لايزال مبكرا فيه تبين كيف أن الملكية الرسمية يمكنها من خلال التمثيل، أن تجعل نفس تلك الموارد تقوم

بوظائف إضافية وتنتج فائض القيمة. وبالتالي، لم يستطع ماركس أن يتبين كيف أنه سيكون من مصلحة الجميع توسيع دائرة المستفيدين من الملكية. لقد كانت سندات الملكية هي مجرد القمة الظاهرة لجبل جليد الملكية الرسمية المتنامي. وقد أصبح باقي جبل الجليد حاليا مرفقا ضخما من صنع الإنسان لاستخلاص الإمكانات الاقتصادية الكامنة في الأصول. وهذا هو السبب في أن ماركس لم يدرك بالكامل أن الملكية القانونية عملية لا غنى عنها تثبت رأس المال وتنشره، وأنه بدون الملكية لايستطيع الجنس البشري تحويل ثمار عمله إلى أشكال منقولة قابلة للاستبدال، سائلة يمكن تمييزها، جمعها، تقسيمها، واستثمارها لإنتاج فائض القيمة. ولم يدرك أن نظاما جيدا للملكية القانونية، مثل سكين الجيش السويسري، لها آليات أكثر كثيرا من مجرد نصل «الملكية» الأولى.

لقد تقادم العهد بكثير من أفكار ماركس؛ لأن الوضع حاليا لم يعد كما كان الحال عليه في أوروبا في زمن ماركس. فلم يعد رأس المال المحتمل امتيازا للقلة. وبعد وفاة ماركس، استطاع الغرب في النهاية أن يقيم إطارا قانونيا أعطى لمعظم الناس فرصة الحصول على الملكية وأدوات الإنتاج. ربما كان ماركس سيصدم عندما يجد كيف أن كثيرا من الحشود المتزايدة في البلدان النامية لا تتكون من البروليتاريا المضطهدة قانونا، وإنما من صغار منظمي المشروعات غير القانونيين المقهورين ممن لديهم قدر هائل من الأصول.

ويجب ألاّ يعمينا الإعجاب بنظم الملكية الجيدة عن حقيقة أن هذه النظم، مثلما لاحظ ماركس، يمكن أيضا استخدامها في السرقة. ذلك أن العالم سيكون دوما مليئا بأسماك القرش الخبراء في استغلال أوراق الملكية ليقشدوا الثروة من الأشخاص حسني النية. ومع ذلك لا يستطيع المرء أن يعارض نظم الملكية الرسمية لهذا السبب، بقدر ما لا يستطيع نزع أجهزة الكمبيوتر والسيارات لأن الناس يستخدمونهما في ارتكاب الجرائم. ولو كان ماركس حيًا اليوم ورأى سوء توزيع الموارد الذى حدث على جانبي الستار الحديدى السابق، لربما وافق على أن النهب يمكن أن يحدث بالملكية أو

بدونها، وأن مكافحة السرقة تتوقف على ممارسة السلطة بأكثر مما تتوقف على الملكية. وبالإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن ماركس وضع «لفائض القيمة» تعريفا محددا جدًا، فإن معناها ليس حكرا على قلمه. ذلك أن الناس انتجوا دوما فائض القيمة: الأهرامات، الكاتدرائيات، الجيوش المكلفة، على سبيل القليل من الأمثلة فحسب. ومن الواضح أن قدرا كبيرا من فائض القيمة الحالى فى الغرب لاترجع أصوله إلى وقت العمل الذى يصادر بطريقة فاضحة، وإنما إلى الطريقة التى ولدت بها الملكية فى الأذهان الآليات التى يمكن بها استخلاص العمل الإضافى من السلع الرئيسية.

لقد تأثر ماركس مثلنا جميعا بالظروف الاجتماعية والتكنولوجيات السائدة فى عصره. وربما كانت مصادرة وسائل معيشة الكفاف المملوكة لصغار الملاّك، وحقيقة أن الحصول على الملكية الخاصة ينبع من سند الملكية الإقطاعى، وسرقة الأراضى المشاع، واستعباد السكان من أبناء البلاد الأصليين، ونهب البلاد التى يتم فتحها، و«الصيد التجارى لذوى الجلود السوداء» من قبل النظام الاستعمارى، جميعها شروطا مسبقة أساسية لما أسماه ماركس «التراكم البدائى لرأس المال». ومن الصعب تكرار هذه الظروف حاليا. لقد تغيرت المواقف - بسبب كتابات ماركس نفسه إلى حد ليس بالقليل. وليس للنهب والاستعباد والاستعمار حاليا، رخصة حكومية. ومعظم البلدان اليوم أطراف فى معاهدات مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ولها دساتير تنص على الفرصة المتساوية فى الحصول على حقوق الملكية باعتبار ذلك من الحقوق الأساسية للجنس البشرى.

وإضافة لذلك، وكما رأينا فى الفصل السادس، لم تكن السلطات فى البلدان النامية متحفظة فى إعطاء الفقراء حق الحصول على الأصول. ربما لاتكون الكتلة الأساسية من المبانى ومشروعات الأعمال التى لاتتمتع بحماية القانون التلقائية فى المدن فى كافة أنحاء العالمين الثانى والثالث قد منحت سندات ملكية رسمية، لكن الحكومات سلمت (وإن يكن ضمنا فحسب) بوجودها وبترتيبات الملكية. وقد أعطيت مساحات كبيرة من الأرض للمزارعين الفقراء فى كثير من البلدان النامية خلال هذا القرن، كجزء من برامج الإصلاح الزراعى (وإن كان

بدون مستندات تمثيل الملكية الضرورية لخلق رأس المال). كما لم تتحفظ السلطات فى هذه البدان فى تخصيص ميزانيات لقضايا الملكية. فقد أنفقت مليارات الدولارات على أنشطة تتعلق بتسجيل الملكية.

الملكية تجعل رأس المال «يتفق ومقتضيات العقل»

حاولت فى كل هذا الكتاب أن أبيّن أن لدينا حاليا ما يكفى من الأدلة لتحقيق تقدم كبير فى التنمية. وبتوافر ذلك بين أيدينا، نستطيع أن نمضى إلى ما وراء المناقشة الجامدة حول الملكية التى تضع «اليسار مقابل اليمين»، ونتفادى خوض نفس المعارك القديمة مرّة أخرى. ذلك أن الملكية الرسمية هى شىء أكبر من مجرد التملك. ومثلما رأينا فى الفصل الثالث، ينبغى النظر إليها باعتبارها العملية التى لا غنىً عنها التى تزود الناس بالأدوات اللازمة لتركيز فكرهم على تلك الجوانب من مواردهم التى يستطيعون استخلاص رأس المال منها. إن الملكية الرسمية ليست مجرد نظام لمنح سندات بالأصول وتسجيلها ورسم خرائطها - إنها أداة للتفكير، تمثل الأصول بطريقة تستطيع عقول الناس أن تعمل بها لتوليد فائض القيمة. وهذا هو السبب فى أن الملكية الرسمية يجب أن تكون متاحة للجميع: لربط الجميع فى عقد اجتماعى واحد حيث يستطيعون التعاون لزيادة إنتاجية المجتمع.

وما يميز نظاما قانونيا جيدا للملكية هو «أنه يتفق ومقتضيات العقل». فهو يجمع وينظم المعرفة المتوافرة عن الأصول المسجلة فى أشكال يمكننا التحكم فيها. وهو لايجمع ويدمج وينسق البيانات الخاصة بالأصول وإمكاناتها فقط، بل أيضا أفكارنا عنها. خلاصة القول، إن رأس المال ينتج عن قدرة الغرب على استخدام نظم الملكية لتمثيل موارده فى سياق افتراضى. وهناك فقط يمكن للعقول أن تلتقى لتحديد وإدراك معنى الأصول بالنسبة للجنس البشرى.

ويتمثل الإسهام الثورى لنظام الملكية المتكامل فى أنه يحل مشكلة أساسية للمعرفة. ذلك أن حواسنا الخمس ليست كافية لنا لمعالجة الواقع المعقد لسوق

متوسعة ناهيك عن سوق تمت عولمتها. إننا فى أمس الحاجة للتوصل إلى الحقائق الاقتصادية عن أنفسنا ومواردنا مختزلة إلى الأساسيات التى تستطيع عقولنا إدراكها بسهولة. وهذا ما يفعله نظام جيد للملكية - إنه يضع الأصول فى شكل يجعلنا نميزّ بين أوجه التشابه والاختلاف بينها، ونقاط ارتباطها بالأصول الأخرى. إنه يثبتها فى وثائق تمثيل يتتبعها النظام وهى تنتقل عبر الزمان والمكان. وبالإضافة لذلك، فإنه يتيح للأصول أن تصبح منقولة وقابلة للاستبدال بتمثيلها فى عقولنا حتى نستطيع أن نجمعها ونقسمها ونحشدها بسهولة لإنتاج أخلاط أعلى قيمة. وهذه القدرة للملكية على تمثيل جوانب الأصول فى أشكال تسمح لنا بإعادة الجمع فيما بينها لنجعلها حتى أكثر فائدة، هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى، حيث إن النمو فى جوهره هو الحصول على مخرجات عالية القيمة من مدخلات منخفضة القيمة.

إن نظاما قانونيا جيدا للملكية هو الوسيلة التى تتيح لنا أن نفهم بعضنا البعض، وأن نجرى عمليات الربط، وأن نخلق عن طريق التركيب المعرفة اللازمة عن الأصول المملوكة لنا لتعزيز إنتاجيتنا. إنها طريقة لتمثيل الواقع تجعلنا نتجاوز قيود حواسنا. إن وثائق التمثيل المشتقة جيدا للملكية تمكننا من أن تحدد بدقة الإمكانات الاقتصادية للموارد من أجل تعزيز ما نستطيع أن نعمله بها. إنها ليست «مجرد ورق»: إنها أدوات للوساطة توفر لنا معرفة مفيدة عن الأشياء غير الموجودة بصورة ظاهرة للعيان.

إن سجلات الملكية توجه معرفتنا عن الأشياء نحو غاية ما، ولنستعر كلمات توما الأكوينى: «تماما مثلما يتحرك السهم بواسطة رامى السهام»[١٢]. إن وثائق الملكية بتمثيلها للجوانب الاقتصادية للأشياء التى نملكها، وتجميعها فى فئات تستطيع عقولنا أن تدركها بسهولة، تقلل تكاليف التعامل بالأصول وتزيد قيمتها على نحو متناسب. وهذه الفكرة، القائلة بأنه يمكن زيادة قيمة الأشياء بتقليل تكاليف معرفتها والتعامل بها، هى أحد الإسهامات الكبيرة لرونالد كواس الحاصل على جائزة نوبل. فقد حدد كواس فى أطروحته «طبيعة الشركة» أن تكاليف إجراء المعاملات يمكن تخفيضها بصورة كبيرة فى سياق

شركة خاضعة للتحكم والتنسيق[١٣]. وبهذا المعنى، فإن نظم الملكية هى مثل شركة كواس - بيئة خاضعة للتحكم لتخفيض تكاليف المعاملات.

وقد تولّدت قدرة الملكية على الكشف عن رأس المال الكامن فى الأصول التى نراكمها عن أفضل التقاليد الفكرية عن التحكم فى بيئتنا من أجل تحقيق الازدهار. وطوال آلاف السنين، كان أكثر الرجال لدينا حكمة يخبروننا بأن للحياة درجات مختلفة من الواقع، كثير منها غير مرئى، وأننا لن نستطيع الوصول إليها إلاّ عن طريق التوصل لأدوات التمثيل المناسبة. وفى قياس التمثيل الشهير الذى أورده أفلاطون، تم تشبيهنا بالسجناء المقيدين بالسلاسل فى كهف وظهورنا للمدخل، بحيث إن كل ما نعرفه عن العالم هو الظلال الساقطة على الحائط الذى أمامنا. والحقيقة التى يبشر بها هذا التصوير أن أشياء كثيرة من التى نسترشد بها لتحديد مصيرنا ليست واضحة بذاتها. وهذا هو السبب فى أن الحضارة عملت بجدّ لإقامة نظم التمثيل اللازمة للوصول إلى، وإدراك، الجانب الافتراضى فى واقعنا وتمثيله بمقاييس يمكننا فهمها.

ومثلما أوضحت مرجريت بودن، «كانت النظم التمثيلية الجديدة بعضا من أهم إبداعات البشر. وشمل هذا التدوين بعلامات ورموز، مثل الأرقام العربية (ولا تنس الصفر)، والمعادلات الكيميائية، القامة المستخدمة فى المسح، ووحدات وزن السوائل، الكلابات الصغيرة التى يستخدمها الموسيقيون. ولغات برمجة [الكمبيوتر] مثال أحدث لذلك»[١٤]. وتساعدنا الأنظمة التمثيلية مثل الرياضيات والملكية المتكاملة على تدبر وتنظيم تعقيدات العالم بطريقة نستطيع بها جميعنا أن نفهمها، ويتيح لنا هذا الاتصال فيما يتعلق بالقضايا التى لا نستطيع معالجتها بغير ذلك. إنها ما أسماه الفيلسوف دانييل دنيت «تمديد اصطناعى للعقل»[١٥]. ومن خلال التمثيل، فإننا نجسد جوانب أساسية للعالم حتى نغير الطريقة التى نفكر بها فيه. وقد لاحظ الفيلسوف جون سيرل أننا نستطيع بالاتفاق الإنسانى «أن نخلع منزلة جديدة على ظاهرة ما، حيثما يكون لتلك المنزلة وظيفة مرافقة لا يمكن القيام بها وحدها بحكم السمات المادية الجوهرية للظاهرة المعنية»[١٦]. ويبدو لى هذا جدّ

قريب مما تفعله الملكية القانونية: فهى تخلع على الأصول، عن طريق عقد اجتماعى، منزلة فى عالم المفاهيم تتيح لها أن تؤدى وظائف تولّد رأس المال.

إن هذه الفكرة عن أننا ننظم الواقع فى عالم المفاهيم هى مركز الفلسفة على النطاق العالمى. فقد أسماها الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو *المنطقة المتوسطة*، التى توفر نظاما من المحولات *(قوانين أساسية)* تشكل الشبكة السرية حيث يحدد المجتمع طائفة متسعة دوما من إمكاناته *(شروط الإمكان)*[١٧]. وإننى اعتبر الملكية الرسمية نوعا من ساحة التحويل التى تتيح لنا توسيع إمكانات الأصول التى راكمناها لمدى أبعد فأبعد، وفى كل مرة يزيد رأس المال. كما استفدت من مفهوم كارل بوبر عن *العالم* ٣ - وهو واقع منفصل عن *العالم* ١ الخاص بالأشياء المادية، *والعالم* ٢ الخاص بالحالات العقلية - حيث تتخذ منتجات عقلنا وجودا مستقلا ذاتيا يؤثر على الطريقة التى نتعامل بها مع الواقع المادى[١٨]. وإلى عالم المفاهيم هذا تأخذنا الملكية الرسمية - عالم ينظم فيه الغرب المعرفة عن الأصول ويستخلص منها إمكانات توليد رأس المال.

وهكذا فإن الملكية الرسمية هى شىء غير عادى، يزيد كثيرا على مجرد التملك. فالإنسان، وهو حيوان أضعف كثيرا من الناحية الجسدية، على خلاف النمور والذئاب التى تكشر عن أنيابها لحماية أراضيها، استخدم عقله لخلق بيئة قانونية - الملكية - لحماية أرضه. وبدون أن يدرك أحد ذلك بصورة كاملة، اكتسب النظام التمثيلى الذى وضعه الغرب لتسوية الادعاءات المتعلقة بالأراضى، حياة خاصة به، موفرا قاعدة المعرفة والقواعد اللازمة لتثبيت وتجسيد رأس المال.

أعداء التمثيل

المفارقة أن أعداء الرأسمالية كانوا على الدوام، كما يبدو، أكثر وعيا بالأصل الافتراضى لرأس المال من الرأسماليين أنفسهم. إنه هذا الجانب الافتراضى

للرأسمالية هو الذى يجدونه جدّ ماكر وخطير. وفى كتابها الأكثر مبيعا *«الرعب الاقتصادى»*، تتهم فيفيان فورستر الرأسمالية بأنها «غزت الفضاء المادى وكذلك الافتراضى... وصادرت الثروة وخبأتها كما لم يحدث مطلقا من قبل، وأبعدتها عن متناول الناس بإخفائها فى شكل رموز. وأصبحت الرموز موضعا لمبادلات مجردة لا تجرى فى أى مكان خارج عالمها الافتراضى»[١٩]. وسواء بوعى أو بدون وعى، فإن فورستر جزء من تقاليد طويلة لعدم الارتياح للتمثيل الاقتصادى للعالم الافتراضى - ومع ذلك فقد كانت «تلك الدقائق الميتافيزيقية» كما اعتقد ماركس ضرورية لفهم الثروة وتحقيق تراكمها[٢٠].

وهذا الخوف من الطابع الافتراضى لرأس المال أمر مفهوم. ففى كل مرة تتوصل فيها الحضارة إلى طريقة جديدة لاستخدام التمثيل لإدارة العالم المادى، يتشكك الناس. فعندما عاد ماركو بولو من الصين، صدم الأوروبيين بأنباء تقول إن الصينين لا يستخدمون نقودا معدنية بل ورقية، وهو ما رفضه الناس سريعا باعتباره نوعا من الدجل. وقاوم العالم الأوروبى النقود التمثيلية حتى القرن التاسع عشر. كما استغرق قبول الأشكال الأخيرة من النقود المشتقة - النقود الاليكترونية، التحويلات البرقية، وحاليا بطاقات الائتمان الموجودة فى كل مكان - وقتا طويلا. فمن المفهوم أن يتشكك الناس عندما تغدو وسائل تمثيل القيم أقل إرهاقا وأكثر اتساما بالطابع الافتراضى. وقد تساعد الأشكال الجديدة لمشتقات الملكية (مثل الأوراق المالية المستندة إلى رهن) فى تكوين رأس مال إضافى، لكنها أيضا تجعل فهم الحياة الاقتصادية أكثر تعقيدا. ومن ثم ينزع الناس إلى الشعور براحة أكبر تجاه منظر العمال العرقانين الشرفاء على الصور الجدارية السوفيتية والأمريكية اللاتينية، وهم يكدحون فى الحقول أو يقومون بتشغيل آلاتهم، بأكثر مما يرتاحون للرأسماليين الذين يدوّرون، ويتعاملون فى، الأسهم وسندات الملكية والسندات المالية فى الواقع الافتراضى لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. إن الأمر يبدو كما لو كان التعامل مع سندات التمثيل يوسخ يديك أكثر من العمل فى الوسخ والشحم.

وقد رأى كثيرون من المثقفين، فى أوراق الملكية أداة للخداع والقهر، مثل كل النظم التمثيلية ـ من اللغة المكتوبة إلى النقود والرموز الخاصة بفضاء المعلومات. وقد شكلت المواقف السلبية تجاه التمثيل تيارات تحتية قوية فى صياغة الأفكار السياسية. ويذكر الفيلسوف الفرنسى جاك دريدا فى كتابة «من علم *النحو*» كيف حاجّ جان جاك روسو بأن الكتابة كانت سببا مهما لعدم المساواة بين البشر. إذ يرى روسو أن من تتوافر لهم المعرفة بالكتابة يستطيعون التحكم فى القوانين المكتوبة والأوراق الرسمية، ومن ثم فى مصائر الناس. كذلك حاجّ كلود ليفى ـ شتراوس بأن «الوظيفة الأولى للاتصال المكتوب هى تسهيل الإخضاع»[٢١].

وإننى أدرك مثل أى مناوئ للرأسمالية كيف استخدمت النظم التمثيلية، خاصة الرأسمالية منها، للاستغلال والقهر، وكيف أنها تركت الكثرة تحت رحمة القلة. وقد ناقشت فى هذا الكتاب كيف استغلت الأوراق الرسمية فى الهيمنة الصراح. ومع ذلك، فإن فن وعلم التمثيل من عارضات تثبيت المجتمع الحديث. ولن يؤدى إلى اختفائهما أى قدر من اللوم القاسى والهجوم العنيف الموجه للكتابة والنقود الاليكترونية ورموز فضاء المعلومات وأوراق الملكية. بالعكس يتعين علينا أن نجعل نظم التمثيل أكثر بساطة وأكثر شفافية، وأن نعمل بجد لمساعدة الناس على فهمها. وبغير ذلك، سيستمر الفصل العنصرى القانونى، وستبقى أدوات خلق الثروة فى أيدى من يعيشون داخل الناقوس الزجاجى.

هل النجاح فى الرأسمالية مسألة ثقافية؟

لنبحث حالة بيل جيتس، أكثر أصحاب المشروعات فى العالم نجاحا وثراء. فبعيدا عن عبقريته الشخصية، ما هو القدر من نجاحه الذى يرجع إلى خلفيته الثقافية «وأخلاقياته البروتستنتية»؟ وكم يرجع إلى نظام الملكية القانونية فى الولايات المتحدة؟

كم من ابتكارات البرامج الجاهزة كان سيستطيع القيام به بدون وجود براءات تحميها؟ كم عدد الصفقات والمشروعات طويلة الأجل التى كان سيتمكن من تنفيذها لو لم توجد عقود قابلة للإنفاذ؟ ما مقدار المخاطر التى كان سيستطيع تحملها فى البداية لو لم يوجد نظام المسؤولية المحدودة وبوالص التأمين؟ كم مقدار رأس المال الذى كان سيتمكن من مراكمته لو لم توجد سجلات ملكية تحدد وتثبت وتخزن رأس المال ذاك؟ ما مقدار الموارد التى كان سيستطيع أن يجمعها بدون وجود تمثيل للملكية المنقولة والقابلة للاستبدال؟ كم عدد الأشخاص الآخرين الذين كان سيستطيع أن يجعلهم مليونيرات لو لم يتمكن من توزيع حقوق الاكتتاب بشراء الأسهم؟ ما مقدار وفورات الحجم التى كان سيتمكن من الاستفادة بها إن كان يتعين عليه أن يعمل على أساس الصناعات الصغيرة المبعثرة التى لا يمكن تجميعها معا؟ كيف كان سينقل الحقوق الخاصة بإمبراطوريته لأطفاله وزملائه بدون الخلافة بالوراثة؟

لا أعتقد أن بيل جيتس، أو أى من منظمى المشروعات فى الغرب كان سيستطيع النجاح بدون وجود نظم حقوق الملكية المستندة إلى عقد اجتماعى قوى ومتكامل جيدا. وأقول بتواضع إنه قبل أن يحاول أى مثقف من أبناء الطبقة العليا يعيش فى ناقوس زجاجى أن يقنعنا بأن النجاح فى الرأسمالية يتطلب سمات ثقافية معينة، ينبغى لنا أولا أن نحاول معرفة ما يحدث عندما تقيم البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة نظما لحقوق الملكية يمكن أن تخلق رأس المال للجميع.

لقد خلط الناس طوال التاريخ بين كفاءة أدوات التمثيل التى ورثوها لخلق فائض القيمة، وبين القيم اللصيقة بحضاراتهم. ونسوا أن ما يمنح مجموعة معينة من الناس قصب السبق هو الاستخدام المبتكر لنظام تمثيلى طورته ثقافة أخرى. فعلى سبيل المثال، كان على أهل دول الشمال أن ينسخوا المؤسسات القانونية لروما القديمة لتنظيم أنفسهم، وأن يدرسوا الأبجدية اليونانية ورموز الأرقام العربية ونظمها لنقل المعلومات والحساب. ولذلك، فإن قلة حاليا هى التى تدرك قصب السبق الهائل الذى أضفته نظم الملكية الرسمية على

المجتمعات الغربية. ونتيجة لذلك، توصل كثيرون من الغربيين إلى أن الاعتقاد بأن ما يدعم رأسماليتهم الناجحة هو أخلاقيات العمل التى توارثوها، أو الألم الوجودى الذى خلقته أديانهم - على الرغم من حقيقة أن الناس فى كل أنحاء العالم يعملون بجدّ عندما يستطيعون، وأن القلق الوجودى أو الأمهات المتسلطات اللاتى أفرطن فى الحمل ليسا احتكارا لكالفن أو لليهود. (إننى مهتم بالتاريخ مثل كل أنصار كالفن، خاصة فى أمسيات الأحد، ومراهنات سباق الأم التى أفرطت فى الحمل، لذلك فإنى أضع أمى فى بيرو مقابل أى امرأة فى نيويورك). ولذلك، فإن قدرا كبيرا من جدول أعمال البحوث المطلوبة لتفسير السبب فى فشل الرأسمالية خارج الغرب، يظل مطمورا فى حشد الافتراضات التى لم تفحص جيدا، أو غير القابلة للاختبار، والمسماة «الثقافة»، والتى يتمثل تأثيرها الأساسى فى إتاحة الفرصة للكثيرين جدا ممن يعيشون فى الجيوب المتميزة فى هذا العالم للتمتع بالإحساس بأنهم أسمى.

وستذهب هذه المقولات الثقافية أدراج الرياح ذات يوم عندما تتكاثر الأدلة الراسخة عن آثار المؤسسات السياسية الجيدة، وقانون الملكية الجيد. وفى الوقت نفسه، لاحظ فريد زكريا فى مجلة «*فورين أفيرز*»:

> الثقافة قضية ساخنة ومثيرة. ولا أقصد بالثقافة فاجنر والتعبيرية التجريدية - وهاتان مسألتان ساخنتان على الدوام - ولكن أقصد الثقافة كتفسير للظواهر الاجتماعية... إن التفسيرات الثقافية مستمرة لأن المثقفين يحبونها. إذ تضفى قيمة على المعرفة التفصيلية لتواريخ البلدان، وهو ما يتوافر عرض كثير منه لدى المثقفين. إنها تضيف مظهرا من الغموض والتعقيد لدراسة المجتمعات... لكن الثقافة نفسها يمكن تشكيلها وتغييرها. وتكمن وراء عدد كبير من المواقف والأذواق والتفضيلات الثقافية، القوى السياسية والاقتصادية التى شكلتها[٢٢].

ولا يعنى هذا القول بأن الثقافة ليست مهمة. ذلك أن لكل الناس فى العالم تفضيلات ومهارات وأنماط سلوك محددة يمكن اعتبارها ثقافة. ويتمثل التحدى فى اكتشاف أى من هذه السمات هو حقا الهوية الراسخة التى لا تتبدل لشعب ما، وأيها تحدده القيود الاقتصادية والقانونية. هل وضع اليد

غير القانونى على العقارات فى مصر وبيرو، نتيجة لتقاليد بدوية قديمة يتعذر استئصالها بين العرب وعادات الكويتشواس فى زراعة المحاصيل جيئة وذهوبا على مستويات رأسية مختلفة من جبال الأنديز؟ أم أن ذلك يحدث لأن الحصول على حقوق الملكية القانونية للأراضى الصحراوية يستغرق فى كل من مصر وبيرو أكثر من خمس عشرة سنة؟ من واقع تجربتى أقول إن وضع اليد يرجع أساسا للأمر الأخير. ذلك أنه عندما تتوافر للناس فرصة الوصول لآلية منظمة لاستيطان الأرض تعكس العقد الاجتماعى، فإنهم سيسلكون الطريق القانونى، وستصر قلّة فقط على التملك غير القانونى، مثلما يحدث فى أى مكان آخر. وكثير من السلوك الذى يعزى الآن للميراث الثقافى لا يعد نتيجة حتمية للملامح الإثنية أو المزاجية للشعب، وإنما نتيجة لتقييمه الرشيد للتكاليف والمنافع النسبية للدخول فى نظام الملكية القانونى.

إن الملكية القانونية تمكّن للأفراد فى أى ثقافة من أسباب القوة، وأشك فى أن الملكية فى حد ذاتها تتناقض بصورة مباشرة مع أى ثقافة كبيرة. فلم يجد المهاجرون الفيتناميون والكوبيون والهنود بوضوح مشاكل كبيرة فى التكيف مع قانون الملكية فى الولايات المتحدة. ذلك أن قانون الملكية، إذا فهم على نحو صحيح يمكن أن يصل لما وراء الثقافات ليزيد الثقة بينها، ويقلل فى الوقت نفسه تكاليف الجمع بين الأشياء والأفكار[٢٣]. إن الملكية القانونية تحدد معدلات التبادل بين الثقافات المختلفة، وبذلك تمنحها أساسا وطيدا للخصائص الاقتصادية المشتركة بينها والتى تتعامل بمقتضاها مع بعضها البعض.

اللعبة الوحيدة فى البلدة

إننى مقتنع بأن الرأسمالية ضلت طريقها فى البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة. وليس هذا من الإنصاف. إنها منبتة الصلة بمن يحب أن يكون أكبر أنصارها، وبدلا من أن تكون الرأسمالية سببا يعد الجميع بتوفير الفرص، فإنها تبدو على نحو متزايد باعتبارها فكرة مهيمنة لطائفة من رجال

الأعمال والتكنوقراط تخدم بها مصالحها. وأمل أن ينقل هذا الكتاب اعتقادى بأنه من السهل نسبيا تصحيح هذا الوضع ـ بشرط أن تكون الحكومات راغبة فى قبول مايلى:

١ ـ يتعين توثيق وضع الفقراء وإمكاناتهم توثيقا أفضل.
٢ ـ كل الناس قادرون على الادخار.
٣ ـ إن ما يفتقر إليه الفقراء هو نظم الملكية المتكاملة قانونا، والتى يمكنها أن تحول عملهم ومدخراتهم لرأس مال.
٤ ـ إن العصيان المدنى وعصابات المافيا الحالية ليسا ظواهر هامشية، وإنما نتيجة لانتقال مليارات من البشر من حياة منظمة على نطاق صغير إلى حياة منظمة على نطاق كبير.
٥ ـ وفى هذا السياق، فإن الفقراء ليسوا هم المشكلة بل الحلّ.
٦ ـ إن تنفيذ نظام للملكية يخلق رأس المال هو تحد سياسى، لأنه يتضمن الارتباط بواقع الناس، واستيعاب العقد الاجتماعى، وإصلاح النظام القانونى.

وبانتصار الرأسمالية على الشيوعية، استنفدت جدول أعمالها القديم لتحقيق التقدم الاقتصادى، وتحتاج إلى مجموعة جديدة من الالتزامات. وليس هناك من معنى للاستمرار فى الدعوة لاقتصادات مفتوحة بدون مواجهة حقيقة أن الإصلاحات الاقتصادية الجارية لا تفتح الأبواب إلا لنخب صغيرة تمت عولمتها، وتستبعد معظم البشرية. ففى الوقت الحالى، لا تهتم العولمة الرأسمالية إلاّ بالربط فيما بين النخب التى تعيش فى نواقيس زجاجية. ولرفع النواقيس الزجاجية والتخلص من الفصل العنصرى فى الملكية، فإن الأمر يتطلب المضى لما وراء الحدود القائمة لكل من مبادىء الاقتصاد والقانون.

لست رأسماليا عنيدا. ولا أعتبر الرأسمالية عقيدة. فالأكثر أهمية بالنسبة لى، هو الحرية والتعاطف مع الفقراء، واحترام العقد الاجتماعى، والفرص المتساوية. ولكن لتحقيق هذه الأهداف فى الوقت الحاضر، فإن الرأسمالية هى

اللعبة الوحيدة فى البلدة إنها النظام الوحيد المعروف لنا الذى يزودنا بالأدوات المطلوبة لخلق فائض القيمة على نطاق حاشد.

إننى أعتز بأننى من العالم الثالث، لأنه يمثل تحديا رائعا ـ تحقيق الانتقال إلى نظام رأسمالى يستند إلى السوق يحترم رغائب الناس وعقائدهم. وعندما يصبح رأس المال قصة نجاح ليس فى الغرب فقط وإنما فى كل مكان، نستطيع أن نتحرك لما وراء حدود العالم المادى ونستخدم عقولنا للتحليق إلى المستقبل.

الهوامـــش

الفصل الأول

١ - Gordons S. Wood, "Inventing American Capitalism," *New York Review of Books* (June 9, 1994), p. 49.

الفصل الثانى

١ - Donald J. Pisani, *Water, Land, and Law in the West: The Limits of Public Policy, 1850-1920* (Lawrence: University Press of Kansas, 1996), p. 51.

٢ - تعليق للمهندس المعمارى والخبير الحضرى ألبرت مانجونيز Albert Mangonese فى *Conjonction*, No. 119, February-March 1973, p. 11.

٣ - Leonard J. Rolfes, Jr., "The Struggle for Private Land Rights in Russia". *Economic Reform Today*, No. 1, 1996, p. 12.

الفصل الثالث

١ - Adam Smith, *The Wealth of Nations* (London: Everyman's Library, 1997), former Vol. 1, p. 242.

٢ - المرجع المذكور، ص ٢٩٥.

٣ - Simonde de Sismondi, *Nouveaux principes d'économic politique* (Paris: Calmann-Lévy, 1827), pp. 81-82.

٤ - Jean Baptiste Say, *Trauté d'économie politique*, (Paris: Deterville, 1819), Vol. 2, p. 429.

٥ - Karl Marx, Frederick Engels, *Collected Works* (New York: International Publishers, 1996), Vol. 35, p. 82.

٦ - Smith, *The Wealth of Nations*, former Vol. 1, p. 242.

٧ - المرجع المذكور، ص ٢٨٦.

٨ - Herbert L. Dreyfus and Paul Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics* (Chicago: Harvester, University of Chicago, 1982), p. 211.

٩- George A. Miller and Philip N. Johnoson-Laird, *Language and Perception* (Cambridge: Harvard University Press, 1976), p. 578.

١٠- Gunnar Heinsohn and Otto Steiger, "The Property Theory of Interest and Money," unpublished manuscript, second draft, October 1998, p. 22.

١١- المرجع المذكور، ص ٤٣.

١٢- المرجع المذكور، ص ٣٨.

١٣- Tom Bethell, *The Noblest Triumph* (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 9.

١٤- Fernand Braudel, *The Wheels of Commerce* (New York: Harper and Row, 1982), p. 248.

الفصل الرابع

١- "Survey the Internet," *Economist*, July, 1, 1995, pp. 4-5.

٢- Jeb Blount, "Latin Trade," *News Finance*, January 20, 1997.

٣- Tony Emerson and Michael Laris, "Migration," *Newsweek*, December 4 1995.

٤- Henry Boldrick, "Reaching Turkey's Spontaneous Settlement," *World Bank Policy*, April-June 1996.

٥- "Solving the Squatter Problem," *Business World*, May 10, 1995.

٦- *Newsweek*, March 23, 1998.

٧- *Economist*, June 6, 1998.

٨- Manal El-Batran and Ahmed El-Kholei, *Gender and Rehousing in Egypt* (Cairo: Royal Netherlands Embassy, 1996), p. 24.

٩- Gerard Barthelemy, "L'extension des lotissements sauvages à usage populaire en milieu urbain ou Paysans, Villes et Bidonvilles en Haiti: Aperçus et reflexions," June 1996, Port-au-Prince, offprint, June 1996.

١٠- Blount, "Latin Trade".

١١- Leonard J.Rolfes, Jr., "The Struggle for Private Land Rights in Russia, *Economic Reform Today*, No. 1, 1996.

١٢- Official journal of the *National Geographic Society* (Millennium in Maps), No. 4., October 1998.

١٣- Donald Stewart, *AIPE*, December 1997.

١٤- Matt Moffett, "The Amazon Jungle Had an Eager Buyer, but Was It for Sale?" *Wall Street Journal*, January 30, 1997.

١٥- Simon Fass, *Political Economy in Haiti: The Drama of Survival* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1988), pp. xxiv-xxv.

١٦- Ahmed M. Soliman, "Legitimizing Informal Housing: Accommodating Low-Income Groups in Alexandria, Egpyt," *Environment and Urbanization*, Vol. 8, No.1 (April 1996), pp. 190-191.

١٧- Reuters, *Financial Review*, May 11, 1992, p. 45.

١٨- Mavery Zarembo, *Newsweek*, July 7, 1997.

١٩- *Economist*, March 5, 1994.

٢٠- *Economist*, May 6, 1995.

٢١- "Terrenos de Gamarra valen tres veces más que en el centro de Lima." *El Comercio*, April 25, 1995.

٢٢- Jan De Vries, *Economy of Europe in an Age of Crisis, 1600-1750* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976); D. C. Coleman, *Revisions in Mercantilism* (London: Methuen, 1969); J. H. Clapham, *The Economic Development of France and Germany, 1815-1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1963); Eli Heckscher, *Mercantilism*, ed. E.F. Soderland (London: George Allen & Unwin, 1934).

٢٣- Joseph Reid, *Respuestas al primer cuestionario del ILD* (Lima: Meca, 1985).

٢٤- D.C. Coleman, *The Economy of England, 1450-1750* (London: Oxford University Press, 1997), pp. 18-19.

٢٥- المرجع المذكور، ص ص ٥٨ - ٥٩.

٢٦- Heckscher, *Mercantilism*, Vol. 1, p. 323.

٢٧- المرجع المذكور، ص ٢٤١.

٢٨- Robert B. Ekelund, Jr., and Robert Tollison, *Mercantilism as a Rent-Seeking Society* (College Station: Texas A&M University Press, 1981), Chapter 1.

٢٩- Heckscher, *Mercantilism*, Vol. 1, pp. 239-244.

٣٠- Coleman, *The Economy of England*, p. 74.

٣١- Heckscher, *Mercantilism*, Vol. 1, p. 244.

٣٢- Clapham, *Economic Development of France and Germany*, pp. 323-325.

٣٣- رد جوزيف ريد على الاستبيان الثانى الذى قدمه معهد الحرية والديمقراطية. مذكرة مكتوبة، مكتبة معهد الحرية والديمقراطية، ١٩٨٥: Heckscher, *Mercantilism*, Vol. 1, pp.247,251.

٣٤- Charles Wilson, *Mercantilism* (London: Routledge & Kegan Paul. 1963), p. 27.

٣٥- Coleman, *The Economy of England*, p. 105.

الفصل الخامس

١- Francis S. Philbrick, "Changing Conceptions of Property Law," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 86, May 1938, p. 691.

٢- Bernard Bailyn, *The Peopling of British North America: An Introduction* (New York, 1986), p.5.

٣ - Peter Charles Hoffer, *Law and People in Colonial America* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), pp. 1-2.

٤ - المرجع المذكور، ص xii.

٥ - David Thomas Konig, "Community Custom and the Common Law: Social Change and the Development of Land Law in Seventeenth-Century Massachusetts," in *Land Law and Real Property in American History: Major Historical Interpretations,* ed. Kermit Hall (New York: Garland Publishing, 1987), p. 339.

٦ - المرجع المذكور، ص ص ٣١٩ - ٣٢٠.

٧ - المرجع المذكور، ص ٣٢٠.

٨ - المرجع المذكور، ص ٣٢٣.

٩ - المرجع المذكور، ص ٣٢٤.

١٠- المرجع المذكور، ص ٣٤٩.

١١ - Hoffer, *Law and People in Colonial America,* p. 15.

١٢ - Amelia C. Ford, *Colonial Precedents of Our National Land System as It Existed in 1800* (Philadelphia: Porcupine Press, 1910), pp. 112-113.

١٣ - المرجع المذكور، ص ١١٤.

١٤ - Konig, "Community Custom," p. 325.

١٥ - المرجع المذكور، ص ٣٢٥.

١٦ - Aaron Morton Sokolski, *Land Tenure and Land Taxation in America* (New York: Schalkenbach Foundation, 1957), p. 191.

١٧ - المرجع المذكور.

١٨ - Henry W. Tatter, *The Preferential Treatment of the Actual Settler in the Primary Disposition of the Vacant Lands in the United States to 1841,* Ph. D. dissertation, Northwestern University, 1933, p. 23.

١٩ - المرجع المذكور.

٢٠ - Ford, *Colonial Precedents,* p. 103.

٢١ - المرجع المذكور.

٢٢ - Ford, *Colonial Precedents,* pp. 89-90.

٢٣ - المرجع المذكور، ص ١٢٦.

٢٤ - المرجع المذكور.

٢٥ - المرجع المذكور ص ١٢٨.

٢٦ - المرجع المذكور، ص ١٢٩.

٢٧ - المرجع المذكور، ص ١٣٠.

٢٨ - Tatter, *The Preferential Treatment,* pp. 40-41.

٢٩ - ورد فـي Stanely Lebergott, "O' Pioneers': Land Speculation and the Growth of the Midwest," in *Essays on the Economy of the Old Northwest,* ed. David C. Klingman and Richard K. Vedder (Athens: Ohio university Press, 1987), p. 39.

٣٠ - Ford, *Colonial Precedents,* p. 119.

٣١ـ Sokolski, *Land Tenure,* p. 192.

٣٢ـ المرجع المذكور، ص ١٩٣.

٣٣ـ المرجع المذكور.

٣٤ـ ورد في Donald J. Pisani, *Water, Land, and Law in the West: The Limits of Policy,* 1850-1920 (Lawrence: University Press of Kansas, 1996), p. 51.

٣٥ـ Sokolski, *Land Tenure, pp.* 193-194.

٣٦ـ Lebergott, "O' Pioneers," pp. 39-40.

٣٧ـ المرجع المذكور.

٣٨ـ المرجع المذكور، ص ٤٠.

٣٩ـ Ac XXXIII, March 1642, *The Statutes at Large, Being a Collection of All the Laws of Virginia from the First Session of the Legislature, ed. William* Henning (New York, 1823), p. 134.

٤٠ـ Richard E. Messick, "A History of Preemption Laws in the United States," draft prepard for ILD, p. 7.

٤١ـ Ford, *Colonial Precedents,* p. 124.

٤٢ـ المرجع المذكور.

٤٣ـ المرجع المذكور، ص ١٣٢.

٤٤ـ المرجع المذكور، ص ١٣٤.

٤٥ـ مرسوم لتعديل وتسوية سندات ملكية المدعين في أراضي غير مشمولة ببراءات الملكية في ظل الحكومة الحالية والسابقة، قبل إنشاء مكتب الكومنولث للأراضي، *The Statutes at Large: Being a Collection of All the laws of Virgina,* ed. William Hening (Richmond, 1822), p. 40.

٤٦ـ Douglas W. Allen, "Homesteading and Property Rights; or, "How the West Was Really Won," *Journal of Law and Economics* 34 (April 1991), p. 6.

٤٧ـ Richard Current et al., eds *American History: A Survey,* 7th ed. (New York: Knopf, 1987), p. 149.

٤٨ـ Terry L. Anderson, "The First Privatization Movement," *in Essays on the Economy of the Old Northwest,* ed. David C. Klingman and Richard K. Vedder (Athens: Ohio University Press, 1987) p. 63.

٤٩ـ Current, *American History,* p. 150.

٥٠ـ Roy M. Robbins, "Preemption: A Frontier Triumph," *Mississippi Valley Historical Review,* Vol. 18, December 1941, pp. 333-334.

٥١ـ المرجع المذكور.

٥٢ـ Ford, *Colonial Precedents,* p. 117.

٥٣ـ Lebergott, "O' Pioneers," p. 40.

٥٤ـ المرجع المذكور.

٥٥ـ Messick, "A History of Preemption," p. 9.

٥٦ـ ورد في Tatter, *The Preferential Treatment,* pp. 91-92.

٥٧ـ Messick, "A History of Preemption," p. 10.

٥٨ـ Act of May 18, 1796, *Public and General Statues Passed by the Congress of the United States of America: 1789 to 1827 Inclusive*, ed. Joseph Story (Boston, 1828).

٥٩ ـ Tatter, *The Preferential Treatment,* p. 118.

٦٠ ـ ورد في المرجع المذكور، ص ١٢٥.

٦١ ـ Patricial Nelson Limerick, *The Legacy of Conquest: The Unbroken Past of the American West* (New York: Norton, 1987), p. 59.

٦٢ ـ المرجع المذكور.

٦٣ ـ المرجع المذكور، ص ١٤٠.

٦٤ ـ Lebergott, "O' Pioneers," p. 44.

٦٥ ـ المرجع المذكور.

٦٦ ـ المرجع المذكور.

٦٧ ـ Richard E, Messick, "Rights to Land and American Economic Development," draft prepared for the Institute of Liberty and Democracy, p. 44.

٦٨ ـ Richard White, *It's Your Misforutune and None of My Own: A New History of the American West* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 146.

٦٩ ـ المرجع المذكور.

٧٠ ـ Stephen Schwartz, *From West to East* (New York: Free Press, 1998), pp. 105-110.

٧١ ـ ورد في Lebergott, "O' Pioneers," p. 40.

٧٢ ـ ورد في Anderson, "The First Privatization Movement," p. 63.

٧٣ ـ Paul W. Gates, *Landlords and Tenants on the Prairie Frontier* (Ithaca: Cornell University Press, 1973) p. 13.

٧٤ ـ المرجع المذكور، ص ١٦.

٧٥ ـ ورد في المرجع المذكور.

٧٦ ـ ورد في Gates, *Landlords and Tenants,* p. 24.

٧٧ ـ Lawrenc M. Friedman, *A History of American Law,* 2nd ed. (New York: Simon & Schuster, 1986), pp. 241-242.

٧٨ ـ ورد في Friedman, *A History of American Law,* p. 242.

٧٩ ـ المرجع المذكور.

٨٠ ـ G. Edward White, *The American Judicial Tradition,: Profiles of Leading Judges* (New York: Oxford University Press, 1976), p. 48.

٨١ ـ ورد في Ford, *Colonial Precedents,* p. 129 (my emphasis).

٨٢ ـ Gates, *Landlords and Tenants,* p. 27.

٨٣ ـ *Green v. Biddle,* 8 Wheaton 1 (1823).

٨٤ ـ المرجع المذكور، ص ٣٣.

٨٥ ـ المرجع المذكور، ٦٦.

٨٦ ـ Gates, *Landlord and Tenants,* p. 37.

٨٧ ـ Current, *American History,* p. 149.

٨٨ ـ ورد في المرجع المذكور، ص ٣١.

٨٩ ـ ورد في المرجع المذكور.

٩٠ ـ Tatter, *The Preferential Treatment,* p. 265.

٩١ـ Gates, *Landlord and Tenants*, p. 33.
٩٢ـ *Bodley v. Gaither*, 19 Kentucky Reports 57, 58 (1825).
٩٣ـ *M'Kinney v. Carrol*, 21 Kentucky Reports 96, 97 (1827).
٩٤ـ White, *It's Your Misfortune*, p. 139.
٩٥ـ Gates, *Landlords and Tenants, p. 46; Congressional Record*, 43 Congress, I Session, 1603 (February 18, 1874).
٩٦ـ Pisani, *Water, Land and Law*, p. 63.
٩٧ـ Tatter, *The Preferential Treatment*, p. 154.
٩٨ـ Gates, *Landlords and Tenants*, p. 44.
٩٩ـ Paul W. Gates, "California's Embattled Settlers," *The California Historical Society Quarterly*, Vol. 41 June 1962, p. 115.
١٠٠ـ Messick, "A History of Preemption," p. 17.
١٠١ـ ورد فى المرجع المذكور.
١٠٢ـ المرجع المذكور، ص ١٩.
١٠٣ـ Act of May 29, 1830, *Public Statutes at Large of the United States of America*, Vol. 4 (Boston, 1846).
١٠٤ـ Act of September 4, 1841, *Public Statutes at Large of the United States of America*, Vol. 5 (Boston: Little and Brown, 1856).
١٠٥ـ Messick, "A History of Preemption," p. 26.
١٠٦ـ Pisani, *Water, Land, and Law*, p. 69.
١٠٧ـ Allan G. Bogue, "The Iowa Claims Clubs: Symbol and Substance," in *The Public Lands: Studies in the History of the Public Domain*, ed. Vernon Carstensen (Madison: University of Wisconsin Press, 1963), p. 47.
١٠٨ـ Pisani, *Water, Land, and Law*, p. 53.
١٠٩ـ المرجع المذكور، ص ٦٣.
١١٠ـ Bogue, "The Iowa Claim Clubs," p. 51.
١١١ـ المرجع المذكور، ص ٥٠.
١١٢ـ ورد فى المرجع المذكور، ص ٥٢.
١١٣ـ Tatter, *The Preferential Treatment*, p. 276.
١١٤ـ Bogue, "The Iowa Claim Clubs," p. 54.
١١٥ـ White, *It's Your Misfortune*, p. 141.
١١٦ـ Tatter, *The Preferential Treatment*, p. 280.
١١٧ـ Terry Anderson and P.J. Hill, "An American Experiment in Anarcho-Capitalism: The Not So Wild West," *Journal of Libertarian Studies* 3 (1979), p. 15.
١١٨ـ المرجع المذكور.
١١٩ـ Bogue, "The Iowa Claims Clubs," p. 50.
١٢٠ـ المرجع المذكور، ص ٥١.
١٢١ـ ورد فى المرجع المذكور، ٥٤.
١٢٢ـ White, *It's Your Misfortune*, p. 141.

١٢٣- Bogue, "The Iowa Claims Clubs," p. 55.

١٢٤- Tatter, *The Preferential Treatment,* p. 273.

١٢٥- المرجع المذكور، ص ٢٨٧.

١٢٦- John Q. Lacy, "Historical Overview of the Mining Law: The Miner's Law Becomes Law," in *The Mining Law of 1872* (Washington, D.C.: National Legal Center for the Public Interest, 1984), p. 17.

١٢٧- Robert W. Swenson, "Sources and Evolution of American Mining Law," in *The American Law of Mining,* ed. Matthew Bender (New Yourk: Rocky Mountain Mineral Law Foundation, 1960), p. 19.

١٢٨- Gates, "California's Embattled Settlers," p. 100.

١٢٩- Harold krent, "Spontaneous Popular Sovereignty in the United States," draft prepared for the Institute of Liberty and Democracy, p. 2.

١٣٠- Pisani, *Water, Land, and Law,* p. 52.

١٣١- Limerick, *Legacy of Conquest, p.* 65; also see White, It's Your Misfortune, p. 147.

١٣٢- Pisani, *Water, Land, and Law,* p. 69.

١٣٣- المرجع المذكور.

١٣٤- Gates, "California's Embattled Settler," p. 100.

١٣٥- المرجع المذكور، ص ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٣٦- Lacy, "Historical Overview of the Mining Law," p. 26.

١٣٧- ورد في Charles Howard Shinn, *Mining Camps: A Study in American Frontier Government* (New York: Knopf, 1948), p. 107.

١٣٨- *Gore* v. *McBreyer,* 18 Cal 582 (1861)، ورد في المرجع المذكور، ص ٢٢.

١٣٩- المرجع المذكور، ص ٢١.

١٤٠- المرجع المذكور، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٤١- ورد في المرجع المذكور، ص ٢٤.

١٤٢- المرجع المذكور، ص ٢٩.

١٤٣- المرجع المذكور، ص ٣٠.

١٤٤- المرجع المذكور.

١٤٥- Krent, "Spontaneous Popular Sovereignty in the United States," draft pre pared for the Institute of Liberty and Democracy, p. 3.

١٤٦- Lacy, "Historical Overview of the Mining Law," p. 35.

١٤٧- 14 Stat. 252 (1866).

١٤٨- Swenson, "Sources and Evolution," p. 37.

١٤٩- Lacy, "Historical Overview of the Mining Law," p. 36.

١٥٠- ورد في Krent, "Spontaneous Popular Sovereignty," p. 3.

١٥١- Lacy, "Historical Overview of the Mining Law," pp. 37-38; 17 Stat. 91, 30 U.S.C. §§ 22-42.

١٥٢- *Jennison v. Kirk,* 98 U.S. 240, 243 (1878).

١٥٣- Swenson, "Sources and Evolution," p. 27.

١٥٤- Messick, "Rights to Land and American Development," p. 45.

١٥٥- White, *It's Your Misfortune*, p. 143.

١٥٦- المرجع المذكور، ص ١٤٥.

١٥٧- Gordon S. Wood, "Inventing American Capitalism," *New York Review of Books*, June, 9, 1994, p. 49.

١٥٨- White, *It's Your Misfortune*, p. 270.

١٥٩- White, *The American Judicial Tradition*, pp. 48-49.

١٦٠- Philbrick, "Changing Conceptions of Property Law," p. 694.

الفصل السادس

١ - C. Reinold Noyes, *The Institution of Property* (NewYork: Longman's Green, 1936), pp. 2 and 13.

٢ - للاطلاع على مناقشة بليغة وحديثة جدا حول الموضوع، انظر William M. Landes and Richard A. Posner, "Adjudication as a Private Good," *Journal of Legal Studies*, Vol. 8, March 1979, pp. 235-284.

٣ - Noyes, *The Institution of Poverty*, p. 20.

٤ - John C. Payne, "In Search of Title," Part 1, *Alabama Law Review*, Vol. 14, No. 1 (1961), p. 17.

٥ - Andrzej Rapaczynski, "The Roles of the State and the Market in Establishing Property Rights," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 10, No. 2 (Spring 1996), p. 88.

٦ - انظر Robert C. Ellickson, *Order Without Law: How Neighbors Settle Disputes* (Cambridge: Harvard Univesity Press, 1991). للاطلاع على مناقشة أكثر إثارة للاهتمام عن كيف تحكم التنظيمات خارج القانون علاقات الملكية في الولايات المتحدة.

٧ - انظر Richard A. Posner, "Hegel and Employment at Will: A Comment," *Cardozo Law Review*, Vol. 10, March-April 1989.

٨ - Harold J. Berman, *Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition* (Cambridge: Harvard University Press, 1983), pp. 555-556.

٩ - المرجع المذكور، ص ٥٥٧.

١٠- Robert Cooter and Thomas Ulen, *Law and Economics: An Economic Theory of Property* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1997), p. 79.

١١- Margaret Gruter, *Law and the Mind* (London: Sage, 1991), p. 62.

١٢- Bruce L. Benson, *The Enterprise of Law* (San Francisco: Pacific Research Institute for Public Policy, 1990), p. 2.

١٣- للاطلاع على تقرير عن كيف حاولت المنظمات غير الرسمية التحول إلى القطاع الرسمي، انظر Hernando de Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution*

in the Third World (New York: Harper & Row 1989), especially Chapters 1-4.

١٤- Bruno Leoni, *Freedom and the Law* (Los Angeles: Nash, 1972), pp. 10-11.

١٥- انظر Robert Sugden, "Spontaneous Order," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 3, No. 4 (Fall 1989), especially pages 93 and 94. Also see F.A. Hayek, *Law, Legislation, and Liberty*, Vols. 1-3 (London: Routledge and Kegan Paul, 1973).

١٦- Payne, "In Search of Title," p. 20.

١٧- انظر John P. Powelson, *The Story of Land*, (Cambridge, Mass.: Lincoln Institute of Land Policy, 1988).

١٨- Richard Pipes, *The Russian Revolution* (New York: Vintage Books, 1991), p. 112.

١٩- Samar K. Datta and Jeffery B. Nugent, "Adversary Activities and Per Capita Income Growth," *World Development*, Vol. 14, No. 12 (1986), p. 1458.

٢٠- S. Rowton Simpson, *Land, Law, and Registration* (London: Cambridge University Press, 1976), p. 170.

٢١- Peter Stein, *Legal Evolution: The Story of on Idea* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), p. 53.

٢٢- المرجع المذكور، ص ٥٥.

٢٣- Lynn Holstein, "Review of Bank Experience with Land Titling and Registration," Working papers, March 1993, p. 9.

٢٤- J.D. McLaughlin and S.E. Nichols, "Resource Management: The Land A dministration and Cadastral Systems Component," *Surveying and Mapping*, Vol. 49, No. 2 (1989), p. 84.

الفصل السابع

١ - Lester Thurow, *The Future of Capitalism* (NewYork: Penguin Books, 1996), p. 5.

٢ - Hernando de Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World* (New York: Harper & Row, 1989).

٣ - "Side Effects of Egypt's Economic Reform Warned," *Xinhua* (CNN), Februar 4, 1999.

٤ - George F. Will, *The Pursuit of Virtue and Other Tory Notions* (New York: Simon & Schuster, 1982).

٥ - Klaus Schwab and Claude Smadja, "Globalization Needs a Human Face," *International Herald Tribune*, January 28, 1999.

٦ - Tim Padgett, *Newsweek*, September 16, 1996.

٧- George Soros, *The Crisis of Global Capitalism: open Society Endangered* (New York: Public Affairs, 1998), p. xxvii.

٨- Eugene Kamenka, ed., *The Portable Marx* (New York: Viking Penguin, 1993), p. 463.

٩- Nancy Birdsall and Juan Luis Londoño, "Assets in Equality Matters," *American Economic Review*, may 1997.

١٠- Kamenka, ed., *The Portable Marx*, p. 447.

١١- Karl Marx, "Capital," *Collected Works*, Vol. 28, p. 235.

١١- Thomas of Aquinas, *Summa Theologica*, Part I of Second Part Q.12., Art. 4 (London: Encyclopaedia Britannica, 1952), p. 672.

١٣- Ronald H. Coase, "The Nature of the Firm," *Económica*, November 1937.

١٤- Margaret Boden, *The Creative Mind* (London: Abacus, 1992), p. 94.

١٥- Daniel C. Dennett, "Intentionality," in *The Oxford Companion to the Mind*, ed. Richard L. Gregory (Oxford: Oxford University Press, 1991), p. 384.

١٦- John R.Searle, *The Construction of Social Reality* (New York: Free Press, 1995), p. 46.

١٧- انظر Michel Foucault, *Les Mots et les choses* (Saint Amand: Gallimond, 1993).

١٨- Karl Popper, *Knowledge and the Body-Mind Problem* (London: Routledge, 1994).

١٩- Viviane Forrester, *L'Horreur économique* (Paris: Fayard, 1996), p. 61. (ترجمتي).

٢٠- Karl Marx, in Kamenka, ed., *The portable Marx*, pp. 444-447.

٢١- Claude Lévi-Strauss, *Tristes tropiques* (Paris: Plon, Terre Humaine/Poche, 1996), p. 354.

٢٢- Fareed Zakaria, "The Politics of Port," *Slate Magazine*, Internet, March 16, 1999.

٢٣- بالطبع يعد كتاب Francis Fukuyama's *Trust* (New York: Free Press, 1995) مرجعا حاسما عن ظاهرة الثقة والتعاون الاجتماعي.



شكر وتقدير

لم يكتب أحد مطلقا كتابا بمفرده. فقد استفدت من المعلومات والآراء والتشجيع والدعم المقدم من أشخاص كثيرين - كثيرون في الواقع إلى حدّ أنه يستحيل شكر كل منهم على حدة. ولكن هناك عدة أشخاص لولاهم ما ظهر هذا الكتاب على ما هو عليه، وأود أن أسجل عرفاني لهم كتابه:

أولا، هناك زملائي من «معهد الحرية والديمقراطية» في ليما، بيرو، الذين كانوا رفقائي الدائمين في سعينا لإقامة نظام للسوق لا يقوم على التمييز، حيث يساعد القانون الجميع على أن تتوافر لهم فرصة للازدهار. والأفكار الواردة في هذا الكتاب تدعمها الحقائق والأرقام التي توصل إليها ميدانيا فريق المعهد في مشروعاتنا التي قمنا بها في كافة أنحاء العالم. إنني حقا أقف على أكتافهم. وقد استخدم مانويل مايورجا لاتور، مسؤول التشغيل الرئيسي في فريقي، خبرته الطويلة كمهندس في مشروعات محطات الكهرباء لتخطيط وتنظيم كل مشروعاتنا، يوما بعد يوم، بصورة سليمة عبر مسيرتنا الحاسمة. وأشرف لويس موداليس بايرو، وهو كبير الاقتصاديين في المعهد، على البحوث وتحليلات التكاليف والمنافع في البلدان التي عملنا فيها. وعمله حاسم لنجاحنا في تحديد التكاليف المستترة للقانون والمؤسسات. وقد ساعد لويس، جالانتيني، وسانده عند الضرورة، فيتوريو كورفو.

وعلى الجانب القانونى، كان هناك زميلاى المحبوبان والجديران بالثقة على مدار خمسة عشر عاما: آنا لوتشيا كامايورا التى أدارت الفريق القانونى للمعهد، وكانت مسؤولة عن تجميع الصورة القانونية كلها معا. وساعدتها عن كثب ماريا ديل كارمن ديلجادو، كبيرة المحللين القانونيين لدينا. إن لديهما أذكى العقول التى عرفتها فى مجال التعددية القانونية. فهما لا يفهمان القانون وحده، وإنما أيضا تداعياته. وقد ساند عملهم رجال قانون كثيرون فى المعهد، كان الأبطال الرئيسيون منهم، فيما يتعلق بهدف هذا الكتاب، جوستافو مارينى، جاكلين سيلفا، لويس ألياجا، وجويلرمو جارسيا مونتوفار. وكان المعاون الفنى الرئيسى لنا هو دانييل هيرنسيا، الذى أقام فريقه المكون من خافيير روبلسى وديفيد كاستيللو، نظم الكمبيوتر الخاصة بنا فى الميدان. وتولت إلسا خو إدارة المعهد، وساعدتها باقتدار محاسبتها الرئيسية إليانا سيلفا وباقى طاقم موظفيها.

ثانيا، هناك من قدموا الأساس الفكرى الذى سمح لى بمعالجة المعلومات التى حصلت عليها. ولم يكن أحد أقرب لى خلال ملحمة كتابة هذا الكتاب من دنكان ماكدونالد، صديقى القديم والمرشد العالمى من اسكتلندا. لقد كان دنكان هو الذى قدمنى إلى علم المعرفة، خاصة البحوث التى تجرى فيما له علاقة بنظرية العقل. ومن دواعى سرورى، أن استطعت استخدام ما قرأته لتحليل نتائج عملى فى الميدان. لقد تعلمت بالفعل من عالم الأنثروبولوجيا الأمريكى دوجلاس أوزل عن جدوى مهارة عالم الأنثروبولوجيا «فى الملاحظة القائمة على المشاركة» فى عملى، وأستاذ القانون فى جامعة جورج تاون، وارن شوارتز الذى علمنى كيف أستطيع تطبيق مبادىء الاقتصاد لتحليل القانون. لكن دنكان كان هو الذى أوضح لى كيف أن فلاسفة العقل يستطيعون مساعدتى على إدراك الصلات التى كنت أبحث عنها بين الملكية والتنمية. وكانت مناقشاتنا حول كيف يستطيع البشر تحويل بيئاتهم إلى تمديد لعقلهم، حاسمة فى فهمى لكيفية خلق رأس المال الحديث. وعندما كانت الأمور تختلط على، أو عندما كنت أوضع فى مأزق فكرى، أو أتخبط فى الظلام، كان دنكان هو الذى ينقذنى.

وأود أيضا أن أشكر الفيلسوفة الألمانية دوروثى كرويتزر التى قادت خطاى خلال دهاليز دعاة ما بعد البنيوية الفرنسيين، خاصة جاك دريدا وميشيل فوكو. وقد

تعلمت من دريدا أنك تستطيع أن تستخدم مقولات من ثقافة ما لوصف ثقافة أخرى بطريقة يستطيع الجميع منهما ـ دون انتهاك الطابع الفريد للثقافة. ومن ثم أصبحت فى وضع أفضل قدرة على منهم كيف كنا ندمج بنجاح ترتيبات الملكية التى لاتتمتع بحماية القانون فى قانون الملكية الرسمى. وتعلمت من فوكو أساسيات «المعمار السرى» الذى يربط غير المرئى بالمرئى، واستخلصت أيضا من كتاباته كيف يزيد نظام جيدّ للتمثيل *شروط الإمكان* للجنس البشرى كله. بل لقد زاد بدرجة أكبر إحساسى بالقوة والدلالة الاقتصادية للتمثيل، نتيجة لقراءاتى فى علم العلامات أساسا أعمال أومبرتو ايكو وفيردنياند دى سوسير، وفلسفة العقل، خاصة عمل جون سيرل ودانييل دنيت.

لكن زميلى وصديقى ماريانو كورينخو هو الذى كفل لأفكارى اجتياز امتحان «لاندفول» القاسى. فمهما كانت عبقرية ورشاقة فكرة ما، فإنه لم يكن يسمح لها بأن تدرج فى مشروع للمعهد إلاّ إذا أوفت بشرطيه الأوليين: أن تجدى، وأن يستطيع أى شخص عادى تطبيقها. وعندما أكون على صواب، كان يبتسم ببساطة ويخبرنى بأننى تلعثمت فيما هو واضح («ليس هناك مشكلة، ليس هناك مشكلة»)؛ وعندما أكون على خطأ، كان يقودنى إلى الاتجاه الصحيح.

وهناك أولئك الذين بدون إلهامهم وتشجيعهم ومساندتهم لم أكن لأصبح مطلقا فى وضع يمكننى من كتابة هذا الكتاب. فبعد اثنى عشر عاما من الشراكة، أصبح ستيفان شميد هاينى صديقا عزيزا. وقد أسهم ستيفان وهو مثقف ومحسن، وكذلك رجل أعمال ناجح لأقصى حدّ، بعدة طرق فى نجاح المعهد. فقد دعم جهودنا للتوصل إلى طرق لإتاحة الفرص للذين حرموا منها ظلما. كما دعم إيماننا بأن الأسواق العالمية تغدو خطيرة بدون قوانين عالمية. لكن الطريقة الأساسية التى أثّر بها ستيفان فى عمل المعهد هى بإصراره على الحاجة إلى الواقعية: فإن لم تكن المثالية شبيهة بمشروعات الأعمال، فستظل المُثُل مجرد مُثُل وليس لها نفع لمن نذرنا أنفسنا لمساعدتهم. ولورنس تشيكرنج صديق مهم وعزيز آخر، وهو مثقف لامع من سان فرانسيسكو، ساعد المعهد فى البدء فى مشروعات ومغامرات كثيرة فى مجال العقل، فى حين عاوننى شخصيا باستمرار بمشورته «الراعية» المتعاطفة.

ولا يمكن أن أنسى أصدقائى فى وكالة التنمية الدولية: بريان أتوود، ديك ماكال، جيم ميتشلز، نورما باركر، آرون ويليامز، باولا جودارد، وخاصة الأشخاص

الرائعين فى إدارة أمريكا اللاتينية والكاريبى، مارك شنيدر، كارل ليونارد، مايكل ديل، تيموثى ماهونى، ويليام ب. بوكوم، دونالد درجا، وجولين سانجاك. فلم يزودوا المعهد بدعمهم وتشجيعهم طوال سنوات عديدة فحسب، وإنما أتاحوا لنا فرصا عديدة. وعندما كنت أصادف مشكلة تنظيمية، كان صديقى القديم جون سوليفان الذى يدير مركز المشروع الخاص الدولى، يشرح لى كيف تعالجها المؤسسات فى الولايات المتحدة. كما علمنى كيف تستطيع المجموعة الصحيحة من المؤسسات أن تحول المواقف المتضاربة إلى حلول قابلة للتطبيق ومربحة. وقد تعلمت من صديقى بوب ليتان من مؤسسة بروكينجز، ليس فقط كيف يؤثر القانون على السلوك الاقتصادى، وإنما أيضا أن هناك دروسا قيمة لباقى العالم عن كيف زادت الثورة المالية فى الولايات المتحدة، تكوين رأس المال. وفى أحد أيام شهر يونيو ١٩٩٩، جاء بوب إلى منزلى فى ليما وقال، «لقد توصلت إلى عنوان عظيم لكتابك - سرّ *رأس المال*». ولهذا أيضا أشكره.

وتستحق مؤسسة سميث ريتشاردسون شكرا خاصا، لأنها دعمت كثيرا من العمل الذى تم من أجل هذا الكتاب فى شكل منحة سخية. والمؤسسة صديق قديم ومخلص، زودنا عندما كان يجرى قصف المعهد بالقنابل وإطلاق النيران عليه فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، بعربة مضادة للرصاص، مما مكننا من مواصلة عملنا.

كما أدين بالامتنان لهارولد كرنت، ساول ليغمور، ريك ميسيك، توم روميرو، ولارى ستاى على جهودهم الجبّارة فى بحث تاريخ الملكية فى الولايات المتحدة. كما أتوجه بشكرى للأصدقاء فى «سجل أراضى جلالة الملكة» فى لندن - خاصة جون مانثورب وكريستوفر وست - لإرشادى إلى الكتب التى ساعدتنى على فهم تطور المِلْكية البريطانية. وقد ساعدتنى مونيكا برجماير وكلاوس يواكيم جريجوليت على تقصى أصول المِلْكية الألمانية، وساعدنى هانز - أورس ويلى الذى عرفنى على أصول المِلْكية السويسرية، وأوضح لى تحول القانون الرومانى فى التقاليد السويسرية والألمانية من نظام جامد من القواعد إلى نظام صديق للناس. وقد أسهم بيتر شايفر، صديقى فى واشنطن العاصمة، بأفكاره وملاحظاته ومذكراته، وقدمنى إلى آخرين لديهم نظرات متبصرة قيّمة بالنسبة لعملنا.

وقد ساعدتنى ميران فان دير تاك على تقصى العلاقة بين حقوق الملكية وتنمية

المرافق العامـة. وعلمنى أوسكار بيسلى كيف أجدى التأمين على السندات وتحويل الأصول العقارية لأوراق مالية. وعمّق روبرت فريدمان معرفتى الضحلة بالماركسية. وكانت «لى» وألكسندرا بنهام مفيدتين لأقصى حد فى مراجعة المسودات الأولى لهذا الكتاب.

كما استفاد هذا الكتاب من دعوات كثير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتصميم وتنفيذ مشروعات فى بلدانها الأصلية، ترمى إلى رسملة الفقراء. ومما ساعدنى على أن أجعل هذا الكتاب مهما لمعظم البلدان فى العالم، الفرصة التى أتيحت لى لجمع المعلومات، وتحليل المؤسسات والتشريعات، والحوار مع المشاركين فى كل من القطاعين القانونى والسرى عمليا فى كل قارة. وفى هذه المرحلة، أستطيع أن أشكر علانية الزملاء فى أربعة فقط من البلدان التى نعمل فيها حاليا. ففى مصر، أدين بالشكر لأصدقائى ونظرائى فى «المركز المصرى للدراسات الاقتصادية»، أحمد جلال، هشام فهمى، طاهر حلمى، وجمال مُبارك والعاملين معهم. وكان شريف الديوانى مفيدا طوال عمل المعهد فى مصر. كذلك كانت مساندة رئيس الوزراء عاطف عبيد، ووزير المالية مدحت حسنين، ووزير الاقتصاد يوسف بطرس غالى، ووزيرة الشؤون الاجتماعية ميرفت التلاوى، حاسمة. وفى هايتى، أدين بالشكر للمساندة المستمرة من الرئيس رينيه بريفال، والرئيس السابق جان برتراند أرستيد والعاملين معهما. كما أدين بالعرفان «لمركز المشروع الحر والديمقراطية»، خاصة جورج ساسين، ليونيل ديلاتور، برنار كران وجان موريس بوتو. وفى المكسيك، أدين بالعرفان للرئيس المنتخب فيسانت فوكسى، والذين دعمونا بأمر منه، ومن بينهم ادواردو سوخو، خوان هيرنانديز، فاوستو ألزاتى، ألفونسو جاليندو، اميليو دوهاو، وباحثين مهرة كثيرين. وفى الفلبين، كانت المساعدة التى حصلنا عليها من الرئيس جوزيف استرادا، والسكرتير التنفيذى رونالدو زامورا حاسمة لتقدمنا. وقد اكتملت بحوثنا بفضل جهود ومساندة فيك تايلور، إلى جانب ارنستو جاريلو، خوسيه ب. ليفستى، آرتورو ألفنديا، أليكسى ميلتشور، وكثيرين آخرين.

ولم يكن مخطوط هذا الكتاب ليرى النور مطلقا بدون إيريس ماكنزى، التى صوبت لغتى الإنجليزية فى عدد لا يحصى من المسودات؛ وباعتبارها القارئة الأولى لى، والقائم بالصياغة، كانت إيريس هى التى توجهنى باستمرار نحو توخى

الوضـوح. وأود أن أشكر مساعدتى ميريام جاجو لساعدتنا على جعل المخطوط مناسبا فى عيون الناشرين فى كل أنحاء العالم. ولكن الأكثر أهمية، إشرافها الكفء على حياتى وعملى المكتبى، مما أتاح لى أن أمضى أوقاتا طويلة من الزمن بعيدا عن مكتبى أضع هذا الكتاب.

وأخيرا، أود أن أقدم شكرى وعرفانى لأشخاص عديدين ساعدونى على تحويل بضع أفكار جيدة إلى كتاب. فقد كان وكيلى أندرو وايلى مصدرا أريبا للحكمة فى كيفية جعل الكتاب نابضا بالحياة بالنسبة لجمهور دولى من القراء. لقد وضع معيارا عاليا، ولم يسمح لى مطلقا بأن أقلّ عنه. وبمجرد أن أصبح لدىَّ المخطوط أصبح صديقىَّ ديفيد فروم وميركو لاور هما المهندسين المعماريين له؛ وخلال عشر أيام، أخذا المسودة القائمة، وقلباها رأسا على عقب، وعلى حد تعبير فروم، «عصر منها الماء»، وشكلاها فى هيكلها الحالى. ولإعداد المخطوط النهائى للقاء من الناشرين المحتملين، كنت محظوظا بأن يكون إلى جانبى ادوارد تيفنان. وباعتباره صحفيا ومؤلفا، جعلته رسالة الدكتوراه فى الفلسفة التى حصل عليها مشجعا للأفكار وملتزما بالمواعيد النهائية، أمضى تيفنان خمسين يوما معى فى ليما، يعيد صياغة الكتاب كله، جملة بعد جملة.

وقام بل فروشت، محررى الأمريكى، بعمل رائع فى إعداد الكتاب للنشر، وساعدنى فى توضيح كثير من النقط، مما حسّن الكتاب كثيرا. وكانت سالى جامينارا محررتى البريطانية. ولم يتفوق على موهبتها التحريرية إلا عبقريتها وإبداعها من أجل نشر هذا الكتاب والترويج له.

إن نجاح المنتج النهائى يرجع لكل من سبق ذكرهم. أما أوجه القصور فيه فترجع إلىّ وحدى.

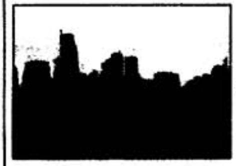
التذييـــلات

شكل (أ ـ ١) الفلبين : ما مقدار رأس المال غير المنتج ؟

١٣٢,٩ مليار دولار من رأس المال غير المنتج



رأس المال غير المنتج



ريفى	مليار دولار
أراضى غير قابلة لتحويل ملكيتها ويمكن التصرف فيها	٤٠,٨
أراضى يمكن تحويل ملكيتها والتصرف فيها وليس لها سندات ملكية	٦,٣
أراضى يمكن تحويل ملكيتها والتصرف فيها ولها سندات ملكية	١٣,٧
الإجمالى	٦٠,٨

حضرى	مليار دولار
مانيلا العاصمة والمناطق الملاصقة	٦٦,٤
مانيلا العاصمة غير الرسمية	٢١,٣
المناطق الرسمية سابقا	٣٩,٨
المناطق الملاصقة	٥,٣
مدن أخرى فى الفلبين	٥,٧
الإجمالى	٧٢,١

يملكه ٦٥٪ من السكان

توزيع المساحات الرسمية وغير الرسمية فى القطاع الريفى (بالآلاف)

٣٣
رسمى

٪	هكتار	
٦٧	٢٠,٦٢٢	غير رسمية ريفية
٣٣	١٠,٠٧٧	رسمية ريفية
١٠٠	٣٠,٧٠٠	إجمالى الريفية



توزيع المساكن الرسمية وغير الرسمية فى القطاع الحضرى (بالآلاف)

٪	مساكن	
٥٧	٤,٨٢٣	غير رسمية حضرية
٤٣	٣,٦٥٥	رسمية حضرية
١٠٠	٨,٤٧٨	إجمالى الحضرية

هناك طريقة أخرى لقول هذا هو أن ١٣٢,٩ مليار دولار من رأس المال غير الرسمى :

٤ × < القيمة السوقية لـ٢١٦ شركة محلية مسجلة فى بورصة الفلبين (٣١,٤ مليار دولار) فى نهاية ١٩٩٧.

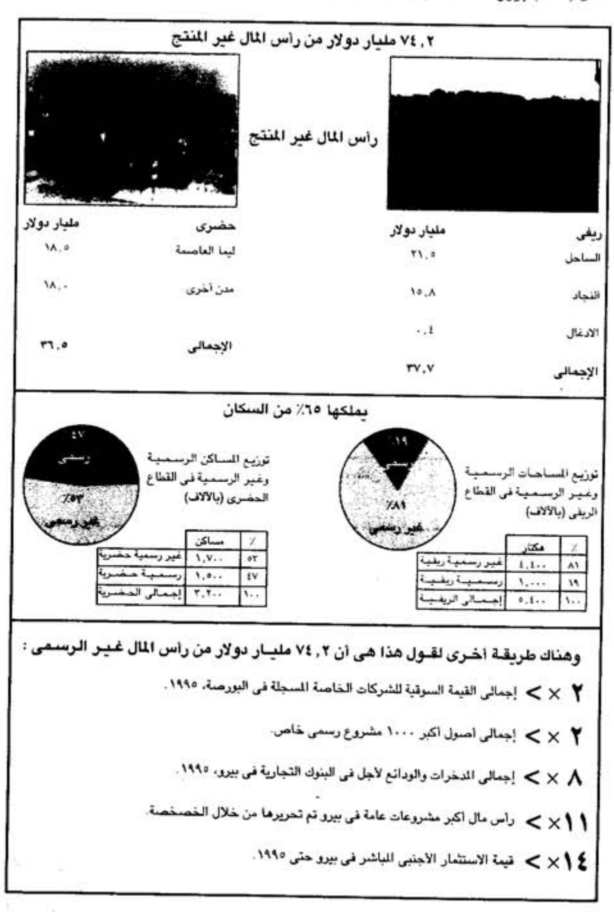
٥ × < قيمة إجمالى الإنتاج المعدنى (٢٣,٦ مليار دولار) فى العشرين سنة الأخيرة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٨.

٧ × < إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية فى الفلبين (١٨,٨ مليار دولار) فى أكتوبر ١٩٩٨.

٩ × < رأس مال أكبر المشروعات المملوكة للدولة فى الفلبين فى نهاية ١٩٩٨ (١٤,٣ مليار دولار).

١٤ × < قيمة إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفلبين (٩,٦ مليار دولار) بين ١٩٧٣ وسبتمبر ١٩٩٨.

شكل (أ ـ ٢) بيرو : ما مقدار رأس المال غير المنتج ؟



٪	هكتار	
٨١	٤،٤٠٠	غير رسمية ريفية
١٩	١،٠٠٠	رسمية ريفية
١٠٠	٥،٤٠٠	إجمالى الريفية

٪	مساكن	
٥٣	١،٧٠٠	غير رسمية حضرية
٤٧	١،٥٠٠	رسمية حضرية
١٠٠	٣،٢٠٠	إجمالى الحضرية

وهناك طريقة أخرى لقول هذا هى أن ٢، ٧٤ مليار دولار من رأس المال غير الرسمى :

- **٢ × <** إجمالى القيمة السوقية للشركات الخاصة المسجلة فى البورصة، ١٩٩٥.
- **٢ × <** إجمالى أصول أكبر ١٠٠٠ مشروع رسمى خاص.
- **٨ × <** إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية فى بيرو، ١٩٩٥.
- **١١ × <** رأس مال أكبر مشروعات عامة فى بيرو تم تحريرها من خلال الخصخصة.
- **١٤ × <** قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى بيرو حتى ١٩٩٥.

شكل (أ - ٣) هاييتى : ما مقدار رأس المال غير المنتج ؟

٥,٢ مليار دولار من رأس المال غير المنتج



رأس المال غير المنتج

ريفى	مليار دولار
الإجمالى	٣,٢

حضرى	مليار دولار
بورت - أو - برنس	١,٨
مدن أخرى	٠,٢
الإجمالى	٢,٠

يملكها ٨٢٪ من السكان

توزيع المساحات الرسمية وغير الرسمية فى القطاع الريفى (بالآلاف)

٣٪ رسمى — ٩٧٪ غير رسمى

	هكتار	٪
غير رسمية ريفية	١,٥٢٧	٩٧
رسمية ريفية	٤١,	٣
إجمالى الريفية	١,٥٦٨	١٠٠

توزيع المساكن الرسمية وغير الرسمية فى القطاع الحضرى (بالآلاف)

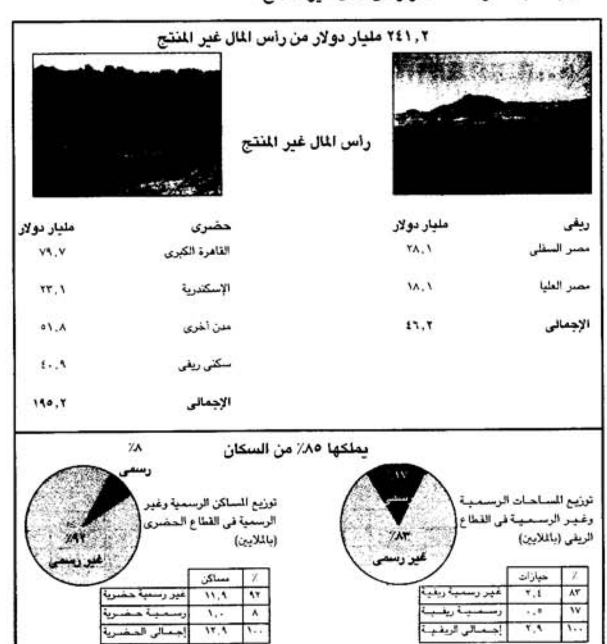
٣٢٪ رسمى — غير رسمى

	مساكن	٪
غير رسمية حضرية	٣٤٩	٦٨
رسمية حضرية	١٦٣	٣٢
إجمالى الحضرية	٥١٢	١٠٠

هناك طريقة أخرى لقول هذا هو أن ٥,٢ مليار دولار من رأس المال غير الرسمى :

- ٤ × > إجمالى أصول أكبر ١٢٣ مشروعا خاصا رسميا.
- ٩ × > رأس مال أكبر مشروعات عامة فى هاييتى التى أمكن تحريرها من خلال الخصخصة.
- ١١ × > إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية فى هاييتى، ١٩٩٥.
- ١٥٨ × > قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى هاييتى حتى ١٩٩٥.

شكل (أ ـ ٤) مصر : ما مقدار رأس المال غير المنتج ؟



ريفى	مليار دولار
مصر السفلى	٢٨,١
مصر العليا	١٨,١
الإجمالى	**٤٦,٢**

حضرى	مليار دولار
القاهرة الكبرى	٧٩,٧
الإسكندرية	٢٣,١
مدن أخرى	٥١,٨
سكنى ريفى	٤٠,٩
الإجمالى	**١٩٥,٢**

٪	حيازات	
٨٣	٢,٤	غير رسمية ريفية
١٧	٠,٥	رسمية ريفية
١٠٠	٢,٩	إجمالى الريفية

٪	مساكن	
٩٢	١١,٩	غير رسمية حضرية
٨	١,٠	رسمية حضرية
١٠٠	١٢,٩	إجمالى الحضرية

وهناك طريقة أخرى للتعبير عن ذلك هى أن ٢٤١,٢ مليار دولار من رأس المال غير الرسمى تتكون من :

٦ × > إجمالى المدخرات والودائع لأجل فى البنوك التجارية فى مصر.

١٣ × > مجمع الاحتياطيات الأجنبية الصافية حتى ١٩٩٦.

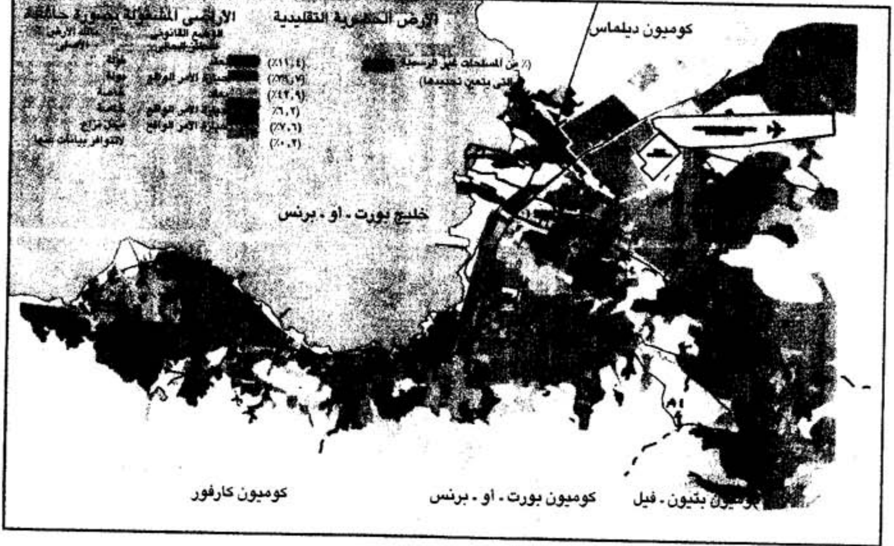
١٦ × > مجمع الاستثمار فى الأصول الرسمية من قبل الشركات الخاصة التى اجتذبتها الحوافز التى قدمتها حكومة مصر من خلال قانون الاستثمار.

٣٠ × > القيمة السوقية لـ٧٤٦ شركة مسجلة فى بورصة القاهرة استجابة للحوافز التى وفرها قانون رأس المال.

٥٥ × > قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر.

١١٦ × > قيمة ٦٣ مؤسسة عامة تمت خصخصتها بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

شكل (أ ـ ٥) مستوطنة بشرية غير رسمية فى منطقة العاصمة بورت ـ أو ـ برنس



(٪) تبين النسبة المئوية العلاقة بين المساحة السطحية للمستوطنة وإجمالى المساحة السطحية غير الرسمية للكوميونات الأربعة

شكل (أ - ٦) أنواع الإنشاءات الحضرية غير الرسمية فى بورت - أو - برنس ومدن أخرى فى هاييتى





شكل (١٠/٧) أمثلة من وحدات الإسكان الحضرية غير الرسمية في جمهورية مصر العربية

شكل (أ ـ ٨) أنواع الإنشاءات الحضرية غير الرسمية فى مصر

توسعات فى الأرض الصحراوية
الوحدات : ٠,٦ مليون القيمة الإجمالية : ٦,٩ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ١١,٥٠٠ دولار

توسعات فى الأرض الزراعية
الوحدات : ٤,٧ مليون القيمة الإجمالية : ٤٩,٤ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ١٠,٥٠٠ دولار

الإسكان العام الجديد
الوحدات : ٠,٩ مليون القيمة الإجمالية : ١١,٩ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ١٣,٢٠٠ دولار

المبانى العامة القديمة
الوحدات : ٠,٨ مليون القيمة الإجمالية : ٩,٤ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ١١,٧٥٠ دولار

التقسيمات من الباطن الجديدة
الوحدات : ٠,٤ مليون القيمة الإجمالية : ٣,٩ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ٩٧,٥٠٠ دولار

التقسيمات من الباطن القديمة
الوحدات : ٠,٥ مليون القيمة الإجمالية : ٣٥ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ٧٠,٠٠٠ دولار

قلب المدينة
الوحدات : ٠,٧ مليون القيمة الإجمالية : ٤٣,٥ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ٦٢,١٥٠ دولار

المدينة التاريخية
الوحدات : ٠,٥ مليون القيمة الإجمالية : ١٨,٤ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ٣٦,٨٠٠ دولار



القــرى
الوحدات : ٣,٢ مليون القيمة الإجمالية : ١٦,٩ مليار دولار
القيمة المتوسطة : ٥,٣٠٠ دولار

فهـــرس

(أ)

ادم سميث، ١١
والأسواق السوداء، ١٠
مفاهيم لم يبينها سلفا، ٤١، ٦٥
عن منافسة مشروعات الأعمال، ٩٥-٩٦
عن رأس المال، ٤٢، ٤٣، ٢١٤
عن تقسيم العمل، ٤١-٤٢، ٧١
آسيا :
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
إزالة الأكواخ فى بنجلاديش، ٧٠
رأس المال غير المنتج فى العقارات، ٣٦ (جدول)
النمو الاقتصادى المفروض بالقوة، ٢
إندونيسيا، ٧١، ٩١، ١٦١-١٦٢،٢١٢
انظر أيضا الصين: اليابان
ألان بوج، ١٣٧، ١٣٩
الان جارسيا، ١٩٠-١٩١
اتفاقية لاهاى الدولية (١٨٩٩)، ١٦٥
الأجور، ٧١، ٨٠، ٩٣
«الأخلاقيات البروتستنتية»، ٢٢٤
إدارة المخاطر :
أدوات التأمين، ٦٠، ٦١
نظم المسؤولية المحدودة، ٢٢٤
الأصول المجمعة، ٦٠
إدماج المعلومات، ٥٢-٥٤
انظر أيضا معلومات الملكية
إزالة الاكواخ فى بنجلاديش، ٧٠
أساس فائض القيمة :
رأس المال، ٤٠، ٢١٦
تحويل الأصول، ٤٥
نظام الملكية، ٤٨، ٥١، ٧١، ٧٣، ٢١٨
نظم التمثيل، ١٥٧
أسباب عدم المساواة :
اللغة المكتوبة، ٢٢٣
القوانين المكتوبة، ٢١٠
أسبانيا :
استقلال أمريكا اللاتينية (عشرينيات القرن ١٩)، ٣، ٢٠٨
فى القرن التاسع عشر، ٢٠٧-٢٠٨
الاستثمار الأجنبى المباشر، القيمة النسبية، ٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٨٦
الاستثمارات :
التعليمية، ٨١،١٨٨،١٩٥
توليدها، ٦٤،٢١٠
استونيا، الفقر النسبى فيها، ٤
الأسواق، الملكية، ٥٢-٥٤
«أصدقاء الأرض»، ٨٥

الإصلاحات الاقتصادية :
لدنج زياوبنج، ٦٩
الاقتصادات المفتوحة، ٢١٠، ٢٢٧
انظر أيضا العولمة
الأصول :
تحويلها لرأس مال، ٦، ٧-٨، ٤٠، ٤٦-٦٢
قـابليـتـهـا للنقل والاسـتـبـدال، ٥٦-٥٨، ٦٣، ٦٧، ١٨٧، ٢١١، ٢١٩
«الحياة» الموازية، ٦، ٣٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٥
قابليتها للتحويل، ٤٦، ١٨٧، ٢١١
القيمة المضافة، ١٤٦، ٢١٩
أصول تحوزها الحكومة :
المحتلة بصورة غير قانونية، ٣١، ٧٠، ٧٧
الخصخصة، ٢، ٣، ١٨٨، ٢٠٨
القيمة النسبية، ٣٣، ٣٤
انظر أيضا الخصخصة
إعادة هيكلة الديون، ٢٠٨
في أعقاب الحرب الباردة، ١-٢، ٦٥-٦٦
في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ٨٠، ١٥٦
«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، ١٦٥، ٢١٧
إفريقيا :
الاصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
رأس المال غـيـر المنتج في العـقـارات، ٣٦ (جدول)
جمع الأموال الإسلامي، ٩١
جنوب إفريقيا، ٧٧-٧٨
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون في زامبيا، ٦٩
الاقتصاد الثنائي : *انظر* القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون
اقتصاد السوق :
المدافعون عنه، ٢١٢
افتراضات عن السكان، ٢١١
المستند إلى رأس المال، ٤١، ٦٣
الانتقال الأوروبي إليه، ٩٩-١٠٠
ونظام الملكية الرسمية، ٤٧، ٧٢، ١٩٥
الأسواق الحرة، ٣، ٢١٢
الأسواق المفتوحة، ٢، ٦٦، ٢١٠
عـدم تسـاوي فـرص الوصـول إليـه، ٢١١، ٢١٢
الاقتصادات السرية، ٩، ٦٩، ٢٠٩
انظر أيضا القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون
ألبرتو فوجيموري، ١٩٠
ألمانيا :
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، ٩٩
سجلات الملكية، ٥٤، ١٨٠
حقوق الملكية الشاملة، ١٨٧
أمريكا اللاتينية :
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
محاولات لإقامة الرأسمالية، ٢٠٨،٣-٢٠٩
البرازيل، ٢١، ٧٦، ٨٥، ٨٦
كولومبيا، ٢
النزعة الاستهلاكية، ٢٠٨-٢٠٩
رأس المال غـيـر المنتج في العـقـارات، ٣٦ (جدول)
الإكوادور (جوايا كويل)، ٦٩
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، ٦٩، ٧٤، ٧٥-٧٦، ٨٥
التقاليد القانونية التاريخية، ٧٥
الاستقلال عن أسبانيا (عشرينيات القرن ١٩)، ٣، ٢٠٨
المكسيك، ٢، ٤، ٢٨، ٣٠-٣٢، ٧١، ٧٨، ٨٦
الخصخصة، ٢٠٨
تقنين الملكية، ١٦٥
سـخط فـئـة مـا دون الطبقـات، ٢١٢-٢١٤، ٢١٥
فنزويلا، ١، ٢١، ٨٦، ١١٢

انظر أيضا هايتي: بيرو
إمكانيات الأصول الكامنة، ٤٤-٤٦
تحديدها وتثبيتها، ٤٢، ٤٥، ٤٧-٤٨، ٤٩-٥١، ٦٠
أوضاع تمت محاكاتها، ٥٧-٥٨
غير الموثقة، ٦، ٣٢، ٧٦، ١٩١، ٢١١، ٢٢٧
الأمم المتحدة :
توصيات خاصة بالمعونة الأجنبية، ٥
«تقرير عن التنمية البشرية»، ٢١٥
إميليا فورد، ١١٣، ١١٦
«أنبل انتصار»، (بيتل)، ٦٤
إنتاجية :
ورأس المال، ٤٢، ٢٠٩
عوائق أمامها، ٧١، ١٠١
أندرو جاكسون، ١٣٣
أندريه رابازيانسكي، ١٧٠
إندونيسيا :
المواجهة الطبقية، ٢١٢
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، ١٦١-١٦٢
والثورة الصناعية الجديدة، ٧١، ٩١
أنطونيو مونتيل جويريرو، ٧٨
الإنفاذ :
المعتمد على العنوان، ٥٩
غير الفعال، ١٧٠
لالتزامات الرهن، ٦١
خدمات الشرطة، ١٩٦
أوتو شتايجر، ٦٤
الأوراق المالية المستندة إلى رهن، ٦، ٢٢٢
أوروبا :
رأس المال غير المنتج في أوروبا الشرقية، ٣٦ (جدول)
حكامها في القرن التاسع عشر، ٢٠٧-٢٠٨
سياسيو «الطريق الثالث»، ٣
الطوائف الحرفية، ٩٧-٩٨، ١٠٠
الحضرنة، ٩٢-٩٥
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون في أوروبا الغربية، ٩٥-١٠١
انظر أيضا بلدان فرادى: البلدان الغربية
أوكرانيا، القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، ٦٩
أوليفر ويندل هولمز، ١٠٨، ١٥٣
إيران، المواجهة الطبقية فيها، ٢١٢
ايلي هكشر، ٩٥، ٩٦

(ب)

البرازيل :
سكان غابات الأمازون، ٨٥
المشروعات التي لا تتمتع بحماية القانون، ٧٦
العقارات التي لا تتمتع بحماية القانون، ٢١، ٨٥، ٨٦
برامج الإصـــلاح الزراعي، ٧٩، ٨٠، ١٦٧-١٦٨، ١٧٦، ٢١٧-٢١٨
برامج تمويل المشروعات الصغيرة جدا، ٧٠
برنارد بايلن، ١١٠
بريطانيا :
النظام الرأسمالي، ٢٠٨
قانون الأراضي المعقد، ١٦، ١٠٥، ١٤٤، ١٦٤
الثورة الصناعية، ٧١، ٩٣، ١٦٤
في القرن التاسع عشر، ٢٠٧-٢٠٨
سجلات الملكية، ٦٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٤
صناعة الغزل والنسيج، ٩٦، ١٠١
انظر أيضا البلدان الغربية
البطاقات الائتمانية، ٢٢٢
بكين، تدفق المهاجرين إليها، ٦٩، ٧٧

البلدان الشيوعية السابقة :
مقارنتها بأمريكا اللاتينية، ٢٠٩
ازمة فى الرأسمالية، ١، ٢٠٧
روح تنظيم المشروعات، ٤
الفقر النسبى فى استونيا، ٤
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٢٩، ٦٩، ٨٢، ٨٤
جورجيا، ٦٩
انهيار نظام الملكية، ٨٣
روسيا، ١، ٢٩، ٦٩، ٧٤، ٢١٥
أوكرانيا، ٦٩
الحضرنة، ٨٢
انظر أيضا البلدان النامية
البلدان الغربية :
رأس المال المستخدم بكفاءة، ٢٠٩
الهجرات الحاشدة، ٤، ٧٣، ٩٣-٩٦
إصلاحات قانون الملكية، ١٠٩، ١٦٥، ١٧٢-١٧٤، ١٨٦
نظم حقوق الملكية، ٤٦، ٤٨، ٥١، ١٨١، ٢٢١، ٢٢٥
انظر أيضا أوروبا؛ الثورة الصناعية

البلدان النامية :
مصادرة الأصول، ١٦٦-١٦٧، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٦
الصفوة فيها، ١٧، ١٦٦-١٦٧، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٢
عدم المساواة الصارخ، ٩، ٢٠٩
توزيع الدخل، ٢١٥
الثورة الصناعية الجديدة، ١٢، ١٧-١٨، ٧٠-٧١، ٧٣، ٨٦
معدل وفيات الأطفال الرضع، ١٧، ٨٠
العمر المتوقع عند الولادة، ١٧، ٢١٥
انخفاض الدعم، ١
مسح المدن، ٣٠-٣٢
نقص الرسملة، ٦، ٢٨، ٢١٢
قيمة العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣٥
انظر أيضا رأس المال غير المنتج؛ القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون؛ الحضرنة
البنك الدولى، ٣، ٣٤، ٣٥، ٢٠٢
البنوك :
المركزية، ٦٤
التجارية، ٣٤، ٦٤، ٨٦، ١٩٥
عدم الثقة فى الضمانات، ٩١
البنية الأساسية الحضرية :
التى شيدها المقيمون، ٨٩
البلدان الغربية، ١٩٤
انظر أيضا المرافق العامة
بوب ميتكاف، ٧٢
بورت - أو - برنس :
فى مسوح المدن، ٣٠-٣٢
المستوطنات البشرية غير الرسمية، ٢٥٥-٢٥٦ (شكل)
المعاملات العقارية، ٣١
قيمة العقارات، ٣٣
البورصات :
بورصة القاهرة، ٣٤
فى البلدان المتقدمة، ٣٥
بورصة ليما، ٣٣
بورصة الفلبين، ٣٤
الولايات المتحدة، ٢، ٣، ١٠٧
بورصة الفلبين، ٣٤
بول جيتس، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٤
بيرو :
التعاونيات الزراعية، ٣١
الكويتشواس فى جبال الأنديز، ٢٢٦
مصادرة الأصول، ١٦٦-١٦٧

مشروعات الأعمال التى لا تتمتع بحماية القانون، ٧٦، ٨٣، ٩٢
تقنين مشروعات الأعمال، ١٨، ٢٠، ١٥٤-١٥٥، ١٨٩
جامارا، ٩٢
قانون الأراضى التاريخى، ١٤٤
ما مقدار رأس المال غير المنتج ؟ ٢٥٢ (شكل)
ليما، ٢٠-٣٢، ٣٣، ٩٢، ١٨٩-١٩٠
بورصة ليما، ٣٣
الملكية التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣١، ٣٣-٣٤، ٧٦، ٨٥، ٨٦، ١٦٨، ٢٢٦
قيمة الملكية التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣٣، ٨٧
تقنين الملكية، ١٩ (شكل) ـ ٢٠، ٣١، ١٩٠، ١٩٢-١٩٣ (شكل)، ٢٢٦
إضفاء الطابع الرسمى على نظام الملكية، ١٨٩-١٩٥
مدن الاكواخ، ١٨٩
«منظمة التقييمات التقنية»، ٩٢
بيروقراطيات سجلات الملكية، ٦١، ١٠٥، ١٢٤، ١٨٢، ٢١١-٢١٢
انظر أيضا المنظمات التى لا تتمتع بحماية القانون
بيل جيتس، ٢٢٣، ٢٢٤

(ت)

تبادل الأصول :
المستند لرأس المال، ٤١، ٢٠٩، ٢١٥
الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٦، ٧١، ٨٣-٨٤، ١٦٧-١٦٨
فيما قبل الرأسمالية، ١٨٠-١٨١
المقيد والراكد، ٣٢
التجارة فى حقوق الأرض المدعى بها، ١٣٩
انظر أيضا المعاملات
تثبيت العملة، ٣، ٦٦، ١٨٨، ٢١٠
التجارة الدولية :
سبب للحضرنة، ٧٩، ٩١
التحرير، ٢٠٨
وزيادة الإنتاجية، ٤٢
وضع مشروعات الأطر التنظيمية، ٢١٠
علاج للأزمة الاقتصادية، ٣
المهربون، ٩٧
الحواجز الجمركية، ١
تحصيل الديون، ٦، ٥١
تحصيل الضرائب، ٦، ٥١، ٦٠، ٩٧، ١٠٠، ١٩٥
التخصص :
الدعم الرأسمالى له، ٤١-٤٢، ٢٠٩
تقسيم العمل، ٦٣، ٧١، ٧٥، ١٦٣
زيادة الإنتاجية، ٤١-٤٢
تخفيض تكاليف المعاملات، ٥٨، ٢١٩-٢٢٠
تراكم رأس المال :
«البدائى»، ٥٥، ٢١٧
والتخصص، ٤١-٤٢
تركيا :
الزلزال (١٩٩٩)، ٧٠
الحضرنة والجيسيكوندوس، ٧٧
تشارلس هوارد شين، ١٤٣
التعددية القانونية، ٥٣، ١٢٩، ١٧٥
تغريب النزعة الاستهلاكية :
تراخيص مطاعم الوجبات السريعة، ٢، ٦٦، ٢٠٨، ٢٠٩
الإنترنت، ٢، ٢٠٩
أحذية «نايكى» وساعات «كاسيو»، ٢٠٧
تراخيص محلات الفيديو، ٢، ٦٦

«تقرير عن التنمية البشرية» (الأمم المتحدة)، ٢١٥
التكنولوجيا :
ونظم الملكية الرسمية، ٧١-٧٢
البراعة التكنولوجية غير الغربية، ٤، ٧، ١٦، ٨٦
تكنولوجيا الأسلحة، ٤
توازن الميزانية الوطنية، ١
التوجه نحو السوق، ٤
توم بيتل، ٦٤
توماس جيفرسون، ١٢٩-١٣٠، ١٨٧
توماس يولن، ١٧٤

(ث)

الثروة :
خلقها، ٤١-٤٢، ٦٦، ١٦٣
عدم الإنصاف فيها، ٤، ٩
والإنتاجية، ٤١، ٢٠٩
فى مدخرات الفقراء، ٥، ١١، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٧-٤٨
الافتراضية، ٢٢٢
انظر أيضا فائض القيمة
ثروة الأمم، ٤١، ٢٠٩
الثقافة، والرأسمالية، ٤-٥، ٩، ٢٢٣-٢٢٦
ثورة الاتصالات، ٨٠، ١٨٠، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣
الثورة الأمريكية، ١١٤، ١٢٠، ١٢٥
الثورة الروسية، ٩٩، ١٩٥، ٢٠٨
الثـورة الصناعيـة، ٤١، ٧١، ٧٥، ٩٣، ١٠٠، ١٠٢، ١٦٤
الثورة الصناعية الجديدة :
والمدن العملاقة، ٧١
مع الحضـرنة، ١٢، ١٧-١٨، ٧٠-٧١، ٧٣، ٨٦
الثورة الفرنسية، ٩٦، ٩٩، ١٩٥
ثورة الملكية :
تحييد واستمالة الصفوة، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧
حتميات القيادة، ١٨٩
الرغبة الشعبية فيها، ١٩٠
دورة رجال القانون والمحامين، ١٩٧، ٢٠١

(ج)

ج . إدوارد هوايت، ١٤٩
جرين ضد بيدل (١٨٢٣)، ١٣١-١٣٤
جنوب إفريقيا، ٧٧-٧٨
جنيسون ضد كيرك، ١٤٧
جوايا كويل (الإكوادور)، ٦٩
جور ضد ماكبراير، ١٤٣-١٤٤
جورج سوروس، ٢١٤
جورج ميللر، ٦٣
جورج واشنطن، ٩، ١٠، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣
جـورجيـا، القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٦٩
جوردن وود، ١٠، ١٤٨
جوزيف ستورى، ٩، ١٢٩
جوزيف شومبيتر، ٦٤
جوستافوس أدولفوس، ملك السويد، ٩٨
جون . ب . باولسون، ١٨٥
جون . س . باين، ١٦٤، ١٨١-١٨٢
جونار هاينزون، ٦٤
جيرارد بارثيلمى، ٧٨
جيفرى . ب . نوجنت، ١٩٨

(ح)

الحداثة، ١٨، ٨٠، ٨١، ١٨٧
الحرب الأهلية، ٢، ١٤٥

الحرب المكسيكية الأمريكية (١٨٤٨)، ١٢١، ١٢٥
الحضرنة، ٧٧-٩٢
أسبابها، ٨٠
الصين، ١٧، ٦٩، ٧٧
الإكوادور، ٦٩
مصر، ٦٩، ٧٨
أوروبا، ٩٢-٩٥
هاييتي، ٦٩، ٧٨
الهند، ٧٣
الفلبين، ١٧، ٦٩
عدم الوعي السياسي بها، ١١-١٢
جنوب إفريقيا، ٧٧
الكتلة السوفيتية السابقة، ٨٢
تركيا، ٧٧
الولايات المتحدة، ٧٣
الحضرنة في الفلبين، ٢٠
حقوق الاكتتاب بشراء الأسهم، ٢٢٤
حقوق المساهمين، ٥١
حقوق الملكية :
الخلافة بالوراثة، ٥٧، ٢٢٤
عقبات أمام التقنين، ١٩ (شكل)، ٢٠، ٣١، ٤٧، ١٦٦
العقد الاجتماعي كأساس، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦
فرص الحصول الشامل عليها، ١٦٥، ١٨٧
انظر أيضا القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون؛ قانون الملكية

الحكومات :
قبول القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٨٣، ٨٩-٩٠، ١٧٦-١٧٨، ٢١٧
إدارة التنمية، ٧٢
النقط العمياء لديها، ٧٣-٧٤، ٧٥-٩٣
الرشاوى/ العمولات، ٨٣، ٩٨، ١٠٠، ١٥٥، ١٩٦
تمركز السلطات، ٨١
الفاسدة، ١٠٠-١٠١، ١٠٢، ١٥٥
في الانتقال الاقتصادي، ١٥٨-١٥٩
إدارات المخابرات، ٢١٢
برامج تمويل المشروعات الصغيرة جدا، ٧٠
المفاهيم الخاطئة، ١٥٤
الوكالات العامة، ٦١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨
توصيات لها، ٧٥، ١٥٨-١٥٩، ١٦٨، ٢٢٧
نقص القدرة، ٨٦-٨٧
انظر أيضا أصول تحوزها الحكومة؛ صانعو السياسة
حماية براءات الاختراع، ٤، ٧٠، ٨٣، ١٩٨، ٢٢٤
حملات إصدار سندات الملكية، ١٩٦

(خ)

الخصخصة، ٢، ٣، ١٨٨، ٢٠٨
الخضوع للمساءلة، قطاع لا يتمتع بحماية القانون فردي، ٢١٠-٢١١
نظم الملكية الرسمية، ٥١، ٥٤-٥٦، ٥٩
الخلافة بالوراثة، ٥٧، ١١١، ١٩٦، ٢٢٤
خلق الائتمان، ٦٤
خلق رأس المال :
القوى البشرية الفاعلة فيه، ١٩٧-١٩٨
مرتبطا بحقوق الملكية، ٦، ٤٦-٤٧، ١٤٩، ١٨١، ٢١٥-٢١٦، ٢١٨، ٢٢١
عجز الدول غير الغربية عنه، ٥، ٣٥، ٤٠
خوان لويس لوندونو، ٢١٤-٢١٥

(د)

الدرب المضيء، ٣٤
الدستور الأمريكي، ١٢٤

دنج زياوبنج، ٦٩
«دويتشه مورجان جرينفل»، ٧٦
دونالد بيسانى، ١٣٦، ١٤١
دونالد ستيوارت، ٨٥
ديفيد توماس كوينج، ١١٢

(ر)

رأس المال :
تعريفه، ٤١
إنتاجه واستخدامه بكفاءة، ٢٠٩
فى أيدى القلة، ٦٧، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٧
باعتباره «جوهرا مستقلا»، ٢١٥
«يتفق ومقتضيات العقل»، ٢١٨-٢٢١
أسراره، ١١-١٣
علاقته بالنقود، ١١، ٤٣-٤٤، ٦٣
كمصدر للثروة، ٤١-٤٢، ٦٦، ٢٠٩
انظر أيضا رأس المال غير المنتج؛ فائض القيمة
رأس المال غير المنتج :
الأصول المحتملة غير المحققة، ٦، ٣٢، ٧٦، ١٩١، ٢١١، ٢٢٧
عدم قابلية الأصول للتحويل، ٦، ٣٥، ٤٧-٤٨
التبادل غير الرسمى للأصول، ٦، ٢١، ٧١، ٢١٠
العجز عن توليد رأس المال، ٥، ٣٢، ٣٥، ٧٣، ٢١٠
عملية الرسملة، ١٥٩-١٦١، ١٦٠ (شكل)
ضمانات للقروض، ٦، ٩١، ١٥٥
فى العقارات على النطاق العالمى، ٣٦ (جدول)، ٢٥١-٢٥٨ (أشكال)
انظر أيضا القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون

الرأسمالية :
كنظام للفصل العنصرى، ٢٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٧
تناقضاتها (ماركس)، ٢١٢
فى أزمة، ١-٣، ٨، ٢٠٧، ٢٠٨-٢١٢
الجوانب الثقافية، ٩، ٢٢٣-٢٢٦
شريان الحياة بالنسبة لها. *انظر* رأس المال
فى القرن التاسع عشر، ٢٠٧-٢٠٨
خصومها. *انظر* العداء للرأسمالية
العمل على مستوى اللاوعى، ٦٥
انظر أيضا الرأسمالية فى البلدان النامية؛ العولمة
الرأسمالية فى البلدان النامية :
رأس المال المستخدم بكفاءة، ٧٥، ٢٠٩
الجوانب الثقافية، ٤-٥، ٩، ٢٢٣-٢٢٦
التحديث الاقتصادى، ١
صناديق الأسواق الناشئة، ٣
المستثمرون الأجانب، ١، ٣، ٦٧، ٢١١، ٢١٤
الوجود عند الأطراف أو المحيط الخارجى، ٢٠٧
القطاع الخاص، ٣٠، ٣٣، ٣٤
المروجون لها، ٢٠٩، ٢١٠
انظر أيضا المستثمرون الأجانب، العولمة
«الرعب الاقتصادى» (فورستر)، ٣، ٢٢٢
الرهونات، ١٦، ٦١، ١٩٥
روبرت ايكلوند، ٩٧
روبرت توليسون، ٩٧
روبرت كوتر، ١٧٤
روح تنظيم المشروعات :
الكتلة الشيوعية السابقة، ٤
لدى الفقراء، ٣٠، ٣٤
العالم الثالث، ٢٨، ٣٥، ٣٧، ٨٥
الغربية، ١٠، ٧١
أوروبا الغربية، ٩٩

انظر أيضـا مشـروعـات الأعـمـال، التى لا تتمتع بحماية القانون
روسيا :
الراسمالية فى أزمة، ١
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٢٩، ٦٩، ٧٤، ٢١٥
الناتج المحلى الإجمالى، ٦٩، ٧٤، ٢١٥
ملكية الأرض، ٢٩
انخفاض العمر المتوقع عند الولادة، ٢١٥
رونالد هـ . كواس، ١٥، ٢٢٠
ريتشارد بايبس، ١٩٥

(ز)

زامبيا، القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٦٩
الزراعة، ٨٠، ١٩٦-١٩٧
انظر أيضا برامج الإصلاح الزراعى
زيادة عوامل الإنتاجية :
حقوق الملكية الرسمية، ٧٥، ٢١٨-٢١٩
التخصص، ٤١، ٧٥
التجارة، ٤٢

(س)

س . ر . سمبسون، ١٩٩
س . راينولدنويس، ١٥٨، ١٦٣
سامار ك . داتا، ١٩٨
سجلات وتاريخ الائتمان :
الأصول كضمان، ٦، ٣٩، ٥١، ٦٠، ٨٤
فقد الغفلية، ٥٥
سجلات الملكية :
وثائق الإصلاح الزراعى، ٢١٨
أساس للبنية الأساسية، ٦، ٥١
البريطانية، ٦٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٤
سلسلة سندات التملك، ١٨٢، ١٨٤ (شكل)
التى لا تتمتع بحماية القانون، ١٨٣، ١٨٥
وظائفها، ٤٦-٤٧
غير الكافية، ٦، ١٦٦
اليابانية، ١٠٥، ١٥٦
المفاهيم الخاطئة المتعلقة بها، ١٥٦-١٥٧
سقوط سور برلين، ١
سندات الملكية :
الوثائق الرسمية، ٤٧، ٤٨، ٦٤، ١٨٢
الوثائق غير الرسمية، ١٨٣، ١٨٤ (شكل)
السنغال، مدينة توبا، ٩١
سوق السلع الأساسية، بورصة شيكاغو، ٦٢
السويد، القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٩٨
سويسرا، ٤، ٥٤، ١٧٢-١٧٣، ١٨٧
السيادة الشعبية، ١٤٦
سيمون فاس، ٨٩

(ش)

الشبكات :
المالية، ٥٨-٦١، ٦٧
التنظيمية، ٧٢
الشرق الأوسط :
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
رأس المال غـيـر المنتج فى العـقـارات، ٣٦ (جدول)
المعرفة التاريخية بالسوق، ٤
قناة السويس وسد أسوان، ٥
انظر أيضا مصر
شركات التأمين، ٦٠، ١٩٥
الشيوعية، كأيديولوجية، ٢٠٨

(ص)

صانعو السياسة :
دعاة الإصلاح الاقتصادى، ٢١١-٢١٢
رؤساء الدول، ١٨٨-١٨٩، ١٩٠-١٩١
اختيار رجال القانون والمحامين، ٢٠٠-٢٠١
الحفاظ على الوضع القائم، ٨٢، ١٨٨، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١ - ٢١٢، ٢١٣
انظر أيضا الحكومات
الصراع الطبقى، ٢١٢، ٢١٣-٢١٤
صكوك الملكية، ٧، ٦٠
صناديق المساعدة الائتمانية، ٣٥
الصناعات الصغيرة، ٢٨، ٢٢٤
«صندوق النقد الدولى»، ٣
الصين :
بكين، ٦٩، ٧٧
رأس المال غير المنتج فى العقارات، ٣٦ (جدول)
إصلاحات دنج زياوبنج، ٦٩
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٦٩، ٧٤، ٧٧
الفقر النسبى، ٤
الحضرنة، ١٧، ٦٩، ٧٧

(ض)

الضرائب المحصلة من الشركات القانونية، ١٥٤، ١٥٥

(ط)

«طبيعة الشركة» (كواس)، ٢٢٠

(ع)

العالم الثالث :
الثورة الاقتصادية (خمسينيات القرن ٢٠)، ١٢، ١٧
روح تنظيم المشروعات، ٤، ٢٨، ٣٥، ٣٧، ٨٥
المستعمرات الإقطاعية، ٢٠٨
انظر أيضا البلدان النامية
العالم الثانى، ٢١٧
«عجلات التجارة» (برودل)، ١
العداء للرأسمالية :
وفشل الرأسمالية، ١-٣، ٢١٤
أعداء التمثيل، ٢٢٢-٢٢٣
عدم الاستقرار السياسى، ٢، ٩، ٢٠٩
عدم المساواة :
البلدان النامية، ٩، ٢٠٩
الفصل العنصرى الاقتصادى، ٦٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٧
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣٠-٣٥
الفافيلا البرازيلية، ٢١، ٨٥، ٨٦
الصين، ٧٧
تشييدها، ٧٦، ١٩١، ١٩٤
مصر، ١٦، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٩٠، ٢٢٦، ٢٥٧-٢٥٨ (شكل)
هايتى، ٢٥، ٣١، ٣٣، ٧٨، ٢٥٥-٢٥٦ (شكل)
إندونيسيا، ١٦١-١٦٢
المكسيك، ٧٨، ٨٦
الإسكان العسكرى، ١٧٦
بيرو، ٣١، ٣٣-٣٤، ٧٦، ٨٥، ٨٦، ١٦٨، ٢٢٦
الفلبين، ٣١، ٣٢-٣٣، ٣٤، ٧٧

جنوب إفريقيا، ٧٧
السويد، ٩٨
الولايات المتحدة، ٩-١٠، ١٦-١٧، ١٠٥-١٥١
الرانشو الفنزويلية، ٨٦
«الضواحي» في غربي أوروبا، ٩٤، ٩٥-٩٩
انظر أيضا رأس المال غير المنتج؛ مدن الأكواخ؛ واضعو اليد
العقود الاجتماعية :
أساس لحقوق الملكية، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦
إدراك الحكومات لها، ١٨٧، ٢٢٧
الوطنيـــة، ١٥٧-١٥٨، ١٦١، ١٧٢-١٧٣، ١٧٩، ٢٠٣، ٢١٨
العقود الاجتماعية التي لا تتمتع بحماية القانون، ١٧١-١٨٠
البلدان النامية، ٢٨، ٨٧-٨٨، ١٠٣، ١٥٦-١٥٧، ١٦٢
مغارمها، ١٨٠
المفاهيم الخاطئة تجاهها، ١٥٤
الأمريكية، ١١٦-١١٧، ١٣٦، ١٤٥-١٤٦
البلدان الغربية، ١٠٦
العملات الورقية، أصلها، ٦٣، ٢٢٢
العولمة :
الفصل العنصري / الحصرية فيها، ٢٠٧-٢١٣، ٢٢٧
افتراضاتها، ٢١٠-٢١١
عولة الرأسمالية، ١٨٩، ٢٠٧-٢٢٧
أسبابها، ٢١٠
الاعتماد المتبادل، ٧٠
السياسات الاقتصادية الكلية، ٦٦، ١٠٣، ١٦٥، ٢١١
انظر أيضا النزعة الاستهلاكية؛ التجارة

(غ)

الغرفة التجارية لمشروعات الأعمال الصغيرة في مكسيكوسيتي، ٢٢، ٧٨

(ف)

الفاشية، كأيديولوجيا، ٣، ٢٠٨
فرنسا، ٢٠٧-٢٠٨
القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، ١٠، ٩٦، ٩٧
استقلال هاييتي (١٨٠٤)، ٥
فالنس، ٩٧
فريد زكريا، ٢٢٥
الفصل العنصري القانوني، ٦٧، ٨٢-٨٤، ١٨٨، ٢١٣، ٢٢٣
الاستعماري في الولايات المتحدة، ١١٠-١١٣
الفقر :
تخفيف عبئه، ٧٥
معدل النمو، ٢١٤-٢١٥
«الدولي»، ٣٥
المستوى «العادي» له، ٧٥-٧٦
«جيوبه»، ٢١٢
النسبي، ٤
سخط فئة ما دون الطبقات، ٢١٢-٢١٤، ٢١٥
فقراء الناس :
الأصول المصادرة، ١٦٦-١٦٧
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥، ١١، ٤٧-٤٨، ١٧٠، ٢٢٧
عملية الرسملة، ١٨٨
والمفهوم الطبقي، ٢١١، ٢١٣-٢١٤
العقود التعاونية، ١٩٠

السيطرة على التجارة، ٣٠
تهميشهم، ٦٦، ٧٥-٧٦
منظورهم، ١٨٩-١٩١، ١٩٣-١٩٦
الفقر النسبى، ٢٨-٣٠، ٢١٢
كحل لمشكلة راس المال، ٣٧، ٢٢٧
البراعة التكنولوجية، ٤، ٧، ١٦
الإمكانات غير الموثقة، ٦، ٣٢، ٧٦، ١٩١، ٢١١، ٢٢٧
قيمة الملكية التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣٠-٣٢، ٤٧-٤٨
انظر أيضا القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون؛ الفقر
الفلبين :
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣١، ٣٣، ٣٤
ما مقدار راس المال غير المنتج ؟، ٢٥١ (شكل)
مانيلا، ٣٠-٣٢، ٣٣، ٧١
تقنين الملكية، ٢٠، ٢٢-٢٣ (شكل)
فنزويلا :
الرأسمالية فى أزمة، ١
المواجهة الطبقية، ٢١٢
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٢١، ٨٦
فيرناند برودل، ١، ٦٦-٦٧، ١٥٣، ١٥٦
فيفيان فورستر، ٢٢٢

(ق)

قانون التملك المناوئ، ١٤٤
قانون الملكية :
الوظائف والمكونات، ١٥٧-١٥٩، ١٧٩
فشل القانون الإلزامى، ١٦٤-١٧١
انظر أيضا النظم القانونية
قانون ميتكاف، ٧٢
القاهرة :
راس المال غير المنتج، ١٦
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٣٠-٣١، ٣٣
الإنشاءات الحضرية غير الرسمية، ٢٥٨ (شكل)
القرن العشرون :
تحديات للراسمالية، ٣، ٢٠٨
البلدان الراسمالية العظمى، ٢٠٨
«قصة الأرض» (باولسون)، ١٨٥
القطاع الإجرامى :
مهربو المخدرات، ٢، ٧٠، ١٩٦-١٩٧
رجال العصابات، ٣٠، ٧٠، ١٠٧، ١٧٩، ١٩٦
المافيا، ٩، ١٥٥، ٢٠٩، ٢٢٧
المهربون، ٩٧
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون :
الأسواق السوداء، ١٠، ٣٠، ٧٦، ١٢٦
النمو الأسى، ١٧٨
القبول الحكومى له، ٨٣، ١٧٧-١٧٨، ٢١٧
الإسكان. *انظر* العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون
الذى تم إفقاره، ٨٩، ٢١٣
العادى، ليس الهامشى، ٣٠، ٨٦
عقبات أمام التقنين، ١٩ (شكل)-٢٠، ٣١، ٤٧، ١٦٦
الذى تم تسوية وضعه رسميا، ٥٣، ١٠٢، ١٠٦- ١٠٨، ١١٥، ١١٩-١٢٠، ٢١٣
الانتقال منه، ٦، ١٠٦، ١٥٤-١٥٥، ١٥٨-١٦١
الاقتصادات السرية، ٩، ٦٩، ٢٠٩
انظر أيضا مشروعات الأعمال التى لا تتمتع بحماية القانون؛ واضعو اليد، الحضرنة

القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون فى منطقة الكاريبى، ٦٩
القلاقل الاجتماعية :
العصيان المدنى، ٩٥، ٩٨، ٢٢٧
الصراع الطبقى، ٢١٢، ٢١٣-٢١٤
الصراعات العرقية والثقافية، ٢١٣
حوادث الشغب بشأن الطعام، ٣
الاحتجاجات ضد صندوق النقد الدولى / البنك الدولى، ٣
عدم الاستقرار، ٢
المستوى الدولى، ٢١٣
المحرضون السياسيون، ٣، ٧٠، ٢١٣
الحركات الثورية، ١٠١
الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية (سياتل)، ٣

(ك)

كارل بولاناى، ٣
كارل ماركس، ١١
مفاهيم لم يتبينها سلفا، ٦٥، ٢١٥-٢١٦
تحول الأصول إلى شىء متعال، ٤٣، ٢١٤، ٢١٥
عن تراكم رأس المال، ٤١-٤٢
عن الصراع الطبقى، ٢١٢، ٢١٣-٢١٤
عن النظم التمثيلية، ٢٢٢
عن فائض القيمة، ٢١٧
كاليفورنيا :
الفقر النسبى فى باجا، ٤
النجاح الاقتصادى، ٤
هوجة الذهب، ١٤٠-١٤٧
النمو الحضرى فى لوس انجيلس، ٧٣
سلطة قضائية للملكية (١٨٤٩)، ٥٣
الكساد الكبير، ٣، ٢٠٨
كلاوس شواب، ٢١٣
كمبيالات الديون، ٦٣
الكمبيوتر :
ومشتقات الملكية، ٢٢٢-٢٢٣
تكنولوجيا رسم الخرائط، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٩
كندا، الملكية الرسمية، ١٦٥

(ل)

لائحة الأجور، ٥٧، ١٠١
ليبيا، سندات ملكية الأراضى القبلية، ٩٠
ليستر ثورو، ٢٠٨

(م)

ماريو فارجاس لوزا، ١٩٠
المافيا، ٩، ١٥٥، ٢٠٩، ٢٢٧
ماليزيا، أزمة الرأسمالية فيها، ٢
مانيلا، ٣٠-٣٢، ٣٣، ٧١
مايكل ميلكن، ٧
المؤسسات :
تكيفها، ٧١
عدم كفايتها، ٧٣
استيعاب المؤسسات القانونية، ٦٦
الاحتجاج عليها، ٣
المتطورة جيدا، ٧٣
مؤشر داوجونز الصناعى، ٢، ١٠٧
محاضر محمد، ٢
المحامون ورجال القانون، ٦٧، ١٩٠، ١٩٧-٢٠١
المحكمة العليا للولايات المتحدة، ١٣١-١٣٣، ١٣٤، ١٤٧
محكمة كاليفورنيا العليا، ١٤٣

المدخرات :
الأصول المملوكة للفقراء، ٥، ١١، ٤٧-٤٨
توصيات، ٢٢٧
مدن الأكواخ :
بنجلاديش، ٧٠
هاييتي، ١٨، ٧٨، ٨٦
المقامة على الأراضي الحكومية، ٣١، ٧٠، ٧٧
بيرو، ١٨٩
تركيا، ٧٧
انظر أيضا العقارات التي لا تتمتع بحماية القانون
المدن العملاقة، ٧١
المرافق العامة :
المعتمدة على العنوان، ٥١، ٥٩، ١٩٥
إنشاؤها، ٦، ١٩٤-١٩٥
انخراط الحكومة فيها، ٥٩، ١٧٤
عدم كفايتها، ١٨، ٥٦، ٧٣، ٧٧
الصرف الصحي، ١٨، ٧٣، ١٨٥
الخسائر الفنية / المالية، ٥٩-٦٠
سرقة الخدمات، ٢٨، ٢٩، ٥٩، ٦٠، ٧٠
مرجريت بودن، ٢٢٠
مرجريت جروتر، ١٧٥
مرسوم هومستيد، الولايات المتحدة (١٨٦٢)، ١٠٧-١٠٨، ١٤٧
مركز الدراسات الاقتصادية للقطاع الخاص، ٧٨
المركنتالية، ١٧، ٩٤، ٩٩، ٢٠٩
المستثمرون الأجانب :
اختفاؤهم خلال الكساد، ٣
تعزيزهم، ١، ٢١١
الذين لهم صلات بأهل الداخل، ٦٧
الشركات متعددة الجنسيات، ٢١٤
ملكية رأس المال، ٦٧
المستثمرون المحليون :
ملكية رأس المال، ٦٧
انظر أيضا المستثمرون الأجانب
مشروعات الأعمال التي لا تتمتع بحماية القانون، ٢٨-٣٠
صناعة التشييد في البرازيل، ٧٦
منطقة الكاريبي، ٦٩
ورش صغيرة تدفع أجور منخفضة وتسودها ظروف غير صحية بالصين، ٦٩، ٧٤
صعوبة تحديد الموقع، ٦
العمالة فيها، ٢١، ٢٨-٢٩، ٦٩، ٧٤
منظمو المشروعات، ٢٨، ٧٤، ٧٩، ٨٤، ٢١٦
هاييتي، ١٨
الصناعة التحويلية، ٩٢، ٩٦-٩٩
المكسيك، ٢٨، ٧٨
نفقات التشغيل، ٨٣، ١٥٥
بيرو، ٧٦، ٨٣، ٩٢
روسيا، ٦٩، ٧٤
الدول السوفيتية السابقة، ٢٩، ٦٩
ورش صغيرة تدفع أجورا منخفضة وتسودها ظروف غير صحية، ٦٩، ٧٠، ٧٤
النقل العام، ٢٨، ٧٠، ٧٩، ٨٩
التي تشكو نقصا في رأس المال، ٦، ٢٨، ٢١٢
لا تتخذ شكل شركات، ٦، ٧، ١٥٥
الباعة، ١٨، ٢٨، ٧٠، ٧٩، ٩٦، ١٧٩
فنزويلا، ٢١
أوروبا الغربية، ٩٥-١٠١
زامبيا، ٦٩
انظر أيضا روح تنظيم المشروعات
مشروعات الأعمال القانونية :
باعتبارها قطاعا يلتزم بالقانون، ٢١٣
عقبات أمام دخولها، ١٨، ٢٠، ١٥٤-١٥٥

القطاع الخاص، ٣٠، ٣٣، ٣٤
مصر :
الاسكندرية، ٩٠
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
القاهرة، ١٦، ٣٠-٣١، ٣٣، ٢٥٨ (شكل)
بورصة القاهرة، ٣٤
الرأسمالية، ٢٠٩-٢١٠
رأس المال غير المنتج، ١٦، ٢٥٤ (شكل)
عقبات أمام التقنين، ٢٠-٢١، ٢٤-٢٥ (شكل)
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ١٦، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٩٠، ٢٢٦، ٢٥٧-٢٥٨ (شكل)
الحضرنة، ٦٩، ٧٨
المعاملات :
حمايتها، ٦١
انظر أيضا تبادل الأصول
المعاملات التى لا تتمتع بحماية القانون :
مغارمها، ٤٧، ٧١، ٨٧، ١٦٣
غير الرسمية، والمخصصة، ٣١، ٧٤
الأنواع المسجلة فيها، ٨٨
غير القابلة للإنفاذ، ١٦، ٨٣
معدلات التبادل، ٢٢٦
معلومات الملكية :
خدمات وصف الأصول، ٦١-٦٢
المتكاملة، ٥٢-٥٤، ١٦٢
النمطية، ٥٣، ٥٧-٥٨
المتاحة للكافة، ٥٣
معمر القذافى، ٩٠-٩١
«معهد الحرية والديمقراطية»، ١٦١
«المعهد الوطنى المكسيكى للإحصاء»، ٢٩
المفهوم الطبقى، ٢١١-٢١٢
مكافحة التضخم، ٢٠٨
المكتب العام للأراضى، الولايات المتحدة، ١٢٤-١٢٥، ١٤١
المكسيك :
القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون، ٢٨، ٧٨، ٨٦
الناتج المحلى الإجمالى، ٧٨
المعرفة التاريخية بالأسواق، ٤
القلاقل الاجتماعية، ٢
مكسيكوسيتى، ٢٨، ٣٠-٣٢، ٧١
الملكية :
رأس المال / النقود كوسيط، ٦٣
مفهومها، ٤٩-٥٠
مشتقاتها، ٢٢٢-٢٢٣
انظر أيضا النظم التمثيلية
ملكية الاستثمار، ٥٧، ٦٧، ٨٦-٨٧
ممارسة حبس الممتلكات، ١٨٧
من يعيشون خارج الناقوس الزجاجى، ٧٥-٩٣، ٢١٢، ٢١٣
من يعيشون داخل الناقوس الزجاجى :
معادلة برودل، ١، ٦٦-٦٧
المحامون ورجال القانون، ١٩٠، ١٩٧-٢١٠
آراء عن الثقافة، ٢٢٤-٢٢٥
القلة ذات الامتيازات، ٦٧، ١٥٣، ١٨٨، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٢٧
المنافسة ومشروعات الأعمال فى أوروبا الغربية، ٩٥-٩٦، ٩٩
«المنتدى الاقتصادى العالمى»، ٢١٣
منظمات القطاع الذى لا يتمتع بحماية القانون:
البلدان النامية، ٨٧-٨٩، ١٤٩، ١٧٤، ١٧٧-١٧٨
أنواعها المسجلة، ٨٧-٨٨
جمعيات الحقوق المدعى بها فى أمريكا، ١٣٦-١٤٠
منظمات القائمين بالتعدين الأمريكية، ١٣٦-١٣٧، ١٤٠-١٤٨
«منظمة التجارة العالمية»، ٣، ١٨٦

«منظمة العمل الدولية»، ٦٩، ١٦٥
مهربو المخدرات، ٢، ٧٠، ١٩٦-١٩٧
الميليشيات، ٢

(ن)

نانسي بيردسال، ٢١٤
النظام المصرفي :
دور الملكية، ٦٣
الثقافة في الممارسات المصرفية، ٣
نظام الملكية بالولايات المتحدة، ١٠٥-١٥١
المنازعـــات، ٩-١٠، ١٦-١٧، ١١٤، ١٢٦-١٢٧
النظام الرسمي، ٥٣، ١٠٥، ٢٢٤، ٢٢٦
«مرسوم هومستيد»، ١٠٧-١٠٨، ١٤٧
المتكامل، ٥٣، ١٤٥-١٤٩
سلطات قضائية (١٨٤٩)، ٥٣، ١٤٠-١٤١
قوانين شـغل الأراضي، ١٣٠-١٣١، ١٣٤-١٣٥، ١٤٤
النظام الأساسي لحق الشفعة، ١١٩-١٢٠، ١٣٥، ١٤٠
انظر أيضا المنظمات التي لا تتمتع بحماية القانون؛ نظم الملكية الرسمية
النظام النقدي، ٦٣
نظم تسجيل الأصول، ٤٦-٤٧
خدمات الوصف، ٦١-٦٢
المجسدة في سندات ملكية، ٤٧، ٤٩-٥٠
معايير التشغيل، ٤٧، ٦٢
النظم التمثيلية :
الغائبة في البلدان النامية، ٦-٧
انفصالها عن الأشياء، ٤٩-٥١، ٥٦
اليونانية / الرومانية، ٢٢٤
إدماج المعلومات، ٥٢-٥٣
خصومها، ٢٢١-٢٢٤
أدوات التخطيط الاستراتيجية، ٥٨
أدوات للسرقة، ٢١٦-٢١٧
التوثيق الغربي، ٦-٧
اللغة المكتوبة، ٢٢٣
نظم سندات الملكية، ٦٠، ١٦٦-١٦٧، ١٦٩
جوانبها الفنية، ٢٠٢، ٢٠٤
النظم القانونية :
الفاسدة، ٩٩-١٠٠
عدم احترامها على نحو فاضح، ٩، ١٠٠، ١٧٥، ٢٠٩
العداء للمهاجرين، ٨٢
الدولية، ١٦٥
القدرة على دفع أتعاب المحامين، ٦٧
وتكوين الشبكات، ٧٢
إصـلاح النظام القـانوني الموصى به، ٧٥، ٢٢٧
الرومانية، ٥٣، ٦٢، ١٨٠، ٢٠٠
الانتـقـال إليـهـا، ١٥٧-١٥٨، ١٦١-١٦٤، ١٨١-١٨٧، ٢١٠-٢١١
العالم الغربي، ٢١٦
انظر أيضا قانون الملكية
النظم القانونية التي لا تتمتع بحماية القانون :
حل الشفرة / إعادة البحث، ١٨١-١٨٧
البلدان الناميـة، ٥٩، ٧١، ٨٤، ٨٧، ١٧٥-١٧٦
«قانون الناس»، ١٦٢، ١٧٣، ١٨٦
الولايات المتحدة، ١٢٩، ١٣٦-١٤٨
انظر أيضا التنظيمات التي لا تتمتع بحماية القانون؛ العقود الاجتماعية التي لا تتمتع بحماية القانون
نظم الملكية الرسمية، ٢٠٧-٢١٨، ٢٢٣-٢٢٦
حماية الأصول / الملكية، ٤٦، ٦٧، ١٥٨
وخلق رأس المال، ٦، ٣٥، ٤٦، ٢١٥-٢١٦، ٢١٨، ٢٢١

مـجسـدة من أجل ذوى الامـتيـازات، ٦٧، ٢١٢، ٢١٤
الدستورية، ١٦٥، ١٦٦، ٢١٧
الجوانب الثقافية، ٢٢٣-٢٢٦
العقود القابلة للإنفاذ، ٥٥-٥٦، ٥٩، ١٩٨، ٢٢٤
التداعيات، ٢١٥-٢٢٣
المتـكـامـلـة، ٥٣، ١٤٥-١٥١، ١٥٧-١٥٩، ١٦٣، ١٨٧
فقد الغفلية، ٥٣-٥٥
المناصرة السياسية لها، ١٨٧-٢٠٥
وسجلات الملكية، ٦، ٤٦-٤٧، ٢٢٤
توصيات، ٧٥، ٢٢٧
وتحديد معدلات التبادل، ٢٢٦
آثارها الستة، ٤٩-٦٢، ٦٦
الانتـقـال إليـهـا، ١٦٣-١٦٤، ١٧٢-١٧٤، ١٨١-١٨٧
انظر أيضـا ثورة الملكيـة، نظام الملكيـة الأمريكى

النقود :
أصل العملات، ٦٣، ٢٢٢
النقود المشتقة، ٢٢٢-٢٢٣
ملاذات دولية لها، ٢
غير التضخمية، ٦٥
افتراض الملكية سلفا، ٦٤
العلاقة برأس المال، ١١، ٤٣-٤٤، ٦٣
انظر أيضا العملة
نمط ما قبل الرأسمالية :
انهيار المجتمع، ١٠٢
تثبيت السعر / الأجر / الدخل، ١٠١، ١٧٦
قانون «الحكم الابتدائى»، ١٦٤
النمو الاقتصادى :
المفروض بالقوة فى آسيا، ٢
استراتيجيات المدخلات / المخرجات، ٢١٩
ونظام الملكية المتكامل، ٥٣، ١٥٠
تأثير المحامين ورجال القانون، ١٩٨

(هـ)

هارولد بيرمان، ١٧٢
هارولد ديمستز، ٦٤
هاييتى :
الأصول المملوكة للفقراء ومدخراتهم، ٥
مشروعات الأعمال التى لا تتمتع بحماية القانون، ١٨
مـا مـقـدار رأس المال غـيـر المنتج ؟، ٢٥٣ (شكل)
الاستقلال عن فرنسا (١٨٠٤)، ٥
عقبات أمام التقنين، ٢١، ٢٦-٢٧ (شكل)
بـــورت ـ أو ـ بـــرنـــس، ١٧، ٣٠-٣٣، ٦٩، ٢٥٥-٢٥٦ (شكل)
وثائق حقوق الملكية، ١٨٣
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٢٥، ٣١، ٧٨، ٢٥٥-٢٥٦ (شكل)
قـيمـة العـقـارات التى لا تتمـتع بحمـاية القانون، ٣٣، ٨٧
مدن الأكواخ، ١٨، ٧٨، ٨٦
الحضرنة، ٦٩، ٧٨
هروب رأس المال، ٩، ٢٠٩
الهند :
بومباى، ٩٢
نمو كالكتا، ٧٣
النمو فى دلهى، ٧٣
هنرى بولدريك، ٧٧
هولندا فى القرن التاسع عشر، ٢٠٧-٢٠٨

(و)

واضعو اليد :
البلدان النامية، ٨٦، ١٥٦، ١٧٦-١٧٧، ١٩٦
تسوية وضعهم رسميا، ٧٠، ١٧٤، ١٧٧
جنوب إفريقيا، ٧٧
الولايات المتحدة، ١٦-١٧، ٥٣، ١٠٧، ١١٣-١١٩، ١٢٢-١٣٦
وقـــوانين شـــغل الأراضى فى الولايات المتحدة، ١٣٠-١٣١، ١٣٤-١٣٥
وصف الأصول. *انظر* معلومات الملكية
وفورات الحجم، ٨٣، ١٥٥، ٢٢٤
الولايات المتحدة :
القـانون البـريطانى للأراضى، ١٦، ١١٠-١١٦، ١١٩، ١٤٤
كاليفورنيا، ٤، ٥٣، ٧٣، ١٤٠-١٤٧
بلد رأسمالى، ١٢، ٢٠٨
النمو الاقتصادى، ٥٣
موجات الهجرة، ١٠٧، ١١٠
تملك الأرض بمساحات واسعة، ١٢١
سياسة إصدار «سندات بقطع صغيرة من الأرض»، ١٢٥-١٢٦
الغرب الأوسط، ١٣٦-١٤٠
قانون الشمال الغربى، ١٢١-١٢٢
معدل نمو السكان، ١٣٢
السكك الحديدية عبر القارة، ١٣٦-١٢٧
العقارات التى لا تتمتع بحماية القانون، ٩-١٠، ١٦-١٧، ١٠٥-١٥١
البورصات، ٢، ٣
الحضرنة، ٧٣
انظر أيضا واضعو اليد، الولايات المتحدة؛ البلدان الغربية

(ى)

اليابان :
التاريخ الاقتصادى، ٣-٤
نظام الملكية المتكامل، ٥٣، ٥٤، ١٠٧، ١٠٩
سجلات الملكية، ١٠٥، ١٥٦
النمو الحضرى فى طوكيو، ٧٣
يوجين هيوبر، ١٧٢-١٧٣، ١٨٧

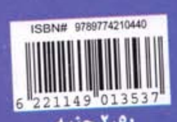


استوقفتني صورة منشورة في كتاب يتناول الأهمية الحيوية لممارسة القراءة
التقطت الصورة بعد قصف بالقنابل دمر مكتبة، حيث تظهر بقايا المكتبة
التي أصابها القصف وقد انهارت، فسقطت أعمدتها الخشبية وأسقفها
وتحطمت قطع الأثاث وتناثرت، لكن رفوفها المثبتة على الجدران بقيت في
مكانها، تحتضن داخلها الكتب في حالة جيدة. المثير للتأمل أنه في وسط
الدمار والفوضى تقف ثلاث شخصيات، الشخصية الأولى تتفحص الكتب مترددة
والثانية تمد يدها لالتقاط أحد الكتب، والثالثة تقرأ في كتاب مفتوح
لا شك أن معنى الصورة تؤكد أن القراءة، بوصفها أهم ممارسات الوجود
الإنساني، هي التي تعزز طاقة مواجهة كل صور معاداة الحياة، وتمنح
الحياة إمكانية التواصل، فالقراءة تصوب فهمنا للماضي، وتعمق
إدراكنا للحاضر، وتشحذ استشرافنا للمستقبل، لذا ستظل
دوما دعوتي أن نقرأ لجودة الحياة.

سوزان مبارك







ISBN# 9789774210440

٢,٥٠ جنيه



٢٠٠٩